

مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية

علي جلال معوض



مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

جلال، علي.

مفهوم القوة الناعمة و تحليل السياسة الخارجية / علي جلال. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019.

صفحة ؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-512-3

١. القوى السياسية –– الولايات المتحدة الأمريكية. ٢. الولايات المتحدة الأمريكية –– علاقات خارجية.. أ. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية. ب. العنوان.

ديوي –327.73 2018466738899

ISBN 978-977-452-512-3

رقم الإيداع: 2018/25300

طُبع بمصر

١٠٠٠ نسخة



مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية


مركز
الدراسات
الاستراتيجية
Strategic
Studies
Center

المحتويات

تمهيد ٧

الباب الأول: مفهوم القوة الناعمة وجدالاته ١١

الفصل الأول: تطور المفهوم وتعريفاته ١١

الفصل الثاني: القوة الناعمة بين نظريات العلاقات الدولية وتصنيفات القوة ٢٦

الفصل الثالث: إشكاليات القوة الناعمة وخصوصية السياق الشرق أوسطي ٥٦

الخلاصة ٧٩

الباب الثاني: مستويات تحليل القوة الناعمة ٨١

الفصل الأول: مستوى الموارد ٨٣

الفصل الثاني: مستوى التحويل وآليات التوظيف ١١٩

الفصل الثالث: مستوى الآثار والنواتج ١٥٥

الخلاصة ١٨٤

خاتمة ١٨٧

المراجع ١٩٧



تمهيد

يعد مفهوم القوة الناعمة – على حداثته النسبية – أحد المفاهيم واسعة الاستخدام والانتشار في تحليل السياسات الخارجية، وهو ما يرتبط بإسهام المفهوم في تعميق فهم طبيعة القوة وتطورها في العلاقات الدولية، ولفت الانتباه لأبعاد ظلت مهملة نسبيًّا في ممارسات القوة. فالتطورات في طبيعة النظام العالمي؛ من حيث فواعله وقضاياه ومؤسساته وأنماط تفاعلاته تجعل الأهمية النسبية للقوة الناعمة في تزايد مقارنة بالعناصر التقليدية للقوة الصلبة، مع تنامي ضرورة دمج الأبعاد الناعمة في ممارسات القوة الصلبة ذاتها.

وعلى الرغم من ذيوع وانتشار استخدام مفهوم القوة الناعمة على جميع المستويات الأكاديمية والرسمية وغير الرسمية، فإن تعريف المفهوم وأبعاده الأساسية يظل موضع اجتهادات متعددة تضيق من نطاقه تارة؛ بحيث يكاد يقتصر على بعض الموارد الثقافية ذات الطابع الإمتاعي أو الترفيهي، وتوسع من نطاقه تارة أخرى؛ بحيث يشمل جميع الأدوات والتفاعلات ذات الطبيعة التعاونية بما في ذلك استخدام الأدوات والآليات الاقتصادية، وأحيانًا العسكرية في صورها غير الصراعية؛ مثل المعونات العسكرية وبرامج التدريب والمناورات المشتركة وغيرها. وتقتضي معالجة الإشكاليات التي تولدها هذه النسبية والسيولة الشديدة في تعريف المفهوم، زيادة الاهتمام النظري ببحث مفهوم القوة الناعمة وتحليل أبعاده، وهو ما تبدو الحاجة إليه مضاعفة في السياق العربي بالنظر إلى قلة الدراسات العربية التي تناولت مفهوم القوة الناعمة. فباستثناء الإشارات الصحفية المختصرة للمفهوم في بعض المقالات، فإن الدراسات الأكاديمية العربية التي سعت لتأصيل المفهوم نظريًّا أو توظيف أبعاده المختلفة في دراسات تطبيقية معمقة تتسم بالمحدودية الشديدة، وذلك رغم ترجمة كتابات ناي الأساسية عن القوة الناعمة إلى العربية، والانتشار الواسع لاستخدام المفهوم إعلاميًّا[١].

(١) جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان، ٢٠٠٧)؛ جوزيف إس ناي (الابن)، **مستقبل القوة**، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، مراجعة السيد أمين شلبي، المركز القومي للترجمة ٢٥٥٨ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥). وأحد المؤشرات الأولية على هذا التباين في مستويات الاهتمام العامة والأكاديمية المختلفة بالمفهوم بالعربية والإنجليزية =

وفي هذا السياق، يسعى هذا الكتاب إلى التأصيل النظري لمفهوم القوة الناعمة وأبعاده التحليلية المختلفة، من خلال ستة فصول موزعة على بابين: حيث يعرض الباب الأول ظروف نشأة المفهوم وتطوره، وتعريفاته، وموضعه من النظريات الكبرى المختلفة للعلاقات الدولية، وتصنيفات القوة وصورها، ويتناول بعد ذلك أهم الجدالات التي تثيرها محاولات دراسة القوة الناعمة (سواء بشكل عام أو في المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل خاص)، مع وضع هذه الاجتهادات والجدالات في إطار أوسع يتصل بدراسة مفهوم القوة بشكل عام في مجال العلاقات الدولية. ويركز الباب الثاني على المداخل المختلفة لتوظيف المفهوم في دراسة السياسة الخارجية ومستويات تحليله بين موارد القوة الناعمة، وعمليات ومؤسسات بنائها وتوجيهها، وأخيرًا تقييم فاعليتها وآثارها ونواتجها من خلال عرض تحليلي لنماذج دراسات واجتهادات مختلفة نظرية وتطبيقية، وصولًا إلى صياغة إطار مقترح لدراسة القوة الناعمة على كلٍّ من هذه المستويات. وأخيرًا تناقش الخاتمة بعض أهم استخلاصات الدراسة.

وتبقى الإشارة إلى أن هذا العمل هو بالأساس جزء من الإطار النظري لرسالة الدكتوراه للباحث حول «القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية بالتطبيق على السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية»، والتي أجازتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في فبراير ٢٠١٧ بتقدير ممتاز. واستفاد الباحث من الملاحظات والتوجيهات القيِّمة لأستاذته الكريمة الأستاذة الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد؛ صاحبة الأفضال العلمية والإنسانية على الباحث، والدكتور الكريم مصطفى اللباد؛ الخبير في الشئون التركية والإيرانية – كعضوين في لجنة المناقشة والحكم. وقد شرفت خلال إعداد الرسالة

= ما تظهره نتائج محرك البحث جوجل – باعتباره أحد أشهر محركات البحث الإلكتروني – حال المقارنة بين نتائج كلمتي البحث «القوة الناعمة» (ومرادفاتها الأقل شيوعًا مثل «القوة اللينة» و«القوة الرخوة») بالعربية ومفهوم Soft power بالإنجليزية. حيث يلاحظ ابتداءً انخفاض عدد النتائج المنشورة بالعربية في مختلف المواقع الإعلامية والصحفية والمنتديات وغيرها عن نظيراتها الإنجليزية (٤١٢ ألف نتيجة بالعربية مقارنة بأكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون نتيجة بالإنجليزية في بداية يناير ٢٠١٨). ويتسع الفارق بشكل أكبر حال التركيز على محركات البحث المتخصصة كمحرك البحث عن الكتب Google Books (حوالي ألفين وخمسمائة نتيجة بالعربية غالبيتها لكتب مترجمة، مقارنة بحوالي ٨٧٤ ألف نتيجة بالإنجليزية)، ومحركات البحث عن دراسات ومقالات الدوريات العلمية والأكاديمية، مثل الباحث العلمي من جوجل Google Scholar (٤٧ نتيجة عربية فقط مقارنة بحوالي ٦٩١٠٠ نتيجة بالإنجليزية). ورغم إدراك الباحث عدم شمول محركات البحث على الإنترنت لكثير من الإنتاج المعرفي العربي مقارنة بنظيره بالإنجليزية، وإمكانية تناول أبعاد ذات صلة بالقوة الناعمة بالعربية ضمن كلمات دالة أخرى ذات صلة (كالدعوة والدعاية والبروباجندا وغيرها)، فإن الفوارق تظل لافتة.

برعاية وتوجيه وإشراف أستاذيّ الجليلين؛ الأستاذ الدكتور علي الدين هلال والأستاذ الدكتور عبد المنعم المشاط، فلهما من الباحث عميق الشكر والعرفان؛ لما أحاطا به الباحث من فيض علمهما وأبوتهما وحلمهما، وجزاهما الله عن الباحث وأسرته وجميع أبنائهما وطلابهما خير الجزاء.

كذلك يتقدم الباحث بوافر العرفان والامتنان للدكتور مصطفى الفقي والدكتور خالد عزب وجميع المسئولين والعاملين بمكتبة الإسكندرية لإتاحتهم الفرصة لنشر هذا العمل ومراجعته بشكل معمق وتطويره ليخرج في أفضل صورة ممكنة. وفي هذا السياق، لا يفوتني تقديم الشكر للمحكمين الكريمين اللذين تفضلا بالاطلاع على العمل، وأفادا الباحث بملاحظاتهما القيِّمة، والتي اتفقت على ضرورة بيان طبيعة العمل، وتفسير لغة الكتابة والطابع النظري الغالب على أجزائه، والناجم جزئيًّا عن كونه بالأساس إطارًا نظريًّا لرسالة أكاديمية. وإضافة إلى ذلك، فقد ارتبط هذا الطابع النظري المجرد كذلك بعاملين أساسيين:

العامل الأول: المشكلات الناجمة عن رواج المفهوم في الخطاب العام والاستخدام الإعلامي له بمدلولات مختلفة أفقد بعضها المفهوم أي عمق تنظيري تحليلي، وبشكل ولد آثارًا مزدوجة بين قصر صورته النمطية على مصادر بعينها للقوة الناعمة أو الإفراط في توسيع المفهوم لإضفاء طابع القوة الناعمة على أي سمة أو ممارسة لأي دولة أو فاعل على النحو سالف الذكر.

والعامل الثاني: الكتابات الأكاديمية حول المفهوم – وفي مقدمتها إسهامات جوزيف ناي ذاته باعتباره المفكر المحوري في طرح المفهوم وتطويره – هي نفسها لم تسلم في كثير من الأحيان من نزعة زائدة للإفراط في تقديم أمثلة ونماذج مختلفة في كل موضع لتوضيح بعض أبعاد المفهوم. ورغم أهمية ذلك في تبسيط المفهوم وإضفاء الحيوية عليه وتشجيع رواجه مقارنة بالعديد من المفاهيم الأكاديمية الأخرى، فإن محصلته من ناحية أخرى كانت إفقار المفهوم من أي عمق تنظيري، وهو ما لمسه الكاتب أثناء تواصله المباشر مع بعض الباحثين الأساسيين المتخصصين في دراسات القوة في مجال العلاقات الدولية والسياسة

الخارجية في مؤسسات مصرية وأجنبية؛ حيث كان يتم التأكيد في كثير من الأحيان على عدم عمق المفهوم نظريًّا بشكل يكفي لتوظيفه على نحو جاد أكاديميًّا.

وقد أدت هذه العوامل والاعتبارات إلى نزوع الباحث إلى محاولة زيادة التجريد والتعمق في الأبعاد النظرية للمفهوم وربطه بمفاهيم أخرى ذات صلة وأكثر تمتعًا بالعمق التنظيري، وهو ما ظهر بشكل خاص في البابين موضع النشر في الكتاب الحالي؛ حيث كانا يشكلان المبحثين الأول والثاني من الرسالة، وبشكل ربما جاء أقرب إلى الغلو المضاد في التقليل من الإشارات إلى النماذج والأمثلة العملية إلى أدنى حد ممكن. وقد عوض ذلك في الرسالة إلى حدٍّ كبير وفرة الأمثلة في الأجزاء التالية؛ حيث تم تخصيص المبحث الثالث لقضية قياس القوة الناعمة والاستشهاد بالعديد من المقاييس وما تورده من نماذج لترتيبات الدول (ومن ضمنها تركيا كدراسة للحالة)، ثم تخصيص أربعة مباحث أخرى لتطبيق الإطار التحليلي المقترح على القوة الناعمة التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، وهو ما غطى الأبعاد ذات الصلة بموارد القوة التركية (القياسية والنوعية)، وعمليات التحويل وما يرتبط بها من رؤى ومؤسسات، وأخيرًا تقييم الآثار والنواتج الإدراكية بشكل أساسي، ومدى تغيرها على مدار حكم حزب العدالة والتنمية اعتمادًا على استطلاعات الرأي المتاحة.

ورغم أن الباحث سعى لزيادة تضمين بعض الأمثلة في الكتاب الحالي بالرجوع إلى بعض الأجزاء الأخرى من الرسالة، وما اقترحه المحكمان من نماذج إضافية قيمة، فإن قيود الوقت وضغوط النشر فرضت حدودًا لإمكانية المراجعة الشاملة للعمل؛ بحيث جاءت هذه الأمثلة والنماذج تتسم بالإيجاز. ومن ثم، فمن الضروري التنويه باستمرار غلبة الطابع النظري على الكتاب، دون أن يحول ذلك بطبيعة الحال من قدرة القارئ على استكمال هذا القصور وتعزيز الطابع التفاعلي للتعامل مع النص بزيادة وصله بالواقع المعاش ومشاهداته، وإمكانية إثراء هذا العمل لاحقًا من خلال توظيف الأبعاد النظرية الواردة فيه وربطها بأمثلة ووقائع متعددة، والدراسة المعمقة لنماذج تطبيقية مختلفة.

ختامًا، ينبغي التأكيد أنه مع الاعتراف بالفضل والعرفان لجميع أساتذتي وزملائي على دعمهم وتشجيعهم المستمرين، فإن أي مظاهر للقصور أو التقصير تبقى مسئولية الباحث الذي سعى قدر طاقته لمحاولة تحليل مفهوم نسبي ومراوغ بطبيعته، وإن كانت أهميته تفرض ضرورة تأصيله ودراسته وتوظيفه.

الباب الأول: مفهوم القوة الناعمة وجدالاته

كعادة المفاهيم التي تحظى بقدر كبير من الانتشار والتداول في سياقات مختلفة، يتسم مفهوم القوة الناعمة بقدر كبير من السيولة في تعريفاته؛ بحيث يقتصر في بعض الأحيان على موارد الجاذبية الثقافية والترفيهية، ويتسع في أحيان أخرى ليشمل مختلف صور القوة بما فيها الاقتصادية والعسكرية. ولمعالجة الإشكاليات التي تولدها هذه النسبية والسيولة الشديدة في تعريف القوة الناعمة، يسعى هذا الباب لتقديم مراجعة نظرية للمفهوم من خلال ثلاثة فصول: يتناول الأول بإيجاز تاريخ ظهور المفهوم وانتشاره وتطوره، ووتعريف جوزيف ناي للقوة الناعمة ومصادرها، وأهم الانتقادات الموجهة لهذا التعريف، والاجتهادات والمعالجات الأخرى في هذا الصدد، ويربط الفصل الثاني المفهوم بالجدالات حول تعريفات القوة عامة في النظريات المختلفة للعلاقات الدولية، وتصنيفات القوة وأنماطها، والمفاهيم الأخرى المتداخلة مع القوة الناعمة. ثم يعرض الفصل الثالث بعض الإشكاليات والانتقادات الإضافية التي تثيرها محاولة تطبيق المفهوم بشكل عام وتوظيفه في السياق الشرق أوسطي والمنطقة العربية بشكل خاص.

الفصل الأول: تطور المفهوم وتعريفاته

على الرغم من انتشار التفاعلات والممارسات المختلفة التي تركز عليها القوة الناعمة عبر العصور ومن قبل مختلف الفاعلين على مستويات متعددة، فإن نشأة المفهوم ذاته بصورته الحالية حديثة نسبيًّا. ويرصد هذا الفصل نشأة المفهوم وتطوره، واتجاهات تعريفه المختلفة، وما تكشفه من سمات أساسية للقوة الناعمة.

أولًا: نشأة المفهوم وتطوره

ظهر مفهوم القوة الناعمة للمرة الأولى عام ١٩٩٠ في مقال جوزيف ناي؛ أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، المنشور في مجلة السياسة الخارجية بعنوان «القوة الناعمة» وفي كتابه

الصادر العام التالي المعنون بـ «ملزمة بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية»(٢). وقامت الفكرة الأساسية لدى ناي في طرحه للمفهوم على تأكيد وجود وجه آخر غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المتسقة مع هذه القيم، وضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الأبعاد المادية العسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

وجاء تقديم ناي للمفهوم امتدادًا لاهتماماته الأكاديمية والنظرية بدراسة تغير القوة وصورها في العلاقات الدولية وتطور أدوار الفاعلين من غير الدولة، فضلًا عن اهتماماته بتطور مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والسياسات التي ينبغي عليها اتباعها بما يتناسب مع تطورات الواقع العالمي وعلى نحو يتفق مع هذه المكانة ويعززها. وقد تجلت هذه الاهتمامات في كتابات ناي (مع روبرت كيوهين) في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حول تصاعد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية في إطار تزايد الاعتماد المتبادل وشبكاته في مختلف المجالات لا سيما الاقتصادية منها، وبيان ارتباط ذلك بتصاعد تأثيرات وأدوار الفاعلين من غير الدول. ومثَّل مفهوم القوة الناعمة امتدادًا بشكل أو آخر لذات أجندة الاهتمامات مع مراجعتها استجابة لتغير الواقع والتنظيرات بشأنه. فقد طرح ناي مفهوم القوة الناعمة عام ١٩٩٠ في إطار الجدل حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياق الرد على معسكر المؤكدين على اتجاه القوة الأمريكية للتراجع، وفي مقدمتهم المؤرخ بول كينيدي، بالإضافة إلى الكتابات الأخرى التي أبرزت ظهور منافسين اقتصاديين جدد للولايات المتحدة، وأن المرحلة القادمة للصراع بعد نهاية الحرب الباردة ستكون جيواقتصادية أكثر منها جيوسياسية. وتمثل رد ناي في مقاله المعنون «القوة الناعمة» – والذي نشر بالتزامن مع كتابه «قدر القيادة أو ملزمة بالقيادة *Bound to Lead*: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية» – ثم في كتاباته اللاحقة المتعددة عن مفهوم القوة الناعمة؛ حيث خالف ناي توقعات تراجع تفوق القدرات الأمريكية ودورها القيادي بإبراز تمتع الولايات

(٢) Joseph S. Nye (Jr.), “Soft Power”, *Foreign Policy*, no. 80 (Autumn 1990): 153–171; Joseph S. Nye (Jr.), *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1991): 188–220.

المتحدة بتفوق غير مسبوق تاريخيًّا في العناصر غير المادية للقوة، ممثلة في جاذبية ثقافتها وقيمها وسياساتها، بما يعزز من شرعية قيادتها للنظام العالمي، وذلك جنبًا إلى جنب مع تفوق قدراتها الاقتصادية والعسكرية(٣).

وإذا كان ناي قدم مفهوم القوة الناعمة في البداية مؤكدًا على التفوق الأمريكي، فإنه طرحه لاحقًا محذرًا من خطورة فقدان هذا التفوق نتيجة نزعات الهيمنة والسعي لترسيخ الأحادية القطبية والتفكير الإمبراطوري في الاستراتيجية الأمريكية. وقد اكتسب طرح ناي زخمًا إضافيًّا نتيجة التوجه الانفرادي للمحافظين الجدد الذي أخذ في التزايد بعد وصول بوش الابن للسلطة، وتجسد بشكل لافت في حرب العراق عام ٢٠٠٣، وأدى إلى آثار سلبية ملموسة في شعبية الولايات المتحدة ومصداقيتها. فتفوق القدرات الأمريكية يفرض عليها – وفقًا لناي – قدر القيادة في غالبية القضايا وتحديد الأجندات، لكن تفوق القدرات الأمريكية سيكون مقبولًا وشرعيًّا في أعين الدول الأخرى عندما يتم تسكين السياسات الأمريكية في أطر متعددة الأطراف؛ بحيث لا تبدو صورة الولايات المتحدة كما لو كانت دولة تحركها مصالحها الضيقة بل اقتراب واسع يدمج مصالح الآخرين ويضعها في الاعتبار. في هذا الإطار تتزايد أهمية القوة الناعمة لبناء هذه الصورة، باعتبارها الخيار الأقل تكلفة والأكثر ملاءمة وفاعلية على المدى الطويل لتحقيق المصالح الأمريكية وتعزيز مكانتها من خلال تشكيل تفضيلات الآخرين(٤). وقد تبنى الرئيس الأمريكي أوباما بشكل واضح هذا التصور، بإعادة التأكيد على الدور القيادي «النموذجي» للولايات المتحدة كمصدر لإلهام الدول الأخرى، وإعادة بناء المصداقية الأمريكية، والعودة للعمل في إطار تأكيد أهمية المؤسسات الدولية، وتبني خيار المفاوضات والانخراط البناء مع مختلف الأطراف بما فيهم خصوم الولايات المتحدة، مع ترويج هيلاري كلينتون كوزيرة للخارجية الأمريكية أهمية القوة الناعمة والدبلوماسية العامة كمكونات أساسية «للقوة الذكية» الأمريكية في المرحلة الجديدة؛

(٣) المرجع السابق.

(٤) Joseph S. Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004): 1–8; Joseph S. Nye (Jr.), “Public Diplomacy and Soft Power”, *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 616*, Public Diplomacy in a Changing World* (March 2008): 107.

بحيث يتم توظيف كل الموارد الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية للقوة الأمريكية، والتوليف الانتقائي بينها حسب السياق والقضايا[٥].

ومع رواج المفهوم وانتشاره، امتدت محاولات تطبيقه إلى حالات أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية؛ مثل روسيا والصين واليابان وكوريا والهند والاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل البرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا وإيران وغيرها[٦]، بما وسع من نطاق توظيف المفهوم ليشمل تحليل الصعود العالمي والإقليمي للقوى المختلفة في سياقات متنوعة، وليتجاوز المركزية الأمريكية والنقاشات حول مكانة الولايات المتحدة في مرحلة نهاية الحرب الباردة وما بعدها. واستدعى ذلك العديد من الجدالات حول موارد القوة الناعمة وآليات ممارستها، في إطار السعي للخروج من تأكد النموذج الأمريكي وقيمه كنموذج «مثالي» مفترض للقوة الناعمة، واقتراح وجود بدائل أخرى للجاذبية الثقافية والسياسية لتفسير الصعود الإقليمي للقوى الأخرى[٧]. ومثلما انتقل المفهوم في تطبيقه الأمريكي من تأكيد التفوق الأمريكي إلى التحذير من تراجعه، فإنه كذلك انتقل بشكل مماثل في دراسات القوى الإقليمية من تحليل الصعود السلمي لها إلى التحذير من تراجع هذا الصعود أو تغير طبيعته مع عودة التفاعلات والتهديدات الأمنية العسكرية بمزيج من الأشكال التقليدية والجديدة سواء في شرق آسيا أو الشرق الأوسط أو شرق أوروبا[٨].

---

(٥) Ellen Hallams, "From Crusader to Exemplar: Bush, Obama and the Reinvigoration of America's Soft Power", *European Journal of American Studies* 6, no. 1 (Spring 2011): 9–16, online e–article, http://journals.openedition.org/ejas/pdf/9157.

(٦) على سبيل المثال تطبيقات مختلفة للمفهوم على حالات متعددة في آسيا وأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية في مجموعة الدراسات والمصادر الواردة، انظر: Joseph S. Nye (Jr.) *et al., Soft Power Revisited: A Current History Anthology* (Philadelphia: Current History, 2014) Kindle edition.

(٧) Gabrielle Angey–Sentuc and Jérémie Molho, "A Critical Approach to Soft Power: Grasping Contemporary Turkey's Influence in the World", *European Journal of Turkish Studies*, no. 21 (2015): 13–14, online e–article, http://ejts.revues.org/5287.

(٨) Jing Sun, "Soft Power Rise and Fall in East Asia", in *Soft Power Revisited*: 2.50–2.65.

جدول (١-١): مراحل وسياقات انتشار مفهوم القوة الناعمة وتطوره

	سياق النشأة: مركزية أمريكية	سياق الانتشار: صعود القوى الإقليمية	سياق التراجع: التحذير من تآكل القوة الناعمة
السياق التاريخي	نهاية الحرب الباردة	عصر المعلومات	عودة التفاعلات العسكرية والتهديدات الأمنية المسلحة بأشكال جديدة
النطاق الجغرافي	مركزية أمريكية: الولايات المتحدة ودورها على المستوى العالمي	القوى الإقليمية الصاعدة ودوائرها الإقليمية المختلفة: الصين، الهند، روسيا، البرازيل، تركيا	الولايات المتحدة ودورها العالمي - القوى الإقليمية ودوائرها الإقليمية المختلفة (وخاصة في الشرق الأوسط وشرق آسيا وشرق أوروبا)
السياق السياسي	فكرة التراجع الأمريكي: معارضة مقولات تراجع القوة الأمريكية والتأكيد على القوة الناعمة كموارد وآليات بديلة للقوة	فكرة الصعود «السلمي» للقوى الإقليمية ونفوذها: القوة الناعمة كموارد وآليات مكملة ومخففة للطابع الصراعي للصعود، وتقليل احتمالات الحروب في مراحل تحول القوة	التحذير من التراجع الأمريكي بعد حرب احتلال العراق ٢٠٠٣ - التحذير من مخاطر تآكل القوة الناعمة وعودة نزعة عسكرة التفاعلات وإضفاء الطابع الأمني عليها مع التدخلات الروسية في جورجيا وأوكرانيا، والصينية في قضية بحر الصين الجنوبي، والتركية في سوريا والجوار

المصدر: مقتبس بتصرف من
Gabrielle Angey–Sentuc and Jérémie Molho, "A Critical Approach to Soft Power: Grasping Contemporary Turkey's Influence in the World", *European Journal of Turkish Studies*, no. 21 (2015): 13–14, online e–article, http://journals.openedition.org/ejits/5287
مع إضافة الباحث للمرحلة الثالثة.

ورغم انتشار توظيف المفهوم ومروره بمراحل تطور مختلفة، فإن امتداد التطبيقات إلى حالات أخرى - لا سيما خارج النطاق الغربي - أدى إلى التوسع في طرح تعريفات جديدة لموارد القوة الناعمة بشكل لا يتقيد بالضرورة بالأبعاد والمقومات المعيارية المفترضة التي حددها ناي، وهو ما أدى لزيادة الجدل حتى على المستوى الأكاديمي. ولا يمنع ذلك

أن مساهمات ناي بقيت تمثل الأساس النظري الأصلي له، برغم ما تثيره من إشكاليات وجدالات.

وثمة زاوية أخرى جديرة بالانتباه في نشأة المفهوم وتطوره هي جمعه بين التعقيد والبساطة، والأبعاد المعنوية والمادية، والطابعين الأكاديمي والسياسي العملي التطبيقي منذ بدايته. وفي عرض ناي الذاتي لخبرته في مقدمة كتابه «القوة في حقبة المعلوماتية العالمية»، يشير ناي إلى تأثره بثنائية الإعجاب ببساطة النظريات الواقعية وأهميتها كمرشد لصانع السياسة في الواقع العملي، مع اهتمامه المبكر بالبحث في الأسئلة الخاصة بالأفكار والتفاعلات الاجتماعية وتأثيراتها في العلاقات الدولية، وهي الثنائية التي تجلت في حياته ذاتها في المراحل التي مارس فيها العمل الأكاديمي، وتلك التي مارس فيها العمل الحكومي في إدارتي كارتر وكلينتون[٩]. ولعل ذلك يلقي المزيد من الضوء على الطبيعة المزدوجة لمفهوم القوة الناعمة، فهو مفهوم يستدعي الأبعاد الفكرية والثقافية والأبعاد المتعلقة بالهوية والتفاعلات الاجتماعية، لكن مع وضعها في إطار أداتي بسيط نسبيًّا قابل للاستيعاب والتوظيف من قبل صانع القرار. وقد تجلى ذلك في الاجتهاد في جعل المفهوم قابلاً للقياس كذلك من خلال مؤشرات مادية، وقابلاً للصياغة في صورة برنامج عمل يشمل الحكومة مع فاعلين آخرين.

ويفسر ذلك أيضًا الازدواجية التي تظهر في كتابات ناي حول المفهوم: فهو يلفت الانتباه بإيجاز في كتاباته وبشكل ضمني أحيانًا إلى الطابع المعقد لمفهوم القوة الناعمة، إلا أنه أكثر حرصًا على تقديم مؤشرات واضحة وبسيطة نسبيًّا عند عرض الحالات التطبيقية للمفهوم، مع بلوغ التبسيط حدًّا يجعل هذه المؤشرات لا تراعي الطابع المركب الواضح لديه نظريًّا. ورغم مساهمة هذا الطابع التبسيطي فيما يفخر به ناي في مقدمة غالبية كتاباته من انتشار المفهوم ورواجه بين دوائر السياسيين والصحفيين والمحللين جنبًا إلى جنب مع الأكاديميين، فإن الطابع التبسيطي ذاته ولَّد انتقادات أكاديمية متعددة بافتقاد المفهوم للعمق التحليلي، أو الإشارة في كثير من الأحيان إلى ضرورة قراءة ما بين السطور للوصول إلى مثل هذا العمق[١٠].

---

(٩) Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 1–2.

(١٠) Janice Bially Mattern, “Why ‘Soft Power’ Isn't So Soft: Representational Force and the Sociolinguistic Construction of Attraction in World Politics”, in *Power in World Politics*, edited by Felix Berenskoetter and Michael J. Williams (London:

ثانيًا: تعريفات القوة الناعمة

أدى الطابع التبسيطي للمفهوم وانتشاره إلى تعدد تعريفاته واستخداماته إلى حد التناقض في بعض الأحيان. والواقع أن هذا الانتشار يرتبط في جانب منه بقيام المفهوم على توظيف الاستعارات والصور في العلاقات الدولية، وهو ما ساعد في تبسيطه وانتشاره وجاذبيته. مثله في ذلك مثل مفاهيم تشبيهية أخرى؛ كتوازن القوة، والحرب الباردة، والدول الفاشلة، والدول المارقة، والحمائم والصقور، ومعضلة السجينين وغيرها. فقوام الصورة التي تنقلها استعارة «النعومة» – وفقًا لتعريفات الصفة في المعاجم اللغوية – هي الإحساس بالراحة، وانخفاض التوتر والشعور بالضغط أو المعاناة، ويسر التوظيف والاستخدام، والرفق والتدرج، وانخفاض الحدة[١١]. فإن هذا المدخل التشبيهي قد يعقد التعريف المنضبط للمفهوم؛ نظرًا لاحتمالات التداخل والتناقض بين المعنى الأكاديمي والمعاني الاستعارية.

وقد زاد من صعوبات تعريف المفهوم وتطويره غلبة الطابع غير المادي على أبعاده سواءً؛ من حيث طبيعة موارد القوة، أو آليات ممارستها، أو أهدافها؛ حيث تتوجه بشكل أساسي إلى تغيير التفضيلات والإدراك والمشاعر. فجزء كبير من الصعوبات المحيطة بتحليل القوة الناعمة وتأثيراتها يرجع إلى ارتباطها – لا سيما في أبعادها المتصلة بالجاذبية والإعجاب – بأحد المجالات المهملة نسبيًّا في دراسة العلاقات الدولية ألا وهو «دور المشاعر أو العواطف Emotions». فرغم الدور الكبير للمشاعر في السياسة العالمية، فإنها لم تحظ باهتمام كاف سواء دراستها أو تطوير مداخل منهجية مناسبة للتعامل معها، وذلك دون إنكار بعض الإسهامات التي قدمتها الدراسات الإمبريقية حول علم النفس والسياسة الخارجية، وإسهامات المدرسة البنائية في دراسة الهوية تكوينًا وتأثيرًا. وترجع صعوبة دراسة الأبعاد المتعلقة بالمشاعر إلى أنها غير مادية بما يصعب قياسها ورصدها، كما أنها كثيرًا ما تكون متغيرة وقصيرة المدى بما يصعب من إعادة اختبارها إمبريقيًّا. إلا أن ذلك كله لا يمنع أهمية السعي لتطوير مداخل متعددة لدراسة الأبعاد المختلفة لتأثيرات المشاعر لا سيما مع أهميتها في عمليات الاتصال وتقديم المعلومات وتمثلها واستيعابها[١٢].

Routledge, 2007): 99–101.

(١١) Michael P. Marks, *Metaphors in International Relations Theory* (New York: Palgrave Macmillan, 2011): 97–101.

(١٢) Rose McDermott, *Political Psychology in International Relations*, *Analytical Perspectives on Politics* (Ann Arbor: The Michigan University Press, 2004): 169–187.

يضاف إلى ما سبق الجدالات المحيطة بتعريف القوة – في صورها المادية وغير المادية – وقياسها بشكل عام، والاختلافات بين منظورات العلاقات الدولية في هذا الصدد، وتعدد التصنيفات المطروحة لأشكال القوة وتداخلها، وهو ما يفرض صعوبات متزايدة على تعريف القوة الناعمة. وتفرض هذه الصعوبات والإشكاليات التعرض للتعريفات الأساسية المختلفة المطروحة للمفهوم، وتحليل موضعه من مفهوم القوة في منظورات العلاقات الدولية المختلفة، وعلاقة القوة الناعمة بالصور والتصنيفات الأخرى للقوى المتداخلة معه.

وبشكل عام، يمكن تسكين التعريفات المختلفة السائدة للقوة الناعمة بين طرفي متصل يتراوح بين جاذبية مظاهر الثقافة الشعبية وصولاً إلى جميع أشكال القوة عدا الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية. فأضيق تعريفات القوة الناعمة تقصرها على قوة الدولة الناجمة عن جاذبية مسلسلاتها وأفلامها، وموسيقاها، ورواياتها وأدبها، ورياضاتها، ومطبخها وأكلاتها وسلاسل مطاعمها، وأزيائها وصيحات ملابسها، وغيرها من أعمالها الفنية وعناصر ثقافتها الشعبية أو الجماهيرية Pop culture التي تذيع وتنتشر عبر الحدود بين الجماهير العادية أو النخب على السواء. ولا يقتصر هذا التعريف على الأوساط الصحفية أو غير المتخصصة، ولكنه يظهر أيضًا لدى الأكاديميين؛ مثل المؤرخ البريطاني نيل فيرجسون الذي يعرف القوة الناعمة باعتبارها التأثير في السياسة العالمية من خلال «قوى غير تقليدية مثل السلع الثقافية والتجارية»، وهو ما يقيمه فيرجسون سلبيًّا باعتبار أن تأثيرات انتشار هذه السلع متناقضة بين توليد مشاعر الإعجاب والانجذاب أو الغيرة والرفض والمقاومة. كما أن قابلية توظيف مثل هذا الانتشار كأحد أشكال القوة لتحقيق مصالح الدولة تظل شديدة المحدودية[١٣].

وعلى الطرف الآخر للمتصل، تبالغ بعض تعريفات المفهوم في توسيع نطاقه ليشمل جميع أشكال ممارسات القوة عدا اللجوء للحرب، أي عدا الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة على نطاق واسع بغرض الإكراه العسكري. وبهذا المعنى، يمكن أن تشمل القوة الناعمة علاقات التعاون والحماية العسكرية، بل صور الردع العسكري المختلفة، والتهديدات العسكرية طالما لم تصل إلى الاستخدام الفعلي للقوة. إلا أن هذا الاتجاه يظل محدودًا في إطار غلبة الاعتقاد بالطابع الصلب للأدوات العسكرية في تجلياتها المختلفة الصراعية والتعاونية سواء في إطار الاستخدام الفعلي لها أو التهديد بذلك. ونتيجة لذلك، تستبعد غالبية

(١٣) Niall Ferguson, “Think Again: Power”, *Foreign Policy*, no. 134 (2003): 18–22.

التعريفات جميع أشكال القوة العسكرية من نطاق القوة الناعمة، وإن كانت نسبة ليست قليلة تدرج ضمنها صور توظيف الأدوات الاقتصادية لا سيما تقديم الحوافز والمعونات وغيرها من الأشكال التعاونية لتوظيف هذه الأدوات[١٤]. بل تتوسع بعض التعريفات لتضم العقوبات الاقتصادية ضمن حدود المفهوم باعتبارها أكثر نعومة من استخدام القوة العسكرية ضد الخصوم[١٥].

ورغم تعدد اجتهادات تعريف القوة الناعمة، فإن الإسهامات الخاصة بناي تظل مركزية في تحديد أبعاد هذا المفهوم لا سيما مع دوره في صك المفهوم ابتداءً، وحرصه على متابعة الانتقادات والإضافات المختلفة واستيعابها في كتاباته المتعددة لتطويره، معتبرًا نفسه في كثير من الأحيان صاحب المرجعية الأساسية – إن لم تكن الوحيدة – في مراجعة تعريفات المفهوم وتعيين أبعاده وحدوده وما يدخل في نطاقه وما يخرج عنه، وتصويب التعريفات الخاطئة للمفهوم[١٦]. وبطبيعة الحال يرفض ناي تضييق نطاق المفهوم كي يعني قوة الثقافة الشعبية أو القوة الثقافية؛ إذ إن ذلك يتجاهل العديد من أبعاد الجاذبية السياسية والقيمية الأخرى المتضمنة في المفهوم ويقلل أهميته النظرية والتطبيقية. ويعارض ناي كذلك التوسيع المبالغ لنطاق المفهوم ليصبح مفهومًا جامعًا لجميع أشكال القوة عدا العسكرية منها؛ إذ يذهب إلى أن توظيف الأدوات الاقتصادية سواء لأغراض العقاب والحصار أو المكافأة والحفز يخرج كذلك عن نطاق القوة الناعمة. ويرى ناي أن إخراج العقوبات الاقتصادية من نطاق القوة الناعمة بدهي؛ إذ إن هذه العقوبات لا تكون ناعمة من منظور الطرف الذي تستهدفه. وبذات المنطق، يستبعد ناي الحوافز الاقتصادية باعتبار أن تقديمها ينطوي ضمنيًّا على تهديد بفرض عقوبات حال قطعها أو تقليلها[١٧].

---

(١٤) Joshua Kurlantzick, *Charm Offensive: How China's Soft Power Is Transforming the World* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007): 6; Peter Brookes, "Iran: Our Military Options", *The Heritage Foundation*, www.heritage.org/homeland–security/commentary/iran–our–military–options.

(١٥) Christopher A. Ford, "Soft on 'Soft Power'", *The SAIS Review of International Affairs* 32, no. 1 (Winter–Spring 2012): 89–111.

(١٦) ظهر هذا التصور لدور المرجعية بشكل مبالغ فيه في بعض الأحيان؛ مثل مقال ناي المعنون بـ «فكِّر ثانية: القوة الناعمة»، الذي أخذ شكل عبارات حول مضمون القوة الناعمة وخصائصها، يبدأ ناي تقييمه لكلٍّ منها بحكمه عليها بالصواب أو الخطأ. وتثير هذه الممارسات دلالات ملفتة لا سيما في مفهوم يفترض وفقًا للبعض أنه يتيح درجة أكبر من التعاون والانفتاح والتسامح. كما أن هذه المركزية مثيرة للجدل بالنظر إلى قدم الظاهرة أو الظواهر التي يعبر عنها، ووجود العديد من المفاهيم المتداخلة معه إلى حدٍّ كبير وغالبيتها سابق عليه، انظر: Joseph S. Nye (Jr.), "Think Again: Soft Power", *Foreign Policy*, www.foreignpolicy.com/articles/2006/02/22/think_again_soft_power.

(١٧) Joseph S. Nye (Jr.), *The Future of Power* (New York: Public Affairs, 2011): 12.

وقد قدم ناي صياغات متعددة لتعريف القوة الناعمة مختلفة؛ من حيث الشكل، وأحيانًا؛ من حيث المضمون لا سيما مع تطويره ومراجعته للمفهوم بشكل مستمر. ويرى الباحث أن تطورات المفهوم لدى ناي ومراجعاته للتعريفات المتعددة التي يطرحها الآخرون تكشف عن تمييزه القوة الناعمة بشكل عام عن غيرها من أشكال القوة استنادًا إلى معيارين أساسيين؛ هما:

١– **نعومة آليات وأساليب ممارسة القوة:** تعني النعومة بالأساس لدى ناي على مستوى الموارد تراجع الطابع المادي وغلبة الطابع المعنوي النفسي الفكري، فالقوة الناعمة في الأغلب لا تقوم على أي تهديد صريح «إكراه»، أو مبادلة أو إثابة «تقديم حوافز»، وإنما هي «القدرة على التأثير في الآخرين عبر الآليات الجاذبة أو الاستقطابية التعاونية Co-optive means من تأطير الأجندات أو برامج العمل، والإقناع، وإثارة جاذبية إيجابية بما يحقق النواتج المنشودة»[١٨].

٢– **نعومة موارد القوة:** مقارنة بالموارد والآليات الاقتصادية والعسكرية التي يغلب عليها الطابع المادي الصلب الأكثر تحديدًا نسبيًّا وسهولة في قياسه وتقديره (مثل حجم القوات، الإنفاق على التسليح، حجم المساعدات... إلخ)، فإن القوة الناعمة هي القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة بالاعتماد على جاذبية Attractiveness الدولة المستمدة من موارد يغلب عليها الطابع غير المادي؛ مثل ثقافتها، ومبادئها وقيمها، وسياساتها الداخلية والخارجية، بما ينشئ صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعنية على نحو يخلق تعاطفًا معها ومع سياساتها وأهدافها[١٩].

ويحدد ناي في هذا السياق ثلاثة موارد أساسية يغلب عليها الطابع المعنوي/ الأقل مادية؛ وهي[٢٠]:

• ثقافة الدولة أو الفاعل سواء النخبوية أو الشعبية، أي العناصر الجذابة في قيم المجتمع وممارساته العليا أو النخبوية؛ كالأدب والفن والتعليم، أو الشعبية التي تركز على إمتاع الجماهير؛ كالأفلام والمسلسلات وأنماط استهلاك الطعام والملابس والزي وغيرها.

---

(١٨) المرجع السابق: ٢٠، ٢١.

(١٩) المرجع السابق: ٨٤–٨٧.

(٢٠) Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 11.

• القيم السياسية للفاعل (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج) وهو ما يقيسه ناي غالبًا بمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد أو الحوكمة.

• سياسات الفاعل الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية، وهو ما يرتبط عند ناي بشكل عام بالعمل في إطار المؤسسات والأطر القانونية القائمة والبعد عن الانفرادية.

أي أن موارد القوة الناعمة ذات طبيعة ثقافية قومية وسياسية بالأساس، وهو الاتجاه الذي غلب على الكتابات الأولى لناي. لكنه راجع ذلك في الكتابات اللاحقة للتأكيد أنه لا يوجد ما يمنع أن موارد القوة الصلبة قد تمثل في بعض الأحيان موارد للقوة الناعمة. فقد تتولد الجاذبية والاستمالة عن مصادر اقتصادية أو عسكرية، كأن يعجب الآخرون بصورة الدولة كنموذج للنجاح الاقتصادي أو بدور الدولة في تقديم مساعدات التنمية ودعم أهدافها، أو الإعجاب بالدولة كنموذج للتفوق العسكري (أسطورة الدولة التي لا تقهر) أو كقوة توظف قدراتها العسكرية لأغراض إنسانية أو مشروعة[٢١].

ويلخص الشكل التالي تمييز ناي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة حسب أنماط السلوك والموارد المرجح استخدامها:

شكل (١–١): تصنيف جوزيف ناي لأنماط سلوكيات القوة ومواردها

	القوة الناعمة	القوة الصلبة
طيف أنماط السلوك	وضع جدول الأعمال / جاذبية / تعاون طوعي ←	الإغراء / الإرغام / → الأمر/ التوجيه
أرجح الموارد المحتملة	القيم الثقافية/ السياسات / المؤسسات	المدفوعات/ الرشاوى / العنف/ العقوبات

المصدر: (جوزيف س.ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (السعودية: العبيكان، ٢٠٠٧): ٢٤).

(٢١) المرجع السابق: ٧–١١.

ويضيف الجدول التالي تفصيلات أكثر لتمييز ناي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة (الاقتصادية والعسكرية) في الصورة المثالية، مع بيان السياسات الحكومية المعبرة عن كلٍّ من هذه القوى:

جدول (١-٢): تصنيف جوزيف ناي لأنماط القوة العسكرية والاقتصادية والناعمة

	أنماط السلوك	الموارد والتدفقات الرئيسية	السياسات الحكومية
القوة العسكرية	الإرغام الردع الحماية	القوة العسكرية العنف	الدبلوماسية القسرية الحرب التحالف
القوة الاقتصادية	الإغواء الإرغام	الرشاوى العقوبات	المساعدة الرشاوى العقوبات
القوة الناعمة	الجاذبية وضع جدول الأعمال	القيم الثقافة السياسات المؤسسات	الدبلوماسية العامة الدبلوماسية الثنائية الدبلوماسية متعددة الأطراف

المصدر: (جوزيف س.ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (السعودية: العبيكان، ٢٠٠٧): ٧٠).

ويرى الباحث أنه بجمع معياري نعومة/ تعاونية أنماط السلوك ونعومة/ معنوية الموارد، يمكن تلخيص تعريف القوة الناعمة عند ناي باعتبارها «استقطاب الآخرين وجذبهم عبر آليات تقوم على التأطير والإقناع والجاذبية، وبالاعتماد بشكل أكبر على موارد ناعمة غير مادية؛ مثل الثقافة والقيم السياسية وشرعية السياسات الخارجية، لتحقيق النواتج المنشودة». ووفقًا لناي، فإن مثل هذا التعريف يتسم بتحديد نطاق معقول للقوة الناعمة دون توسيع

أو تضييق زائدين، كما يراعي عدم الوقوع في مغالطة الوسيلة Vehicle fallacy السائدة في تعريفات القوة بشكل عام؛ حيث يتم التركيز على موارد القوة ومصادرها مع تهميش سلوكيات القوة وتفاعلاتها ونواتجها. ويتجاوز التعريف المذكور كذلك التصنيف الثنائي الجامد بين القوة الصلبة والناعمة بتأكيده أن الاختلافات بينهما تكون في درجة أو مستوى نعومة موارد القوة وأساليب ممارستها. أي أننا إزاء خط متصل Continuum يظهر أي أنماط القوة أكثر نعومة أو صلابة، أكثر من كوننا بصدد فئتين فقط هما القوة الناعمة أو الصلبة. وتسمح هذه المرونة بتضمين بعض السلوكيات الصلبة العسكرية والاقتصادية ضمن آليات بناء القوة الناعمة باعتبارها تعزز جاذبية الفاعل (مثل توظيف القوة العسكرية لخدمة قضايا إنسانية أو عادلة، وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية ونحوها).

إلا أن تعريف ناي لا يخلو من انتقادات وأوجه قصور داخلية بالتركيز على اتساق التعريف ذاته داخليًّا؛ فرغم أن ناي أشار إلى عدة آليات وسلوكيات لممارسة القوة الناعمة (مثل الجاذبية وتأطير الأولويات أو الأجندات والإقناع)، فإنه اقتصر في تحليله للموارد الناعمة على آلية الجاذبية بشكل أساسي، دون تفصيل في الموارد التي تزيد قدرات الفاعل على الإقناع والتأطير. كما أن موارد الجاذبية التي حددها ناي أكثر تركيزًا بطبيعتها على مستوى تحليل الفواعل من الدول؛ حيث تظهر تحليلات القوة الناعمة لفاعلين آخرين من غير الدول؛ مثل المدن والمنظمات والقيادات وغيرها، ووجود مصادر أخرى للقوة بحسب طبيعة كل فاعل، والآليات أو التكتيكات التي يستخدمها الفاعل (بين الجاذبية التلقائية، والتأطير وتحديد الأجندة، والتشبيك)، والسياقات والقضايا التي يتم توظيف القوة الناعمة فيها[٢٢]. وعلى مستوى الدول، هناك مصادر أخرى للجاذبية ذاتها على نحو ما أشار له ناي

(٢٢) انظر على سبيل المثال الدراسة المقارنة للقوة الناعمة لست مدن صينية أعدها كلٌّ من Qingquan وJifeng؛ حيث طرحا ستة معايير لتقدير القوة الناعمة للمدن هي: الجاذبية الثقافية، والتماسك الاجتماعي (أي درجة الثقة والتعاون والولاء والانتماء بين أعضاء المدينة أو الوحدة)، ومستوى التنمية التعليمية، وقدرات الابتكار العلمي والتقني والإداري (وهما مؤشران قابلان للإدماج ضمن الثقافة والمعرفة بالمعنى النخبوي لدى ناي)، والتأثير الإقليمي (أي التأثير في المناطق المحيطة في إطار المحافظة أو الإقليم فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية ونحوها)، وأخيرًا القدرة على نقل الصورة (طبيعة الصورة السائدة عن المدينة وسكانها، وجهود وبرامج تغييرها للأفضل)، انظر:

Li Qingquan and Zheng Jifeng, "The Comparative Research on the Soft Power of Central Capital Cities in Six Provinces of Mid-China", in *Proceedings of the 2nd International Conference on Science and Social Research (ICSSR 2013), Advances in Intelligent Systems Research* 64 (Paris: Atlantis Press, 2014) :473–477.

لاحقًا في تضمينه جاذبية الموارد الصلبة الاقتصادية والعسكرية. وبالتالي يصبح من الضروري التعامل مع قائمة موارد القوة الناعمة التي اقترحها ناي باعتبارها قائمة مقترحة مفتوحة قابلة للتطوير والتعديل، وهو ما قامت به العديد من الدراسات التي وظفت المفهوم كإطار تحليلي، على نحو ما سيلي توضيحه.

ويرى الباحث كذلك – مع آخرين – إمكانية انتقاد تعريف ناي من زاوية منطقية/ قيمية باعتباره ينحاز في التركيز على الطابع التعاوني الإيجابي في القوة الناعمة باعتبارها تقوم على استقطاب الآخرين وجذبهم، ويتجاهل بعض الأنماط السلبية أو الصراعية لتوظيف الموارد الناعمة ضد الآخرين. ويتناقض هذا الانحياز الإيجابي مع المنطق الذي يتبناه ناي نفسه في التعامل مع صور أخرى للقوة. فإذا كان ناي يرفض أو يتحفظ أحيانًا على تضمين المساعدات الاقتصادية ضمن القوة الناعمة باعتبارها أقرب لآليات الضغط الاقتصادي؛ حيث إن من يملك المنع يملك العقاب، فإن المنطق يقتضي تضمين التأطير السلبي للآخرين باعتباره الوجه المقابل لبناء الجاذبية وتوظيفها في القوة الناعمة ضمن الأبعاد الأساسية لدراسة المفهوم. ويرى الباحث أن مثل هذا التضمين أكثر اتساقًا كذلك مع الطابع التحليلي المحايد المفترض في المفهوم، والذي يؤكده ناي نفسه في مواضع متعددة. فمن شأن التحيزات القيمية الإيجابية استبعاد إمكانيات توظيف آليات القوة الناعمة لتغيير مواقف الأطراف المستهدفة من خلال الضغط عليها والتهديد بالإساءة لصورتها أو القيام بذلك فعلًا فيما يعرف باستراتيجيات التشويه أو تدمير السمعة Shaming/defaming strategies التي تمثل الوجه المقابل لاستراتيجيات تحسين الصورة وتأطيرها إيجابيًّا. ومن ثم يقتضي تطوير القوة الناعمة كمفهوم تحليلي ألا يتم استبعاد أو إخفاء هذه الأبعاد الصراعية وتهميشها، وإنما توضيحها في سياق تحليل أهداف ممارسة القوة، ومواردها وآلياتها ونواتجها[٢٣].

---

(٢٣) يشير Geun Lee إلى انتقاد مماثل ضد تعريف ناي، لكن من زاوية أخرى، وهي ميل ناي لتغليب تعريف القوة الناعمة حسب طبيعة السلوك (أي مدى جذبه للآخرين) أكثر من طبيعة (بمعنى غلبة الطابع الرمزي اللا مادي عليها)، وهو ما يظهر في استبعاد ناي من نطاق هذه القوة أي ممارسات إكراهية حتى لو اعتمدت على موارد رمزية للقوة (مثل اللغة والخطاب والترويج لأيديولوجيات معينة)، وتضمينه في المقابل أي ممارسات تجذب الآخرين حتى لو اعتمدت على موارد صلبة مادية (مثل جاذبية المساعدات أو التفوق الاقتصادي والعسكري). ومن هذا المنظور، يقترح Lee ضرورة معالجة هذه المشكلة القيمية التعريفية بتطوير نظرية قوة ناعمة قائمة على الموارد Resource–based theory الرمزية غير المادية سواء تم توظيفها بشكل تعاوني جاذب أو إكراهي ضاغط على الآخرين وتفضيلاتهم. ويؤكد Lee أهمية هذه المعالجة نظريًّا وتطبيقيًّا في تقليل التداخل بين القوة الناعمة والصلبة وتوسيع صلاحية المفهوم ليشمل الدول التي لا تتمتع بتفوق في قدراتها =

وبالإضافة إلى ماسبق، يرى الباحث أن أحد الانتقادات الأساسية الممكن توجيهها إلى تعريف (ات) ناي للقوة الناعمة، وهي مصدر للعديد من الإشكاليات المثارة ضده لا سيما من منظور دول الجنوب، يتصل بعدم تركيز ناي في تعريفه ومعالجته للمفهوم بشكل كاف على الوجه الداخلي أو الوجه الدفاعي للقوة الناعمة. فإذا كان الوجه الخارجي الظاهر أو الإيجابي النشط لأي شكل من أشكال القوة يتمثل في القدرة على التأثير في الآخرين، فإن الوجه الداخلي أو الدفاعي لها يكمن في القدرة على مقاومة التأثر أو التغير بتأثير ممارسة الآخرين لهذه القوة. وبهذا المعنى، فإن الوجه الداخلي يحمل معنيين أساسيين؛ هما الاستقلال الذاتي Autonomy وعدم الانكشاف Invulnerability[٢٤]. ويقصد بالاستقلال أصالة موارد القوة الناعمة للدولة سواء في نشأتها أو استمرارها وتطورها، وعدم تأثرها بفواعل أو عوامل خارجية. بينما تشير المناعة أو عدم الانكشاف إلى امتلاك مواطني الدولة ذاتهم صورة ذاتية إيجابية عن أنفسهم ودولهم. وتزداد أهمية تضمين هذا الوجه الداخلي في تحليل القوة الناعمة بالنظر إلى أنه حظي تقليديًا بالاهتمام باعتباره يمثل البعد غير المادي الأساسي في معادلات تقدير قوة الدولة أو الفاعل؛ حيث كان يظهر في المؤشرات الخاصة بالروح المعنوية والقتالية، وشرعية النظام السياسي ونحوها. ويسمح الطابع التفصيلي لمؤشرات القوة الناعمة بتحليل هذه الأبعاد على نحو أكثر تنظيمًا من خلال رصد مدى رضا مواطني الدولة أنفسهم واقتناعهم بالموارد الناعمة لدولتهم (رضاهم مثلًا عن نظامهم السياسي، وسياسة دولتهم الخارجية وأدوارها، ومنتجات ثقافتهم العليا والشعبية، وقدرات دولتهم الاقتصادية والعسكرية). وقد قامت العديد من مقاييس القوة الناعمة الحديثة بتضمين بعض

= الاقصادية والعسكرية. ورغم بساطة هذه المعالجة، فإن الاستبعاد الكلي للموارد الصلبة المحققة للجاذبية من نطاق القوة الناعمة قد يخلق ثنائية تحليلية جامدة تقلل قدرات المفهوم التحليلية نظريًا والتطبيقية فعليًا، ومن ثم فإن المعالجة المقترحة في المتن تبدو أكثر توازنًا؛ حيث تضمن الممارسات التلاعبية والإكراهية الضاغطة الرمزية، وكذا الممارسات الصلبة ذات الجاذبية، مع استبعاد الممارسات الإكراهية الصلبة بشكل أساسي. للمزيد، انظر:
Geun Lee, “A Theory of Soft Power and Korea’s Soft Power Strategy”, *Korean Journal of Defense Analysis* 21, no. 2 (2009): 205–218.

(٢٤) Martin Griffiths, Terry O’Callaghan and Steven C. Roach, *International Relations: The Key Concepts, 2nd ed., Routledge Key Guides* (London: Routledge, 2008): 258.

هذه المؤشرات؛ حيث لا يتصور أن يقتنع الآخرون بجاذبية الدولة وسمعتها إذا لم يكن أهلها أنفسهم مقتنعين بذلك[٢٥].

خلاصة ما سبق، أن بعض مشكلات تعريف ناي تكمن في تركيزه على موارد الجاذبية بمفردها دون تعمق في موارد التأطير والإقناع والتشبيك، وانحيازه للطابع التعاوني للقوة الناعمة بما يعني تهميش إمكانيات التوظيف الصراعي لها، وكذلك عدم تركيزه بشكل كاف على الوجه الداخلي أو الوجه الدفاعي للقوة الناعمة. وبناءً على هذه الانتقادات، يرى الباحث إمكانية إعادة تعريف القوة الناعمة باعتبارها قدرة الفاعل على التأثير في إدراكات وتفضيلات وحسابات وسلوكيات الآخرين اعتمادًا بصورة أكبر على الموارد غير المادية ذات الصلة بآليات التأطير والإقناع والجاذبية سواءً بشكل تعاوني جاذب للآخرين Cooptive أو استغلالي Manipulative يتلاعب بمصالحهم أو يهددهم بالتأطير السلبي، مع مناعة الفاعل في مواجهة الخضوع لمثل هذه الآليات (خاصة الاستغلالية منها).

الفصل الثاني: القوة الناعمة بين نظريات العلاقات الدولية وتصنيفات القوة

يستدعي تحليل مفهوم القوة الناعمة إدراك موضعه من النظريات والمدارس الكبرى في دراسة العلاقات الدولية التي طرحت تصورات مختلفة للقوة وطبيعتها وأبعادها. كما أن المفهوم بطرحه تصنيفًا ثنائيًا للقوة بين صلبة وناعمة يثير التساؤل حول مدى جدته وموضعه من التصنيفات المتنوعة للقوة وأنماطها، وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة مثل القوة المدنية والمعيارية والاجتماعية وغيرها. ويسعى هذا الفصل إلى معالجة هذه القضايا في محورين أساسيين يتناول أولهما بإيجاز مفهوم القوة في نظريات العلاقات الدولية، ويراجع الثاني بعض التصنيفات الأساسية للقوة وصورها المتداخلة مع مفهوم القوة الناعمة بشكل يوضح شبكاته المفاهيمية الأوسع.

---

(٢٥) Simon Anholt, *Competitive Identity: The New Brand Management for Nations, Cities and Regions* (Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2007): 58.

أولًا: القوة الناعمة ونظريات العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة أحد المفاهيم المحورية – إن لم يكن المفهوم المحوري – في حقل العلاقات الدولية؛ بحيث يمكن اعتبار تغير مفهوم القوة – بصورها وأبعادها وتعريفاتها المختلفة – بمثابة محرك أساسي لتطور الحقل ومنظوراته. إن ثمة عوامل متعددة أدت إلى غلبة التركيز منذ وقت مبكر على الأبعاد المادية لهذا المفهوم مع ربطه بشكل خاص بالمدرسة الواقعية «الهيكلية خاصة» أكثر من سواها. فالافتراضات الأساسية لهذه المدرسة قامت على فوضى العلاقات الدولية، والتي تتمثل أهم تجلياتها في حضور الصراع والحرب كمظهر أساسي للعلاقات واحتمال قائم على الدوام، بما يجعل الشاغل الأساسي لكل دولة هو تحقيق مصالحها الوطنية، وفي مقدمتها البقاء وحماية أمنها، وهو ما يقتضي زيادة قوتها. ووفقًا لهذا التصور الغالب، تصبح القوة معنية بالأساس بتحليل كيف تستطيع دولة استخدام مواردها المادية لإرغام دولة أخرى على القيام بتصرف أو سلوك لم تكن ترغب في القيام به، أو الدفاع عن ذاتها في مواجهة مثل هذا السلوك. وتصبح الموارد الأولى بالتركيز هي حجم الجيش ومدى تسلحه وغيرها من مؤشرات الموارد العسكرية للدولة، وثروة الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي وقدراتها الإنتاجية، وغيرها من مؤشرات الموارد الاقتصادية (القابلة عند الضرورة للتحويل لخدمة القدرات العسكرية للدولة)، والمؤشرات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والجغرافية للدولة وموقعها وشكلها. وقد ظهر التأكيد على هذه الأبعاد للقوة لدى رموز المدرسة الواقعية الجديدة؛ مثل كينيث والتز وجون ميرشايمر وآخرين. فجون ميرشايمر يعرف القوة بأنها قدرات مادية محددة تملكها الدولة وتمثل أصولًا ملموسة تحدد قدرتها العسكرية بالأساس. ويعرف كينيث والتز كذلك القوة بالتركيز على القدرات الممثلة في حجم السكان والإقليم، وتوافر الموارد، والقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية، واستقرار النظام السياسي وكفاءته. ويتشابه ذلك مع تعريف روبرت جبلن للقوة باعتبارها القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية للدولة[٢٦].

(٢٦) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton, 2001): 55; Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison Wesley, 1979): 13; Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981): 13.

وفي إطار هذا التصور للقوة، ركز حقل العلاقات الدولية لفترة طويلة على الموارد المادية والدول ذات النصيب الأكبر من هذه الموارد، مع التركيز منهجيًا على القياس الكمي لها، والاهتمام موضوعيًا بقضايا؛ مثل العسكرة والعنف. وفي المقابل، تم تهميش الاهتمام بالدول الصغيرة والفاعلين من غير الدول باعتبارهم أقل امتلاكًا لهذه الموارد وأقل انخراطًا كفاعلين مؤثرين في هذه القضايا. كما ساد التشكك لدى الواقعيين في جدوى النظريات والمناهج الأكثر اهتمامًا بالجوانب غير الملموسة على حساب القوة العسكرية، وكذلك التخويف من خطورة المثالية السائدة في الاتجاهات المنادية بالاهتمام بالأبعاد الأخلاقية في العلاقات بين الدول[٢٧]. ويصبح مثار اهتمام الدول للحفاظ على وجودها وضمان الاستقرار هو العمل على زيادة قوتها العسكرية في حدود معينة سواء بشكل منفرد أو بالتحالف مع أطراف أخرى بما يكفل تحقيق توازن القوى في مواجهة التهديدات في إطار ما يُعرف بمدرسة الواقعية الدفاعية Defensive realism أو زيادتها بصورة كبيرة لتحقيق الاستقرار القائم على الهيمنة Hegemonic stability (مدرسة الواقعية الهجومية أو العدوانية Offensive realism)[٢٨].

ويعترف الواقعيون بتطور مصادر القوة العسكرية بتأثير التطور التاريخي والتكنولوجي، بما أدى مثلًا إلى انتقال التركيز من اعتبارات السيطرة على الإقليم والموارد الزراعية كمحددات أساسية للقوة إلى اعتبارات التقنية والتنظيم. إلا أن غلبة حضور االصراع والحرب كمحور التفاعلات الدولية يجعل القوة العسكرية هي مناط التحليل، لا سيما مع تزايد تهديدات الحرب وتحدياتها بفعل التطور التكنولوجي. ويتجاهل الواقعيون – بدرجة كبيرة – التأثيرات ذات التطور التقني في استحضار مستويات وأنماط وقضايا جديدة للتفاعلات وعلاقات القوة المعلوماتية والاتصالية[٢٩].

في المقابل، بدت المدارس الأخرى أقل تركيزًا على محورية مفهوم القوة – بهذا المعنى على الأقل – في العلاقات الدولية. فالمدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة

(٢٧) Janice Bially Mattern, "The Concept of Power and the (Un)discipline of International Relations", chap. 40 in *The Oxford Handbook of International Relations*, edited by Christian Reus–Smit and Duncan Snidal, *The Oxford Handbook of Political Science* (Oxford: Oxford University Press, 2008): 691–693.

(٢٨) Utpal Vyas, *Soft Power in Japan–China Relations: State, Sub–State and Non–State Relations*, *Routledge Contemporary Asia Series* (London: Routledge, 2011):18.

(٢٩) المرجع السابق.

Neoliberal institutionalism تؤكد تلاقي المصالح بين الدول على نحو يؤدي لإنشاء مؤسسات وترتيبات يكون من شأنها ترويض قوة الدولة، وهو ما يعطي انطباعًا ضمنيًّا بأن المؤسسات مناقضة لقوة الدولة. وتبرز المدرسة الليبرالية كذلك أن العديد من الظواهر والنواتج المهمة في العلاقات الدولية لا تجد تفسيرها في القوة فقط، وإنما يمكن فهمها على نحو أفضل بالرجوع إلى تأثير الديمقراطية والترتيبات المؤسسية الداخلية وطبيعة شبكة المصالح المحلية داخل الدول والقيم الليبرالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل والمؤسسات الدولية. وبالمثل، تقلل المدرسة البنائية Constructivism من أهمية القوة – بالمعنى المادي الواقعي – لصالح التركيز على تأثيرات الأفكار والهياكل المعيارية وعمليات التفاعل الاجتماعي والتعلم والإقناع التي يتم من خلالها خلق الهويات وإضفاء المعاني على الفاعلين الدوليين وأنماط التفاعلات بينهم(٣٠).

إلا أن ذلك لا ينفي ما يشير إليه بارنت ودوفال وآخرون من قدرة هذه المدارس على تقديم فهم مغاير للقوة بالتركيز على أبعاد جديدة لأشكالها وآثارها. فإذا كانت المدرسة الواقعية تركز على القوة العسكرية، فإن المدرسة الليبرالية تلفت الانتباه إلى عدة صور وأبعاد أخرى للقوة؛ أهمها الطابع الجماعي للقوة أو قوة التوافق Power of consensus والقوة الاقتصادية والقوة المؤسسية وقوة الاعتماد المتبادل. فأحد الافتراضات الأساسية للمدرسة الليبرالية هي تمتع الأفراد أو الفاعلين بحرية الإرادة والاختيار، بما يجعلهم غير مقيدين بالطابع الفوضوي للعلاقات الدولية وما يفرضه من صراع، بل يصبح بمقدورهم التعاون والسعي لتحقيق مصالح مشتركة بما يكفل تحقيق الأمن للجميع. وبخلاف الطابع الانفرادي الذي تقوم عليه الواقعية، تؤكد المدرسة الليبرالية على أن الأفراد أو الفاعلين يختارون بإرادتهم الحرة التعاون أو التوافق من أجل ممارسة القوة، دون أن ينفي ذلك التنافس بينهم؛ حيث إن تحقق قدر من التوافق شرط ضروري لممارسة القوة حتى في النظم التسلطية؛ حيث يحتاج

(٣٠) Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in International Politics", *International Organization* 59, no. 1 (Winter 2005): 39–40.

الحاكم المستبد للتعاون مع نخبته الإدارية والعسكرية. فالتنسيق والتعاون بين الفاعلين يزيد من قوتهم وقدرتهم على التأثير في النظام الدولي بما يحقق مصالحهم[٣١].

وتركز المدرسة الليبرالية كذلك في تيارات رئيسة منها على أن تزايد تدفق السلع والخدمات والتجارة والاستثمارات بين الدول والفاعلين المختلفين يعزز أهمية القوة الاقتصادية مقارنة بالقوة العسكرية، كما يفسح المجال لأدوار فاعلين من غير الدول مثل الشركات متعدية الجنسيات بما تملكه من موارد مع تحررها نسبيًا من التزامات وأعباء الإنفاق لدى الدول. وامتدادًا لذات الفكرة، فإن زيادة كثافة العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية بين الفاعلين من شأنه توليد علاقات اعتماد متبادل Interdependence؛ حيث يتأثر الفاعلون حال حدوث أي انقطاع أو تغيير في العلاقات بشكل متبادل وبدرجة كبيرة (وإن كانت ليست متساوية أو متماثلة بالضرورة). ويمكّن ذلك الفاعلين الأقل تأثرًا في شبكات الاعتماد المتبادل من توظيفها للضغط بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق مصالحهم. كما يستطيع الفاعلون الأقل قوة ممارسة الضغط على باقي أعضاء شبكات الاعتماد المتبادل من خلال تضخيم حجم المخاطر التي قد تنجم عن انسحابهم أو خروجهم من علاقات الاعتماد المتبادل أو عجزهم عن الاستمرار فيها. ويشكل ذلك جزءًا مما تسميه سوزان سترنج Susan Strange بالقوة الهيكلية Structural power؛ حيث يوظف الفاعلون الهياكل المختلفة – من اتفاقات وترتيبات سياسية واقتصادية وفنية وغيرها – من أجل تحقيق مصالحهم بأشكال أقل مباشرة من القوة التفاعلية Relational power التي يوظف فيها الفاعل قدراته العسكرية والاقتصادية في علاقاته المباشرة مع فاعلين أو مجموعات أخرى[٣٢].

وفي سياق مشابه، تبرز المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة قوة المؤسسات أو القوة المؤسسية Institutional power بتركيزها على كيف تؤدي المؤسسات الدولية والإقليمية إلى التعاون وتأثيرها في تشكيل المزايا التساومية للفاعلين، وتجميد أوجه الخلاف والتناقض،

---

(٣١) Hannah Arendt, “Communicative Power”, chap. 4 in *Power*, edited by Steven Lukes, *Readings in Social and Political Theory* (Oxford: Basil Blackwell, 1986): 59–75; Vyas, *Soft Power in Japan–China Relations*: 20.

(٣٢) Susan Strange, *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy, Cambridge Studies in International Relations* 49 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996): 25–29.

ومعالجة قضية عدم التماثل بينهم. فالقوة لا تقتصر على استخدام القوة العسكرية أو القدرات الاقتصادية للترهيب أو الترغيب، وإنما يمكن أيضًا وضع القوة في إطار مؤسسي من خلال المنظمات وأنظمة الحكم والقواعد التي تنظم الخيارات المتاحة للدول عند اتخاذ القرار بشكل يجعل ممارسة القوة أكثر قبولًا وأقل قسرًا، وهو ما يعرف أحيانًا بالوجه الثاني للقوة. ويبرز هذا الوجه إمكانية أن يمارس الفاعل القوة استنادًا إلى مركزه المؤسسي على نحو يفوق ما يتمتع به موارد مادية للقوة[٣٣]. كما أن الوجه الثاني للقوة لم يجعلها مرتبطة بالضرورة بالصراع المفتوح بقدر ما ترتبط ببيان قدرة الفاعلين على استغلال مواقعهم المؤسسية لإسكات المعارضة. وفي هذا السياق، أسهمت المدرسة المؤسسية الليبرالية في تسليط الضوء على قضايا مثل تحديد الأجندة وصنع القرار والإذعان في المؤسسات الدولية، وتفسير إثارة وعدم إثارة قضايا معينة، بما جعل الـ «لا أحداث Non-events» تحظى بالاهتمام باعتبارها تنطوي على ممارسات للقوة، مع فتح المجال للبحث عن ممارسات القوة في قضايا التعاون الدولي وليس فقط في القضايا والتفاعلات الصراعية[٣٤].

ورغم تعدد صور القوة التي يمكن اشتقاقها من افتراضات المدرسة الليبرالية، فإن أحد الانتقادات الأساسية لها هو عدم إيلاء اهتمام كافٍ بقوة الأفكار والمعلومات والاتصالات، وهو ما تعالجه إلى حدٍّ كبير المدرسة البنائية Constructivism التي أبرزت بعض الأنماط أو الأوجه الأخرى للقوة أكثر ارتباطًا بالأفكار والهويات المحددة لماهية المصالح وكيفية الدفاع عنها. فالجوهر الأساسي لهذه المدرسة هو عدم حصر نفسها في أي افتراضات مسبقة حول طبيعة النظام الدولي وفاعليه ومصادر القوة فيه؛ إذ إن المعيار الأساسي هو الأفكار والمعايير السائدة بين الفاعلين حول طبيعة هذا النظام سواء كان فوضويًّا أو غير ذلك؛ وهو ما يؤدي إلى إعلاء القوة العسكرية أو الاقتصادية أو المؤسسية أو غيرها من أشكال القوة. ورغم هذا الطابع المنفتح، فإن الأولوية بهذا المعنى تصبح للقوة الفكرية Ideational power أي

(٣٣) كأن يكون الفاعل قد اكتسب هذا المركز المؤسسي في ظروف معينة وتغيرت بعدها هياكل القوة المادية، وهو ما يظهر في قوة الاعتراض أو الفيتو لدى بريطانيا في مجلس الأمن الدولي التي تمنحها مزايا تفوق قدراتها المادية لدى المقارنة بدول أخرى؛ مثل اليابان أو ألمانيا التي فقدت مثل هذه القوة المؤسسية في ذات السياق التاريخي لتطور الأمم المتحدة كمؤسسة.

(٣٤) Utpal Vyas, *Soft Power in Japan–China Relations*: 40–41; Mattern, "The Concept of Power": 693.

القدرة على تشكيل الرؤى والهياكل المعيارية والقيمية التي تشكل بدورها الهويات والمراكز والأدوار ابتداءً، وتؤثر في إدراك الفاعلين لذواتهم ومصالحهم، ومن ثم توجيه التفاعلات لاحقًا في اتجاهات معينة(٣٥). وترتبط القوة الفكرية بهذا المعنى بمفهومي «التنشئة الدولية International socialization» و«الاستيعاب أو التضمين الداخلي Internalization» للمعايير الخارجية. ووفقًا لأدبيات «التنشئة الدولية» فإن دور المؤسسات الدولية بالمعنى الواسع في «التنشئة الاجتماعية» للفاعلين لم يحظ بالاهتمام الكافي من المنظورات المختلفة للعلاقات الدولية(٣٦). وتقتضي معالجة هذه الفجوة إدراك التباينات بين منظورات العلاقات الدولية في تعريف الدولة، وطبيعتها، وكيفية صياغتها لسياستها الخارجية وتحديدها لمصالحها، وتحليل القضايا والعمليات التي يثيرها مفهوم التنشئة، وفي مقدمتها التمييز بين الامتثال الداخلي Internal conformity (السلوكي والقيمي) والإذعان Compliance أو الامتثال الخارجي External conformity (الذي ينصرف إلى السلوك فقط)(٣٧). وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاث آليات أساسية لتأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدولة نحو مزيد من الاستجابة أو التوافق Conformism مع مطالب هذه المؤسسات ومعاييرها، وهي: آليات الإكراه والحث، وآليات تغيير التوازن بين القوى الداخلية، وآليات تغيير تفضيلات القوى الداخلية. ويقصد بالأولى استخدام الآليات المادية للثواب والعقاب من قبل الأطراف الخارجية للتأثير في تعريف الدولة لمصالحها وغاياتها. وينطلق ذلك من افتراض وجود منظومة (تتسم بدرجة عالية من الوحدة والثبات) لمصالح الدولة ككل وأهدافها. أما آليات

---

(٣٥) Barnett and Duvall, "Power in International Politics": 87–103; James Bernard Murphy, "Perspectives on Power", *Journal of Political Power* 4, no. 1 (March 2011): 87–103; Mattern, "The Concept of Power": 691–696.

(٣٦) لمراجعة نقدية لاستخدامات مفهوم «تنشئة الدولة» في إطار العلاقات الدولية، انظر:
Kai Alderson, "Making Sense of State Socialization", *Review of International Studies* 27, no. 3 (July 2001): 415–433; Alastair Iain Johnston, "Treating International Institutions as Social Environments", *International Studies Quarterly* 45, no. 4 (December 2001): 487–515; Cameron G. Thies, *Socialization in the International System* (PhD diss., Arizona State University, 1999).

وتقدم الرسالة الأخيرة حول «التنشئة في النظام الدولي» نموذجًا للربط بين مفاهيم التنشئة والدور؛ حيث تركز على فكرة «التنشئة الاجتماعية» للدول في النظام الدولي التي أثارها المنظور البنائي، وتحللها من خلال نموذج يجمع بين أكثر من مدخل، أحدها اقتراب الدور. وتطبق الرسالة هذا النموذج على التطور التاريخي للدبلوماسية الأمريكية والإسرائيلية، وذلك في إطار تتبع تطور أدوار الدول منذ نشأتها أو ظهورها، وكيفية اكتساب أو تعلم الدولة أدوارًا جديدة في إطار عملية تشبه التنشئة الاجتماعية، تمارس فيها البيئة والفواعل الأخرى تأثيرات مهمة من شأنها تعزيز أدوار معينة، وتعديل أدوار أخرى أو تعطيلها أو إلغاؤها كلية.

(٣٧) Jens Rydgren, "Conformity", in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, edited by William A. Darity Jr., 2nd ed., vol. 2, *Cohabitation–Ethics in Experimentation*, Macmillan Social Science Library (Detroit, MI: Macmillan, 2008): 71–73.

تغيير التوازن فتستهدف تغيير التوزيع الداخلي للقوة بين القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك انطلاقًا من افتراض أنه رغم الثبات النسبي لمصالح وأهداف كلٍّ من هذه القوى والجماعات على حدة، فإن تغيير توزيع القوى بينها يؤدي إلى تغير في تفضيلات الدولة ككل باعتبارها (أي هذه التفضيلات) محصلة لتجميع مصالح هذه القوى بأوزانها النسبية المختلفة. والواقع أن هذا المستوى ينصرف إلى محاولة التدخل الخارجي في التأثير في المؤسسات الداخلية، لا سيما هيكل صنع القرار في الدولة، والأوزان النسبية لوحدات القرار والقوى المختلفة في إطاره. وأخيرًا فإن الشكل الأكثر تعبيرًا عن مفهوم التنشئة Socialization يتمثل في الآلية الثالثة التي تسعى بموجبها الأطراف الخارجية إلى تغيير تفضيلات الجماعات والقوى المختلفة داخل الدولة، وليس فقط توزيع القوى فيما بينها؛ بحيث يتم تضمين التفضيلات الخارجية أو استيعابها داخليًّا Internalization ضمن رؤى وتصورات القوى المحلية داخل الدولة[٣٨]. نتيجة لذلك تصبح التصورات الذاتية المخالفة للمعايير الخارجية هي من قبيل الأفكار والسلوكيات المنحرفة Deviant التي ينبغي التخلي عنها أو تعديلها، والاعتذار عن السلوكيات التي نجمت عنها. وبهذا المعنى يمكن اعتبار أدبيات «اللوم والاعتذار الدولي»[٣٩] جزءًا من الاهتمام بمسألة التأثيرات الفكرية الخارجية وتأثيراتها؛ حيث تعكس الوجه الآخر لقضية التوافق السلوكي والقيمي مع التوصيفات المعيارية لأدوار الدولة أو الفاعل الدولي، وتعبيرًا عن نجاح القوى الأخرى في فرض رؤاها وتصوراتها كمعايير قيمية للسلوك.

ويكشف التحليل السابق عن موضع مفهوم القوة الناعمة من تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية والمنظورات المختلفة في تحليلها. فمن ناحية، ثمة اتفاق على ارتباط القوة الناعمة بالمنظورات الجديدة التي شهدها العلم في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة والتي تركز على القيم الثقافية والجوانب المعنوية، وفي مقدمتها مفهوم القوة الفكرية. كما يتداخل المفهوم في بعض جوانبه مع المنظورات المؤسسية والليبرالية والمدرسة المثالية، فيما يتعلق بعدم الاقتصار على قوة الفاعلين من الدول وإبراز إمكانيات التعاون وتوظيف المؤسسات

(٣٨) Johnston, "Treating International Institutions": 487–512.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول كيفية تناول هذه القضية من منظورات العلاقات الدولية المختلفة، والتطبيق على حالات متعددة للاعتذار الدولي كاليابان وألمانيا، بالإضافة إلى تركيا كنموذج لـ «عدم الاعتذار Non–apology».

وعلاقات الاعتماد المتبادل لممارسة القوة بأشكال أقل إكراهًا[٤٠]. لكن الخلاف يثور حول موقع المفهوم في إطار المنظور الواقعي. فبينما يرى ناي أن المفهوم يمكن استخدامه في إطار المنظور الواقعي في تعريفه الأصلي الذي يدرس كل عناصر قوة الدولة بما فيها العناصر الرمزية أو المعنوية، فإن غلاة المنظور الواقعي ورموزه الأساسية في المرحلة الراهنة يتحفظون على ذلك مركزين على الجوانب المادية الاقتصادية والعسكرية بشكل أساسي.

فوفقًا لناي، يشترك أنصار المدرسة الواقعية في التأكيد على فوضوية النظام الدولي وتحرك الدول ذات السيادة بدافع السعي لتحقيق مصالحها وحماية أمنها من خلال تعزيز قوتها لا سيما العسكرية. والقاسم المشترك بين الواقعيين على اختلاف روافدهم هو التأكيد على أن «السياسة العالمية هي سياسات القوة». ويتفق ناي مع هذه الخلاصة أو المقولة، لكنه يبرز أهمية إدراك القوة بمعنى شامل يتضمن عناصر القوة وأبعادها المختلفة المادية وغير المادية؛ مثل الأفكار والإقناع والجاذبية، وهو الفهم الشامل الذي أكدت عليه جميع التيارات الواقعية تقريبًا عدا بعض أنصار الواقعية الجديدة. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى تأكيد هانز مورجانثو – الذي اقترنت نظريات القوة باسمه مقارنة بأي مفكر واقعي آخر– على أهمية القوة السياسية أو قوة الأيديولوجيا باعتبارها «علاقة نفسية بين من يمارسونها ومن تمارس عليهم، تمنح الأولين السيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال بما يملكونه من نفوذ يؤثرون به في عقولهم». وشدد مورجانثو على أنه «مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية كالحصول على مصادر للمواد الأولية، أو إجراء تغييرات إقليمية، أو غير ذلك، فإن إنجازها يتطلب دائمًا السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير في عقولهم»[٤١].

(٤٠) إحدى الصور المتطرفة لهذا التداخل ما يذهب إليه كريستوفر لاين من انتقاد مفهوم القوة الناعمة باعتباره لا يقدم جديدًا؛ إذ لا يعدو أن يكون تكرارًا وإعادة إنتاج «تجارية» أكثر قابلية للتسويق لمقولات هذه المنظورات ونظريات السلام الديمقراطي ونحوها. ويشكك لاين فيما إذا كانت القوة الناعمة تقدم مصدرًا مستقلًا أو متغيرًا أصيلًا للتأثير في السياسة الدولية أم أنها مجرد متغير زائف أو أحد مؤشرات متغيرات أخرى أصيلة؛ مثل تأثير المؤسسات الدولية أو التشابه في النظم السياسية، انظر:
Christopher Layne, “The Unbearable Lightness of Soft Power”, in *Soft Power and US Foreign Policy: Theoretical, Historical and Contemporary Perspectives*, edited by Inderjeet Parmar and Michael Cox, Routledge Studies in US Foreign Policy (London: Routledge Taylor and Francis, 2010): 54–55.

(٤١) مقتبس في: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١): ١٧٠، نقلًا عن، انظر:
Hans J. Morgenthau, “Power and Ideology in International Politics”, in *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*, edited by James N. Rosenau (New York: Free Press of Glencoe, 1961): 171.

أي أن القوة الناعمة لا تتعارض مع الجوهر الحقيقي للمنظور الواقعي بهذا المعنى، وإن كانت تظل في مرتبة أقل نسبيًا؛ نظرًا للتأكيد على أولوية البقاء القومي National survival باعتباره المصلحة العليا للدولة، بما يعلي من أهمية القوة العسكرية بشكل عام (لا سيما لدى الواقعيين الجدد). ويختلف ذلك نسبيًا عما يبرزه ناي وآخرون من تأكيد على ما يشهده الواقع المعاصر من تصاعد أهمية الأبعاد غير العسكرية للقوة مع تغير الظروف الدولية نتيجة تزايد تعقد علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول بما يقلل من احتمالات الحروب واستخدام القوة العسكرية بينها، وبروز الفاعلين من غير الدول الذين لا تحركهم دوافع الأمن ولا يعتمدون بالأساس على القوة العسكرية. كما أدت ثورة المعلومات والاتصالات وتزايد الوعي الجماهيري وصعوبة احتكار المعلومات إلى تزايد أهمية القدرة على التأثير في التفضيلات وتأطير القضايا والتمتع بالجاذبية والمصداقية ومراعاة الأبعاد الاتصالية للقوة، وهو ما يصدق بشكل أكبر حتى في حالات توظيف الأداة العسكرية من قبل الدول المتقدمة داخل ما يعرف بـ «نطاقات الصراع» التي تضم الدول الأقل تقدمًا[٤٢].

وبعيدًا عن هذه الجدالات ومحاولات تسكين القوة الناعمة ضمن أحد المدارس أو المنظورات الكبرى القائمة، يدفع ناي أحيانًا بعدم وقوع المفهوم في إطار الجدل بين الواقعية والمثالية أو الليبرالية، وكذلك عدم انحساره في إطار البنائية، فهو ببساطة يوضح نوعًا من القوة يمكن استخدامه لتحقيق مصالح الدولة[٤٣]. كما أن بعضًا ممن يستخدمون مفهوم القوة الناعمة محورًا لأعمالهم، يصل الأمر بهم إلى اعتبار أنفسهم يقدمون فهمًا جديدًا للسياسة العالمية يجمع مفاهيم الواقعية والليبرالية والبنائية، ويسمح بتصور أكثر دقة للعالم المعاصر وتفاعلاته المعقدة والمتشابكة وتغير مفهوم القوة وكيفية توظيف الدول لقوتها بما يعظم مصالحها. ويظهر ذلك على سبيل المثال عند جالاروتي الذي يصف رؤيته هذه بـ «السياسة العالمية Cosmopolitic» وقوامها النظر إلى الدول كفاعلين عقلانيين تحركهم المصالح الذاتية والوصول إلى المستويات المثالية لتوظيف القوة بالجمع بين موارد القوة

(٤٢) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 19–20.

(٤٣) Joseph S. Nye (Jr.), “Notes for a Soft–Power Research Agenda”, in *Power in World Politics*: 170.

الناعمة والصلبة بما يحقق لهم الأمن والرفاهية[٤٤]. ويشبه ذلك ما يذهب إليه ناي في تحليله للقوة الذكية باعتبارها تتعامل مع مختلف مجالات وسياقات وهياكل النظام العالمي القائم بقضاياه العسكرية والاقتصادية والعابرة للقوميات؛ مثل قضايا الهجرة والإرهاب والتغير المناخي ونحوها، بخلاف تركيز الواقعية على المستوى الأول العسكري، وتركيز الليبرالية على التفاعلات الاقتصادية والعابرة للقوميات، ومن ثم فإن القوة الذكية – التي تمثل القوة الناعمة محورًا أساسيًا لها – تقدم توليفة جديدة من «الواقعية الليبرالية Liberal realism». ويتفق الباحث مع هذه التقييمات المؤكدة على تجاوز القوة الناعمة نطاق الانحسار في مدرسة معينة، مع التأكيد على ضرورة الوعي بالتنوع بين هذه المدارس في معالجتها للقوة الناعمة وطرح مفاهيم ذات صلة على النحو الذي كشفه التحليل السابق، ويمكن تلخيصه في الجدول التالي.

جدول (١–٣): القوة الناعمة والجدل حول مفهوم القوة في منظورات العلاقات الدولية

	الواقعية	الليبرالية	البنائية
طبيعة قدرة الدولة	متعددة المصادر الاقتصادية والتقنية والسياسية والعسكرية، والأخيرة هي الأكثر أهمية في إطار فوضوية النظام الدولي وتهديد أمن الدول وبقائها	متعددة المصادر الملموسة (خاصة القوة الاقتصادية) وغير الملموسة (القوة المؤسسية) مع أولوية القوة الاقتصادية	القوة قوامها اعتياد المجتمع على معايير وأفكار معينة
استخدام قدرة الدولة	أهمية آليات الإكراه المادي، واستخدام القوة العسكرية مقبول واعتيادي	تقديم البدائل غير القسرية، لا سيما الاعتماد المتبادل	دور السلطة وتراكم التفاعلات في نشر الأفكار والمفاهيم عبر آليات التنشئة الاجتماعية داخليًّا ودوليًّا

(٤٤) Giulio M. Gallarotti, *The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010): 174–179.

موضع القوة الناعمة	مهمشة في إطار التركيز على الأبعاد المادية العسكرية للقوة خاصة لدى بعض اتجاهات الواقعية الجديدة	حاضرة جزئيًّا في إطار التركيز على القوة المؤسسية ودورها في تأطير الأولويات، فضلًا عن تأثيرات القوة الاقتصادية في إعادة تشكيل التفضيلات على المدى الطويل	حاضرة بشكل أكبر في إطار التركيز على مفاهيم القوة الفكرية والتنئشة الدولية
مفاهيم ذات صلة بالقوة الناعمة	مفهوم القوة السياسية أو قوة الأيديولوجيا لدى مورجانثو وآباء الواقعية التقليدية	قوة التوافق، القوة الهيكلية، القوة المؤسسية	القوة الفكرية، التنشئة الاجتماعية الدولية

المصدر: إعداد الباحث على ضوء استعراض الأبعاد الأساسية للجدالات بين التيارات الرئيسية في المدارس والمنظورات المختلفة.

ثانيًا: موضع القوة الناعمة من تصنيفات القوة وصورها

امتدادًا للجدل حول موضع مفهوم القوة الناعمة من منظورات العلاقات الدولية ومدارسها الكبرى، يثور الجدل على مستويات أكثر جزئية وتحديدًا حول مدى جدة المفهوم والتصنيف الذي يطرحه مقارنة بالتصنيفات القائمة للقوة، ومدى تميزه مقارنة ببعض المفاهيم الأخرى المشابهة أو المقاربة التي ظهرت في مراحل سابقة أو لاحقة له، إن لم تتمتع بذات الدرجة من الذيوع والانتشار. ويعرض الجزء التالي لقضيتي تصنيفات أنماط القوة والمفاهيم المتدخلة مع القوة الناعمة على النحو التالي:

١- القوة الناعمة وتصنيفات القوة

يقوم مفهوم القوة الناعمة - في جوهره - على فكرة تقليدية قوامها التمييز بين ثلاثة مصادر أساسية للقوة هي القوة العسكرية أو العنف، والقوة الاقتصادية أو المال أو الثروة،

والقدرة الثقافية أو القوة الفكرية (بمعنى المعرفة أو قوة الإقناع أو قوة السيطرة على العقول أو الجاذبية). وقد أشار ألفين توفلر AlvinToffler إلى أن هذه المصادر أو الأشكال موجودة ومعروفة في مختلفة التفاعلات الإنسانية منذ القدم مع اختلاف أسمائها باختلاف مستويات التفاعل أحيانًا، وإن كانت قوة المعرفة تعد من أعلاها نوعية وقيمة بالنظر إلى قابليتها لتحقيق الأهداف باستخدام الحد الأدنى من السلطة وكذلك قيامها بدور المضاعف للثروة والقوة العسكرية[٤٥]. وهذه المعاني تتقاطع في كثير من أبعادها مع القوة الناعمة وإن كانت لا تتطابق معها بالضرورة.

كذلك تشكك العديد من التحليلات في أصالة التمييز بين القوة الصلبة والناعمة باعتباره مجرد إعادة إنتاج أقل عمقًا لأوجه القوة عند ستيفن ليوكس وغيره. فقد ميز ليوكس في دراسته الرائدة «القوة: رؤية راديكالية» بين ثلاثة أبعاد أو أوجه للقوة: البعد الأول هو قدرة الفاعل «أ» على التأثير في سلوك الفاعل «ب» للقيام بما يتعارض مع تفضيلاته الأصلية أو الأولية، وهي ممارسة للقوة تتسم بالقابلية للملاحظة وتقوم على تعارض واضح في المصالح. أما البعد أو الوجه الثاني للقوة فيشير إلى قدرة الفاعل «أ» على تعريف الأجندة أي تحديد القضايا وترتيبها؛ بحيث يستطيع أن يمنع «ب» من التعبير عن مصالحه في المفاوضات العامة

(٤٥) يعد هذا التمييز أحد التصنيفات التقليدية لأشكال وصور القوة، وظهر بصور متنوعة في العديد من دراسات القوة وأدبياتها. فمثلًا يميز توفلر بين ثلاثة مصادر أساسية للقوة هي العنف أو القدرات العسكرية، والمال أو الثروة، والذكاء أو المعرفة. ويعرف توفلر المعرفة بشكل واسع يشمل المعلومات والعلم والتقنية جنبًا إلى جنب مع أنظمة وعمليات الاتصال والتواصل ونقل المعلومات والصور؛ بحيث تجسد «مدلولًا واسعًا بشكل يشمل المعلومة، والبيانات والصور والتصور في آن واحد، كما يشمل المواقف والقيم والنواتج الرمزية الأخرى للمجتمع، سواء كانت حقيقية أم تقريبية أم مزيفة»، وبالتالي تصبح قوة المعرفة هي عمليات التوظيف والتلاعب بهذه المصادر التي يقوم بها مختلف الفاعلين وكذا بوسائل نقل هذه المعرفة ممثلة في وسائل الإعلام والاتصال التي تتدفق عبرها الرسائل ويتم تشكيلها من خلالها. كذلك ميزت سوزان سترانج – أحد رواد الاقتصاد السياسي الدولي – بين أربعة أنواع لما أسمته بالقوة الهيكلية Structural power التي تشير بشكل عام إلى قوة الهياكل والمؤسسات في مواجهة قوة الفاعلين Agents (المرتبطة بفكرهم ورؤاهم وإرادتهم وقدراتهم الذاتية). وتشمل هذه الأنواع أربعة هياكل أساسية للأمن والتمويل والإنتاج والمعرفة باعتبارها تشكل – بأوزان مختلفة – هياكل القوة المؤثرة بدرجات متفاوتة على الفاعلين، بما ينعكس على تحكم كل فاعل في عملية صنع القرار والتوزيع المستقبلي للموارد بينهم. وبالمثل، ميز مايكل مان – أحد رواد علم الاجتماع التاريخي – ضمن تعريفه للقوة الاجتماعية Social power بين أربعة صور أساسية للقوة؛ هي الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية. وتتداخل القوة الناعمة إلى حدٍّ كبير مع القوة الأيديولوجية التي توفر لصاحبها دعمًا عامًّا في القوة الاجتماعية ككل، وتنبع من الحاجة إلى إيجاد معنى للحياة والتشارك في القيم والطقوس والممارسات مع آخرين، انظر: ألفين توفلر، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، ترجمة لبنى الريدي، مج. ١، الألف كتاب الثاني ١٨١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥): ٢٨-٤٠؛

Christopher May, "Strange Fruit: Susan Strange's Theory of Structural Power in International Political Economy", *Global Society* 10, no. 2 (1996): 167–189; Michael Mann, *The Sources of Social Power*, vol. 2, *The Rise of Classes and Nation States 1760–1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993): 6–10.

وفي عملية صنع القرار. أي سيسعى الطرف «أ» للحيلولة ابتداءً دون إثارة القضايا الكامنة للخلاف والصراع في العلن بما يحقق مصالحه على حساب مصالح «ب»، وذلك من خلال ممارسات قد تكون واضحة ظاهرة أو خفية غير محسوسة. أما البعد الثالث فهو القدرة على التأثير في أفكار الآخرين حول ما يريدونه، أي قدرة «أ» على تعريف ما يمثل نوعًا من الظلم أو الاضطهاد أو الخضوع وتشكيل إدراكات «ب» وتفضيلاته على نحو يجعله يتقبل أنه لا يتعرض لأي ظلم أو خضوع ذي دلالة. ويعد هذا البعد أحد أكثر أشكال القوة فاعلية وتأثيرًا؛ إذ إنه ليس مجرد ممارسة استباقية للقوة قبل نشأة الصراع بل هو استباق لإدراك أي صراع محتمل من خلال تشكيل الأفكار والتفضيلات عبر عمليات التنشئة والتحكم في المعلومات ورسائل وسائل الإعلام الجماهيري وغيرها(٤٦).

ورغم أن ناي أشار إلى تأثره بـ Bachrach وBaratz في تعريفهما الوجه الثاني للقوة، فإن ليوكس يرى أن القوة الناعمة أكثر ارتباطًا بالوجه الثالث(٤٧). وقد أشار ناي ردًا على ذلك بأن القوة الناعمة سلوكيًا – وبالتركيز على كيفية ممارسة القوة وموضوعها – تشمل تحديد الأجندة أو جدول الأعمال من جهة والتأثير في التفضيلات الفكرية من جهة ثانية (أي الوجهين الثاني والثالث للقوة عند ليوكس) باستغلال موارد مادية أو غير مادية، وسواء كان هذا التحديد بصورة رشيدة قائمة على الإقناع واحترام الإرادات الحرة للفاعلين الآخرين أو إثارة إعجابهم، أو كان أقرب للتلقين والتلاعب الفكري أو الهيمنة التي لا تحترم إرادات هؤلاء الفاعلين أو تتحايل عليها(٤٨). وعاد ناي مجددًا في مواضع أخرى للتأكيد على أن كلاً من القوة الناعمة والصلبة يمكن أن يتم توظيفهما في أوجه القوة الثلاثة. فقد يتم دفع الطرف المستهدف إلى تبني سلوك جديد يختلف عن تفضيلاته الأولى من خلال استخدام الإرغام أو الإغراء المادي لتغيير حسابات هذا الطرف (قوة صلبة) أو

(٤٦) Steven Lukes, *Power: A Radical View, Studies in Sociology* (London: Macmillan, 1974): 31–32.

(٤٧) Joseph S. Nye (Jr.), *The Powers to Lead* (Oxford: Oxford University Press, 2008): 156; Steven Lukes, "Power and the Battle for Hearts and Minds: On the Bluntness of Soft Power", in *Power in World Politics*: 90.

(٤٨) Joseph S. Nye (Jr.), "Responding to My Critics and Concluding Thoughts", in *Soft Power and US Foreign Policy*: 216–219.

تغيير هذه الحسابات والتفضيلات عبر الإقناع بالحجة والمنطق (القوة الناعمة)[٤٩]. وقد يتم توظيف آليات العقاب أو الإثابة المادية (العسكرية أو الاقتصادية) الصلبة للتأثير في ترتيب الأولويات والقضايا (الأجندة) بغض النظر عن رضا الطرف المستهدف من عدمه (قوة صلبة)، أو قد يتم توظيف الجاذبية والمؤسسات لتشكيل الأجندة على نحو يضفي الشرعية على صياغتها بهذه الصورة لدى الأطراف المستهدفة (القوة الناعمة). وقد يؤدي توظيف القوة الصلبة بأشكال معينة ولفترات ممتدة لتغيير تفضيلات الخصوم (كما يظهر في متلازمة ستوكهولم؛ حيث يتماهى المخطوفون مع خاطفيهم). كما قد يتم توظيف الجاذبية أو المؤسسات – لا سيما حال تراكم تأثيراتها وتضمينها كجزء من المنظومات الذاتية للآخرين Internalization – لتغيير التفضيلات المبدئية للأطراف الأخرى (قوة ناعمة)[٥٠]. وبهذا المنطق يصبح التمييز بين القوة الناعمة والصلبة غير مستند إلى التمييز بين أوجه القوة الثلاث، بقدر ما يقدم كل منهما تصنيفًا مستقلاً، دون إنكار قابليتهما للتكامل والتراكم.

ويرى الباحث أن إحدى الإشكاليات المحيطة بأوجه القوة وصورها هي تعدد تصنيفاتها ومعاييرها، مع ميل بعضها لإعادة إنتاج مفاهيم جديدة متداخلة في مضمونها مع مفاهيم سابقة بشكل كبير. فقد طرح كينيث بولدنج في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ثلاثة أوجه أخرى للقوة؛ هي: القوة التدميرية Destructive power، والقوة الإنتاجية أو المنتجة Productive power القائمة على القدرة على الدفع وتقديم المقابل، وأخيرًا القوة الإدماجية أو التكاملية Integrative power – وهي الأقرب للقوة الناعمة – وتعني القدرة على اجتذاب الآخرين وتجميعهم وتوحيدهم حول الفاعل واحترامه وإشعارهم بوجود مصالح وأبعاد مشتركة في الانتماء أو الهوية[٥١]. وطرح مايكل مان Michael Mann – أحد رموز علم الاجتماع التاريخي – في دراسته حول القوة الاجتماعية (بمكوناتها الأيديولوجية

(٤٩) يمكن إضافة صورة أخرى أكثر صراعية وسلبية للقوة الناعمة تغيير التفضيلات أو الحسابات عبر التهديد بتشويه سمعة الخصم حال عدم تبني السلوك المنشود، وهو ما يعرف بـ «الإكراه البلاغي Rhetorical coercion» أو «الإيقاع المنطقي Discursive entrapment» على نحو ما ستتم الإشارة إليه لاحقًا في الجدالات حول الأبعاد القيمية للقوة الناعمة، انظر: Mattern, "Why 'Soft Power' Isn't So Soft": 107–119.

(٥٠) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 90–91.

(٥١) Kenneth E. Boulding, *Three Faces of Power* (Thousand Oaks, CA:: Sage, 1989).

والاقتصادية والعسكرية والسياسية) ثلاثة أبعاد أساسية للتمييز بين القوة: أولها التمييز بين القوة التوزيعية Distributive (حيث يؤدي زيادة نصيب أي طرف من القوة إلى نقصان نصيب الأطراف الأخرى منها وخضوعها له) والقوة الجمعية Collective (أي القوة المشتركة للفاعلين؛ حيث يتعاون فاعلان أو أكثر في مواجهة الطبيعة أو فاعلين آخرين). وثانيها التمييز بين القوة الممتدة Extensive (التي تستطيع السيطرة أو التأثير في عدد كبير من الفاعلين عبر رقعة جغرافية ممتدة) والقوة المكثفة Intensive (التي يمكنها خلق وتعبئة درجة كبيرة من الالتزام والارتباط لدى الفاعلين الخاضعين لها). وثالثها التمييز بين القوة السلطوية Authoritative (القائمة على توجيهات معبرة عن إرادة فاعل معين ووعي الآخرين بهذه التوجيهات وطاعتهم وخضوعهم لها) والقوة المنتشرة Diffused (التي لا تقوم على التوجيهات المباشرة بقدر ما تنتشر بشكل لا مركزي وغير هيراركي بين الفاعلين وغالبًا دون وعي منهم بها، وتتجلى في اضطرار الفاعلين للتصرف بصور معينة دون توجيه مباشر من فاعلين آخرين، وهو ما يظهر غالبًا في التنظيمات الأيديولوجية والاقتصادية)[٥٢]. ورغم أن القوة الناعمة تبدو في صورها الأكثر نقاءً أكثر ارتباطًا بصور القوة الجمعية والمنتشرة وفقًا لهذا التصنيف، فإن ذلك لا يمنع إمكانية اتخاذها أيًّا من الصور الأخرى المطروحة بما يجعل هذا التصنيف يتحرك على مستويات أخرى غير التمييز بين القوة الناعمة والصلبة، بل يصلح لاقتراح أشكال فرعية للقوة الناعمة ذاتها.

وفي تصنيف آخر، تميز Ellen Grigsby بين أربعة أنواع من القوة حسب كيفية ممارسة القوة وأدواتها. فهناك القوة المادية Force التي تقوم على استخدام الأدوات المادية سواء كانت عنيفة أم غير ذلك (وهو ما يضم قائمة واسعة من الأنشطة كالتظاهر أو السعي لحرمان الفاعلين الآخرين من موارد معينة بفرض حظر أو عقوبات عليهم أو غير ذلك). أما الإقناع Persuasion فهو نمط غير مادي للقوة يتسم بالوضوح والمباشرة في أسلوب مخاطبة ممارس القوة لمن يسعى لتغيير تفضيلاتهم وسلوكهم؛ حيث تكون نوايا ممارس القوة وأهدافه ظاهرة وواضحة. وفي المقابل، فإن المناورة أو التلاعب أو الخداع والاستغلال Manipulation هي نمط غير مادي وخفي لممارسة القوة دون شعور الطرف المستهدف مع سعي ممارس

(٥٢) Michael Mann, *The Sources of Social Power*: 6–10.

القوة لإخفاء أهدافه ونواياه وحقيقة ممارسته للقوة، وهو ما يظهر مثلًا من خلال التلاعب باستطلاعات الرأي العام أو غير ذلك. والصورة الرابعة والأخيرة هي المبادلة Exchange؛ حيث تقوم ممارسة القوة على تقديم الحوافز المادية وغير المادية(٥٣). ورغم الغموض النسبي في تعريفات بعض هذه الفئات، فإن القوة الناعمة تبدو ظاهريًّا أكثر ارتباطًا بصورتي الإقناع والتلاعب، وإن كان من الممكن أيضًا أن تشمل قوة المبادلة لا سيما إذا كانت قائمة على موارد غير مادية.

وفي إطار أكثر قربًا من تصنيفي ليوكس وسترانج، طرح بارنت ودوفال في دراستهما «القوة في السياسة الدولية» أربعة أوجه للقوة وفقًا لمعيارين؛ هما: مدى تعبير القوة عن إرادة الفاعل أم كونها خاصية للعلاقة والتفاعل ذاته وهياكله، وما إذا كانت القوة تمارس بشكل محدد أم بشكل أكثر عمومية وانتشارًا. وميَّزا في هذا الإطار بين أربعة أشكال للقوة: أولها القوة الملزمة Compulsory power وهي التي يمارسها فاعل محدد بالسيطرة على ظروف وجود وتصرفات فاعل آخر في إطار موقف أو مواقف محددة سواء تم ذلك استنادًا لمصادر مادية عسكرية واقتصادية أو من خلال مصادر رمزية فكرية؛ كالدعاية والضغوط المعيارية وغيرها. وثانيها القوة المؤسسية Institutional power؛ وهي أكثر انتشارًا وتستغرق وقتًا أطول في تأثيراتها؛ حيث يقوم فاعل محدد بوضع وتحديد القواعد والأجندة للمؤسسات بما يولد آثارًا تحدد خيارات الفاعلين الآخرين. وثالثها القوة التكوينية أو الهيكلية Constitutive/ structural power، وهي التي تعبر عن علاقات قوة كامنة في الهياكل الاجتماعية للتفاعل العلاقات بما يولد آثارًا محددة ومباشرة تشكل قدرات الفاعلين وتحدد خياراتهم. وقد تكون هذه القوة ذات طبيعة مادية؛ مثل تلك التي تركز عليها مدرسة النظام العالمي؛ حيث تولد عمليات وتفاعلات تاريخية على المدى الطويل نظمًا وهياكل قائمة على التمايز بين المركز والأطراف وأشباه الأطراف؛ وبحيث تصبح قدرات الدولة وإدراكها لهويتها وذاتها واختياراتها دالة في موقع الدولة ومكانتها من النظام (أي أن النظام أو الهيكل نفسه هو الذي يؤسس القوة).

---

(٥٣) Ellen Grigsby, *Analyzing Politics: An Introduction to Political Science*, 5th ed. (Belmont, CA: Wadsworth Cengage Learning, 2012): 43–75.

وقد تكون هذه القوة ذات طبيعة غير مادية متى قامت على الهياكل الفكرية والمبادئ المعيارية، وهو ما تبرزه المدرسة الجرامشية الجديدة في تأكيدها على مفهوم القوة أو الهيمنة الأيديولوجية التي تدعم وتقوي مراكز بعض الفاعلين مقابل إضعاف فاعلين آخرين (كما يظهر في آثار هيمنة الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مثلًا). وأخيرًا يتمثل الوجه الرابع للقوة في القوة الإنتاجية Productive power التي تتشابه في كثير من أبعادها مع القوة الهيكلية التكوينية، لكنها لا تتم من خلال هياكل محددة بل من خلال الوجود الاجتماعي ذاته ودون الاضطرار للانتماء لهياكل وعلاقات هيراركية محددة؛ إذ تمارَس هذه القوة من خلال عمليات أكثر انتشارًا وأقل تحديدًا مرتبطة بالخطاب واللغة ونظم المعرفة ذاتها التي تنتج المعاني وتحدد ماهية «المستحيل» و«الممكن» و«المحتمل» و«المعتاد» وماهية «المشكلات». فاللغة والخطابات هي مصدر قوة في العلاقات الاجتماعية؛ إذ تحدد طبيعة المواقف والممارسات والسلوكيات والخيارات الممكنة والمتصورة، بالإضافة إلى تشكيل هويات الفاعلين وإدراكهم لذواتهم[٥٤].

ويكشف العرض السابق لبعض تصنيفات الأوجه المختلفة للقوة عن تقاطع مفهوم القوة الناعمة مع كثير منها على تعدد تصنيفاتها وتعريفاتها. ورغم انتقاد البعض تمييز ناي بين القوة الصلبة والناعمة بأنه أقل عمقًا – وإن كان أكثر بساطة وجاذبية – من التصنيفات السابقة وغيرها[٥٥]، فإن العديد من التعريفات والأوجه المتضمنة في هذه التصنيفات تتهم

(٥٤) Barnett and Duvall, “Power in International Politics”: 39–75.

(٥٥) لا يدعي العرض السابق بطبيعة الحال الشمول والإحاطة بجميع تصنيفات القوة سواء بشكل عام أو في مجال العلاقات الدولية تحديدًا؛ إذ إن ذلك يستلزم دراسات مستقلة. كما أن استمرار محاولات تطوير تصنيفات جديدة يجعل مثل هذه الإحاطة مستحيلة. ويمكن الإشارة مثلًا إلى توظيف بعض الدراسات تصنيف القوة الناعمة والصلبة ذاته – ضمن تصنيفات أخرى – لتقديم اجتهادات جديدة في هذا الصدد، مثل تمييز Petersen عام ٢٠١١ في رسالتها حول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بين أربعة أنواع للقوة هي القوة الإكراهية (الأقرب للتعريف السائد لقوة الفاعل «أ» الأكثر قوة في مواجهة الفاعل «ب» الأقل قوة من منظور السيطرة على الموارد العسكرية والاقتصادية بالأساس)، وقوة التفاوض أو المساومة Bargaining power (حيث يتساوى الفاعلان في القوة أو تزداد درجة الاعتماد المتبادل بينهما بما يصعب إكراه أحدهما للآخر أو فرض إرادته منفردًا عليه دون تقديم تنازلات، وهو ما يقتضي المساومات على النحو الذي تركز عليه المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية)، والقوة المتناغمة أو الاتفاقية Concerted power (التي تعتمد على عدد المشاركين فيها ومدى اتفاق قناعاتهم، وتتسم بطابع أفقي ناجم عن انتشارها بين فاعلين متعاونين يتحركون معًا – سواء عبر آليات سلمية او عنيفة – لتحقيق أهداف مشتركة أو الدفاع عن قيم مشتركة أو إنشاء ترتيبات سياسية جديدة أو تغيير القائمة)، وأخيرًا القوة السياسية (التي تمثل وفقًا لها صورة غير مباشرة للقوة مقارنة بالأشكال السابقة؛ إذ تقوم على تفويض الفاعلين لفاعل معين لممارسة القوة على نحو ما يظهر في المجتمعات السياسية المنظمة، ومن ثم لا يصبح هذا الفاعل بحاجة للاعتماد على الإكراه أو الإقناع بقدر اعتماده على الأسس المؤسسية للقوة المفوضة إليه). وبغض النظر عن الانتقادات الممكن توجيهها إلى هذا التصنيف (وأبرزها غياب معايير موحدة للتمييز بين الصور التي يقترحها)، إلا أنه =

أحيانًا بالتداخل والتوسع في تعريف القوة وتحميل المفهوم أكثر مما ينبغي، دون القدرة على الإحاطة بجميع أوجه القوة في الوقت ذاته[٥٦].

وتظل إحدى إسهامات ناي الأساسية هي تقديمه لتصنيفه في إطار تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكل مباشر. كما تذهب بعض التحليلات إلى أن تميز تصنيف ناي يرجع إلى بساطته النسبية مع نجاحه في تقديم تصنيف أكثر شمولًا واستيعابًا للأوجه المختلفة للقوة. فتصنيف ناي لا يتقيد بالتركيز على ما تسيطر عليه القوة (القرارات أم جدول الأعمال أم الأفكار عند ليوكس)، أو ما تسببه القوة من آثار (التدمير أو الإنتاج أو الإدماج عند بولدنج)، أو طبيعة القوة ومدى انتشار تأثيرها (عند بارنت ودوفال) لكنه يضيف إلى ذلك مصادر القوة وما يسببها كأحد المعايير الأساسية للتصنيف. أي أن متصل القوة الناعمة والصلبة يكاد يشمل جميع أوجه القوة في تصنيفاتها المختلفة ويسمح باستيعابها، بالإضافة إلى فتح المجال للتفكير في أشكال أخرى للقوة؛ مثل القوة الذكية مثلًا بالتوليف بين أبعاد مختلفة للقوة على المتصل.

٢– المفاهيم المتداخلة مع القوة الناعمة

بالإضافة إلى تداخل القوة الناعمة مع بعض صور القوة الواردة في تصنيفات أوجه القوة وأشكالها، يثور الجدل حول مدى جدة المفهوم. ويشير ناي نفسه في هذا الصدد إلى أن فكرة التأثير من خلال تشكيل التفضيلات دون اللجوء للإكراه هي فكرة قديمة لها تجليات تاريخية متعددة، وظهرت كفكرة في كتابات مفكري الإمبراطورية الصينية وبعض المفكرين الرومان ولدى ميكيافيلي وآخرين[٥٧]. ولا يعني ذلك أن المفهوم عبر عن ظاهرة موجودة لكن غير مصاغة مفاهيميًّا؛ إذ إن هناك العديد من المفاهيم التي سعت للتعبير

= يكشف اجتهادات رصد التصنيفات القائمة للقوة غالبًا ما تنتهي بمقترحات جديدة، تتداخل بدورها مع القوة الناعمة (وغيرها من صور القوة) بما يجعل عملية الإحاطة الكاملة بها متعذرة، انظر:
Kira Petersen, *The Concept of Power in International Relations* (PhD diss., Harvard University, 2011): 212–238.

(٥٦) Stefano Guzzini, "Structural Power: The Limits of Neorealist Power Analysis", *International Organization* 47, no. 3 (1993): 443–478.

(٥٧) على سبيل المثال الإشارات إلى بعض أبعاد القوة الناعمة كـ «سبيل للنصر دون حرب أو سفك الدماء» في الفكر الصيني والهندي القديمين بالإشارة إلى أفكار صن تزو وكوتيليا في، انظر:
Shounak Set, "Ancient Wisdom for the Modern World: Revisiting Kautilya and His Arthashastra in the Third Millennium", *Strategic Analysis* 39, no. 6 (2015): 710–714; Derek M. C. Yeun, "Deciphering Sun Tzu", *Comparative Strategy* 27, no. 2 (2008): 183–200.

عن هذه الظاهرة؛ حيث يتشابه مفهوم القوة الناعمة – بمعنى حث أو إغواء الآخرين على التعاون من خلال تغيير تفضيلاتهم تجاه تبني تفضيلات الفاعل المؤثر– في بعض جوانبه مع مفاهيم سابقة عليه مطروحة في مجالات أخرى؛ مثل مفهوم جرامشي Gramsci عن الهيمنة Hegemony(٥٨)، ومفهوم بورديو Bourdieu عن القوة الرمزية Symbolic power(٥٩)، والقوة التنظيمية Disciplinary power لدى فوكو Foucault(٦٠)، والقوة الاتصالية

---

(٥٨) تشير بعض التحليلات في هذا الصدد إلى وضوح تأثر ناي بمفهوم الهيمنة؛ حيث تقوم الأخيرة على التوافق على منظومة من المبادئ العامة التي تضمن تفوق جماعة معينة وتوفر درجة من الإشباع لاحتياجات الجماعات الأخرى. لكن يظل الفارق الأساسي هو توظيف جرامشي مفهوم الهيمنة بشكل أساسي لدراسة الهياكل الطبقية للمجتمعات مقارنة باستخدام ناي مفهوم القوة الناعمة بشكل مباشر في دراسة العلاقات الدولية. يضاف إلى ذلك الطابع المحايد – إن لم يكن الإيجابي – لمفهوم القوة الناعمة مقارنة بالطابع السلبي الغالب على مفهوم الهيمنة في استخداماته الداخلية أو الخارجية. فعلى المستوى الداخلي، طرح جرامشي مفهوم الهيمنة باعتباره آلية للسيطرة الأيديولوجية التلاعبية بالأساس في إطار التأكيد على أن أي نظام لا يمكنه الاستمرار بناءً على العنف والقمع لمدة طويلة؛ إذ إن ذلك سمة للضعف لا للقوة؛ ومن ثم فإن استمرارية أي نظام تقوم على مدى الدعم الشعبي أو الإجماع الأيديولوجي عليه وهو ما يتطلب توظيف النخبة آليات مختلفة (إعلامية وقانونية وتعليمية وثقافية..) للتلاعب بالوعي الشعبي بشكل يستميل الفاعلين الآخرين للانقياد واتباع قيادة النخبة (وصولاً إلى قبول الاستغلال) ويقصي فئات معينة عن المجال السياسي في الوقت ذاته. وامتدادًا لذات الاتجاه، وظفت بعض الاتجاهات الماركسية الجديدة مفهوم الهيمنة على المستوى الدولي، باعتبار أن الدول المهيمنة تسعى لتكوين «كتلة تاريخية» تسيطر على النظام السياسي الدولي عبر بناء مؤسسات تحمي فعليًّا مصالح هذه الدول المهيمنة مع السعي لتزييف وعي الدول الأخرى في إطار الترويج لأدوار هذه المؤسسات في حماية المصالح الجمعية للدول جميعًا. للمزيد، انظر:

Geraldo Zahran and Leonardo Ramos, "From Hegemony to Soft Power: Implications of a Conceptual Change", in *Soft Power and US Foreign Policy*: 12–31; Giulio M. Gallarotti, "Soft Power: What It Is, Why It's Important, and the Conditions under Which It Can Be Effectively Used", *Journal of Political Power* 4, no. 1 (2011): 25–47, online e–article, http://works.bepress.com/giulio_gallarotti/3

(٥٩) صاغ عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو مفهوم القوة الرمزية للإشارة إلى وجود أنماط خفية من السيطرة تمارسها العادات والتقاليد بمختلف صورها في الحياة اليومية على الفاعلين دون وعي منهم عادة. جوهر القوة الرمزية هو الاعتياد Habitus الأقرب إلى تكريس افتراضيات ومسلمات كامنة حول طبيعة الواقع الاجتماعي وتحديد المعايير والحسابات الخاصة بما هو ممكن أو محتمل أو مستحيل القيام به في سياقات معينة، وتظهر في الحياة اليومية في تجليات مختلفة؛ مثل اللغة والمفاهيم والمعاني والتصنيفات ولغة الجسد وطريقة تقديم الذات والملبس والمأكل وغيرها. القوة الرمزية بهذا المعنى يمكن أن تكرس ممارسات وهياكل اجتماعية معينة وتقلل مقاومتها – رغم ما قد تنطوي عليه من تفاوتات أو مظالم وتعارض مع مصالحهم الحقيقية – ليس انطلاقًا من الرضا بها بل التكيف معها والاعتياد عليها وصولاً إلى الاعتقاد بأنها تمثل الوضع الطبيعي أو الأصلي. ووفقًا لبروديو، يمكن للفاعل الذي يراكم ممارسات القوة الرمزية أن يتمتع برأس مال رمزي Symbolic capital يمكنه من تكريس أشكال جديدة للاعتياد وهو ما يظهر في حالة الدولة مثلاً من خلال القوانين وفرض تصنيفات ودرجات رسمية معينة والتعليم من أجل خلق أطر مرجعية للمعنى والإدراك والفهم وتشكيل الذاكرة الجمعية. للمزيد، انظر: ورغم تلاقي المفهوم في العديد من أبعاده مع مفهوم «الوعي الزائف» في الفكر الماركسي، فإن بورديو لم يجعل القوة الرمزية أو الثقافية تابعة بالضرورة للقوة والهياكل الاقتصادية وإن لم ينكر إمكانية توظيفها لصالح الأخيرة. كما أن مفهوم بورديو للقوة الرمزية يناقش أشكالًا مقصودة وغير مقصودة للسيطرة عبر ممارسات تمتد لتصل إلى اللغة والمعاملات اليومية الحياتية العادية ذاتها وليس بالضرورة السيطرة من خلال معتقدات أو أيديولوجيات أو خطابات معينة. للمزيد حول عرض نقدي لتطور مفهوم القوة الرمزية عند بورديو، انظر:

David L. Swartz, *Symbolic Power, Politics, and Intellectuals: The Political Sociology of Pierre Bourdieu* (Chicago: The University of Chicago Press, 2013).

(٦٠) طور فوكو مفهوم القوة التأديبية أو التنظيمية أو الرقابية التوجيهية الإشرافية Disciplinary power عام ١٩٧٥ ضمن مناقشته كيفية الحكم في كتابه النظام والعقاب *Discipline and Punish*؛ حيث تُمارس القوة عبر آليات مختلفة من أهمها الرصد أو التحديق Gaze أي الاعتقاد بالمراقبة والخضوع للمشاهدة والمتابعة بما يؤدي إلى الالتزام والخضوع الذاتي للحكم، وهو ما يظهر في أوضح تجلياته لدى السجناء؛ حيث الخضوع لإحساس دائم بالرقابة، وإن كان يظهر بأشكال أخرى في قوة المؤسسات الدينية على أتباعها، والمؤسسات التعليمية على طلابها، والمستشفيات على المرضى، والمؤسسات العسكرية على جنودها وأعضائها. ويصل البعض إلى اعتبار المقاييس المختلفة وتقارير المنظمات =

Communicative power لدى هابرماس Habermas[٦١]، وقوة تحديد جدول الأعمال Control agenda setting[٦٢]، والصور المختلفة للقوة غير الإكراهية والإثابية التي طرحها عالما النفس الاجتماعي جون فرنش John French وبرترام رافين Bertram Raven (مثل قوة المرجعية Referent power وقوة الشرعية والمعلوماتية وقوة الخبرة أو التخصص

= الحقوقية والدولية لتقييم أداء الدول وقواعد البيانات الإلكترونية التي تملكها الدول حاليًّا حول سلوك مواطنيها إحدى تجليات ووسائل القوة التنظيمية. ويتلاقى مفهوم القوة التنظيمية بذلك جزئيًّا مع بعض آليات ممارسة القوة الناعمة والمعيارية ودور النموذج من خلال الحضور المباشر للفاعل ناشر القيم في صورة مرشد أو موجه Monitor لتشكيل تفضيلات الآخرين وقيمهم وممارساتهم وسلوكهم في إطار علاقة مباشرة لها طابع هيراركي بين الموجه والأتباع، انظر:
Paul Henman, "Governmentality", in *Encyclopedia of Power*, edited by Keith Dowding (London: SAGE, 2011): 288–291; Antronette Yancey, "Role Models", in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, edited by William A. Darity Jr., 2nd ed., vol. 7, *Rabin - Sociology, Micro*, Macmillan Social Science Library (Detroit, MI: Macmillan, 2008): 273–275.

(٦١) على العكس من مفهوم الهيمنة، ينطوي مفهوم القوة الاتصالية لدى هابرماس (وقبله لدى حنا أرندت) في معناه الأصلي على حمولات قيمية إيجابية في إطار تأكيده على التأثيرات الإيجابية للاتصال والنقاش في تقليل نزعات الأنانية والبحث عن المصالح الذاتية الضيقة، وتوجيه الحوار نحو البحث عن مصالح مشتركة أو إعادة صياغة المصالح الذاتية كي تصبح أكثر تعبيرًا عن الصالح العام، وذلك بافتراض أن اللجوء للتواصل والحوار ابتداءً يعني تنازلًا طوعيًّا من الفاعلين عن آليات النفوذ المستندة إلى مصادر مادية للقوة، وهو ما يجعل القوة الاتصالية تعبيرًا عن أحد أشكال ممارسة القوة مع الآخرين Power with وليس في مواجهتهم أو فوقهم Power over، أو في أسوأ الأحوال توظيفًا لقوة الجدل واللغة أكثر من سواها، انظر:
Patrick O'Mahony,"Habermas and Communicative Power", *Journal of Power* 3, no. 1 (2010): 53–73.

(٦٢) تشير قوة تحديد جدول الأعمال إلى القدرة على تصعيد أولوية بعض الموضوعات والقضايا (أو حتى بعض الفواعل المرتبطة بهذه القضايا) مقابل تهميش أخرى أو منعها من دخول حيز النقاش والمساومات أو تفاعلات القوة عمومًا (وهو ما قد يشمل استبعاد الفواعل المعبرة عن هذه القضايا). ويعد بيتر باشراش ومورتون باراتز من أبرز الأسماء الرائدة في لفت الانتباه إلى هذه القوة في المجال السياسي في دراستهما المعنونة «وجهان للقوة»؛ حيث أكدا على ضرورة عدم الاقتصار على تحليل القوة في مواقف الصراع السياسي؛ إذ إن ثمة وجهًا خفيًّا سابقًا للقوة يرتبط بإخراج أو استبعاد بعض الموضوعات من دائرة التفاوض أو الصراع والسماح بتصعيد قضايا أخرى. ورغم محدودية الاهتمام نسبيًّا بتطوير مفهوم تحديد جدول الأعمال في الدراسات السياسية (حيث يتم توظيفه في السياقات والتفاعلات الأكثر مؤسسية وتحديدًا مثل التفاعلات داخل المؤسسات التشريعية والدولية والعمليات التفاوضية)، فإنه يظل أحد المفاهيم الأساسية في دراسات الإعلام والاتصال كأحد مداخل كيفية التأثير في توجهات الجمهور (من خلال تحديد القضايا المثارة أو موضع النقاش) جنبًا إلى جنب مع مفهومي التأطير Framing (حيث تقديم القضايا المثارة بصورة معينة والتهيئة أو البرمجة النفسية Priming بالاعتماد على استمرارية وكثافة تغطية مناسبات وقضايا معينة وخلق تاريخ لها؛ بحيث يتم التأثير عبر الإيماءات أو الكلمات العابرة اللا واعية التي سبق وأن تَشكل لها رابط قوي). للمزيد:
Peter Bachrach and Morton S. Baratz, "The Two Faces of Power", *American Political Science Review* 56, no. 4 (December 1962): 947–952; Dietram A. Scheufele, "Agenda–Setting, Priming, and Framing Revisited: Another Look at Cognitive Effects of Political Communication", *Mass Communication and Society* 3, no. 2–3 (2000): 297–316.

(Expert power)[٦٣] وغيرها من مفاهيم القوة[٦٤]. ولا يتسع النطاق لعرض تعريفات جميع هذه المفاهيم تفصيليًا لا سيما أنها مثيرة للجدل بدورها كسائر مفاهيم القوة، كما أنها مرت بالعديد من التطورات في توظيفاتها واستخداماتها. ويمكن الإشارة بإيجاز إلى أن جميع هذه المفاهيم تؤكد على عدم كفاية قوة العنف والإكراه وامتلاك الموارد المادية، وتستدعي الأبعاد غير المادية وغير التقليدية للتأثير والسيطرة على مستويات مختلفة. لكن يظل إسهام ناي الأساسي هو تسليط الضوء على المصادر والممارسات المعنوية غير المادية للقوة التي تثيرها مثل هذه المفاهيم داخل حقل العلاقات الدولية تحديدًا الذي تميز بشكل عام بغلبة التركيز على القدرات المادية كمصدر أساسي للقوة.

بيد أنه في إطار العلاقات الدولية ذاتها، يرتبط مفهوم القوة الناعمة ويتداخل مع مفاهيم أخرى سابقة عليه، تعبر بدورها عن ظواهر قديمة؛ مثل الدعاية السياسية أو البروباجندا والحرب النفسية والغزو الثقافي والتسميم السياسي وغيرها[٦٥]. وترى بعض التحليلات

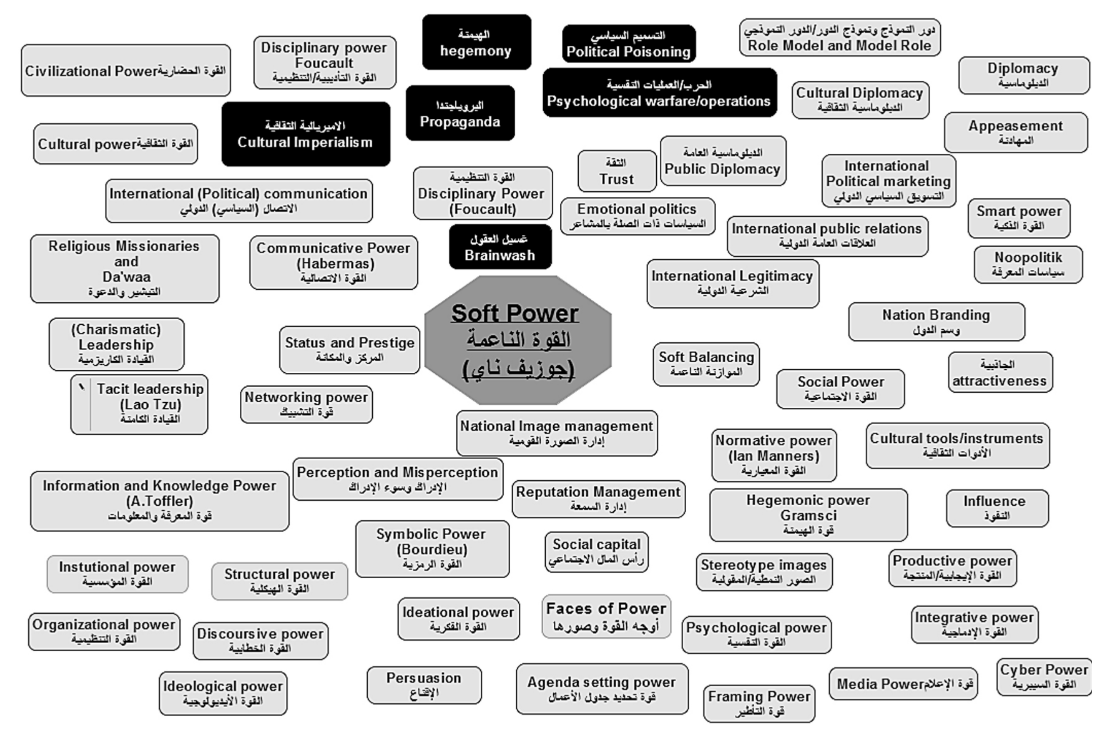
(٦٣) ميز رافن وفرنش في دراسة رائدة عام ١٩٥٩ حول أسس القوة الاجتماعية بين خمسة أنواع من القوة – والقيادة – (باعتبارها القدرة على ممارسة النفوذ أي التأثير في معتقدات أو توجهات أو سلوكيات الآخرين في اتجاه معين من خلال موارد معينة) حسب أسس التأثير؛ بحيث شملت بالإضافة إلى قوتي الإكراه والإثابة (عبر التهديدات/ الوعود بعقوبات/ أو حوافز مادية أو غير مادية وشخصية أو غير مشخصنة) واللتين تتطلبان رقابة ومتابعة مستمرة، كلًا من قوة الشرعية (سواء تلك المستمدة نتيجة احتلال مركز معين في الهياكل الاجتماعية الرسمية أو غير الرسمية Position power، أو المستمدة من أعراف اجتماعية أخرى؛ مثل الالتزام بالمعاملة بالمثل Reciprocity power، أو اعتبارات الإنصاف أو التعويض عن تحمل الفاعل المؤثر لأعباء أو أضرار Equity/Compensatory power، أو اعتبارات المسئولية نتيجة ضعف الفاعل الآخر واحتياجه للمساعدة وهو ما يعرف بقوة الضعفاء أو التبعية Power of powerless/Dependence)، وقوة الخبرة (المستمدة من تراكم خبرات الفاعل ونجاحاته في مجال معين سواء نظريًا أو تطبيقيًا بما يجعله قادرًا على توجيه الآخرين في هذا المجال بناءً على الثقة دون الحاجة للإقناع بالضرورة) وقوة المرجعية (حيث توجيه الآخرين اعتمادًا على الإعجاب والارتباط بالفاعل واعتباره مثلًا أو مرجعية عليا نتيجة سمات الشخصية الكاريزمية أو تحقيق إنجازات أو امتلاك خبرات في مجالات أخرى). وأضاف رافن لاحقًا قوة المعلوماتية كنمط مستقل (حيث الاعتماد على المعلومات والحجج للإقناع). وقد طور رافن وآخرون لاحقًا نماذج مركبة لدوافع وعوامل اختيار أسس معينة للقوة، وآليات تعزيز فرص نجاح كلٍ من هذه الأسس، وكيفية قياس كلٍ منها، وحدود فاعليتها. للمزيد، انظر:
John R. P. French (Jr.) and Bertram Raven, "The Bases of Social Power", chap. 9 in *Studies in Social Power*, edited by Dorwin Cartwright, *Research Center for Group Dynamics* Series 6 (Ann Arbor, MI: University of Michigan, Institute for Social Research, 1959): 150–167; Bertram H. Raven, "Power, Six Bases of", in *Encyclopedia of Leadership*, edited by George R. Goethals, Georgia J. Sorenson and James MacGregor Burns, vol. 3, M–R (Thousand Oaks, CA: SAGE, 2004): 1242–1249.

(٦٤) للمزيد من التفاصيل والاستعراض المقارن لتطور مفهوم القوة في النظرية السياسية الغربية، انظر: لورد بطرس أنطون حبش، **الأبعاد السياسية لمفهوم القوة في خطاب ما بعد الحداثة: مقارنة بين أفكار كلٍ من هابرماس وفوكو** (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧).

(٦٥) شكلت هذه المفاهيم والاهتمام بها – وفقًا لبعض القراءات – محاور أساسية لبناء علم السياسة الحديث وتطوره خلال القرن العشرين؛ حيث سادت تعريفات لعلم السياسة باعتباره علم نفس السيطرة على المجتمع السياسي وعلم الدعاية السياسية. للمزيد، انظر: جيمس فار، «العلوم السياسية الحديثة»، في **الفكر السياسي في القرن العشرين**، تحرير تيرنس بول، وريتشارد بيللامي، ترجمة مي مقلد، مراجعة طلعت الشايب، مج. ٢، موسوعة كمبريدج للتاريخ ١٣٣٩ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠): ١٥٣–١٧٣.

أن مفهوم القوة الناعمة هو مجرد إعادة إنتاج – بصورة أكثر جاذبية وأقل مباشرة – لهذه المفاهيم للتغلب على حمولاتها القيمية السلبية باعتبارها تقوم على تحقيق مصالح من يوظفها على حساب مصالح الأطراف الأخرى ودون تقيد بأي معايير أو ضوابط أخلاقية أو قيمية. فمفهوم القوة الناعمة – وفقًا لناي – يقدم إطار تحليليًّا محايدًا من الناحية القيمية، وهو قابل للتوظيف بصور تعاونية وأخرى صراعية. ولا يمنع ذلك إمكانية الاستفادة مما تقدمه المفاهيم الأخرى في تطوير تحليل صور الممارسة الصراعية أو السلبية للقوة الناعمة في إطار التأطير السلبي للخصوم أو التلاعب بتفضيلاتهم ونحو ذلك.

شكل (١–٢): بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم القوة الناعمة



المصدر: إعداد الباحث بناءً على مراجعة المفاهيم ذات الصلة.

وثمة مفاهيم وإسهامات أخرى أكثر حيادية أو أقل سلبية في حمولاتها القيمية، وجاءت سابقة أو مزامنة لمفهوم القوة الناعمة أو لاحقة عليه وتتداخل معه إلى حدٍّ كبير، وإن ظلت مساحات للتمييز بينها. فبعض هذه المفاهيم أقل شمولاً ويعبر فقط عن أجزاء من القوة الناعمة واستراتيجيات وآليات ممارستها؛ مثل الدبلوماسية الثقافية والاتصال الاستراتيجي والتسويق السياسي الدولي، وجميعها تطرح أحيانًا كمداخل لتحليل بعض آليات ممارسة القوة الناعمة. والبعض الآخر من هذه المفاهيم أقل تبلورًا نظريًّا وتطبيقيًّا. فعلى سبيل المثال، لفت المنظور البنائي (الذي تصاعد الاهتمام به منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين) الانتباه إلى أهمية الأفكار والمعايير والقيم في العلاقات الدولية على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. إلا أن أطروحات هذا المنظور حول القوة الفكرية Ideational power لم تتبلور بشكل كافٍ لتقديم مفهوم جديد للقوة له دلالاته السياسية الواضحة لصانعي القرار مقارنةً بمفهوم القوة الناعمة[٦٦].

وبالمثل، حاول باحثون آخرون الترويج لمفاهيم أخرى تعبر عن الأبعاد غير المادية لممارسة القوة لكنها لم تحظ باهتمام وتراكم أكاديمي وإعلامي وتطبيقي ملائم مثل مفهوم القوة الاجتماعية Social power في العلاقات الدولية الذي طوره بيتر فان هام في محاولة لتوسيع نطاق مفهوم القوة الناعمة، لا سيما فيما يتعلق بالآليات والاستراتيجيات ليشمل أبعادًا مثل تحديد الأجندة، والتأطير الإيجابي والسلبي، والدبلوماسية العامة أو الشعبية، ووسم الأماكن Place branding باعتبارها جميعًا تساعد الفاعل في نقل قيمه وأفكاره إلى المستوى العالمي وتعزيز شرعيتها وجاذبيتها دون لجوء للإكراه أو شراء التأييد بالحوافز الاقتصادية[٦٧]. ورغم أهمية العديد من الإضافات التي يقترحها فان هام، فإنها لا تعدو أن تكون تفصيلاً لآليات عمل القوة الناعمة، وهو ما يجعل المراكمة إلى المفهوم الأصلي أكثر جاذبية من إعادة استحداث مفهوم جديد دون مبرر واضح[٦٨].

---

(٦٦) Lee, “A Theory of Soft Power”: 207.

(٦٧) Peter van Ham, *Social Power in International Politics*, *The New International Relations Series* (London: Routledge, 2010).

(٦٨) ينطبق الأمر ذاته على محاولات أخرى للتجديد المفاهيمي؛ مثل مفهوم **استراتيجية المعلومات أو السياسات المعرفية** Noopolitik الذي طرحته إحدى دراسات مركز راند في نهاية التسعينيات باعتباره يمثل الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة مع عصر ثورة المعلومات والاتصالات مقارنة بمفهوم السياسات الواقعية Realpolitik. وتقوم سياسات المعرفة على إعطاء الأولوية للأفكار والقيم والقوانين والمبادئ الأخلاقية، =

ويشترك مفهوم القوة المعيارية Normative power مع مفهوم القوة الاجتماعية الدولية في عدم تحقيق الانتشار والتراكم على النحو المطلوب (خاصة خارج النطاق الأوروبي)، بعكس مفهوم القوة الناعمة الذي حظي بدرجة أكبر من التراكم والانتشار الموضوعي والجغرافي في تطبيقاته. وجاءت نشأة مفهوم القوة المعيارية أوروبية؛ حيث طرح إيان مانرز المفهوم عام ٢٠٠٢ في سياق تحليل الدور الدولي للاتحاد الأوروبي وتوسعه خارج نطاق أداء دور قوة اقتصادية رئيسية في العالم وبحثه لنفسه عن دور أكبر في المجتمع الدولي. وقد عرف مانرز القوة المعيارية باعتبارها القدرة على تحديد وتشكيل ما يتم اعتباره عاديًّا. ويرى مانرز أن القوة المعيارية تقترب مما تحدث عنه كار عن قوة الرأي Opinion وما تحدث عنه جالتونج Galtung حول قوة الأيديولوجيا، وهي كلها تعبر عن القدرة على التأثير في أفكار الآخرين وتشكيل إرادتهم من خلال التأثير في أفكارهم. ورغم تلاقي هذه المعاني مع مفهوم القوة الناعمة، فإن مانرز يبدي مرونة أكبر من ناي في تضمين الآليات الاقتصادية كجزء من القوة المعيارية ونشر الأفكار والقيم. ويمكن تفسير ذلك بتأثر مانرز بالخبرة الأوروبية؛ حيث كان للمكاسب الاقتصادية التي توقعتها الدول الراغبة في عضوية الاتحاد الأوروبي دور كبير في قبول والتزام هذه الدول بالشروط والمعايير والقواعد التي وضعها الاتحاد[٦٩]. ورغم تأكيد مانرز وأنصار المفهوم صلاحيته لتحليل سياسات وأدوار فاعلين آخرين غير الاتحاد الأوروبي، فإن تطبيقاته خارج النطاق الأوروبي تظل محدودة. وفي هذا الصدد، تبدو القوة الناعمة في وضع أفضل نسبيًّا لا سيما مع إثارة نظيرتها المعيارية درجة أكبر من الجدل بخصوص تحيزاتها وحمولاتها القيمية الإيجابية بما يؤثر سلبًا في صلاحية المفهوم التحليلية العامة. ويرجع ذلك جزئيًّا إلى استناد تعريف القوة الناعمة على معيار كيفية ممارسة

= وإبراز أهمية التنظيم الشبكي لا الهرمي مع إيلاء أهمية خاصة لدور الفاعلين غير الحكوميين وبخاصة منظمات المجتمع المدني. ورغم أهمية الأبعاد التي يلفت المفهوم الانتباه إليها وبخاصة قوة المعلومات والأفكار والشبكات الجيواستراتيجية لانتشارها وتوظيفها، فإنه يظل متداخلاً بدرجة كبيرة مع مفهوم القوة الناعمة السابق عليه، بما يثير التساؤلات حول جدواه لا سيما مع المحدودية النسبية في التراكم المعرفي الذي أثاره. للمزيد، انظر:

John Arquilla and David Ronfeldt, *The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy* (Santa Monica, CA: RAND, 1999).

(٦٩) Ian Manners, "Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?" *Journal of Common Market Studies* 40, no. 2 (June 2002): 235–258; Thomas Diez and Ian Manners, "Reflecting on Normative Power Europe", in *Power in World Politics*: 173–188.

القوة وآلياتها وأدواتها مقارنة بتركيز القوة المعيارية على الأهداف والغايات القيمية لممارسة القوة[٧٠].

وثمة مفهوم آخر مقارب هو القوة المدنية أو المتحضرة Civilian/civil power الذي دشن فرانسوا دوشينيه François Duchêne استخدامه في سبعينيات القرن العشرين لوصف دور الجماعة الأوروبية في إطار التركيز بشكل أساسي على فكرة نبذ الحروب واستخدام الأدوات العسكرية لتحقيق المصالح، والعمل على زيادة تحضر أو تمدن العلاقات الدولية من خلال التحرك على مستويين أساسيين: المستوى الأول هو إضفاء الطابع المحلي Domestication على التفاعلات الدولية الخلافية بنقلها من النطاق الخارجي الذي يتسم بدرجات أعلى من الفوضى إلى النطاق المحلي الأكثر خضوعًا للتنظيم القانوني للتفاعل بين المؤسسات والجماعات والأقل فوضوية واستدعاءً للعنف، وهو ما يظهر في تجربة الجماعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي؛ حيث إعطاء أولوية لفكرة التكامل الإقليمي كمحور للتفاعلات في أوروبا الغربية (وما وراءها لاحقًا)، مع تحويل هذه القضية إلى قضية داخلية في كلٍّ من دول الجماعة (الاتحاد). أما المستوى الثاني فهو تقليل الاعتماد على الحرب والقوة العسكرية في إدارة العلاقات الخارجية والاعتماد على الأساليب السلمية والتعاونية الدبلوماسية والاقتصادية في إدارة العلاقات ومعالجة الخلافات والتحرك في إطار المنظمات الدولية وفوق القومية والترتيبات متعددة الأطراف. ورغم أهمية المستوى الأول كعنصر

(٧٠) بذات المعنى فإن القوة الناعمة أكثر اتساعًا في نطاق أهدافها؛ إذ تشمل تعزيز فرص تحقيق مصالح الدولة في مختلف المجالات اعتمادًا على آليات ناعمة من شأنها تحسين صورة الدولة في مختلف أبعادها، مقارنة بتركيز القوة المعيارية على نجاح الفاعل في نشر قيمه ومعاييره وهو ما يبلغ ذروته حال تجسده في مؤسسات الفاعلين الآخرين (على غرار انتشار التشريعات والاشتراطات والمعايير الأوروبية في مختلف المجالات ضمن متطلبات الانضمام أو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي). للمزيد حول المقارنة بين مفهومي القوة الناعمة والمعيارية بالتطبيق على الصين والاتحاد الأوروبي على الترتيب. ولا يمنع ذلك وجود اتجاهات للجمع بين المفهومين باعتبارهما يشتركان في إبراز أهمية الأبعاد القيمية وأدوار نشر القيم، وهو ما ظهر مثلاً في دراسة Callahan وBarabantseva (٢٠١١) حول القوة الناعمة المعيارية Normative soft power للصين ، وكذلك دراسة Sinkkonen (٢٠١٥) حول دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في نشر الديمقراطية في مصر وبخاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١؛ حيث يقدم إطارًا تحليليًّا يتعامل مع القوة المعيارية كمفهوم كلي، ويتعامل مع القوة الناعمة باعتبارها إحدى أدوات القوة المعيارية ووسائلها جنبًا إلى جنب مع الأدوات الاقتصادية والعسكرية، انظر:
Adam Barkl, *A Theory Comparison and Empirical Examination of Soft Power China and Normative Power Europe in North Africa and Central Asia* (Master's thesis, Central European University, 2013); William A. Callahan and Elena Barabantseva, eds., *China Orders the World: Normative Soft Power and Foreign Policy* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2011); Ville Sinkkonen, *A Comparative Appraisal of Normative Power: The European Union, the United States and the January 25th, 2011 Revolution in Egypt, The Erik Castrén Institute Monographs on International Law and Human Rights* 19 (Leiden: Brill, 2015).

تميز للمفهوم، فإن غالبية الكتابات اللاحقة ركزت بشكل أكبر على المستوى الثاني(٧١). وقد أعادت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون الاهتمام بالمفهوم بتأكيدها عليه كمكون أساسي للقوة الأمريكية، معرفة إياه بأنه «قوة الدبلوماسية والتنمية» مع ربط ممارسة هذه القوة بشكل أساسي في الحالة الأمريكية بـأدوار وزارة الخارجية وهيئة المعونات الأمريكية USAID، وتأكيد الحاجة لتطوير أداء المؤسسات المعنية؛ بحيث تمتد أنشطتها لربط شبكات التأثير والتعاون للأفراد وللفاعلين من غير الدول، فضلًا عن تطوير معايير لمراجعة وتقييم أداء هذه المؤسسات في بناء القوة الأمريكية على غرار المراجعة الرباعية الدورية لوزارة الدفاع الأمريكية(٧٢). ورغم جاذبية مفهوم القوة المدنية، فإنه يظل محملاً بقيم معيارية تجعله أكثر إشكالية تحليليًا، سواء فيما يتعلق بإعادة استدعائه فكرة «رسالة أو عبء الرجل الأوروبي الأبيض» لا سيما مع استدعائه المباشر لأفكار التحضر أو المدنية ونشأته ومركزيته الأوروبية، أو في إطار تأكيده الزائد على عدم استخدام القوة العسكرية – ربما بحكم نشأة المفهوم مرتبطًا بالجماعة الأوروبية واستخدامه عادة لوصف دول مثل اليابان وألمانيا – بما جعل مجرد تنمية القدرات العسكرية يبدو متعارضًا مع فكرة المدنية وفقًا لأنصار المفهوم(٧٣). هذا فضلًا عن محدودية نطاق توظيفه خارج السياق الأوروبي، وقلة الاجتهادات التحليلية لتطويره وعدم وضوح أبعاد تميزه مقارنة بالمفاهيم

---

(٧١) François Duchêne, "The European Community and the Uncertainties of Interdependence", chap. 1 in *A Nation Writ Large? Foreign-policy Problems before the European Community*, edited by Max Kohnstamm and Wolfgang Hager (London: Macmillan, 1973): 1–21; Raffaele Marchetti, "EU as a Cosmopolitan Model for Global Democracy?" chap. 6 in *European Union and Global Democracy*, edited by Raffaele Marchetti and Davorka Vidović, Political Science Research Centre Forum 8 (Zagreb: Political Science Research Centre Zagreb, 2010): 131–132.

(٧٢) Hillary Rodham Clinton, "Leading through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development", *Foreign Affairs* 89, No. 6 (November–December 2010): 13–24.

(٧٣) رغم أن مفهوم القوة المدنية في بداياته كان يستخدم للإشارة إلى القوى والفاعلين الآخرين الأكثر اعتمادًا على الآليات الاقتصادية والأقل توظيفًا أو قدرة على توظيف العنف؛ مثل اليابان والشركات متعدية الجنسية وغيرها، إلى أن غالبية الكتابات اللاحقة انصبت على الاتحاد الأوروبي، مع ظهور بعض انتقادات للمفهوم (أبرزها وأسبقها لهيدلي بول) تؤكد على تناقض فكرة المدنية والمفاهيم اللا عسكرية عامة للقوة مع الجوهر الحقيقي للقوة والقدرة على التأثير، وضرورة تطوير أوروبا لقدرتها العسكرية لتقليل تبعيتها للولايات المتحدة أمنيًا ومواجهة التهديد الروسي والتهديدات الأمنية الجديدة. وأعقبت ذلك موجة من الكتابات في الألفية الجديدة تناقش مدى قابلية المفهوم للاستمرار على ضوء مساهمة دول الاتحاد في بعض الصراعات وسعي الاتحاد لتطوير سياسات دفاعية مشتركة تتضمن بالضرورة إمكانية استخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحه مثلاً، انظر:
Hedley Bull, "Civilian Power Europe: A Contradiction in Terms?" *Journal of Common Market Studies* 21, no. 2 (December 1982): 149–164; Helene Sjursen, "What Kind of Power?" *Journal of European Public Policy* 13, no. 2, *What Kind of Power? European Foreign Policy in Perspective* (2006): 169–181; Karen Smith, "The End of Civilian Power Europe: A Welcome Demise or a Cause for Concern?" *The International Spectator* 35, no. 2 (2000): 11–28.

الأخرى ذات الصلة التي تشترك جميعًا في التأكيد على ضرورة تقليل حضور التوظيف الصراعي للقوة العسكرية. ويبدو المفهوم أقل تركيزًا على الأبعاد الفكرية لممارسة القوة مقارنة بمفهوم القوة المعيارية مثلًا؛ إذ يركز بدرجة أكبر على التمدن باعتباره عزوفًا عن استخدام القوة العسكرية أو العنف في التفاعلات، بما يجعله أشبه بمفهوم القوة الناعمة جزئيًّا؛ من حيث التركيز بشكل أكبر على الأدوات غير العسكرية. لكن مقارنة بالقوة الناعمة، يتسم مفهوم القوة المدنية بطابع أكثر جزئية؛ حيث يمكن اعتباره ضمن عناصر جاذبية السياسة الخارجية للفاعل باعتبارها أحد مصادر قوته الناعمة (جنبًا إلى جنب مع المصادر الثقافية والسياسية الداخلية وغيرها).

وأسهم مفهوم القوة الناعمة في تطوير وإبراز مفاهيم أخرى تتداخل معه في بعض الأحيان؛ مثل «الموازنة الناعمة» و«وسم الدولة» وغيرها[٧٤]. فمفهوم «الموازنة الناعمة Soft balancing» هو نتاج الجمع بين استعارتي نعومة القوة وتوازنها لتطوير مفهوم جديد قوامه تعاون بعض الدول - عادة بشكل ضمني غير معلن لا يصل إلى مستوى تشكيل التحالفات - لتطوير هيئات أو تفاهمات أمنية محدودة مع بعضها؛ لموازنة مخاطر محتملة من دولة معينة، أو من قوة صاعدة، وذلك بتوظيف مختلف أدوات السياسة الخارجية دون الوصول إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية أو التلويح بذلك[٧٥]. وبهذا المعنى فإن الموازنة الناعمة هي أقرب لأحد صور التوظيف الجماعي أو متعدد الأطراف للقوة الناعمة لهدف محدد، لكن الموازنة قد تشمل سلوكيات وموارد أوسع نطاقًا من التعريفات السائدة للقوة الناعمة؛ مثل آليات التعاون والضغط الاقتصادي ونحوها.

---

(٧٤) بشكل عام، شجع انتشار مفهوم القوة الناعمة على شيوع استخدام صفة «النعومة» في اشتقاق مفاهيم جديدة قوامها الأساسي التحرر من التركيز على الأبعاد العسكرية التقليدية. وهو ما ظهر في مفاهيم كالموازنة الناعمة والتجسس الناعم Soft spying وغيرها. ويقصد بالأخير أنشطة التجسس غير التقليدية (غير العسكرية) الصناعية والاقتصادية التي تستهدف تحقيق التفوق والهيمنة لأحد الأطراف مع تجنب الأبعاد الأكثر صراعية للتفاعلات التي يثيرها تجسس عسكري مباشر، انظر:
Matthew Crosston, "Soft Spying: Leveraging Globalization as Proxy Military Rivalry", *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* 28, no. 1 (2015): 105–122.

(٧٥) Robert Anthony Pape, "Soft Balancing against the United States", *International Security* 30, no. 1 (Summer 2005): 7–45; Franz Oswald, "Soft Balancing between Friends: Transforming Transatlantic Relations", *Journal of Contemporary Central and Eastern Europe* 14, no. 2 (2006): 145–160; Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, "Hard Times for Soft Balancing", *International Security* 30, no. 1 (Summer 2005): 72–108; Aristotle Tziampiris, *The Emergence of Israeli–Greek Cooperation* (New York: Springer, 2015): 28–30, 72–108.

وبالمثل يمثل مفهوم وسم الدولة Nation branding أحد مداخل التحليل الجزئي للقوة الناعمة وقياسها، لكنه لا يحيط بجميع أبعادها. وقد تطور المفهوم كمزيج من دراسات التسويق وفكرة بلد المنشأ من جهة ودراسات الهوية القومية من جهة ثانية. ويقوم المفهوم على فكرة تمييز الدولة وزيادة جاذبيتها وتنافسيتها من خلال الترويج لخصائص ورموز ومنتجات معينة للدول؛ بحيث تصبح جزءًا أساسيًّا من صورتها (أو صورها)، وترتبط بها كسمة أو علامة تجارية مميزة لها ومبرزة لأهميتها لدى متلقي صورتها الخارجية. ورغم تزايد الاهتمام بهذا المفهوم تطبيقيًّا ونظريًّا إلى حد التعامل معه كأحد الحقول البينية الجديدة، فإنه ما يزال قيد التشكل، كما أنه يواجه العديد من الانتقادات بخصوص سلبيات توظيف مفاهيم التسويق لدى الدول والمجتمعات كبضائع أو منتجات، وتعقد صورة الدول وتعدد أبعادها وتعرضها للتغير والتقلب بعكس البساطة التي يوحي بها مفهوم وسم الدولة، بالإضافة إلى إيحاء المفهوم ضمنيًّا بالتركيز على عملية الترويج لصور معينة أكثر من الاهتمام ببناء وتطوير القدرات المتضمنة في هذه الصور، وهو ما قد يغير أولويات الدول أو حتى يصرف جهودها إلى خلق صور مجوفة أو مزيفة أكثر من عمليات التنمية الحقيقية لمواردها[٧٦]. لكن يظل للمفهوم أهميته في بيان آليات واستراتيجيات تطوير صورة الدولة أو بعض منتجاتها، بما يجعله قابلاً للتضمين كإحدى آليات الممارسة والتحويل الخاصة بالقوة الناعمة للدولة.

وإضافة إلى المفاهيم السابقة، فقد طور ناي نفسه في مرحلة لاحقة مفهوم القوة الذكية Smart power الذي يعد البعض تطويرًا لمفهوم القوة الناعمة أو الإصدار الثاني له Soft power v2، وتعبيرًا عن انكشاف عجز القوة الناعمة بمفردها عن تحقيق أهداف الدولة، بما اقتضى زيادة تضمين عناصر وممارسات القوة الصلبة الاقتصادية والعسكرية فيها لكن بأقل درجة ممكنة. لكن مثل هذا التصور يفتقر للدقة؛ حيث لم تطرح أيٌّ من الأدبيات مفهوم القوة الناعمة كبديل كامل للقوة الصلبة في أي مرحلة من المراحل. كما أن القوة الذكية تظل أقرب إلى مفهوم الاستراتيجية، وتحديدًا الاستراتيجيات التي تكفل التوليف المثالي

(٧٦) Keith Dinnie, *Nation Branding: Concepts, Issues, Practice* (Amsterdam: Elsevier, 2008): 13–23.

بين عناصر القوة الناعمة والصلبة للدولة(٧٧). وبالتالي فإن القوة الناعمة تشكل عنصر التميز والإضافة الأساسي في مفهوم القوة الذكية وليس العكس؛ حيث التأكيد على ضرورة تضمين القوة الناعمة (للفاعل والأطراف الأخرى من المستهدفين والخصوم والمنافسين والحلفاء) كمكون أساسي – وليس فقط كأحد المكونات الفرعية – في صياغة أي استراتيجية جنبًا إلى جنب مع القوة الصلبة. هذا فضلًا عن أن تحليل القوة الذكية يأتي فعليًّا بعد تحليل عناصر القوة الصلبة والناعمة للدولة؛ حيث إن القوة الذكية بحكم المفهوم نفسه ذات أبعاد تقييمية، وذلك بعكس الطابع الوصفي التحليلي لمفهومي القوة الناعمة والصلبة(٧٨).

وإذا كان العرض السابق يكشف بعض أبعاد تمايز القوة الناعمة عن هذه المفاهيم، لكنه لا ينفي الارتباط والعلاقات بينها. ويفتح ذلك المجال لإمكانيات الاستفادة والتراكم المتبادل بين دراسات وإسهامات القوة الناعمة وكلٍّ من هذه المفاهيم؛ حيث تظل هناك العديد من الجوانب المشتركة بينها في إطار معالجتها جميعًا لمفهوم القوة، وتركيزها – بمداخل مختلفة – على الأبعاد الفكرية والثقافية والنفسية لممارسة القوة. إلا أن ثمة ميلاً ملاحظًا في أدبيات القوة الناعمة لتجنب التعمق في تفاصيل العلاقة مع هذه المفاهيم، وهو ما يمكن تفسيره بانتمائها لحقول ومجالات متنوعة، والرغبة في التحرر من الدلالات السلبية لبعضها، والنزوع لتأكيد جدة المفهوم لتعزيز استقلاليته وأهميته. وتبدو مقاومة هذا النزعات ضرورية لزيادة إمكانيات الاستفادة من إسهامات من شأنها تطوير فهم كيفية عمل القوة الناعمة وممارستها وتجاوز العديد من المحاولات التي يغلب عليها الطابع الأولي لاستحداث أو ابتداع تحليلات جديدة في هذا الصدد. ويسمح التعريف المقترح للقوة الناعمة – المعروض سابقًا – بمثل هذا التراكم لا سيما في إطار تضمينه الأبعاد الإيجابية والسلبية لممارسة القوة الناعمة. كما تطرح الأجزاء التالية مجالات إضافية لتحقيق هذا التراكم، لا سيما لدى معالجة بعض الإشكاليات التي يثيرها المفهوم، وكذلك عند استعراض أطر ومستويات تحليله.

(٧٧) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 207–212.

(٧٨) Joseph S. Nye (Jr.), "Hard, Soft, and Smart Power", chap. 30 in *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy*, edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur, *Oxford Handbooks* (Oxford: Oxford University Press, 2013): 563–565.

الفصل الثالث: إشكاليات القوة الناعمة وخصوصية السياق الشرق أوسطي

أدى انتشار استخدام مفهوم القوة الناعمة في خطابات الأكاديميين والمحللين والسياسيين إلى إثارة جدالات واسعة حول جدة المفهوم وأهميته، وموضعه من تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية (على نحو ما سبق عرضه)، بالإضافة إلى جدالات حول الحمولات القيمية للمفهوم والتحيزات الكامنة فيه، والتشكيك في حدود فاعليته، وقابليته للقياس والتحليل، وهي جميعًا قضايا جوهرية تقتضي المعالجة قبل توظيف المفهوم تحليليًا[٧٩]. وفيما يلي عرض لبعض الأبعاد الأساسية لهذه الجدالات وما تثيره من إشكاليات سواء في دراسة القوة الناعمة عامة أو في منطقة الشرق الأوسط خاصة[٨٠]:

أولًا: الأبعاد القيمية المعيارية للمفهوم

أثار مفهوم القوة الناعمة جدلاً بين من ينتقدونه باعتباره مفهومًا مثاليًا يحمل قيمًا إيجابية تعاونية إلى درجة تجعله مثاليًا وغير متلائم مع الواقع أو ساعيًا لإخفائه والتضليل عن حقيقته، ومن يقيمونه سلبيًا من الناحية القيمية باعتباره لا يخلو من الإكراه واستدعاء الأبعاد الصراعية في العلاقات بين الفاعلين مع السعي لإخفائها تحت مظلة ناعمة:

١ – فمن ناحية، تذهب بعض التحليلات إلى أن القوة الناعمة تمثل نمطًا مثاليًا لممارسة القوة يقوم على التفوق الحقيقي في القدرات والنماذج موضع الترويج، وصدق السرديات، والسعي للوصول إلى صياغات تحقق مصالح مشتركة. حتى حال عدم تمتع القوة الناعمة بهذا الطابع المثالي الكامل، فإنها تبقى متسمة بطابع أكثر أخلاقية لا سيما في وسائلها مقارنة بقوة الإكراه وما تتضمنه من إيذاء مادي، وهو ما يوافق عليه ناي نفسه رغم تأكيده على

---

(٧٩) Colins S. Gray, *Hard Power and Soft Power: The Utility of Military Force as an Instrument of Policy in the 21st Century* (Carlisle, PA: United States Army War College, Strategic Studies Institute, 2011): 24–46.

(٨٠) يعتمد هذا الفصل على ورقة سابقة للباحث مع إعادة صياغة بعض أجزائها وتطويرها، انظر: علي جلال معوض، «مراجعة مفهوم القوة الناعمة: خصوصية السياق الشرق أوسطي»، في: أمجد جبريل (تحرير)، الثقافة ودراسات الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية ATCOSS 2010 (أنقرة: معهد التفكير الاستراتيجي ٢٠١٢، SDE): ٢١–٥٠.

الطابع الوصفي للمفهوم[٨١]. ويرى البعض في هذا السياق أن القوة الناعمة تتسم بطابع مثالي معياري إيجابي على مستوى النظام الدولي والنظم الإقليمية وتعزيز فرص خلق مجتمع دولي ومجتمعات إقليمية تعاونية بالنظر إلى أن هذه القوة تمثل كابحًا أساسيًّا لـلعنة القوة Power curse. فمراعاة القوة الناعمة وكيفية رؤية الآخرين للفاعل تساعد في عدم استحواذ الرغبة في زيادة القوة الصلبة على الفاعل، وهي الرغبة التي قد تؤدي فعليًّا إلى إضعافه وابتعاده عن تحقيق النواتج المرغوبة وتهديد مصالحه الأساسية وحشد الفاعلين الآخرين ضده بما يهدد استقرار النظام ككل واستمراره[٨٢].

٢– في المقابل، يبرز آخرون وجود مضامين سلبية للقوة الناعمة سواء باعتبارها غطاءً أو آلية للتضليل عن مساعي الهيمنة الصلبة أو بسبب طبيعتها القائمة على تشكيل العقول والإرادات والتفضيلات. فيذهب بعض منتقدي هذه القوة إلى أن مثل هذا التشكيل كثيرًا ما يتم في الواقع العملي باستخدام آليات تنطوي على أنواع مختلفة من الإكراه، الذي لا يأخذ بالضرورة الشكل المادي، وإنما قد يظهر ضمنيًّا في تبني الفاعل الأقوى خطابًا يهدد بتشويه هوية الطرف الآخر حال عدم التوافق معه؛ مثل خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بعد أحداث ٢٠١١ «من ليس معنا فهو ضدنا» فيما يعرف بـالإكراه البلاغي Rhetorical coercion أو الإيقاع المنطقي Discursive entrapment[٨٣]. وبالمثل يرى ليوكس Lukes وآخرون أن القوة الناعمة لناي يمكن أن تقوم على اكتساب الجاذبية والإقناع في إطار من حرية الوعي وتعزيزها، كما يمكن تغيير التفضيلات عبر التلقين العقيدي Indoctrination،

(٨١) Nye (Jr.), “Notes for a Soft–power Research”: 169–170.

(٨٢) David W. Kearn (Jr.), “The Power Curse: Influence & Illusion in World Politics”, *Journal of Power* 3, no. 2 (August 2010): 275–282; Gallarotti, *The Power Curse*: 174–179.

تجدر الإشارة إلى أن علم النفس السياسي يشير إلى إمكانية تحقق مسار آخر يعبر عن عقدة القوة الناعمة؛ فقلق القادة من أن ينظر إلى شخصياتهم وسياسات دولهم على أنها رخوة أو ناعمة، والتخوف من الشك في قوة تصميمهم – حتى لو كان ينظر إليهم في الواقع باعتبارهم يملكون القوة والقدرة على التهديد الفعلي بها – هي عوامل إدراكية ونفسية قد تدفع إلى تبني سياسات عدائية أو تبرير المناداة باستخدام القوة الصلبة أو استخدامها فعلاً. أي تصبح القوة الناعمة مدخلاً لاستدعاء القوة الصلبة في ظروف معينة، انظر: ريتشارد هيرمان، «نظرية الصورة والتفاعل الاستراتيجي في العلاقات الدولية»، في **المرجع في علم النفس السياسي**، تحرير دافيد أو. سيرز، وليوني هادي، وروبرت جيرفس، ترجمة ربيع وهبة، ومشيرة الجزيري، ومحمد الرخاوي، مراجعة قدري حنفي، مج. ١، المشروع القومي للترجمة ١٤٨٤ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠): ٥٢٣، ٥٢٤.

(٨٣) Mattern, “Why ‘Soft Power’ Isn’t So Soft”: 107–119.

وهو نمط يقمع حرية الأفـراد ويسلبهم وعيهم وقدراتهم على الحكم[٨٤]. كما قد يتم تشكيل تفضيلات الآخرين عبر آليات تلاعبية وخداعية تقوم على تشكيل إدراكات زائفة تحقق بالأساس مصالح الفاعل الممارس للقوة على حساب الأطراف الأخرى. وقد ظهرت بعض المحاولات الغربية لمحاولة تمييز هذه الممارسات تحت اسم القوة الحادة Sharp power، وربطها بالنظم غير الديمقراطية بالأساس كروسيا والصين باعتبار أن ممارساتها تتسم بطابع تلاعبي، وتسعى لاختراق النظم الديمقراطية وتشجيع الانقسامات الداخلية، والترويج لنجاحات ونماذج زائفة – وفقًا للمنظور الغربي – مع السيطرة الحكومية المباشرة على مختلف أدوات القوة الناعمة وفاعليها بما فيها وسائل الإعلام ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وغيرها[٨٥]. بيد أن هذا التمييز يظل تحكميًّا ومنحازًا بدرجة كبيرة؛ إذ يحاول قصر مفهوم القوة الناعمة على النظم الديمقراطية الغربية دون سواها، دون التفات إلى إمكانية حضور ذات الممارسات التلاعبية والاستغلالية في ممارسات هذه النظم.

أي أن مفهوم القوة الناعمة في أفضل صوره – من الناحية القيمية والأخلاقية – يقترب في أدواته وأسسه من مفاهيم الإقناع الرشيد والدعوة والقدوة. أما أسوأ صور القوة الناعمة فتقترب من التسميم السياسي؛ حيث «عملية زرع قيم دخيلة في نظام القيم السائدة في المجتمع السياسي ثم تضخيم تلك القيم تدريجيًّا لترتفع إلى مستوى القيمة العليا بما يعنيه ذلك من إضعاف لتلك القيمة العليا التاريخية وإحالتها إلى مستوى القيم الفرعية والتابعة»[٨٦]، وبما يخلق حالة من التناقض في المفاهيم والتشتت في الآراء، وعدم وضوح الرؤية الذاتية لدى المستهدفين بالقوة الناعمة؛ بحيث يريدون فقط ما يريده الفاعل الممارس لهذه القوة، ولا تتوافر لديهم أي إرادة منفصلة عن إرادة هذا الفاعل.

---

(٨٤) Lukes, “Power and the Battle for Hearts”: 94–97; Zahran and Ramos, “From Hegemony to Soft Power”: 12–31.

(٨٥) Christopher Walker and Jessica Ludwig, “From ‘Soft Power’ to ‘Sharp Power’: Rising Authoritarian Influence in the Democractic World”, in *Sharp Power: Rising Authoritarian Influence*, by Juan Pablo Cardenal *et al*. (Washington, DC: NED National Endowment for Democracy. International Forum for Democratic Studies, 2017): 8–25.

(٨٦) حامد عبد الله ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣):٨١، ٨٢.

وإذا كانت القضايا المعيارية مثارة في تحليل المفهوم بشكل عام، فإنها أكثر حضورًا في السياق العربي والشرق أوسطي بشكل مضاعف؛ حيث أدت عوامل متعددة إلى تزايد التشكك إزاء مختلف أشكال ممارسات القوة باعتبارها تشكل مصادر للتهديد والإخضاع وتكريس اختراق المنطقة وتبعيتها، وهو ما يظهر في عدد من المعالجات العربية لمفهوم القوة الناعمة التي تتعامل معه كمظهر جديد للتسلط وكذلك انتشار استخدام مفهوم الحرب الناعمة باعتبارها التجسيد الأكثر دقة للأبعاد التلاعبية والسلبية لممارسات القوة الناعمة[٨٧]. وقد ضاعف من هذه التحيزات السلبية إزاء المفهوم طبيعة تحليل ناي لخصوصية السياق الشرق أوسطي في كتاباته؛ حيث ينطلق التحليل بشكل أساسي من المنظور الأمريكي، ويركز على القضايا والصعوبات والتحديات والإشكاليات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا في سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في منطقة الشرق الأوسط واستخدامها بشكل فعال بما يحقق الأهداف والمصالح الأمريكية، وهو ما يرتبط في جانب منه باختلاف الانتماءات الحضارية والثقافية[٨٨]. وتظهر ذات الجدالات لدى توظيف القوة الناعمة من قبل أي فاعل – حتى إذا كان منتميًا تاريخيًّا وجغرافيًّا وحضاريًّا إلى المنطقة – وهو ما يظهر في التحفظات إزاء زيادة القوة الناعمة الإيرانية باعتبارها جزءًا من مشاريع للتشيع وإحياء النزعة القومية الفارسية، وكذلك القوة الناعمة التركية كتجسيد لأفكار العثمانية الجديدة والسعي لاستعادة النفوذ والسيطرة على المنطقة العربية عبر آليات جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن جوزيف ناي قد قدم معالجة جزئية لهذه الجدالات والانتقادات حول الحمولات القيمية لمفهوم القوة الناعمة بتأكيده على الطابع الوصفي التحليلي المحايد للمفهوم؛ إذ إنه يرصد جوانب وأبعاد معينة للقوة بغض النظر عن تقييمها المعياري أو الأخلاقي الذي قد يكون إيجابيًّا أو سلبيًّا. واقترح ناي إمكانية إضافة التساؤل حول التقييم المعياري للقوة الناعمة وممارستها كسؤال بحثي إضافي يمكن معالجته في الحالات المختلفة بالتركيز

---

(٨٧) يحيى اليحياوي، «القوة الناعمة؛ أو في التمظهرات الجديدة للتسلط»، **المستقبل العربي**، العدد ٣٦٩ (نوفمبر ٢٠٠٩): ٢٨–٣٨؛ **مركز الحرب الناعمة للدراسات**، http://softwar–lb.org.

(٨٨) ناي، **القوة الناعمة**: ١٤١، ١٤٦، ١٨١، ١٨٢.

على تقييم الدوافع والأهداف المنشودة من استخدام القوة الناعمة، والوسائل والأدوات المستخدمة، والآثار والنواتج المتحققة(٨٩).

ولا ينفي ذلك ما يمكن أن يواجهه الباحث أو المراقب من إشكاليات في تحديد قيمية الأهداف وطبيعة القيم المتخذة كمعايير ومدى عالميتها وكيفية المفاضلة بين حالات تعارض القيم، وصعوبات بحث الدوافع وتقييم الأدوات في إطار الاضطرار للتركيز على ما هو معلن، فضلًا عن إشكالية تحديد المدى الزمني لتعقب المخرجات والآثار، وتحديد نطاق الأخيرة، وما إذا كانت تشمل النواتج المباشرة فقط أم جميع التداعيات والآثار القابلة للرصد. وعلى الرغم من صعوبة حسم مثل هذه الجدالات والنقاشات بخصوص الأبعاد القيمية لمفهوم القوة الناعمة، فإن الوعي بها يكتسب أهمية خاصة في معالجة توظيف المفهوم. بعبارة أخرى، يمكن إعادة تأطير هذه الإشكالية لتخرج من دائرة نفي أو إثبات القيمية كدليل على توافر القوة الناعمة أو غيابها، وتوجيه الاهتمام بدلاً من ذلك إلى تحليل جهود الدولة لتأكيد توافر هذه القيمية كإحدى آليات بناء القوة الناعمة من جهة، ومحاولة التقييم الموضوعي قدر الإمكان لمدى توافر هذه القيمية (في الأهداف، والوسائل، والآثار) ضمن تقييم فاعلية القوة الناعمة من جهة ثانية. يضاف إلى ذلك ضرورة عدم قصر القوة الناعمة على الممارسات الإيجابية؛ لتحسين صورة الذات، وإنما تضمين عمليات التأطير السلبي والتلاعبي ضد الآخرين كذلك، مع التزام الطابع النقدي في تقييم هذه الممارسات الإيجابية والسلبية؛ وذلك من أجل توسيع الاستفادة من المفهوم تحليليًّا وتجنب تحويله لأداة للترويج الأيديولوجي لفاعل معين بمجرد تأطيره كممارس للقوة الناعمة(٩٠).

---

(٨٩) Nye (Jr.), “Notes for a Soft–power Research”: 169.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الخاصة بالقوة القيمية أو المعيارية Normative power أكدت بدورها على ضرورة عدم الاكتفاء بالخطاب الذاتي للفاعل ووصفه لنفسه كقوة معيارية؛ واقترحت ذات المعايير الثلاثة لتقييم مدى توافر عناصر القوة المعيارية فعليًّا، أي: **لأهداف** ومدى تعبيرها عن التطلع لتغيير المحيط أو السياق القيمي والمؤسسي لا الاستحواذ والسيطرة على الموارد فقط، فضلاً عن الاتساق والمساواة في الخضوع لذات القيم والمؤسسات في تحرير التجارة ونحوها، و**الوسائل** ومدى اتساقها مع القوانين وقيم العدالة الداخلية والدولية، **والآثار والنواتج الفعلية** ومدى تحقيقها للأهداف المعلنة. للمزيد، انظر:

Nathalie Tocci, “Profiling Normative Foreign Policy: The European Union and Its Global Partners”, in *Who Is a Normative Foreign Actor? The European Union and Its Global Partners*, edited by Nathalie Tocci (Brussels: Centre for European Policy Studies, 2008): 4–21.

(٩٠) تظهر مثل هذه التحيزات في مفاهيم مختلفة ربما بأشكال أكثر وضوحًا من القوة الناعمة؛ مثل انتشار التحليلات التي تدرس دور الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية أو قوة مدنية، أو الأدوار الأوروبية والأمريكية أو حتى التركية في نشر الديمقراطية أو الترويج لها؛ فمجرد تأطير =

ثانيًا: حدود القابلية للتوجيه والتوظيف الحكومي

يثير توظيف القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية التساؤل حول مدى قدرة الحكومات على توظيف هذه القوة وتوجيهها بصور معينة نحو المستهدفين بها لتحقيق أهداف الدولة. فكثير من موارد القوة الناعمة ذات طبيعة مجتمعية أي ترتبط في إنتاجها ونشرها خارج حدود الدولة بجهود فاعلين غير حكوميين في النظم الديمقراطية، وهو ما دفع بعض المحللين إلى انتقاد القوة الناعمة الأمريكية باعتبارها أقل قابلية للتوظيف الفعال مقارنة بالقوة الناعمة الصينية على ضوء سيطرة الأخيرة بنظامها السلطوي على غالبية مصادر القوة الناعمة الثقافية والاقتصادية، بما يمكّن الحكومة الصينية من التمتع بميزة نسبية أكبر في توظيف هذه القدرات وتوجيهها سواء بأشكال تعاونية أو صراعية[٩١].

إلا أن ثمة تحليلات أخرى تشير إلى أن هذه السيطرة الحكومية من شأنها إضعاف موارد القوة الناعمة للدولة بالتشكيك في استقلاليتها ومصداقيتها؛ حيث يفترض أن تكون هذه الموارد مجتمعية بالأساس لا حكومية. فالوجود الواضح للحكومة يضعف قدرات الفاعلين غير الحكوميين على بناء علاقات شبكية مع نظرائهم من الدول الأخرى، ويهدد قابلية هذه الموارد للاستمرار بناءً على تغير الحكومات وسياساتها. كما أن افتقاد الديمقراطية وعدم احترام الحقوق والحريات ومحدودية استقلالية أنشطة المجتمع المدني والقطاع الخاص تعد في حد ذاتها مصادر للخصم من أرصدة القوة الناعمة للدولة وحرمانها من مصادر مهمة للإبداع والجاذبية[٩٢].

أي أن الممارسة الفعالة للقوة الناعمة – وفقًا لهذا التحليل – صعبة ولكنها ليست مستحيلة، وتقتضي وجود درجة من التوازن بين قوة المجتمع (وكذلك الدولة) من جهة، ووجود رؤية واضحة لدى القيادة والحكومة الممارسة للقوة الناعمة من جهة ثانية لكيفية توظيف موارد هذه القوة دون السيطرة عليها بالضرورة. فطبيعة مصادر القوة الناعمة وتعدد

= الموضوع وربط الفاعل بتصور معين للقوة قد ينطوي على تحيزات في تحديد نطاق تناول أدواره وسياساته من منظور معين وتهميش الأبعاد الأخرى، انظر: Ford, "Soft on 'Soft Power'": 97–104.

(٩١) Ford, "Soft on 'Soft Power'": 97–104.

(٩٢) Nye (Jr.), "Hard, Soft, and Smart Power": 567–572.

الفاعلين المشاركين في إنتاج هذه المصادر وإدراكات المتلقين والمخاطبين بالقوة الناعمة قد تتطلب عدم وضوح سياسات السيطرة الحكومية على موارد القوة الناعمة. لكن يظل من الضروري توفر دور القيادة وامتلاك رؤية واستراتيجية واضحة لكيفية توظيف هذه المصادر المختلفة وتحويلها إلى نواتج فعلية تخدم مصالح الدولة. هذا فضلًا عن قيام الحكومة بمسئولياتها في تعزيز موارد القوة الناعمة الواقعة في نطاق اختصاصها مباشرة؛ مثل كيفية ممارسة السياسات الداخلية والخارجية(٩٣).

وبطبيعة الحال، فإن هذا العنصر يمثل إشكالية أكبر للفاعلين من دول المنطقة العربية والشرق أوسطية مقارنة بالفاعلين من خارجها، نتيجة ما تعانيه دول المنطقة من أزمات مختلفة للتنمية ترتبط بشكل مباشر بمشكلات الرؤى والاستراتيجيات وضعف فاعلية السياسات وأدوار المجتمع ومنظماته، واختلال معادلات العلاقة بين الدولة والمجتمع(٩٤). لا يمنع ذلك من إمكانية الحديث عن أنماط مختلفة من ممارسات القوة الناعمة تتباين في وضوح طابعها الرسمي الحكومي بدرجات متفاوتة من النجاح. وتبرز بعض التحليلات في هذا الخصوص نماذج متنوعة تقوم بالأساس على توظيف مصادر الجاذبية التلقائية المستمدة من عناصر تاريخية أو ثقافية دينية بالإضافة إلى الثراء الاقتصادي الناجم عن موارد طبيعية جنبًا إلى جنب مع عمليات تأطير وتحويل تتولى الدولة جانبًا كبيرًا منها في كثير من الحالات. ويمكن الإشارة مثلًا إلى تمييز لورانس بين القوة الناعمة الدينية المحافظة السعودية والثورية الدينية الإيرانية والاقتصادية الاتصالية الحداثية الإماراتية القطرية والتقليدية الثقافية السياسية المصرية والتقليدية المحدثة التركية(٩٥). كما أن إشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع لا تمنع إمكانية تلمس أنماط أقل رسمية لعمليات بناء القوة الناعمة وممارساتها من خلال تحركات منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والفاعلين غير الحكوميين في بعض

(٩٣) ناي، **القوة الناعمة**: ٤١، ٤٢.

(٩٤) هبة رؤوف عزت، «القوة الناعمة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة في مصر»، **الجزيرة نت**، http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118872345213170.html

(٩٥) Lawrence Rubin, *A Typology of Soft Powers in Middle East Politics*, *The Dubai Initiative Working Papers* 5 (Dubai: Dubai School of Government; Cambridge: Harvard Kennedy School. The Belfer Center for Science and International Affairs, 2010), online e–book, https://goo.gl/8pT9RR.

دول المنطقة التي شهدت تطورات إيجابية في هذا الصدد، ومنها تركيا على نحو ما سيلي توضيحه. كما أن خصوصية المنطقة – مقارنة بالدول الأكثر تقدمًا ديمقراطيًّا – من حيث علاقات الدولة والمجتمع قد تفتح المجال لاستكشاف أنماط جديدة من التفاعلات بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وهو ما يظهر في الحالة التركية في التحولات التي شهدتها العلاقة بين الحزب الحاكم وحركة خدمة الكولينية ما بين التداخل والتنسيق – المعلن والخفي – وصولًا إلى العداء والمواجهة المباشرة، بما أظهر طابع الصراع المحتمل على القوة الناعمة بين الفاعلين داخل الدولة الواحدة[٩٦].

ثالثًا: مدى فاعلية القوة الناعمة

يمثل التشكيك في مدى فاعلية القوة الناعمة وتأثيرها أحد المصادر الأساسية للجدل حول المفهوم. ويمكن رصد عدة صور لهذا التشكيك على النحو التالي:

١– التشكيك في أصالة تأثير القوة الناعمة مقارنة بالقوة الصلبة

يشكك منتقدو المفهوم فيما إذا كان التأثيرات ونماذج النجاح المنسوبة للقوة الناعمة راجعة فعلًا لتأثيرها كمتغير مستقل، أم أن هذه القوة هي مجرد متغير زائف أو واجهة فقط للتعبير عن تأثير المؤسسات الدولية والتشابه في النظم السياسية وهي العوامل التي تغطيها المدارس الليبرالية والمؤسسية ونظريات مثل السلام الديمقراطي وغيرها. حتى في حالة القبول بوجود القوة الناعمة وتأثيرها، فإنه يظل من الصعب تعقب تأثيراتها ونواتج تبني سياسات القوة الناعمة. كما يصعب فصل تأثيرات القوة الناعمة عن الصلبة؛ إذ إن حالات النجاح الأبرز التي استشهد بها ناي في التدليل على أهمية القوة الناعمة (مثل دورها في انتصار المعسكر الغربي على الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة وجذب دول أوروبا الشرقية وغيرها) يمكن إرجاعها بسهولة أكبر لعوامل مادية متصلة بالقوة الصلبة اقتصاديًّا وعسكريًّا أكثر من القوة الناعمة[٩٧]. ويذهب البعض إلى أن القوة الناعمة ليست قوة فعليًّا؛

---

(٩٦) Bayram Balci, “The Gulen Movement and Turkish Soft Power”, *The Carnegie Endowment for International Peace*, http://carnegieendowment.org/2014/02/04/g–len–movement–and–turkish–soft–power–pub–54430.

(٩٧) Layne, “The Unbearable Lightness of Soft Power”: 53–58.

إذ إنها لا تستطيع بمفردها دفع الآخرين إلى القيام بتصرفات معينة لا سيما حال تعارضها مع مصالحهم بقدر ما تشكل محاولة لتهيئة المسرح أو السياق Stage setting؛ بحيث تنخفض قدرة الآخرين على ممانعة أو مقاومة القوة الحقيقية للدولة وضغطها باستخدام آليات القوة الاقتصادية والعسكرية[٩٨].

وتمثلت الردود الأساسية لناي وأنصار المفهوم على هذه الانتقادات في تأكيد أن مصدر غالبيتها هو افتراض خاطئ بأن القوة الناعمة هي بديل كامل لمفهوم القوة الصلبة، وهو أمر غير دقيق؛ إذ إن العلاقة بينهما قائمة على التفاعل (الإيجابي المكمل أحيانًا، والسلبي المتعارض أحيانًا أخرى) على مستوى المصادر وآليات الممارسة والنواتج والآثار. فالقول بصعوبة عزل تأثيرات القوة الصلبة عن الناعمة لا يمنع وجود أيهما، وبالتالي ضرورة دراستهما وتحليلهما[٩٩].

ويرى ناي أن أهمية القوة الناعمة ترتبط بأنها أقل تكلفة في تحقيق أهداف الدولة من القوة الصلبة، كما أنها تعد أكثر ملاءمة في بعض المجالات المتصلة بالصراع حول القيم والأفكار، خاصة في عصر المعلومات وثورة الاتصالات، الذي جعل التنافس السياسي الداخلي والخارجي يدور حول الجاذبية والمصداقية. هذا فضلًا عن تلاؤم القوة الناعمة بشكل أكبر مع التغير في خريطة قضايا السياسة العالمية وفاعليها. فعصر المعلومات يتطلب تجاوز الإدراك التقليدي للعلاقات الدولية وقضاياها وتوزيع القوة فيها ما بين المستوى العسكري التقليدي ومستوى القضايا الاقتصادية، إلى إدراك نشأة مستوى جديد؛ هو المستوى العابر للقوميات، الذي يشكل القاعدة التحتية للمستويين الآخرين ويؤثر فيهما. ووفقًا لناي، فإن النجاح في هذا المستوى وتحقيق النواتج المواتية يعتمد بالأساس على القوة الناعمة، لا سيما مع انتشار القوة فيه وتوزعها بين العديد من الفاعلين من الدول وغير الدول، بما يجعل سيطرة أي فاعل بمفرده على هذا المستوى مستحيلة. كما أن هذا التنوع

---

(٩٨) ليزلي جليب، **قواعد القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة كمال السيد (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠١٣): ٢٢٤، ٢٢٥.

(٩٩) Nye (Jr.), “Responding to My Critics”: 216–218.

في الفاعلين والاتساع في نطاق القضايا يصعب التحرك الانفرادي لتحقيق أهداف الدولة ويرفع تكاليف الاعتماد على آليات الإكراه أو الإثابة، بما يجعل البديل الأساسي المتاح هو القوة الناعمة[١٠٠].

وقد حاولت بعض الدراسات اختبار مدى إمكانية الاستغناء عن القوة الناعمة اعتمادًا على القوة الصلبة. وفي هذا السياق، سعت إحدى الدراسات إلى اختبار العلاقة والتداخل بين القوة الناعمة (الثقافية تحديدًا) والصلبة (الاقتصادية والعسكرية) من خلال التحليل الإحصائي المعاملي لمؤشرات صورتي القوة لأكثر من خمسين دولة؛ حيث ظهر التداخل الكبير بينهما إلى درجة قد توحي بإمكانية الاعتماد على مؤشرات القوة الصلبة وحدها (تحديدًا حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق العسكري)؛ للتدليل على القوة الصلبة والناعمة للدولة بالتبعية. إلا أن استبعاد الولايات المتحدة من التحليل أظهر استقلالية بعض مؤشرات القوة الناعمة نسبيًّا؛ مثل الثقافة الشعبية والإنجازات العلمية، مقارنة بارتباط أبعاد أخرى (مثل العلامات التجارية والقدرة الإبداعية) بدرجة كبيرة بمكانة الدولة كما تحددها المؤشرات الصلبة[١٠١]. وهو ما يتفق مع ما يشير إليه جوزيف ناي وآخرون من تداخل القوة الناعمة مع الصلبة في بعض الحالات دون إمكانية المساواة بينهما، وهو ما يظهر في حالات مثل الفاتيكان والنرويج وكندا؛ حيث تتفوق القوة الناعمة بشكل واضح على الأصول والموارد الصلبة للفاعل، وتوفر آليات للتوسيع الافتراضي Virtual enlargement لموارد الدولة وأدوارها وبالتبعية مكانتها[١٠٢]. ويثير هذا الجدل حول العلاقة بين القوة الناعمة والصلبة

(١٠٠) ناي، **القوة الناعمة**: ٢٣، ٢٤.

(١٠١) Sascha Riaz, "Hard and Soft Power—Two Sides of the Same Coin? A Quantitative Examination", *IReflect* 2, no. 2 (2015): 187–214.

وقد تبنت الدراسة ثمانية مؤشرات للقوة الناعمة، هي تحديدًا الثقافة الشعبية (صادرات المنتجات والخدمات المرئية والمسموعة للدولة)، والعلامات التجارية العالمية (عدد مساهمات الدولة في تقرير العلامات التجارية العالمية الخمسمائة)، والتبادل الطلابي (أعداد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الدولة وفقًا لإحصاءات اليونسكو)، وحجم السياحة الدولية الوافدة إلى الدولة، والاتصال بالإنترنت (مقاسًا بعدد مواقع وخدمات الاستضافة hosts في الدولة) والتأثير العلمي (عدد الإحالات العلمية للدولة مع استبعاد الإحالات الذاتية، وعدد جامعات الدولة الداخلة في تصنيف التايمز للتعليم العالي لأعلى أربعمائة جامعة عالميًّا)، والقدرة الإبداعية (مقاسة بعدد براءات الاختراع)، وأعداد السكان المهاجرين.

(١٠٢) Alan Chong, "Small State Soft Power Strategies: Virtual Enlargement in the Cases of the Vatican City State and Singapore", *Cambridge Review of International Affairs* 23, no. 3 (2010): 383–405.

قضايا مهمة على المستوى الشرق الأوسط؛ إذ إنه يرتبط بالتساؤل حول ما إذا كانت القوة الناعمة ترتبط بالضرورة بتوافر القدرات الصلبة الاقتصادية والعسكرية وتناميها (بما يحجم من نطاق الفاعلين القادرين على توظيفها)، أم أنها تتمتع ببعض أبعاد الاستقلالية في مواردها وآثارها بما يمكن أن يجعل منها بديلاً تعويضيًّا – ولو بشكل جزئي – حال محدودية أو تأزم القدرات الصلبة الاقتصادية والعسكرية مثلما هو الحال بالنسبة لكثير من فاعلي المنطقة.

٢– التشكيك في تأثير الجاذبية والرأي العام في السياسة الخارجية

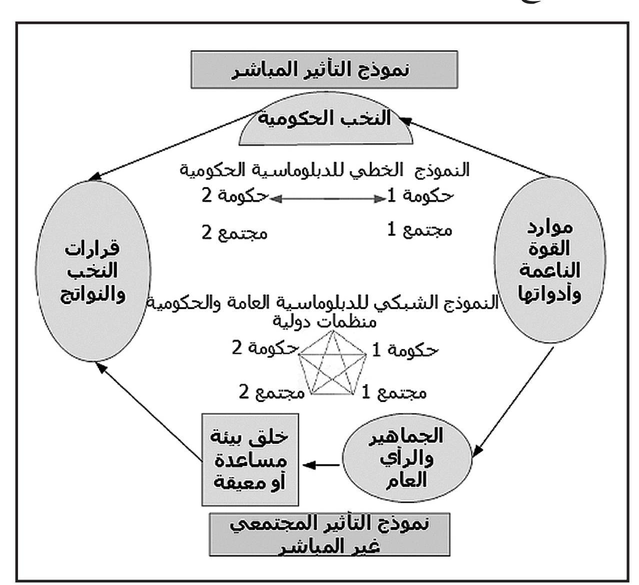
يرى منتقدو المفهوم أن فكرة الجاذبية والإغواء قد تصلح على مستوى العلاقات بين الأشخاص، لكنها أقل صلاحية للتأثير في مستوى العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين؛ حيث يخضع صناع القرار للعديد من القيود المؤسسية والبيروقراطية. وإذا كانت القوة الناعمة تتوجه بالأساس نحو الرأي العام (كما يوحي بذلك التركيز في قياسها على استطلاعات الرأي العام)، فإن هذا الرأي لا يؤثر إلا بشكل محدود جدًّا على السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي. فالأخيرة تظل مجالاً محجوزًا لنخبة صنع القرار بالنظر إلى أهميتها وحساسيتها وفقًا للدولة. ويقل تأثير الرأي العام بالنظر إلى عدم اهتمامه في الأغلب بقضايا السياسة الخارجية لعدم تأثيرها بشكل مباشر في توزيع الموارد داخل المجتمع، والطابع المتقلب والعاطفي غير المعرفي للرأي العام، وتعدد شرائحه ومكوناته والمؤثرات عليه، وإمكانية تشكيله والتلاعب به من قبل النخب الحاكمة لا سيما في قضايا السياسة الخارجية. وإذا كان تأثير الرأي العام متصورًا بدرجات محدودة في النظم الديمقراطية الليبرالية في قضايا معينة، فإنه يقل بشدة ويكاد يتلاشى في النظم غير الديمقراطية[١٠٣].

وقد قام ناي وآخرون بالرد على كثير من هذه الانتقادات وتطوير معالجات لمواجهة ما يكشفه بعضها من سلبيات. فقياس القوة الناعمة بالاعتماد على استطلاعات الرأي لا يعني أنها تتوجه فقط نحو الجماهير أو الرأي العام؛ إذ تخاطب أيضًا نخب صنع القرار في الدولة سواء الحاليين أو القيادات والنخب المستقبلية المشاركة والمؤثرة بشكل مباشر في عمليات صنع القرار من خلال أدوات؛ مثل المنح الدراسية والتعليمية وبرامج التدريب المشتركة المدنية والعسكرية وغيرها. فثمة نموذجان للقوة الناعمة: الأول مباشر يوجه الموارد مباشرة نحو النخب الحكومية للتأثير في عمليات صنع القرار على نحو أكثر مباشرة، والثاني غير

(١٠٣) ناي، **القوة الناعمة**: ٢٣، ٢٤.

مباشر (أو متدرج على مرحلتين) يتجه نحو الجماهير أو قطاعات منها لدفعها إلى تكوين بيئة مواتية (أو معارضة) تتيح لصانع القرار (أو تضغط عليه) لاتخاذ قرارات معينة أو الامتناع عنها[١٠٤]. وقد تقوم الحكومات بممارسة هذا التاثير في الإطار الرسمي الخطي للدبلوماسية التقليدية، أو يتم دمج ذلك بآليات الدبلوماسية العامة والتواصل المجتمعي والتأثير من خلال المنظمات الدولية المختلفة بما يخلق شبكات أكثر تعقيدًا للعلاقات[١٠٥]. ويشير ناي في هذا السياق إلى أهمية القوة الناعمة المباشرة على القيادات السياسية والقرارات المتخذة لا سيما في حالات محدودية تأثير القيود المؤسسية والبيروقراطية على نحو ما يظهر في النظم الأقل ديمقراطية. واستشهد ناي في هذا الخصوص بنموذج تأثر جورباتشوف بالأفكار الغربية والأمريكية في سياساته الإصلاحية[١٠٦].

شكل (١–٣): نماذج التأثير المباشر وغير المباشر الخطية والشبكية للقوة الناعمة



المصدر: بتصرف من: Joseph S. Nye, *The Future of Power* (New York: Public Affairs, 2011) :95, 103.

(١٠٤) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 95.

(١٠٥) المرجع السابق: ١٠٢، ١٠٣.

(١٠٦) Nye (Jr.), "Responding to My Critics": 218.

كما يمكن المحاجاة بأن القوة الناعمة في صورها الأكثر استقرارًا لا تبنى فقط على الجاذبية الآنية المؤقتة لدى الرأي العام بقدر ما تتجذر هذه الجاذبية كجزء من التوجهات المجتمعية المعرفية والانفعالية والتقييمية التي تتسم بدرجة أعلى من الثبات النسبي، والعمق والانتشار بمعنى الارتباط بجوهر التوجه الفكري العام لدى غالبية أفراد المجتمع من الجماهير والنخب على حدٍّ سواء. وتؤثر هذه التوجهات بهذا المعنى في رؤية المجتمع والنخبة الحاكمة للوقائع الخارجية، وتضع ضوابط على إمكانية اختيار بدائل معينة من صانعي السياسة الخارجية[١٠٧]. ويعالج ذلك جزءًا من الانتقادات الموجهة للقوة الناعمة بأنها تعتمد على مصادر شديدة التقلب تتسم بعدم الاستقرار– مثل مواقف الرأي العام – بما يقلل من تأثيرها ومن القدرات التفسيرية والتنبؤية للمفهوم[١٠٨].

في حالة تركيز القوة الناعمة على الرأي العام للجماهير أو المواطنين العاديين، فإن ذلك يبدو مبررًا في السنوات الأخيرة التي شهدت زيادة دور الرأي العام واستقلاليته عن الخضوع للسيطرة المطلقة للدولة أو النخبة الحاكمة بتأثير ثورة المعلومات والاتصالات. وتمثل هذه الثورة إحدى الأبعاد الأساسية موضع التركيز عند ناي؛ إذ يؤكد أن ثورة المعلومات تؤدي إلى درجة أعلى من انتشار القوة، وتغير طبيعتها ومصادرها؛ بحيث تصبح تنافسًا على نشر المعلومات والروايات المختلفة وعلى اجتذاب الجمهور المستهدف والتأثير فيه من خلال جاذبية الرسائل ومصداقيتها، وهو ما يعزز من أهمية مفهوم القوة الناعمة وتجسداتها الفرعية في صورة القوة السيبرية أو الافتراضية Virtual or cyber power مقارنة بالمفاهيم التقليدية للقوة[١٠٩].

وبغض النظر عن تأثير التطورات التكنولوجية الحديثة، فإنه لا يمكن القبول بإطلاق بمقولات محدودية تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛ إذ إن هذه

---

(١٠٧) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط. ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨): ٢٠٢–٢١٢.

(١٠٨) Karl Hermann Höhn, *Geopolitics and the Measurement of National Power* (PhD diss., University of Hamburg, 2011): 47.

(١٠٩) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 113–153; Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 30–32; Joseph S. Nye, “The Reality of Virtual Power”, *Project Syndicate*, www.project–syndicate.org/commentary/the–reality–of–virtual–power?barrier=accessreg; Jonathan McClory, *The Soft Power 30: A Global Ranking of Soft Power* (London: Portland, 2015): 12.

المسألة تظل مثار جدل. فإذا كانت المدرسة الواقعية تؤكد على ذلك انطلاقًا من الحجج السابقة، فإن ثمة شواهد واتجاهات أخرى تؤكد أن الرأي العام يعتبر أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها صانع القرار السياسي في مجال السياسة الخارجية، وهو ما يتحدد طبقًا لطبيعة قوة الرأي العام وخصائص النظام السياسي وطبيعة القضايا المثارة. وتذهب المدرسة الليبرالية إلى أن الرأي العام تتفاوت أدواره بين التأثير في أجندة السياسة الخارجية وقضاياها، والتأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية ووضع ضوابط أو موانع على قدرة صانع القرار في اختيار بعض البدائل، وصولًا إلى تحديد السياسات ودفع صانع القرار إلى تبني سياسات معينة. وتظهر هذه التأثيرات بدرجات وأشكال مختلفة، وإن كانت أكثر وضوحًا في النظم الديمقراطية عنها في تلك غير الديمقراطية(١١٠). ويؤكد ناي ذات المعنى؛ حيث يحذر أن تأثير تجاهل القوة الناعمة يكون أكثر خطورة وأعلى تكلفة إذا كانت الأنظمة المستهدفة أنظمة ديمقراطية. فالديمقراطيات التي يتمتع فيها الرأي العام والبرلمانات بالأهمية يضيق فيها الهامش المتاح للزعماء السياسيين لتجاهل عدم جاذبية دولة معينة مقارنة بقدرات الحكام والنخب الحاكمة في الأنظمة الاستبدادية أو الأقل ديمقراطية(١١١).

ويطرح ذلك التساؤل بطبيعة الحال حول أهمية القوة الناعمة كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى طبيعة نظمها السياسية وهياكل صنع القرار في غالبية دولها المتسمة بدرجة كبيرة من المركزية ومحدودية مشاركة الرأي العام في صنع القرار عامة وهو ما ينسحب بشكل أكبر على صنع السياسات الخارجية والأمنية كمجال محجوز تقليديًّا للنخب العليا أو حتى القيادات منفردة. بهذا المعنى، فإن ممارسة القوة الناعمة – الموجهة للجماهير – تكاد أهميتها تقتصر على تلك الموجهة إلى عدد شديد المحدودية من فواعل المنطقة. وفي المقابل، تزداد أهمية مستوى القوة الناعمة الموجهة

(١١٠) سليم، **تحليل السياسة الخارجية**: ٢٤١–٢٥٤. كذلك، انظر:
Richard C. Eichenberg, "Citizen Opinion on Foreign Policy and World Politics", chap. 20 in *The Oxford Handbook of Political Behavior*, edited by Russell J. Dalton and Hans–Dieter Klingemann, *Oxford Handbooks of Political Science* (Oxford: Oxford University Press, 2007): 383–400; James Headley and Jo–Ansie van Wyk, "Debating the Public's Role in Foreign Policy", in *Public Participation in Foreign Policy*, edited by James Headley, Andreas Reitzig and Joe Burton (Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2012): 3–20.

(١١١) ناي، **القوة الناعمة**: ٣٩، ٤٠.

للقيادات والنخب الحالية والمستقبلية. ولا يمنع ما سبق أن مخاطبة الجماهير في منطقة الشرق الأوسط تظل مهمة في بعض الحالات لا بوصفهم فاعلين مؤثرين في سياسات دولهم الخارجية، وإنما بوصفهم مشاركين مباشرة بشكل أو آخر في تفاعلات عبر قومية مؤثرة من منظور الفاعل الممارس للقوة الناعمة، وهو ما يظهر في قضايا الإرهاب وغيرها من منظور ناي وآخرين[١١٢]. يضاف إلى ذلك تأثير الثورات والانتفاضات العربية التي تفجرت منذ عام ٢٠١١ في الكشف عن عدم دقة الافتراضات حول محدودية دور الشارع والجماهير في التأثير في صانع القرار السياسي سواء داخليًّا أو خارجيًّا وصولًا إلى تغيير هياكل النظام ذاتها، وإحداث تغييرات مقصودة وتداعيات غير مقصودة مؤثرة على العلاقات الخارجية للدول ووحدة كياناتها ذاتها والتوازنات الإقليمية في المنطقة.

٣- الجدل حول مجالات توظيف القوة الناعمة

امتدادًا للجدل السابق، يرى منتقدو مفهوم القوة الناعمة أن هذه القوة رغم صلاحيتها في تفسير كيفية تعزيز مكانة الدولة وهيبتها على المستوى العالمي من خلال تحسين صورتها أمام الرأي العام في الدول الأخرى، فإن هذه القوة نادرًا ما تستطيع تجاوز هذا الهدف نحو تحقيق المصالح والأهداف الأساسية الأخرى للسياسات الخارجية للدول. أي أن القضايا والمجالات التي تصلح لتوظيف القوة الناعمة تتسم بالمحدودية الشديدة؛ حيث إنها أكثر ارتباطًا بالقضايا التي تتأثر بالرأي العام؛ مثل نشر الديمقراطية ونحوها، وأقل صلاحية في حالات التعارض المادي الواضح في المصالح والأهداف كما يظهر في حالات الصراع على الموارد ونحوها. بل إن ناي ذاته يفسر في بعض المواضع تزايد أهمية القوة الناعمة بتصاعد القضايا العابرة للقوميات والأبعاد الجديدة للقضايا العسكرية؛ مثل الإرهاب وخصخصة الحرب وغيرها[١١٣].

(١١٢) المرجع السابق: ٤٦-٥٢؛
Alexander T. J. Lennon, ed., *The Battle for Hearts and Minds: Using Soft Power to Undermine Terrorist Networks*, *Washington Quarterly Readers* (Cambridge, MA: MIT, 2003).

(١١٣) ناي، **القوة الناعمة**: ١٩٠- ١٩٩.

وبمفهوم المخالفة، فإن القوة الناعمة قد تكون أقل ملاءمة في السياقات التي تسود فيها القضايا والتهديدات الأمنية التقليدية. فناي بنى طرحه لمفهوم القوة الناعمة على تحول طبيعة القوة في السياسات العالمية وتراجع التركيز على القوة العسكرية بشكل خاص، وهو ما فسره جزئيًا بأن غالبية التفاعلات في العالم المعاصر لا تتضمن تحديات أو مخاطر وتهديدات يكون من شأنها تهديد التكامل الإقليمي للدول. ويثير ذلك التساؤل بطبيعة الحال حول مدى صلاحية القوة الناعمة في منطقة الشرق الأوسط في التعامل مع قضايا تتضمن تهديدات عسكرية وأمنية تقليدية، يضع العديد منها وجود الدول ذاتها وتكاملها الإقليمي على المحك. كما يثير آخرون التساؤل ذاته حول فاعلية القوة الناعمة –سواءً في توظيفاتها الإيجابية التعاونية أو الاستقطابية الصراعية – على المستوى العالمي بالنظر إلى وجود مؤشرات متعددة لعودة الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية الصلبة للتأثير وتحديد أجندة التفاعلات العالمية على نحو ما كشفته الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ (وقبلها أزمات الحرب الجورجية الروسية وأزمة حرب العراق وغيرها) من استعداد الدول الكبرى لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق وحماية مصالحها الاستراتيجية[١١٤]، وهو ما ظهر أيضًا في الشرق الأوسط في إطار تحول انتفاضات الربيع العربي إلى صراعات أهلية وإقليمية ودولية بالوكالة ومباشرة على نحو ما حدث في سوريا واليمن وليبيا.

وقد قدم ناي عدة معالجات لهذه الانتقادات حول حدود فاعلية القوة الناعمة. أولها يقوم على التمييز بين القوة الناعمة الكامنة (ممثلة في موارد القوة الناعمة التي تكفل الجاذبية للدولة) والقوة الناعمة المتحققة أو الفعلية (أي التأثير في سلوك الآخرين لتحقيق النواتج المطلوبة من خلال توظيف وتحويل موارد القوة الناعمة المتاحة). فاتهام القوة الناعمة بمحدودية فاعليتها يرجع جزئيًا إلى التقييم على أساس الموارد، وتجاهل ضرورة توفر استراتيجية للتحويل في إطار سياق ملائم بما يسمح بالتوظيف الفعال والذكي لهذه الموارد. ويشير ناي بشكل عام إلى ضرورة عدم الحكم سلبًا على القوة الناعمة في حالة عجزها عن تحقيق الأهداف المطلوبة في مختلف القضايا بمفردها؛ إذ إن الأصل هو «الجمع والتوليف

(١١٤) Walter Russell Mead, "The Return of Geopolitics: The Revenge of The Revisionist Powers", *Foreign Affairs* 93, no. 3 (May–June 2014): 69–79.

بين مصادر القوة الناعمة والصلبة في أفضل صورة ممكنة وبما يتلاءم مع طبيعة السياق في إطار استراتيجية فعالة» وهو ما يطلق عليه ناي «القوة الذكية» التي توصف أحيانًا بنسخة مطورة من مفهوم القوة الناعمة[١١٥].

كما قدم ناي معالجة أخرى لهذا الانتقاد، وإن كانت جزئية؛ لأنها بنيت على اتفاق مع معارضي المفهوم بالتأكيد على خصوصية طبيعة القوة الناعمة باعتبارها تخلق آثارًا عامة أكثر من إنتاجها أعمالًا أو نواتج محددة يسهل ملاحظتها، ومن ثم فهي أكثر صلاحية لقضايا معينة أكثر من غيرها. ويمكن في هذا الصدد التمييز بين اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: تحديد نطاق القوة الناعمة وقضاياها

يعد ناي من أنصار هذا الاتجاه؛ حيث يرى أن الطابع الخاص للقوة الناعمة لا يعني انعدام أو محدودية التأثير، وإنما يقتضي التمييز بين عدة مجالات تختلف فاعلية القوة الناعمة فيها بحسب طبيعة القضايا والأهداف والنواتج المرغوبة والمدى الزمني المتاح. ومما يعرضه ناي، يستخلص الباحث تمييزه بين ثلاثة مجالات لتأثير القوة الناعمة بدرجات وأشكال مختلفة؛ هي:

• **التأثير الممتد في أهداف المحيط أو السياق Milieu goals**: التي تسعى لتغيير البيئة الخارجية وإعادة هندسة الفاعلين الآخرين وهياكل التفاعلات عبر فترة زمنية طويلة بما يخدم مصالح الدولة؛ مثل تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق المفتوحة. فالقوة الناعمة – بتأثيرها واسع الانتشار – أكثر ملاءمة لهذه القضايا من القوة الصلبة العسكرية.

• **التأثير المكمل في أهداف التملك Possession goals**: فالقوة الناعمة وحدها أقل صلاحية لتحقيق أهداف التملك المحددة التي تسعى إليها الدول (مثل السيطرة على موارد طبيعية معينة، أو توقيع اتفاقية اقتصادية تمنح مزايا محددة، أو منع هجوم أو حراسة حدود أو حماية الحلفاء)؛ إذ تظل القوة الصلبة أساسية للنجاح في تحقيق مثل هذه الأهداف. لكن القوة الناعمة يمكنها خلق آثار عامة على المدى الطويل تسهل إمكانية تحقيق هذه الأهداف. كما

(١١٥) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 22–23.

أن غياب القوة الناعمة له تأثيرات سلبية مباشرة على أهداف التملك، ورفع تكاليفها وأعبائها. وبهذا المعنى فإن القوة الناعمة (أو بالأحرى محدوديتها) قد تنتج آثارًا مباشرة محددة كما يحدث في حالة عجز الدولة عن الحصول على موافقة الرأي العام والبرلمانات في الدول الأخرى على التعاون معها بما يؤثر سلبًا على مصالح الدولة، وهو ما واجهته الولايات المتحدة مثلًا في مساعيها لفتح جبهة شمالية لغزو العراق عبر تركيا في عام ٢٠٠٣(١١٦). كما أن وصف الأزمات والصراعات في حالات جورجيا وأوكرانيا وغيرها بأنها توضح محدودية القوة الناعمة يفتقر للدقة بالنظر إلى أن الأخيرة شكلت أحد العوامل الأساسية في تفسير تفجر هذه الأزمات وتحركات الفواعل المختلفة فيها؛ حيث يمكن اعتبار الثورات الملونة في حد ذاتها وكذلك الصراعات الروسية الغربية – في أحد جوانبها – تجسيدًا لصراع بين نماذج وقوى ناعمة بشكل لا ينفصل عن الصراعات المادية الصلبة(١١٧).

• **التأثير الأساسي في القضايا العابرة للقوميات والأبعاد الجديدة للقضايا العسكرية** مثل الإرهاب وخصخصة الحرب والقضايا البيئية وغيرها: يقوم هذا التحليل على التمييز الذي تطرحه الدراسات الأمنية الحديثة بين التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة باعتبار الأولى أكثر قابلية للمعالجة بالقوة العسكرية، مقارنة بتهديدات أخرى تحتاج أساليب وآليات مختلفة للتعامل على نحو أكثر شمولية باعتبارها ذات جذور اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية؛ مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية أو حتى الإرهاب وغيره من القضايا(١١٨).

وطرح آخرون تصنيفات مشابهة لتوضيح القضايا الأكثر ملاءمة للقوة الناعمة. فمثلًا قدم جوناثان ماكلوري – أحد أبرز المساهمين في تطوير مقاييس كمية للقوة الناعمة – تمييزًا رباعيًّا بين قضايا وتحديات السياسة الخارجية اعتمادًا على معياري النطاق الجغرافي لها (عالمية أم محلية بالأساس)، ودرجة التعقيد ممثلة في تعارض المصالح (قضايا تعاونية

(١١٦) ناي، **القوة الناعمة**: ٣٩–٤١.

(١١٧) Alexander Bogomolov and Oleksandr Lytvynenko, *A Ghost in the Mirror: Russian Soft Power in Ukraine, Briefing Paper* 01 (London: Chatham House, Russia and Eurasia Program, 2012), online e–book, www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Russia%20and%20Eurasia/0112bp_bogomolov_lytvynenko.pdf.

(١١٨) سالي خليفة إسحق، «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي»، **مجلة النهضة** ١٤، العدد ٤ (أكتوبر ٢٠١٣): ٨–٢٠.

تحظى بتلاقي أعلى للمصالح، مقابل قضايا تنافسية أو صراعية تأخذ طابعًا أقرب للمباريات الصفرية). وخلص ماكلوري إلى ملاءمة القوة الناعمة بشكل أكبر للقضايا التعاونية سواء المحلية أو العالمية؛ حيث ينخفض تعارض المصالح نسبيًّا، لكنه أكد في الوقت ذاته على أن القوة الناعمة تظل مهمة في قضايا تعارض المصالح والتنافس عالميًّا ومحليًّا؛ حيث يسعى كل طرف لجذب آخرين إلى صفه اعتمادًا على القوة الناعمة[١١٩].

وكجزء من اتجاه التأكيد على فاعلية القوة الناعمة مع السعي لربطها بقضايا محددة، ظهرت معالجات أخرى أشارت إلى ضرورة إدراك معنى فاعلية القوة الناعمة في إطار أكثر اتساعًا من مجرد التأثير على السياسات الخارجية لدول أخرى من خلال التأثير في الرأي العام فيها، أو توجهاتها المجتمعية ومعتقدات قياداتها. وتشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى المجالات المتعددة لإمكانية التوظيف الاستراتيجي والغائي للقوة الناعمة لأغراض خارجية وداخلية من خلال تقديم تصنيف خماسي لأنواعها وفقًا لأهداف ممارستها: أولها القوة الناعمة التي تستهدف تحسين البيئة الأمنية الخارجية للدولة بشكل عام من خلال إبراز صور سلمية وجذابة للدولة بما يسمح لها ببناء قدراتها مع تقليل أي إدراكات سلبية إزاء الدولة كمصدر للتهديد؛ وثانيها قوة تعبئة وحشد تأييد الدول الأخرى تحت قيادة الدولة الممارسة للقوة الناعمة في إطار فعل جمعي يتفق مع مصالح هذه الدولة؛ وثالثها القوة الناعمة التي تشكل أنماط تفكير الدول الأخرى وتفضيلاتها من خلال طرح نظريات وخطابات عامة تعزز من المكانة القائدة للدولة الممارسة للقوة الناعمة؛ مثل خطابات توافق واشنطن والليبرالية الجديدة والعولمة وفقًا للقوى الغربية؛ ورابعها قوة الحفاظ على الوحدة الداخلية سواء في إطار الدولة ذاتها (لا سيما في حالة الدول كبيرة الحجم) أو في إطار تجمع معين لدول يضمها تحالف أو تنظيم إقليمي أو دولي معين؛ وخامسها القوة الناعمة التي توظف الإنجازات الدولية داخليًّا لزيادة معدلات تأييد القائد السياسي أو الدعم الداخلي للحكومة[١٢٠]. وفي كل الأحوال تظل القوة الناعمة مصدرًا مباشرًا لتحقيق أحد المصالح الأساسية للدولة المرتبطة بتعزيز مكانتها وتحسين صورتها إقليميًّا ودوليًّا، وهي أحد المصالح والأهداف الأساسية

(١١٩) McClory, *The Soft Power 30*: 13–17.

(١٢٠) Geun Lee, “A Theory of Soft Power”: 205–218.

للدول جنبًا إلى جنب مع تلك المصالح والأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية على نحو ما سيلي تفصيله في مستوى الآثار والنواتج في الباب التالي.

الاتجاه الثاني: نسبية قضايا القوة الناعمة

إذا كانت المعالجات السابقة تقوم على افتراض وجود تمييز مسبق وطبيعة مستقلة للقضايا المختلفة، فإن ثمة تحليلات أخرى تبرز محورية البعد الإدراكي في تحديد طبيعة القضايا ذاتها ونسبية تصنيف القضايا. ويشير البعض في هذا الصدد إلى أن القوة الناعمة تظهر مع نزع الطابع الأمني Desecuritization عن القضايا والتفاعلات والكف عن التعامل معها كمصادر تهديد وجودي للدولة، ونجاح القوة الناعمة كذلك يقاس بمدى القدرة على نقل هذا التصور ونشره إلى الخصوم أو الأطراف الأخرى بما يؤدي إلى زيادة إمكانيات التوصل إلى حلول وصياغات توفيقية. ويرتبط ذلك جزئيًّا بالتصور الذي طرحته مدرسة كوبنهاجن في دراسات الأمن بالتأكيد على أهمية عمليات إضفاء الطابع الأمني أو الأمننة Securitization كمحدد لنوعية القضايا من قبل الفاعلين المختصين وصناع القرار؛ حيث كان التأكيد على عدم وجود قضايا أمنية بطبيعتها بقدر ما يتوقف تعيين طبيعة القضايا على إدراكات وخطابات وممارسات الجهات ذات الصلة في إضفاء أو نزع هذا الطابع الأمني[١٢١].

وبهذا المعنى، قد تحضر القوة الناعمة في قضايا تتعلق بالصراع على الموارد (بما في ذلك أكثرها استراتيجية مثل المياه) أو تهديدات ضد وحدة إقليم الدولة (مثل مطالب الأقليات الإثنية بالانفصال) أو نووية (مثل أزمات الانتشار النووي) حال التوجه نحو نزع الطابع الأمني عن هذه القضايا أومتى تأكد لدى الأطراف تعذر معالجتها بالأدوات الصراعية العسكرية[١٢٢]. وعلى العكس، قد تتراجع صلاحية القوة الناعمة للتعامل مع قضايا يفترض أنها ناعمة أو سياقية بطبيعتها؛ مثل التحول الديمقراطي متى تم تأطير هذه القضايا من منظور

---

(١٢١) Tarik Oğuzlu, "Soft Power in Turkish Foreign Policy", *Australian Journal of International Affairs* 61, no. 1 (2007): 81–97; Lene Hansen, "Reconstructing Desecuritisation: The Normative-political in the Copenhagen School and Directions for How to Apply It", *Review of International Studies* 38, no. 3 (July 2012): 525–546; Thierry Balzacq, ed., *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve, PRIO New Security Studies* (London: Routledge, 2010).

(١٢٢) Mark Zeitoun, Naho Mirumachi and Jeroen Warner, "Transboundary Water Interaction II: The Influence of 'Soft' Power", *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics* 11, no. 2 (2011): 159–178; Jarrod Hayes, "Identity and Securitization in the Democratic Peace: The United States and the Divergence of Response to India and Iran's Nuclear Programs", *International Studies Quarterly* 53, no. 4 (December 2009): 977–999; Matti Jutila, "Desecuritizing Minority Rights: Against Determinism", *Security Dialogue* 37, no. 2 (2006): 167–185.

أمني وهو ما ظهر مثلًا في الحالة السورية وكثير من الدول الأقل ديمقراطية؛ حيث تم إعادة تأطير قضايا التحول الديمقراطي باعتبارها مؤامرات خارجية تستهدف تفكيك الدولة ذاتها ووجودها، وكما يظهر بشكل أكثر وضوحًا في حالات طرح فكرة تغيير النظم ونشر الديمقراطية بالقوة العسكرية.

وبشكل عام، يرى الباحث أن تحليل الجدالات والإشكالات المحيطة بمفهوم القوة الناعمة يكشف عن ارتباطها إلى درجة كبيرة باختلاف الافتراضات والمقولات الأساسية لمنظورات ومدارس تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وهو ما يمكن توضيحه بالجدول التالي:

جدول (١–٤) جدالات القوة الناعمة ومنظورات العلاقات الدولية ومدارسها الكبرى

الجدال/ المنظور	الواقعي	الليبرالي المؤسسي	البنائي	معالجات مقترحة
الأبعاد القيمية المعيارية	• توظيف براجماتي لإخفاء أهداف السيطرة والتملك.	• تأكيد محورية القيم الليبرالية كقيم عالمية عليا مشتركة.	• إمكانية طرح أبعاد قيمية مختلفة (قد تكون الليبرالية نتيجة سيادتها في مرحلة معينة لكن قد تتحول لقيم أخرى أو بديلة في سياقات إقليمية).	• تحليل وتقييم الأبعاد القيمية المتضمنة (في الموارد والأدوات والأهداف والآثار) كأحد جوانب تحليل المفهوم.

القابلية للتوجيه والتوظيف	• التحفظ على المفهوم في إطار التأكيد على الدولة/ الحكومة كفاعل أساسي وموحد. • إمكانية قبول المفهوم في إطار دور مركزي للحكومات كصاحبة استراتيجية كبرى، وتبعية الفاعلين الآخرين لها.	• أهمية أدوار الفاعلين من غبر الدولة سواء الفاعلين غير الحكوميين دون مستوى الدولة أو المؤسسات الإقليمية والدولية.	• التسليم بأهمية دور الدولة/ الحكومة ومركزيته لكن مع الاهتمام بأدوار الفاعلين من غير الدولة وطرح مجال لإمكانية حدوث تمايزات أو خلافات بين الجانبين.	• تحليل أدوار الحكومة والفاعلين من غير الدول واختبار مدى التجانس أو التنافر بينهم ودلالات ذلك للقوة الناعمة للدولة.
فاعلية القوة الناعمة مقارنة بالقوة الصلبة	• محدودة. • دور مكمل للقوة الصلبة يخفض تكاليفها ويزيد احتمالات نجاحها.	• كبيرة تصل إلى حد تقديم بدائل.	• نسبية حسب الرؤى والهويات وأنماط التفاعلات المستقرة.	• تحليل العلاقة بين القوتين على مستوى الرؤية والممارسة، وتقدير حدود الفاعلية سياقيًّا.

تأثير الجاذبية والرأي العام في قضايا السياسة الخارجية	• محدودة على ضوء التمييز بين قضايا السياسات العليا الأمنية والسياسية المحجوزة لنخبة صانعي القرار، والقضايا الأخرى الأقل أهمية.	• كبيرة وبخاصة في النظم الديمقراطية.	• نسبية حسب تعريف الهويات والسرديات والتفاعلات بينها.	• تأكيد تعدد مستويات القوة الناعمة بين مخاطبة الرأي العام ومخاطبة النخب والقيادات. • عدم الاقتصار على آليات الجاذبية وتوظيف آليات أخرى لبناء العلاقات والمؤسسات والتأطير وغيرها.
القضايا ومجالات التطبيق	• القضايا العسكرية والأمنية (قضايا التملك).	• القضايا الاقتصادية وبناء المؤسسات (قضايا الإطار أو السياق).	• قضايا الهوية والصورة (قضايا الإطار والسياق).	• تحليل القضايا والمجالات على مستوى الرؤى والممارسة، وتقدير حدود الفاعلية سياقيًّا.

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مراجعة الجدالات ذات الصلة.

كما يرى الباحث أن جميع هذه الجدالات النظرية لا تحول دون توظيف المفهوم بقدر ما تستدعي دراسة مدى حضورها والقدرة على معالجتها تطبيقيًّا في إطار تحليل كيفية بناء القوة الناعمة وممارستها من قبل مختلف الفاعلين، مع ضرورة إدراك أن العديد من الانتقادات الموجهة للقوة الناعمة ترجع في جانب كبير منها إلى عدم تبلور إطار نظري واضح لتحليل هذه القوة فيما يتصل بكيفية بنائها وممارستها، وهي القضايا التي سيتم تناولها في الباب التالي.

الخلاصة

عرضت الفصول السابقة بشكل موجز تاريخ ظهور مفهوم القوة الناعمة وتطوره، وبعض اتجاهات تعريفه، وصولًا إلى طرح تعريف مقترح لهذه القوة باعتبارها «قدرة الفاعل على التأثير في إدراكات وتفضيلات وحسابات وسلوكيات الآخرين اعتمادًا بصورة أكبر على الموارد غير المادية ذات الصلة بآليات التأطير والإقناع والجاذبية سواء بشكل تعاوني جاذب للآخرين Cooptive أو استغلالي Manipulative يتلاعب بمصالحهم أو يهددهم بالتأطير السلبي، مع مناعة الفاعل في مواجهة الخضوع لمثل هذه الآليات (خاصة الاستغلالية منها)». ويتبنى هذا التعريف معيار نعومة/ معنوية الموارد بشكل أساسي (دون أن ينفي كلية إمكانيات الاستفادة من تأثيرات بعض الموارد الصلبة/ المادية الاقتصادية والعسكرية)، ولا يقصر أنماط التوظيف على الصور التعاونية بل يمتد ليشمل الأبعاد الأكثر صراعية لتوظيف الموارد المعنوية (في إطار عمليات التأطير السلبي للخصوم) باعتبار أن استبعاد هذه الأبعاد يعني إسقاطها بالكلية من مختلف صور القوة الصلبة والناعمة والتي يفترض أنها تقدم طيفًا شاملًا للقوة. وبالإضافة لذلك، فقد تضمن التعريف المقترح كذلك تأكيدًا على ضرورة عدم الاقتصار على آليات بناء الجاذبية وإنما تضمين آليات التأطير والإقناع بشكل أكثر وضوحًا، جنبًا إلى جنب مع استحضار الأبعاد الداخلية/ الدفاعية لمفهوم القوة الناعمة ذات الصلة بالاستقلالية/ المناعة في مواجهة التأثيرات الخارجية، والرضا الداخلي للمواطنين والنخب المحلية عن موارد القوة الناعمة للفاعل.

وأظهر التحليل كذلك وجود جدالات متعددة ذات صلة بموضع المفهوم من منظورات العلاقات الدولية ومدارسها الكبرى، والتصنيفات المتعددة للقوة وصورها، ومدى جدة المفهوم مقارنة بالعديد من المفاهيم الأخرى، وشبكات علاقاته معها. كذلك تعرض المبحث لإشكاليات وصعوبات التوظيف الأكاديمي أو الواقعي للمفهوم سواءً من حيث حمولاته القيمية والانحيازات الكامنة فيه، أو الجدل حول مدى قابليتها للتوجيه الحكومي وما يطرحه من إشكاليات ذات صلة بعلاقات الدولة/ الحكومة بالمجتمع، وأخيرًا الجدالات حول حدود فاعلية المفهوم سواءً من حيث أصالة تأثير القوة الناعمة مقارنة بالقوة الصلبة،

أو حدود تأثيرات بناء الجاذبية والرأي العام على السياسات الخارجية للدول الأخرى، أو طبيعة القضايا والمجالات التي تصلح القوة الناعمة للتعامل معها بأشكال أكثر فاعلية. ويرى الباحث أن هذه الجدالات تمثل في جانب كبير منها امتدادًا لاختلاف الافتراضات والمقولات الأساسية لمنظورات ومدارس تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

وسيحاول الباحث خلال الباب الثاني التعمق في هذه الفروق وبيان الاجتهادات التحليلية المختلفة المقترحة لدراسة القوة الناعمة في إطار الاستعانة بنماذج تحليل القوة اعتمادًا على التمييز بين موارد القوة وآليات بنائها وتوظيفها، وتقديم معالجة لهذه الإشكاليات تقوم على المزج والتوليف Synthesizing بين الاتجاهات المطروحة لدراسة القوة الناعمة من قبل أنصار كل منظور، مع اقتراح بعض الأبعاد الجديدة اتساقًا مع التعريف والمعالجات المقترحة لبعض الإشكاليات المطروحة.

الباب الثاني: مستويات تحليل القوة الناعمة

يتمثل أحد الانتقادات الأساسية الموجهة عادة ضد مفهوم القوة الناعمة في افتقاره للعمق التنظيري وتداخل أبعاده التحليلية والمتغيرات المستقلة والتابعة المتضمنة في نماذجه المختلفة، وغموض عمليات بناء هذه القوة وعدم وضوح كيفية توظيفها. وقد سعت العديد من الدراسات إلى تطوير اقترابات ومداخل متعددة لتحليل هذه الأبعاد. ولعل أبسط المعالجات في هذا الصدد – وأكثرها انتشارًا – هو اقتراب الخصائص أو سمات القوة الناعمة Attributes approach؛ حيث يركز التحليل على خصائص الفاعل وموارد القوة الناعمة لديه (الثقافية والسياسية والخارجية) مقارنة بالفاعلين الآخرين؛ حيث يفترض أن الفاعل الأكثر تفوقًا في امتلاك الموارد هو الأكثر قوة وذلك بشكل تلقائي مباشر. ويقوم هذا الاقتراب على عدة افتراضات خاصة بدراسة القوة بشكل عام – والقوة الناعمة كأحد أشكالها – وفي مقدمتها التركيز على الموارد – لا الأدوات أو النتائج – في قياس القوة، والتعامل مع القوة كوسيلة وغاية في الوقت ذاته[١٢٣].

إن الإطار التحليلي العام الذي اقترحه جوزيف ناي ذاته وآخرون أكد على ضرورة التمييز بين عدة مستويات للقوة الناعمة لتجنب الوقوع في مغالطات متعددة؛ أهمها مغالطة الوسيلة Vehicle fallacy؛ حيث الخلط بين امتلاك موارد القوة من جهة (أي القوة الناعمة الكامنة)، والقدرة على توظيف هذه الموارد لتحقيق النواتج المطلوبة (أي القوة الناعمة الفعلية أو المحققة). ويتم التمييز في هذا السياق عادة بين ثلاثة مستويات أساسية تشمل تحليل موارد القوة الناعمة وأسسها ومصادرها، وعمليات وآليات توظيف القوة الناعمة وتوجيهها نحو الدول والفئات المستهدفة، وأخيرًا نواتج هذه القوة وآثارها[١٢٤]. وتتفق

---

(١٢٣) يتفق ذلك مع مقولات بعض تيارات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية؛ حيث يذهب كينيث والتز – رائد الواقعية المجددة أو الهيكلية – إلى أن «القوة هي وسيلة، وناتج استخدامها ليس مؤكدًا بالضرورة. وتتطلب الدقة السياسية تعريف القوة بناءً على توزيع القدرات؛ حيث لا يمكن تقدير قوة الفاعل بالاستدلال من النتائج التي يمكنه أو لا يمكنه تحقيقها»، انظر: Waltz, *Theory of International Politics*: 191.

(١٢٤) Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 33–72, 99–126; Nye (Jr.), *The Future of Power*: 113–153; Seiichi Kondo, "Wielding Soft Power: The Key Stages of Transmission and Reception", chap. 11 in *Soft Power Superpowers: Cultural and National Assets of Japan and the United States*, edited by Watanabe Yasushi and David L. McConnell, Foreword by Joseph S. Nye (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2008): 191–206. =

هذه المراحل بدرجة كبيرة مع الإسهامات النظرية في مجال قياس وتحليل القوة بشكل عام من خلال إطار ثلاثي يشمل المصادر أو الموارد، والتحويل، والنواتج[١٢٥]. ولا يمنع ذلك وجود درجة عالية من التنوع فيما تقترحه الأدبيات من مداخل وأطر واقترابات لتحليل القوة الناعمة ودراستها، وهو ما يرى الباحث ارتباطه باختلافها في كيفية تحليل الأبعاد ذات الصلة بواحد أو أكثر من هذه المستويات، فضلًا عن تباينات الوزن النسبي المعطى لكل مستوى؛ بحيث تبدو بعض المداخل أكثر تركيزًا على مستوى الموارد، مقارنة بأخرى أكثر تركيزًا على الآليات والتحويل، وثالثة أكثر تركيزًا على الخطاب والسرديات، ورابعة بؤرة تركيزها الآثار والنواتج في مجالات معينة (إدراكية أو سياسية أو اقتصادية... وهكذا). ويسعى هذا الفصل لاستكمال سابقه من خلال التعرض ابتداءً بإيجاز لبعض الإشكاليات والجدالات الأساسية المطروحة على كل مستوى وصعوبات دراسته، ثم مراجعة أهم الاجتهادات المختلفة المطروحة لدراسة القوة الناعمة وتحليلها كيفيًّا في الدراسات المختلفة التي وظفت مفهوم القوة الناعمة مع محاولة تصنيف هذه الاجتهادات حسب بؤرة تركيزها وإظهار التنوع داخل كلٍّ من المستويات أو المراحل المحددة؛ بهدف صياغة إطار تحليلي مقترح بناء على التوليف بين المداخل الأكثر تواترًا وتكاملًا في الكشف عن الأبعاد المتنوعة للقوة الناعمة وعلى ضوء الاستفادة من الاعتبارات والاستخلاصات المحددة في الباب السابق (فيما يتعلق بتعريف القوة الناعمة وأبعادها والوعي بجدالاتها واتصالها بتنوع منظورات العلاقات الدولية).

= وتعد هذه المستويات تكرارًا لمستويات التصنيف الثلاثي الذي طرحه كال هولستي في بداية ثمانينيات القرن العشرين لتصنيف القوة بالتمييز بين القدرات أو موارد القوة من جهة، والأفعال أو التصرفات Acts أي العمليات والتفاعلات التي يسعى من خلالها الفاعل إلى ممارسة التأثير على الآخرين من جهة ثانية، والاستجابات Responses أو آثار ونواتج القوة من جهة ثالثة؛ بحيث إن قوة الفاعل تتطلب التفوق في هذه المستويات الثلاث. للمزيد، انظر:

K. J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis*, 4th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice–Hall, 1983):164–168; Richard J. Stoll and Michael D. Ward, "Grist for the Mill", chap. 1 in *Power in World Politics*, edited by Richard J. Stoll and Michael D. Ward (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1989): 1–8.

محاولة لتطوير هذا الإطار التحليلي، انظر:

Tanguy Struye de Swielande and Dorothée Vandamme, "Power in International Relations: Modernising Holsti in the 21st century", chap. 1 in *Power in the 21st Century: Determinants and Contours* (Belgium: UCL Presses Universitaires de Louvain, 2015): 9–29.

(١٢٥) Gregory F. Treverton and Seth G. Jones, eds., *Measuring National Power* (Santa Monica, CA: RAND, 2005):1–8.

الفصل الأول: مستوى الموارد

تمثل موارد القوة الناعمة ومصادرها البعد الأكثر تمتعًا بالتركيز التحليلي في غالبية الدراسات والمقاييس ذات الصلة بالمفهوم، إلى الحد الذي يدفع البعض أحيانًا إلى انتقاد المفهوم باعتباره يقع في إشكالية مغالطة الوسيلة Vehicle fallacy؛ حيث تتم المساواة بين امتلاك الوسائل (أو بالأحرى الموارد) وتحقيق الهدف أو النتيجة، رغم أن العلاقة بينهما ليست حتمية بالضرورة؛ فامتلاك موارد القوة الناعمة لا يعني بالضرورة القدرة على ترجمتها فعليًّا إلى نفوذ أو تأثير أو نجاح في تحقيق الأهداف، وهو ما ينطبق على القوة الصلبة كذلك؛ إذ تبقى العبرة بالقدرة على صياغة استراتيجيات مناسبة لتوظيف هذه الموارد على نحو متلائم مع طبيعة السياق والقضايا، أي عملية التحويل. لكن يظل تحليل موارد القوة الناعمة المتنوعة بمثابة الخطوة الأولى الأساسية في بناء أي استراتيجية أو تقييم ممارسات القوة الناعمة باعتبار أن هذه الموارد كاشفة عن حدود «القوة الناعمة الكامنة» لدى الدولة أو الفاعل.

ولا يمنع ذلك تعدد الصعوبات المحيطة بتحليل الموارد. فتعدد تعريفات القوة الناعمة وأبعادها يثير إشكالية في تحديد طبيعة مواردها؛ فبينما تضيق بعض التعريفات نطاق المفهوم وموارده لتقتصر على جاذبية منتجات الثقافة الشعبية، تركز الغالبية على الموارد المعنوية أو الأقل مادية للقوة بشكل عام (وتحديدًا الموارد الثقافية والسياسية الداخلية والخارجية). وفي المقابل فإن بعض التعريفات الأخرى – بما في ذلك ناي نفسه في بعض المواضع – تتوسع إلى حد تضمين الموارد الاقتصادية والعسكرية للدولة طالما أنها قد تكون مصدرًا لجاذبية الدولة لا سيما حال توظيفها بشكل تعاوني. ويفرض الطابع المعنوي لغالبية الموارد صعوبات إضافية حول كيفية تحليلها وقياسها: فبخلاف الموارد الاقتصادية والعسكرية ذات التراث الأطول نسبيًّا في محاولات قياسها وتكميتها والمفاضلة بينها، فإن الوضع يبدو أكثر إشكالية وإثارة لاحتمالات التحيز والذاتية عند تحليل وقياس تفوق ثقافة الدولة أو نظامها السياسي أو سياستها الخارجية وجاذبيتها مقارنة بالدول الأخرى مع غياب التوافق حول معايير محددة[١٢٦]. توجد كذلك إشكالية النسبية بالنظر إلى الطابع النفسي الإدراكي لموارد

(١٢٦) Su Changhe, "Soft Power", chap. 29 in *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy*: 544–558.

القوة الناعمة، وهو ما قد يجعل ذات المورد جذابًا لدى جمهور معين في سياق بعينه وأقل جاذبية أو منفرًا في سياق آخر أو لدى جمهور مختلف، أو على حد تعبير ناي، فإن «ما يثير الجاذبية في باريس قد يكون مصدرًا للنفور في الرياض». كما قد تتسم موارد القوة الناعمة بطابع عابر أو سريع الزوال؛ حيث قد تؤدي بعض القرارات السيئة إلى تآكل أو انهيار موارد للقوة الناعمة سعت الدولة لمراكمتها على مدى سنوات، وهو ما يصعب بناء الأحكام استنادًا إلى تحليل موارد القوة الناعمة في لحظة معينة(١٢٧).

وتسهم إشكاليات عدم التحديد والطابع المعنوي والنسبية في خلق إشكالية أكبر هي تداخل موارد القوة الناعمة مع المستويات التحليلية الأخرى سواء أساليب وآليات التحويل المختلفة. حتى إن ناي يصف الأخيرة في كتابه «مستقبل القوة» بأنها موارد مجهزة أو مهيئة Shaped resources بمعنى أنها أكثر قابلية للتوظيف والتوجيه لإحداث تأثيرات القوة الناعمة وتحقيق أهدافها أو مستوى آثار القوة الناعمة ونواتجها. ويخلق هذا التداخل مشكلة الحشو والتكرار Tautology أو الدائرية في التحليل بتداخل المتغيرات المستقلة مع التابعة؛ حيث تتقاطع المدخلات مع المخرجات المستهدفة بدرجة كبيرة قد تصل إلى درجة التطابق وفقًا لبعض الانتقادات، وهو ما قد يفسر جزئيًا غلبة التركيز على تحليل الموارد أو الاكتفاء بهذا المستوى في بعض الدراسات التحليلية للقوة الناعمة باعتباره فعليًا يتضمن جميع المستويات الأخرى(١٢٨). وقد سعى ناي وباحثون آخرون لتقديم اجتهادات متعددة لتحليل الموارد – وقياسها – وتحديد أبعادها ومؤشراتها، وتمييزها كمستوى تحليلي أساسي بما يعالج العديد من هذه الإشكاليات والصعوبات.

أولًا: أطر تحليل الموارد

لا يستهدف هذا القسم الإحاطة بجميع الأطر التي تطرحها الأدبيات المختلفة لدراسة موارد القوة الناعمة بقدر استعراض نماذج أساسية منها لإظهار أبعاد التنوع في معالجتها لإشكاليات وصعوبات تحليل الموارد. ويرى الباحث بشكل عام إمكانية التمييز بين اتجاهين

(١٢٧) McClory, *The Soft Power 30*: 7–9.

(١٢٨) Tolga Demiryol, “Poverty of Soft Power: Evidence from Turkish Foreign Policy in the Middle East”, *European Journal of Research on Education*, *Special Issue: International Relations* (2014): 8.

أساسيين في هذا الصدد؛ هما اتجاه عمومية موارد القوة الناعمة وعالميتها مقابل اتجاه إبراز الخصوصية أو النسبية كما يلي:

١ – اتجاه عمومية موارد القوة الناعمة

يسعى هذا الاتجاه إلى وضع قائمة موحدة بأهم موارد القوة الناعمة وعناصرها ومعاييرها، انطلاقًا من التركيز على عناصر الجاذبية بشكل أساسي، دون أن يمنع ذلك وجود اختلافات بينية حول تحديد هذه المعايير وتصنيفها. ويمكن أن تدرج في هذا الإطار غالبية اجتهادات تطوير مقاييس كمية للقوة الناعمة سواء الموضوعية أو الإدراكية أو المختلطة، بالإضافة إلى عدد من الاجتهادات التحليلية الأخرى التي تؤكد بالأساس على تحديد جوزيف ناي لموارد القوة الناعمة. وقد حدد ناي بشكل مبدئي الموارد الأساسية للقوة الناعمة في الموارد المعنوية (وهي تحديدًا الثقافة والقيم الجذابة، والسياسات الخارجية الشرعية، ونماذج الحكم الجذابة)، ثم أضاف لاحقًا بعض الموارد الصلبة التي يمكنها إنتاج آثار ناعمة وتوليد الجاذبية؛ مثل الاقتصاد الناجح، والمؤسسات والقدرات العسكرية المتمتعة بالكفاءة. وقد أضاف في كتابه «مستقبل القوة» مستوىً آخر لموارد القوة الناعمة أكثر جاهزية للتوظيف أسماه «الموارد المشكلة أو مُصاغة Shaped resources»؛ مثل وكالات الاستخبارات والمعلومات والدبلوماسية والدبلوماسية العامة أو الشعبية وبرامج التبادل المختلفة وبرامج المساعدات والتدريب وغيرها من الموارد والإجراءات التي توفر تشكيلة واسعة من أدوات السياسة الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتقنية التي من شأنها توليد آثار واستجابات إيجابية أو سلبية لدى المستهدفين بالقوة، وهو ما يتوقف على مهارات التحويل والممارسة وطبيعة السياق والأطراف المستهدفة ذاتها[١٢٩]. فإن الموارد المصاغة تظل أقرب إلى الأدوات السياسية، ومن ثم فهي تتداخل مع مستوى التحويل ومحاولات التوظيف المباشر للقوة الناعمة. وانطلاقًا من تصنيف ناي للموارد الأساسية للقوة الناعمة، ظهرت اجتهادات متعددة لاحقة وإن انقسمت – بحكم التباين في تعريفات القوة الناعمة ذاتها – بخصوص طبيعة موارد القوة موضع التركيز بين اتجاهات أكثر تركيزًا على الأبعاد المعنوية، وثانية متضمنة للأبعاد المعنوية والصلبة. وانقسمت كذلك بين اتجاهات أكثر

(١٢٩) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 98–100.

تركيزًا على الطابع التعاوني لموارد القوة الناعمة مقابل أخرى تضمنت موارد وآليات للإكراه الناعم، وذلك كما يلي:

أ- اتجاه الجمع بين الموارد المعنوية والمادية

يتفق هذا الاتجاه إلى حدٍّ كبير مع الإطار التحليلي المعدل الذي اقترحه ناي لموارد القوة الناعمة، والذي يشمل بعض الموارد الصلبة الاقتصادية والعسكرية (متى أسهمت في توليد القوة الناعمة) جنبًا إلى جنب مع الموارد المعنوية والسياسية. وقد ظهرت اجتهادات متعددة في هذا الصدد؛ منها ما أطلق عليه Mingjiang Li الاقتراب السلوكي Behavioral approach في تحليله استراتيجيات الصين في السياسة الدولية؛ حيث انطلق من عدم كفاية الأطر التحليلية القائمة لتفسير نمو القوة الناعمة الصينية بالتركيز فقط على الموارد المعنوية ممثلة في حدوث زيادة في جاذبية ثقافة الصين أو أيديولوجيتها أو قيمها أو قدرتها على تشكيل المؤسسات الدولية. ويتبنى Li في المقابل تفسيرًا آخر، قوامه ربط نمو القوة الناعمة بتجنب الاستخدام الصلب أو الخشن للموارد المختلفة بما في ذلك الموارد المفترض بها النعومة؛ مثل أيديولوجية الدولة وثقافتها وقيمها، وسعي الدولة في المقابل إلى زيادة التوظيف الناعم لمواردها المختلفة بما في ذلك الموارد الاقتصادية والعسكرية حال استخدامها في صورة مساعدات غير مشروطة أو أقل وضوحًا في مشروطيتها، أو في مهام لحفظ السلم الدولي مثلًا. ورغم عدم وجود تعريف تفصيلي للمقصود بالاستخدام الناعم لموارد القوة، فإن الأمثلة التي يشير لها Li وآخرون تبرز بالأساس سعي الدولة لتجنب الظهور بشكل الطرف الساعي لتحقيق مصالحه الذاتية على حساب الآخرين، وتبني سلوكيات أو على الأقل أطر أخرى تظهر الدولة باعتبارها تراعي اعتبارات المشروعية والشرعية وتسعى لتحقيق مصالح مشتركة والمساهمة في معالجة مشكلات دولية وإقليمية، وتقديم سلع وخدمات عامة تستفيد منها أطراف أخرى في المجتمع الدولي. ووفقًا لذات المنطق، فإن جاذبية النظام السياسي الداخلي للدولة واحترامها للحقوق والحريات تعزز صورة الدولة بشكل إيجابي خارجيًّا باعتبارها تكشف عن كيفية توظيف الدولة لموارد قوتها داخليًّا وما إذا كان ذلك يتم بشكل ناعم (مؤسس شرعي يستهدف تحقيق مصالح جميع المواطنين) أم خشن (يستهدف

تحقيق مصالح ذاتية للنخب الحاكمة وبعض الجماعات المرتبطة بها فقط دون مراعاة لقواعد المشروعية والشرعية)[١٣٠].

وانطلاقًا من ذات التصور، قدم Andrey Kudryavtsev ما أسماه الاقتراب النظمي Systemic approach لدراسة القوة الناعمة والذي يقوم على فكرة المتصل أو طيف القوة الشامل لجميع أشكال القوة العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية؛ بحيث تظهر تطبيقات لكلٍّ منها بعضها أكثر نعومة والأخرى أكثر صلابة، مع تحديده نطاق القوة الناعمة باعتبارها التأثير غير المباشر في التفضيلات في سياقات تتسم بغياب الصراع، مقارنة بالقوة الصلبة التي تستهدف التأثير المباشر في فترات الصراع عبر الضغط أو الإكراه أو الإرغام أو الابتزاز أو العنف[١٣١].

جدول (٢-١): الاقتراب النظمي وطيف القوة الناعمة والصلبة

القوة	الصور الناعمة	الصور الصلبة
القوة العسكرية	التعاون العسكري، القوة العسكرية كقيمة	التهديد باستخدام العنف العسكري أو استخدامه فعليًّا
القوة الاقتصادية	جاذبية الدول الغنية والأداء الاقتصادي	العقوبات الاقتصادية ، ضغوط المساومات الاقتصادية
القوة الأيديولوجية	جاذبية الأفكار الجديدة والقيم المشتركة	الدعاية، الابتزاز العاطفي

المصدر:
Andrey A. Kudryavtsev, *A Systemic View of the Soft Power*, Working Paper. Robert Schuman Centre for Advanced Studies 2014/16 (Florence: European University Institute, 2014).

(١٣٠) Mingjiang Li, Soft Power: *China's Emerging Strategy in International Politics* (Lanham, MD: Lexington Books, 2009): 1–18.

(١٣١) Andrey A. Kudryavstev, *A Systemic View of the Soft Power*, Working Paper. Robert Schuman Centre for Advanced Studies 2014/16 (Florence: European University Institute, 2014): 5–9.

وفي محاولة لمعالجة مشكلات قصور التركيز على موارد القوة الناعمة باعتبارها لا تكشف بمفردها كيفية التأثير في تفضيلات الآخرين وسلوكهم، رأى ألكسندر فوفينج Alexander Vuving أن تحليل موارد القوة الناعمة يفرض التركيز على مصادر الجاذبية وكيفية عملها والتي حددها في(١٣٢):

• الرفق Benignity: وهي خاصية ترتبط بنمط علاقة الفاعل بالآخرين بما يولد الثقة والتعاطف والمصداقية والارتباط. وتظهر عند تجنب التهديد أو الإكراه أو الصراع وتغليب التوجه الإيجابي/ التعاوني لدى التعامل مع الآخرين بما يثير نزعات الامتنان والتعاطف والمعاملة بالمثل لديهم، والاعتقاد بتمتع الفاعل بسمات الإيثار أو الغيرية أو على أقل تقدير تفهم مشاعر الآخرين ومصالحهم بما يثير نزعات التعاون لديهم. ويظهر الرفق على المستوى الخارجي في طبيعة السياسة الخارجية للفاعل؛ من حيث الرؤية والسلوك والأدوات التي تراعي آراء الآخرين ومصالحهم، والمشاركة معهم في منتديات وتجمعات ومنابر وحوارات دولية وإقليمية ومتعددة الأطراف وثنائية، وتشجيع السلام والتوجهات السلمية لمعالجة الصراعات والخلافات، والمساعدات الاقتصادية والإنسانية، والدعم الدبلوماسي، وتنشيط الدبلوماسية العامة أو الشعبية.

• التألق أو الكفاءة والقدرة Brilliance/Competence: وهي خاصية تتصل بكيفية أداء الفاعل لأنشطته، وتولد مشاعر الإعجاب والاحترام والنزوع نحو اتباع الفاعل وتقليده؛ حيث تشير إلى ارتفاع مستوى الأداء والإنجاز كميًّا أو نوعيًّا بما يؤثر في الآخرين على ضوء نزعتهم للتعلم من نجاحات الآخرين. ويرتبط التألق بمستوى التنمية في الدولة ككل وإنجازاتها في مجالات السياسة، والاقتصاد، والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، والفنون والثقافة، وتطوير القدرات العسكرية، وقوة المجتمع وتماسكه واستقراره، ومدى الترويج لفكرة النموذج لدى الفواعل الأخرى.

(١٣٢) Alexander L. Vuving, "How Soft Power Works", *SSRN*, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1466220.

• الجمال أو المثالية أوالجاذبية Beauty/Charisma: تتصل بعلاقة الفاعل بالقيم والمثل انطلاقًا من الرؤى التي يطرحها بما يولد مشاعر الإلهام والارتباط لدى الآخرين. وتشمل هذه الخاصية القيم والمثل والمعايير والرؤى التي تمثلها الدولة وتدافع عنها في سياساتها وممارساتها الداخلية (مثل الديمقراطية الليبرالية أو الموازنة بين الحرية والأمن أو الوحدة في إطار التنوع أو العدالة الاجتماعية...) والخارجية (مثل التأكيد على أهمية احترام المؤسسات الدولية وتشجيع التعاون الدولي ونبذ العنف والصراع).

وقد أثنى ناي على هذا الإطار التحليلي الثلاثي واعتبره جزءًا من تحليل خصائص الفاعل المولدة للقوة الناعمة. ويرى ناي أن هذه الخصائص أساسية لتحويل الموارد إلى سلوكيات للقوة، وبدونها قد يتم تجاهل الموارد أو لا تحظى بالاهتمام المطلوب أو قد تتسبب في نفور الفاعلين الآخرين حال إدراك الموارد والفاعل باعتباره مخادعًا أو متلاعبًا أو غير كفء أو متسمًا بالانتهازية والافتقار للقيم والرؤى. والعبرة هي سيادة الاعتقاد بتمتع الفاعل بهذه الخصائص بغض النظر عن مدى دقة أو صدق الوقائع التي يستند إليها هذا الاعتقاد؛ إذ تظل العبرة هي تشكيل اعتقادات المستهدفين وتغيير سلوكهم على نحو إيجابي(١٣٣).

ويلاحظ أن الاجتهادات السابقة اتسمت بطابع من العمومية في تحليل موارد القوة الناعمة؛ إذ ربطتها بأي سلوك أو ممارسة شرعية أو غير صراعية للقوة. وفي المقابل، ظهرت اجتهادات متعددة أخرى في هذا الصدد حاولت إضفاء مزيد من التحديد والتفصيل في العناصر الفرعية المكونة لكلٍّ من موارد القوة الناعمة سواء المعنوية أو المادية الاقتصادية والعسكرية. ويلخص Changhe عام ٢٠١٣ هذه الاجتهادات في الإطار الرباعي الذي طرحه لتحليل موارد القوة الناعمة؛ حيث يستبعد فقط الأبعاد العسكرية باعتبارها أكثر صلابة، ويشمل(١٣٤):

• الموارد السياسية: وتركز على مدى وجود نظام ديمقراطي مسئول سياسيًّا، ومستوى سيادة القانون، والمساواة والكفاءة في الأفعال الحكومية، ومستويات الفساد، وحماية

(١٣٣) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 92–94.

(١٣٤) Changhe, “Soft Power”: 548–556.

حقوق الإنسان، ومصداقية الحكومة في مواجهة المشكلات والأزمات العامة، ومؤشر سعادة المواطنين، ومرونة المؤسسات في تعبئة الموارد.

• الموارد الاجتماعية والثقافية: تشير إلى التسامح مع الاختلافات العرقية والدينية، وفرص الحراك الاجتماعي، والقدرة على استيعاب الثقافات المختلفة، والمساهمة في المعارف الإبداعية على مستوى العالم، ومستوى تأثير الثقافة الشعبية، ودرجة عالمية لغة الدولة، وعدد البراءات المسجلة باسم الدولة، ومعدلات اقتباس المقالات في العلوم الاجتماعية والطبيعية، وعدد الكتب والمجلات والأفلام المصدرة، وعدد وسائل الإعلام الدولية، والكتب الدراسية المعتمدة من الجامعات الأجنبية، وعدد الطلاب الأجانب في جامعات الدولة، وعدد العلماء البارزين في العلوم الاجتماعية والطبيعية، وكفاءة مؤسسات ترويج ثقافة الدولة خارجيًّا (المراكز والمعاهد الثقافية)، والجاذبية كوجهة سياحية، وعدد المنظمات الدولية غير الربحية.

• الموارد الدبلوماسية وذات الصلة بالعلاقات الدولية: وتشمل الصورة الكلية للدولة، ونطاق الائتلافات والتحالفات، وانخفاض معدلات استخدام القوة العسكرية في تحقيق الأهداف، وعدد المبادرات الدولية المقبولة، وحجم المساعدات الخارجية، والتأكيد على المسئولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسية في الدول الأخرى، والدور القيادي في تصميم المؤسسات الدولية، وتولي مناصب عليا في المؤسسات والمنظمات الدولية، والتوجه نحو الترتيبات متعددة الأطراف، والكفاءة في حل ومعالجة المشكلات والقضايا الدولية، والكفاءة في تحديد الأجندات والأولويات إقليميًّا ودوليًّا، وعدد المحامين الدوليين، وتوفير السلع العامة؛ مثل الأفكار والرفاه والأمن لدول أخرى.

• الموارد الاقتصادية: وتتضمن تقديم نموذج جذاب لإدارة الأعمال، وتقديرات مؤسسات وهيئات التقييم الدولية، وعدد الشركات صاحبة الأسماء التجارية البارزة، والقدرات الابتكارية للمنظمات الاقتصادية، وكفاءة النظام النقدي للدولة، ومعدل الإسهام في الاقتصاد العالمي، ومدى انفتاح النظام الاقتصادي، وجودة المنتجات.

والواقع أن تضمين بعض الأبعاد الصلبة – الاقتصادية خاصة – ضمن موارد القوة الناعمة هو توجه غالب على العديد من التحليلات والمقاييس الخاصة بالقوة الناعمة تحت أسماء مختلفة؛ مثل جاذبية قطاع الأعمال، أو القدرة التنظيمية (الاقتصادية) أو الجاذبية الاقتصادية وغيرها. ويستند ذلك إلى إشارات ناي نفسه إلى صعوبة التمييز أحيانًا بين أبعاد التأثير الاقتصادي الصلبة القائمة على آليات الثواب والعقاب من جهة، وأبعاد التأثير الاقتصادي الناعمة القائمة على جاذبية النموذج الاقتصادي أو تحقيق نجاح اقتصادي لافت، وهو ما يظهر مثلًا في حالتي الاتحاد الأوروبي والصين؛ حيث شكل نجاحهما الاقتصادي أحد الموارد الأساسية لقوتهما الناعمة[١٣٥]. إلا أن الصعوبة الأكبر تحيط بتضمين الموارد العسكرية، قد سعت بعض الدراسات فعلًا إلى استكشاف الأبعاد العسكرية للقوة الناعمة سواء من زاوية كونها جزءًا من موارد وآليات القوة الناعمة، أو توظيف القوة الناعمة – بمواردها المختلفة – لتقليل تكاليف العمليات العسكرية بما فيها الحروب[١٣٦]. وطرحت هذه الدراسات وكذلك بعض مقاييس القوة الناعمة مفاهيم ومؤشرات لتقدير الموارد العسكرية لهذه القوة؛ مثل الحضور العسكري للدولة خارج حدودها ممثلًا في المساهمة في عمليات حفظ السلام، وانتشار قواعدها العسكرية خارجيًا..إلخ، ومساهمتها عسكريًا في تقديم الأمن العام خارج إقليمها.

لكن تبقى المشكلة أن ناي لا يقتصر على الأبعاد التعاونية لتوظيف القوة العسكرية (مثل برامج التعاون والتدريب العسكري، والعلاقات التحالفية، والمساهمة في عمليات بناء وحفظ السلام ومهام الإغاثة الإنسانية ونحوها)، بل يدرج أحيانًا ضمن موارد القوة الناعمة كذلك تفوق القدرات العسكرية في حد ذاته وتكريس صورة القوة التي لا تقهر،

(١٣٥) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 86.

(١٣٦) Stephen J. Cimbala, *Military Persuasion in War and Policy: The Power of Soft* (Westport, CT: Praeger, 2002): 233–256; Carol L. Atkinson, *Military Soft Power: Public Diplomacy through Military Educational Exchanges* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2014): 19–34; Anne E. McGee, *Military Soft Power Is Not an Oxymoron: Using Public Diplomacy Analytic Approaches to Examine Goals and Effects of U.S. Military Educational Exchange Programs* (PhD diss., Georgetown University, 2011): 1–65; Lilie Chouliaraki, "Introduction: The Soft Power of War: Legitimacy and Community in Iraq War Discourses", in *The Soft Power of War*, edited by Lilie Chouliaraki, *Benjamins Current Topics* 3 (Amsterdam: John Benjamins, 2007): 1–11.

بغض النظر عن مدى عدالة توظيف هذه القوة[١٣٧]. ومن ثم تظل إشكالية اعتبار التفوق الاقتصادي والعسكري في حد ذاته مصدرًا للقوة الناعمة هو أنه يفرض دراسة شاملة لجميع مؤشرات قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية كجزء من تحليل القوة الناعمة، وهو ما يجعل المفهوم مرادفًا لمفهوم القوة الشاملة فعليًا. ويرى الباحث – وآخرون – إمكانية معالجة هذه الإشكالية بتحديد أكبر لنطاق الموارد الاقتصادية والعسكرية للقوة الناعمة بالتركيز على الأبعاد التعاونية، أو على الصورة المدركة فقط لهذه الموارد Perceived power (باعتبار أن كيفية إدراك نخب وجماهير الدول الأخرى لقوة الدولة الاقتصادية والعسكرية يحدد كيفية توظيف هذه القوة)، أو بقصر التركيز على الموارد المعنوية فقط.

ب– اتجاه التركيز على الموارد المعنوية

بخلاف الاتجاه السابق الذي يضمن بعض العناصر المادية الاقتصادية و/ أو العسكرية ضمن موارد القوة الناعمة بشكل مباشر، يعلي هذا الاتجاه الطابع المعنوي غير المادي كأساس لتعريف القوة الناعمة ومواردها، وإن كان من الممكن التمييز في إطاره بين اتجاهين فرعيين أساسيين:

- **اتجاه إعلاء الطابع المعنوي لموارد القوة الناعمة بغض النظر عن طبيعتها التعاونية أو الصراعية الإكراهية**: يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة تطوير نظرية للقوة الناعمة قائمة على طبيعة الموارد Resource–based theory؛ بحيث تقتصر القوة الناعمة على الموارد الرمزية غير المادية (مثل الأفكار والصور والنظريات والأيديولوجيات والمعارف والتعليم والخطابات والثقافة والتقاليد والرموز الوطنية والعالمية وغيرها) سواء تم توظيف هذه الموارد بشكل تعاوني جاذب أو إكراهي ضاغط على الآخرين وتفضيلاتهم (من خلال تشويه صورة الخصوم، أو توظيف الآليات المعنوية المختلفة للفاعل؛ مثل المقاييس وتقارير التقييم والتقدم الدورية وغيرها للضغط عليهم عبر تغيير التصنيف الائتماني لهم مثلًا). ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أهمية هذه المعالجة نظريًا وتطبيقيًا في تقليل التداخل بين القوة الناعمة والقوة الصلبة،

(١٣٧) Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 25–26.

بالإضافة إلى فتح المجال للدول والفواعل ذات القوة الصلبة المحدودة أو المقيدة نسبيًا لتطوير استراتيجيات بديلة تقوم على توظيف الموارد الرمزية لديها، ومن ثم تصبح قابلية المفهوم للتطبيق ممتدة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة وغير قاصرة على الدول القائدة أو المهيمنة التي توظف القوة الناعمة لتقليل سلبيات فائض القوة الصلبة لديها[١٣٨].

ورغم أهمية التصور التحليلي المقترح، فإنه عرضة لانتقادين أساسيين: الأول هو ضعف مبررات استبعاد الآثار الناعمة للموارد الصلبة؛ إذ إن ذلك قد يختزل أبعادًا نظرية وتطبيقية مهمة من المفهوم. ويصعب تبرير ذلك بأن هذه الموارد تعطي ميزة نسبية للدول الأكبر أو القائدة؛ إذ إن غرض التحليل ليس بالضرورة إيجاد بدائل تعويضية للقوى الصغيرة والمتوسطة، وإنما تحليل أحد أشكال وأدوات القوة في ممارسته من قبل مختلف الفاعلين على اختلاف مكاناتهم وقدراتهم. أما الانتقاد الثاني فهو عدم وضوح الموارد الخاصة بالتوظيف الإكراهي للقوة الناعمة، ومدى اختلافها عن تلك ذات الصلة بالتوظيف التعاوني؛ إذ رغم اختلاف الطابع، فإن الآليات المقترحة (سواء لبناء سمعة إيجابية للذات أو تشويه سمعة الخصوم أو التهديد بذلك) تظل مرتبطة بمدى مصداقية الدولة ذاتها المستمدة من موارد جاذبيتها فضلًا عما تتمتع به من موارد وقدرات مؤسسية وتأطيرية. ومن ثم فإن الإسهام الأساسي الذي يقدمه هذا الإطار التحليلي أكثر ظهورًا على مستوى ممارسة القوة الناعمة ونواتجها أكثر منه على مستوى الموارد على نحو ما سيلي بيانه.

• **الاقتصار على الطابع التعاوني للقوة الناعمة ومواردها المعنوية:** ويظهر ذلك مثلًا في الإطار الثنائي الذي اقترحه Changhe لموارد القوة الناعمة باعتبارها تقوم بالأساس على قدرة الدولة على إنتاج المعرفة ونشرها من جهة، والنشاط في مجال الدبلوماسية والمؤسسات الدولية من جهة ثانية. ويقصد بإنتاج المعرفة القدرة على توفير إجابات معقولة للمشكلات الأساسية التي يواجهها البشر في المجتمعات المختلفة وعدم تعبيرها فقط عن خصوصيات محلية معينة، فضلًا عن ثبوت فاعليتها في معالجة هذه المشكلات. ويتسع مفهوم المعرفة والأفكار وفقًا لهذا التصور؛ بحيث لا يقتصر فقط على المعارف المتصلة بالعلوم الطبيعية والتطبيقات

(١٣٨) Lee, “A Theory of Soft Power”: 209–210.

التكنولوجية، بل أيضًا المعارف والابتكارات الخاصة بأشكال نظم الحكم السياسية؛ مثل الديمقراطية أو النظم الاقتصادية؛ مثل تقديم نموذج للنمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة أو تحقيق العدالة الاجتماعية أو نظم الإدارة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص؛ مثل تقديم نموذج يجمع بين الربح والمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وغيرها. وتعتمد هذه الآلية في جانب كبير منها كذلك على أدوار قادة الرأي في المجالات المختلفة في التأثير في سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم (وهي أدوار لم تعد مقتصرة على الفاعلين الحكوميين وموزعة على عدد كبير من الفاعلين غير الحكوميين). كذلك ترتبط هذه الآلية بالتعليم والنظام التعليمي للدولة باعتباره المصدر الأساسي لتطوير القدرات الابتكارية للدولة وقدرتها على إنتاج المعرفة، هذا فضلًا عن دور جاذبية النظام التعليمي للدولة كمصدر أساسي لقوتها الناعمة على النحو الظاهر في جاذبية مؤسسات التعليم العالي الأمريكية للطلاب من مختلف دول العالم. كذلك ترتبط هذه الآلية بمدى انتشار لغة الدولة كوسيط للتعامل خارج حدودها، وهو ما ينطبق على لغات؛ كالإنجليزية والإسبانية والفرنسية. أما المورد الثاني للقوة الناعمة فيتصل بمجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية، ويشمل التزام الدولة بدرجة كبيرة بقواعد المؤسسات الدولية وأعرافها، وقدرة الدولة على وضع أجندات وبرامج عمل تتجاوز تحقيق مصالحها الذاتية إلى تحقيق مصالح مشتركة لعدد كبير من الأطراف بما يضمن درجة أكبر من التأييد لها، وهو ما يعبر في جانب منه عن قوة خطاب الدولة، واتفاق هذا الخطاب مع سلوك الدولة وتحركاتها الفعلية، والنشاط في معالجة الأزمات الإقليمية والدولية[١٣٩].

كما يظهر ذات الاتجاه التعاوني المعنوي في الإطار التحليلي الذي اقترحه جالاروتي Gallarotti القائم على التمييز بين المصادر الداخلية (السياسية والثقافية) والدولية للقوة الناعمة بشكل أساسي[١٤٠]. وترتبط الجاذبية السياسية أو جاذبية المؤسسات السياسية بدرجة ديمقراطية النظام واحترامه القواعد الدستورية والليبرالية التعددية، وحسن أداء الجهاز البيروقراطي للحكومة. وتشمل الجاذبية الثقافية عناصر؛ مثل التماسك الاجتماعي، وارتفاع

(١٣٩) Changhe, “Soft Power”: 548–554.

(١٤٠) Gallarotti, “Soft Power”: 25–47.

جودة نوعية الحياة، وتوافر الفرص للمنافسة والترقي، وانتشار قيم التسامح، وتقديم نمط حياة جذاب، والأهمية أو الدلالة الثقافية للدولة أو بعض مدنها (مثل حالة مكة في السعودية مثلًا). وتتضمن المصادر الدولية للقوة الناعمة الاستعداد للمساهمة في حلول جماعية متعددة الأطراف للمشكلات الدولية، واحترام القوانين والأعراف والمؤسسات والنظم الدولية، والاعتماد بشكل أساسي على التعاون والتردد في المعالجة الانفرادية للمشكلات، واحترام الاتفاقيات الدولية والالتزامات بموجب التحالفات، والاستعداد للتضحية بمصالح وطنية قصيرة الأمد بغرض المساهمة في سلع جماعية تحقق مصالح مشتركة للجميع، وأخيرًا تبني سياسات خارجية اقتصادية ليبرالية تقوم على فتح الأسواق لتأثيرات ذلك في تشجيع التنافس وتحقيق مصالح مختلف الأطراف وفقًا له[١٤١]. وقد أدخل جالاروتي وعصام الفلالي لاحقًا تعديلات جزئية على الإطار التحليلي المقترح في دراستهما للقوة الناعمة السعودية؛ حيث رفضا اعتبار النظم السياسية الديمقراطية الليبرالية المصدر الوحيد للقوة الناعمة السياسية، وقصرا تركيزهما في المقابل على معيار مشروعية النواتج السياسية للنظام (وليس بالضرورة مدخلاته أو أداؤه) أي فكرة استقرار الحكومة – أيًّا كانت طبيعتها – مع قدرتها على الاستجابة لمطالب المواطنين كمصدر للقوة الناعمة[١٤٢].

(١٤١) المرجع السابق: ٢٥–٤٧.

(١٤٢) Giulio Gallarotti and Isam Yahia Al-Filali, "Saudi Arabia's Soft Power", *International Studies* 49, no. 3–4 (July 2012): 233–261.

جدول (٢–٢): موارد القوة الناعمة الداخلية والخارجية لدى جالاروتي

المصادر الدولية	المصادر المحلية
– احترام القوانين والأعراف والمؤسسات الدولية – الاعتماد الأساسي على السياسات متعددة الأطراف، ومقاومة النزعات المبالغة نحو الانفرادية – احترام المعاهدات الدولية والتزامات التحالفات – الاستعداد للتضحية بمصالح وطنية قصيرة الأمد للمساهمة في مكاسب جمعية مشتركة (x) – سياسات خارجية اقتصادية ليبرالية (x) – الاستعداد للمساهمة في حلول متعددة الأطراف للمشكلات الدولية (+)	• الثقافة – تماسك اجتماعي ظاهر – ارتفاع نوعية الحياة – الحرية (x) – فرص كافية – التسامح – نمط حياة جذاب – الأهمية والدلالات الثقافية/ الدينية/ الحضارية (+)
	• المؤسسات السياسية – الديمقراطية (x) – الدستورية (x) – الليبرالية/ التعددية (x) – كفاءة الجهاز البيروقراطي للحكومة (+) – تمتع أداء المؤسسات والنواتج السياسية بالشرعية لدى المحكومين (+)

ملاحظات: الموارد التي بجانبها علامة (x) وردت في الإطار التحليلي الأصلي ولم ترد في الإطار التحليلي المعدل، وما بجانبه علامة (+) ورد في التحليل المعدل ولم يرد في التحليل الأصلي، وبقية الموارد مشتركة في التحليلين. المصدر: تجميع الباحث، انظر:

Giulio Gallarotti and Isam Yahia Al-Filali, "Saudi Arabia's Soft Power", *International Studies* 49, no. 3–4 (July 2012): 233–261; Giulio M. Gallarotti "Soft Power: What It Is, Why It's Important, and the Conditions under Which It Can Be Effectively Used", *Journal of Political Power* 4, no. 1 (2011): 25–47, online e–article http://works.bepress.com/giulio_gallarotti/3.

وإذا كان الإطار التحليلي الأصلي قابلا لانتقاد من زاوية تغليبه المنظور الليبرالي والرأسمالي الغربي (فضلا عن الطابع الإيجابي الغالب على القوة الناعمة وآلياتها)، فإن الإطار التحليلي المعدل قد يعاب عليه أيضًا محاولته تفصيل المقدمات النظرية بما يعزز عناصر القوة الناعمة للحالة موضع الدراسة (السعودية)، لا سيما فيما يتعلق بمؤشراته لقياس القوة الناعمة السياسية. ويثير ذلك إشكالية غموض معايير القوة الناعمة، وفتحها المجال للتحيزات المختلفة في التحليل والقياس، على النحو الذي يترجمه بوضوح أكبر اتجاه خصوصية القوة الناعمة كما سيلي بيانه.

٢– اتجاه نسبية موارد القوة الناعمة وتنوع محدداتها السياقية

يتسم هذا الاتجاه بطابع أكبر من المرونة والتوسع في تحديد موارد القوة الناعمة من خلال إبراز تنوع أنماط القوة الناعمة وعدم اقتصارها بالضرورة على توظيف آليات الجاذبية، ونسبية موارد الجاذبية واختلافها من سياق لآخر، وصولًا إلى تجنب تحديد هذه الموارد بشكل واضح والتركيز على خصائص نسبية معينة لها؛ مثل درجة تمتعها بـالشرعية أو سمات التفوق والكفاءة ونحوها. ويمكن الإشارة إلى نماذج متعددة في هذا الصدد:

أ–اتجاه تنوع أنماط القوى الناعمة ومواردها

ظهرت اجتهادات متعددة سعت إلى التأكيد على تعدد صور القوة الناعمة وأبعادها وعدم اقتصارها على جاذبية النموذج الليبرالي الغربي والاتساق مع قواعد النظام العالمي القائم من جهة، أو عدم اقتصارها على فكرة الجاذبية في حد ذاتها. وفي هذا السياق، يذهب تود هال إلى وجود غموض محيط بمفهوم القوة الناعمة ناشئ عن سعيه للإحاطة بجميع مصادر وآليات التأثير غير الصلبة مع تركيزه بشكل مبالغ على الجاذبية (بما فيها تلك المتولدة عن مصادر صلبة اقتصادية وعسكرية) كمصدر وآلية أساسية لممارسة القوة الناعمة بما يصعب مهمة تحليل هذه القوة نتيجة الطابع الإدراكي العاطفي للجاذبية. ويذهب تود إلى أن مفهوم القوة الناعمة بصورته الحالية، وبرغم انتشار استخداماته، يظل أقرب إلى فئة مفاهيم الممارسة Concepts of practice التي تتسم بالجاذبية بالنظر إلى إمكانيات توظيفها

لخدمة أغراض سياسية لصناع القرار وتبرير الممارسات والسياسات القائمة، منه إلى مفاهيم التحليل البحثي Concepts of analysis التي تتسم بدرجة أعلى من التجريد والأبعاد الأكثر تحديدًا ووضوحًا وتحقيقًا للفصل بين الأسباب والنواتج. ويقترح تود هال معالجة بديلة قوامها تفكيك مفهوم القوة الناعمة إلى فئات أو صور متعددة؛ بحيث يمكن تحليل عدة أنماط للقوى الناعمة Soft powers، كلٌّ منها له مساراته الخاصة؛ من حيث مصادره وآليات تأثيره. ويشير تحديدًا إلى ثلاثة أنماط؛ هي[١٤٣]:

• **القوة المؤسسية Institutional power**: أي القوة الناجمة عن تعدد الخيارات المتاحة للفاعلين من الدول نتيجة عضويتهم أو مكانتهم الخاصة في منظمات دولية أو إقليمية معينة؛ مثل حق الاعتراض أو الفيتو للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن رغم التفاوتات بينهم في القوة، ووجود أعضاء آخرين يتمتعون بعناصر للقوة ربما تفوق بعض الأعضاء الخمسة لكنهم لا يتمتعون بذات القوة المؤسسية لهؤلاء الأعضاء في تحديد جدول الأعمال، وإضفاء أو نزع الشرعية عن تحركات دولية معينة. ويسمح التركيز على القوة المؤسسية بتعقب تأثيرات هذه القوة في نجاح أو إخفاق السياسات الخارجية للدول في تحقيق أهدافها بشكل أكثر مباشرة من الجاذبية.

• **قوة السمعة Reputational power**: أي سمعة الفاعل ومصداقيته في المجالات والأدوار المختلفة سواء كرادع أو وسيط نزيه أو كمانح للمساعدات التنموية أو كحليف موثوق به سواءً بناءً على خبرات تاريخية سابقة لممارسة هذه الأدوار أو غير ذلك. وتمارس هذه السمعة تأثيرًا مهمًّا في فاعلية أداء هذه الأدوار حاضرًا ومستقبلًا؛ بحيث لا يتشكك الآخرون؛ مثلًا في فاعلية الردع، أو مصداقية الوسيط، أو وجود أغراض أخرى استغلالية كامنة خلف تقديم المنح والمساعدات، أو إمكانية تخلي الفاعل عن حلفائه. ويمكن تقييم هذه السمعة عبر آليات متعددة؛ مثل استطلاعات الرأي والجماعات البؤرية وآراء الخبراء وغيرها، على أن تتسم هذه التقييمات بطابع من التعقيد والتحديد؛ بحيث لا تقتصر على

(١٤٣) Todd Hall, "An Unclear Attraction: A Critical Examination of Soft Power as an Analytical Category", *The Chinese Journal of International Politics* 3, no. 2 (July 2010): 208–211.

توضيح ما إذا كانت صورة الدولة بشكل عام وأدوارها تتسم بالجاذبية أم لا، وتتناول تفاصيل هذه الصورة في المجالات والقضايا والأدوار المختلفة.

- **القوة التمثيلية أو التأطيرية Representational or framing power**: أي القدرة على تقديم أطر مرجعية معينة لإدراك الظواهر والفاعلين الآخرين (وليس فقط تحسين سمعة الفاعل نفسه وصورته)، فضلًا عن القدرة على صياغة أطر وحجج مقنعة والرد على الحجج المضادة. وتعتمد هذه القوة على مصادر وآليات متعددة تشمل الدبلوماسية العامة والدعاية السياسية أوالبروباجندا والتحكم في المعلومات. وبموجب هذه القوة؛ مثلًا قد يستطيع الفاعل الترويج لصورة جماعة معينة باعتبارها إرهابية أو على العكس باعتبارها مدافعة عن الحرية. كما يستطيع الفاعل الدفاع عن سياسات تدخلية معينة باعتبارها تستهدف أغراضًا إنسانية والنهوض بمسئولية الحماية وإدانة ذات الممارسات في سياقات أخرى باعتبارها عدوانًا. ويمكن تحليل هذه القوة بتتبع الرسائل التي سعت الدولة لنقلها ونشرها، والقنوات المستخدمة في ذلك، ومدى فاعلية النواتج المتحققة؛ ممثلة بمدى اقتناع الجمهور المستهدف وتبنيه لهذه الأطر والرسائل.

بعبارة أخرى، يبرز هذا الاتجاه تعدد موارد القوة الناعمة وأنماطها وعدم اقتصارها بالضرورة على جاذبية نموذجها. ويمكن أن يندرج في ذات الاتجاه «مفهوم القوة الرقيقة أو المراوغة Subtle power» الذي طرحه مهران كامرافا Mehran Kamrava في دراسته للحالة القطرية كبديل لمفهوم القوة الناعمة وإن ظل ضمن تنويعاتها. فرغم أن الحالة القطرية لا تتوافر فيها موارد القوة الناعمة بالمعنى الدقيق الذي حدده ناي (من حيث جاذبية ثقافتها الذاتية الشعبية والعليا، وديمقراطية نظامها السياسي، ومؤسسية سياساتها الخارجية وفاعليتها)، فإن العديد من الدراسات سعت لتطوير بدائل تظهر توافر موارد قوة ناعمة خاصة أو نوعية لدى قطر[١٤٤]. وإحدى المحاولات البارزة في هذا الصدد محاولة كامرافا الذي سعى للانطلاق

(١٤٤) انظر عرضًا نقديًّا لهذه الدراسات ونماذج لها في دراسة Felsch حول تحليل تصاعد النفوذ الدولي لبعض الدول الصغيرة؛ مثل قطر؛ حيث تفند الدراسة اتجاهات تفسير صعود النفوذ القطري بالاعتماد على مفهوم القوة الناعمة، وتؤكد في المقابل ارتباط ذلك بالموارد الاقتصادية الصلبة القطرية بشكل أساسي؛ حيث تشكل أساسًا لتطوير البنية التعليمية واجتذاب مهاجرين وعاملين من دول أخرى، وتوفير الاستقرار السياسي للنظام، وتشجيع مبادرات السياسة الخارجية القائمة على توظيف الحوافز المالية بشكل أساسي، انظر:
Maximilian Felsch, “Qatar’s Rising International Influence: A Case of Soft Power?” *Conjuntura Internacional* 13, no. 1 (November 2016): 22–34.

من الحالة القطرية للتنظير لصورة خاصة للقوة الناعمة؛ حيث حدد أربعة مكونات أساسية تشكل أسس القوة الرقيقة ومواردها؛ وهي(١٤٥):

• **التمتع بالأمن والأمان** بمعنى الحماية المادية والعسكرية للدولة وهو ما قد يتحقق ذاتيًّا (عبر تطوير قدرات عسكرية مستقلة واستعراض هذه القوة والقدرات)، أو بالاعتماد على التحالف مع طرف خارجي والانضواء تحت مظلته الأمنية (كتحالف دول الخليج وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها مع الولايات المتحدة الأمريكية)، أو كليهما (مثل الحالة التركية؛ حيث تطوير قدرات عسكرية مستقلة مع الانضواء تحت حلف الناتو). ويعطي التوفر النسبي للأمن الدولة فرصة أكبر لتوجيه مواردها نحو استخدامات أخرى تعزز مكانتها ونفوذها، بعكس حالات شعور الدولة بالانكشاف أو التهديد المستمر في مواجهة مخاطر داخلية أو خارجية.

• **إيجابية مكانة الدولة وسمعتها:** وتتعدد مصادر بناء سمعة الدولة الإيجابية لتشمل: الدور الإيجابي لقيادات الدولة داخليًّا وخارجيًّا، وارتفاع جودة منتجات الدولة وخدماتها، والسياسات الخارجية للدولة، والاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات السياسية، وجاذبية المنتجات الثقافية والعلمية للدولة التي تصدرها للخارج، والجهود والحملات الموجهة التي تديرها الدولة لتحسين صورتها وصورة قياداتها ومؤسساتها وأدوارها ومجتمعاتها ومنتجاتها وخدماتها، بما يعجل من سرعة بناء صورة الدولة. وقد لا توجد فوائد مباشرة متحققة بالضرورة عن بناء المكانة والسمعة، لكن يمكن للدولة استغلالهما للتأثير في جدول الأعمال والأولويات والقيام بأدوار قيادية وتحقيق مزايا استراتيجية في مجالات وقضايا معينة، وذلك حال انفتاح مختلف الأطراف على الدولة؛ مثلًا باعتبارها وسيطًا محايدًا، أو حال الاعتقاد بامتلاكها معارف وكوادر متخصصة في موضوعات معينة؛ مثل قضايا البيئة أو النوع أو التكامل الإقليمي وغيرها. فالتخصص في قضايا معينة Issue specialization يسمح للدول الصغيرة بدور أكبر من حجمها في تحديد الأجندات والقيام بدور المنظم للسياسات Policy entrepreneur؛ نتيجة الخبرة في هذا الموضوع، وامتلاك سمعة إيجابية كوسيط يتسم بالنزاهة والحياد والسعي لتحقيق الصالح العام وليس فقط المصالح الذاتية، وهو ما

(١٤٥) Mehran Kamrava, *Qatar: Small State, Big Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2013): 46–68.

يظهر مثلًا في أدوار دول؛ مثل السويد والدنمارك وهولندا في القضايا المتعلقة بالبيئة والنوع أو الجندر وكذلك أدوار بلجيكا وهولندا في القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والنقدية على نحو يفوق موضع هذه الدول في هيكل النظام الدولي[١٤٦].

- **الحضور النشط على الساحة السياسية الدولية:** بما يوفر حماية للدولة كمواطن عالمي صالح، أو أحد الأعضاء الملتزمين للمجتمع الدولي. ويشكل ذلك جزءًا معززًا لحملات وسم الدولة لكن عبر النشاط الدبلوماسي في أدوار الوساطة ومعالجة الصراعات، وتنشيط حضور الدولة ومبادراتها وفتح قنوات اتصال مع مختلف الأطراف، وهو ما قد يكون جزءًا من استراتيجيات تبني سياسات توازنية أو متعددة الأبعاد أو استراتيجيات التحوط Hedging policies رغم ما قد تثيره من صور متناقضة لسياسات الدولة؛ حيث يسعى الفاعل لتجنب المخاطر أو تقليلها عبر تبني خيارات سياسية متعددة في الوقت ذاته لها نواتج وتأثيرات تصب في اتجاهات متعارضة للتعامل مع بيئات ومواقف خارجية عالية المخاطر تتسم بدرجات مرتفعة من عدم اليقين[١٤٧].

---

(١٤٦) Mehran Kamrava, *Qatar: Small State, Big Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2013): 51.

(١٤٧) تمثل سياسات أو استراتيجيات التحوط بدائل للدول للتعامل مع المواقف التي يصعب فيها الحسم بين خيارات أكثر مباشرة؛ مثل الموازنة balancing (أي التحالف ضد القوى الأكثر تهديدًا والسعي لاحتوائها والحد من تمددها)، أو اللحاق بالركب Bandwagoning (بالانضمام أو التبعية أو الالتحاق بقوى أكبر سواء للحماية في مواجهة تهديدات مصدرها قوى أخرى أو هذه القوى الأكبر ذاتها، أو سعيًا للتوسع واستغلال فرص تحقيق مكاسب إضافية)، أو الحياد Neutrality. ولا تعني سياسات التحوط افتقار الفاعل لتحديد واضح ودقيق لمصالحه وأمنه، لكنها تقوم على مرونة أكبر في محاولة الإمساك بأكبر قدر من البدائل لتأمين تحقيق هذه المصالح (فيما يشبه عمليات تنويع المحفظة الاستثمارية بين مختلف الأسهم والسندات)، عبر الجمع مثلًا بين آليات الانخراط الإيجابي والتكامل من جهة، والسياسات الواقعية للموازنة والتعاون الأمني من جهة ثانية. ولا يعني ذلك بالضرورة التوزيع المتوازن بين جميع هذه البدائل؛ إذ قد يكتسب بعضها ثقلًا نسبيًّا أكبر؛ بحيث تبدو الدولة كما لو كانت تتبنى رهانات كبيرة في اتجاه معين عبر تبني استراتيجية الانضواء في ركب قوى كبرى مثلًا (مثل لجوء قطر لخيار الاحتماء بالمظلة الأمنية الأمريكية عبر استضافة أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة على أراضيها)، مع القيام برهانات أصغر في اتجاهات أخرى بفتح قنوات اتصال مع أطراف معارضة لهذه القوة الكبرى بما يمثل نوعًا غير مباشر من استراتيجيات الموازنة وعدم الخضوع الكامل للقوى الكبرى (مثل حفاظ قطر على علاقات طيبة مع إيران والحركات الإسلامية في المنطقة)، مع السعي لبلورة صياغات تقلل التعارض الظاهر بين هذه الاستراتيجيات (مثل الدفاع عن هذه القنوات كآليات تسمح للقوى الكبرى بالانخراط غير المباشر مع خصومها، أو إضفاء الاعتدال على سلوك هؤلاء الخصوم، أو شعارات السياسة الخارجية متعددة الأبعاد والبعد عن المحاور والاستقطابات، وغيرها). للمزيد عن استراتيجيات التحوط، انظر:

Kuik Cheng–Chwee, "The Essence of Hedging", *Contemporary Southeast Asia* 30, no. 2 (2008): 159–184; Evan S. Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia–Pacific Stability", *The Washington Quarterly* 29, no. 1 (Winter 2005–2006): 145–165.

كذلك في معنى مقارب رسالة الدكتوراه حول استراتيجيات تنويع الخيارات وتوظيف الآليات الاقتصادية والرياضية والإعلامية التأطيرية جنبًا إلى جنب مع الخيارات الدبلوماسية والأمنية لتوفير الأمن للدولة بالتطبيق على الإمارات العربية المتحدة وقطر، انظر:

David J. Callen, *The Diversification of (In)Security in 21st Century UAE and Qatar: Cultivating Capital, Interdependence and Uncertainty* (PhD diss., The University of Arizona, 2015): 32–294.

• **الثروة والصفقات والاستثمارات العالمية:** بما يعزز نفوذ الدولة اعتمادًا على قدراتها المالية والاقتصادية. ويمثل ذلك نسخة محسنة وأكثر تطورًا من «دبلوماسية الدولار»؛ حيث يسعى الفاعل لشراء ولاء الأطراف الأخرى لا سيما الأكثر فقرًا. ورغم ارتباط هذه الاستثمارات بمحددات تجارية ربحية، فإنها تخدم كذلك مصالح استراتيجية للدولة على المدى الطويل سواء بتنويع استثماراتها خارجيًّا بما يوفر تأمينًا للقدرات الاقتصادية للدولة وإطالة أمد شرعيتها وتقليل احتمالات الضغط الخارجي أو التدخل لاستبدالها (حالة الاستثمارات الخليجية في الخارج)، فضلًا عن قدرات غير مباشرة للتأثير في قرارات الفاعلين الآخرين (عبر التلويح مثلًا بزيادة الاستثمارات أو سحبها). وعادة لا يتم توظيف هذه الأداة الاقتصادية بشكل مباشر بقدر ما يتم تقديمها كجزء من عمليات أو حزم لإنقاذ الدولة أو بعض الشركات والمنتجات الأساسية لها، دون أن يمنع ذلك إمكانية إثارة التحفظات لدى بعض المؤسسات أو الرأي العام في الدول المستهدفة بهذه الآلية، لا سيما في حالات الشراء من قبل الصناديق السيادية للدول الأخرى بشكل مباشر، أو غياب الشفافية حول ممارسات هذه الدول والشركات المرتبطة بها بشكل عام.

ويلاحظ أن الأبعاد السابقة وإن كانت قابلة للامتداد إلى دول أخرى (بما في ذلك بعض دول الخليج الأخرى وتركيا في بعض المراحل جزئيًّا) فإنها لا تعطي أهمية كبيرة لعناصر ديمقراطية النظام السياسي أو التمتع بالقدرات العسكرية أو الجاذبية الثقافية كمصادر أساسية لقوة الدولة، بل تقدم تصورات بديلة عن طبيعة موارد القوة الناعمة، وتكاد تصيغها في بعض الأحيان حسب حالة الدراسة. ويظهر ذات الاتجاه النسبي في تطوير أنماط خاصة أو فرعية للقوة الناعمة في كثير من الدراسات التي تتناول القوة الناعمة الإقليمية أو غير الغربية، بما يفضي إلى مرونة موارد القوة الناعمة وآليات ممارستها. فمثلًا تعارض بعض الدراسات التقييمات السلبية للصين وروسيا من زاوية افتقارهما لنظام حكم ديمقراطي كأحد الموارد الأساسية للقوة الناعمة، انطلاقًا من التأكيد على أن الدولتين يقدمان فعليًّا نماذج حكم بديلة تتسم بالجاذبية. فالصين تقدم نموذجًا لإمكانية تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في ظل نظام سلطوي (ما يعرف بتوافق بكين Beijing consensus)،

وهو ما تزداد جاذبيته لدى النظم الأقل ديمقراطية لا سيما مع الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدول الديمقراطية الأقرب لتبني توافق واشنطن(١٤٨). وتطرح تجربة روسيا في عهد بوتين نموذجًا لما يسمى بالديمقراطية الموجهة أو المدارة أو ذات السيادة Guided/managed/sovereign democracy أو الرئاسة القوية كنموذج لربط الديمقراطية بقوة الدولة والتغلب على السلبيات الفوضوية المدركة للديمقراطية الليبرالية الغربية المقرونة بالفساد وضعف الدولة واستبعاد مصالح المواطنين العاديين والسيادة الشعبية والخضوع لسيطرة مصالح الفئة الرأسمالية والتبعية للخارج(١٤٩). وفي السياق ذاته، طرحت بعض التحليلات روسيا باعتبارها تقدم نموذجًا خاصًّا للقوة الناعمة يعتمد في جانب منه على الإكراه الناعم Soft coercion استنادًا إلى آليات العمل السري (مثل الاختراق والرشوة أو الابتزاز) وآليات الضغط الاقتصادي (خاصة في قطاع الطاقة) فضلًا عن التلويح الضمني بالقوة العسكرية الروسية الحاضرة باستمرار في معادلة العلاقات مع الفاعلين الآخرين خاصة دول الجوار، وذلك جنبًا إلى جنب مع موارد وآليات الجاذبية التقليدية؛ مثل الثقافة المشتركة، وزيادة المساعدات، وتطوير مؤسسات الدبلوماسية العامة؛ مثل مؤسسة روسيا العالمية Russian World Foundation ومؤسسة التعاون الدولي الروسية Rossotrudnichestvo وقناة روسيا اليوم وغيرها لتحسين صورة روسيا عالميًّا بشكل عام

---

(١٤٨) Jiakun Jack Zhang, *Seeking the Beijing Consensus in Asia: An Empirical Test of Soft Power* (Durham, NC: Duke University, 2011): 10–17, online e–book, https://goo.gl/stGAf6; Joshua Cooper Ramo, *The Beijing Consensus* (London: The Foreign Policy Center, 2004): 4–7, online e–book, www.files.ethz.ch/isn/23013/Beijing_Consensus.pdf.

(١٤٩) Mark A. Smith, *Sovereign Democracy: The Ideology of Yedinaya Rossiya*, Conflict Studies Research Center 06/37 (Camberley, Surrey: Defence Academy of the United Kingdom. Conflict Studies Research Centre, 2006): 1–6; Philipp Casula, "Sovereign Democracy, Populism, and Depoliticization in Russia: Power and Discourse during Putin's First Presidency", *Problems of Post–Communism* 60, no. 3 (2013): 3–15; Ivan Krastev, "'Sovereign Democracy', Russian Style", *Open Democracy: Free Thinking for the World*, www.opendemocracy.net/globalization–institutions_government/sovereign_democracy_4104.jsp; Andrey Okara, "Sovereign Democracy: A New Russian Idea or a PR Project?", *Russia in Global Affairs*, no. 3 (8 August 2007), online e–article, http://eng.globalaffairs.ru/number/n_9123.

وبطبيعة الحال فإن هذا الاتجاه النسبي يلقى معارضة من أنصار الاتجاه الأول الأكثر تأكيدًا على الطابع المعياري العام أو «الليبرالي» لموارد القوة الناعمة، وهي معارضة تصل إلى وصف محاولات هذه القوى غير الغربية وغير الديمقراطية لممارسة القوة الناعمة باعتبارها اختطافًا للمفهوم وتوظيفه لخدمة مصالح النظم السلطوية، من خلال التلاعب بالإنترنت، وتوظيف آليات وقنوات معقدة للدعاية والبروباجندا الحكومية، وتأسيس منظمات مجتمع مدني زائفة أو شكلية، وهيئات صورية للإشراف على الانتخابات. للمزيد، انظر: دراسة والكر المعنونة بـ (اختطاف القوة الناعمة) في دورية الديمقراطية. وقد طرحت بعض الأدبيات الغربية مفهوم «القوة الحادة Sharp power»؛ لوصف ممارسات النظم السلطوية المحاكية للقوة الناعمة في محاولة لتأكيد الطابع المثالي للأخيرة وارتباطها بممارسات النظم الديمقراطية بشكل أساسي، انظر:

Christopher Walker, "The Authoritarian Threat: The Hijacking of Soft Power", *Journal of Democracy* 27, no. 1 (January 2016): 49–63; Walker and Ludwig, "From 'Soft Power' to 'Sharp Power'": 8–25.

ودفع جهودها لبناء الاتحاد الأوراسي في جغرافيا الاتحاد السوفيتي السابق بشكل خاص[١٥٠]. وتشير العديد من الدراسات الأخرى إلى نماذج نوعية خاصة للقوة الناعمة للدول الصغيرة؛ مثل الفاتيكان ودبلوماسيته الدينية كنموذج للقوة الناعمة الدينية رغم عدم توافر موارد القوة الناعمة الأخرى التقليدية، وسنغافورة كنموذج خاص للتنمية قائم على الارتباط بالخارج وطرح نفسها كدولة/ مدينة عالمية[١٥١]، وبوتان وطرحها فكرة السعادة كمؤشر لقياس أداء الدولة منذ السبعينيات (مع توظيف ذلك لإخفاء المشكلات الاثنية الداخلية وأبعادها الصراعية العنيفة)، واقتراح مقياس السعادة القومية الإجمالية Gross national happiness بدلًا من الناتج المحلي الإجمالي، والترويج له وصولًا إلى تبني هذا المفهوم من قبل الأمم المتحدة كأحد المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والحوكمة[١٥٢].

وفي إطار ذات الاتجاه المؤكد على اتساع نطاق موارد القوة الناعمة وأشكالها ونسبيتها، طرح Lawrence Rubin في دراسته للقوى الشرق أوسطية تصنيفًا خماسيًّا لعدة أنماط للقوة الناعمة تتنوع في مواردها؛ هي[١٥٣]:

• **القوة الناعمة التقليدية أو «الثقافية السياسية»**: تقترب من التعريف المثالي للقوة الناعمة المعتمدة على المصادر الثقافية والتراث السياسي المؤثر عبر الحدود والسياسة الخارجية الفعالة المؤثرة. وتعد مصر نموذجًا تاريخيًّا لها في المنطقة، وإن كان دورها شهد تراجعًا منذ التسعينيات؛ بسبب العجز عن تحقيق الاستقرار وحماية المصالح الحيوية المصرية داخليًّا وخارجيًّا.

• **القوة الناعمة الدينية**: تمثلها السعودية؛ حيث الاعتماد على المكانة الدينية المتفردة كمكان ظهور الإسلام وممارسة فريضة الحج، مع دعم هذه المكانة من خلال الطابع الخاص

(١٥٠) James Sherr, *Hard Diplomacy and Soft Coercion: Russia's Influence Abroad* (London: Chatham House, 2013).

(١٥١) Chong, "Small State Soft Power Strategies": 383–405.

(١٥٢) للمزيد حول تجربة بوتان ونماذج نوعية أخرى متعددة، دراسة وكتاب، انظر:
Bunty Avieson and Kinley Tshering, "Seduced by Bhutan's Philosophy of Happiness", chap. 30 in *Routledge Handbook of Soft Power*, edited by Naren Chitty *et al*. (London: Routledge, 2016): 369–380.

(١٥٣) Lawrence Rubin, *A Typology of Soft Powers*: 9–20.

للنظام الحاكم السعودي الوهابي القائم على التزاوج بين السياسي والديني، والسياسة الخارجية المؤيدة لفكرة الجامعة الإسلامية ووحدة الأمة. ولا تغفل الدراسة أهمية الثراء النفطي للمملكة في توفير الأساس المادي لتدعيم عناصر قوتها الناعمة.

• **القوة الناعمة الثورية:** تمثلها إيران في العقد التالي للثورة؛ حيث تمتعت بقوة ناعمة مصدرها مزيج من القيم السياسية الدينية القائمة على معاداة الغرب والدعوة للجامعة الإسلامية – بتصور مخالف للتصور السعودي بطبيعة الحال – مع تولي قيادات كاريزمية الترويج لهذه القيم على نحو شكل تهديدًا للنخب الحاكمة العربية. وتحولت إيران إلى نمط آخر للقوة الناعمة الثورية المعدلة في الألفية الجديدة من خلال تعزيز جاذبيتها عبر دعم حركات التحرر والمقاومة في المنطقة العربية؛ مثل حزب الله وحماس، ومن خلال سياساتها النووية التي أظهرت تطور قدراتها التقنية من جهة واستعدادها للدخول في مواجهات مع الغرب من جهة ثانية. وتظل السمة المميزة للقوة الناعمة الإيرانية هي ارتباطها بعنصر المواجهة سواء مع الغرب أو مع النخب الحاكمة في المنطقة.

• **القوة الناعمة الاتصالية:** الأكثر بعدًا عن سياسات المواجهة والمعتمدة على تغير البيئة الإقليمية وتراجع القوى التقليدية وتزايد أهمية الأبعاد الاتصالية والتجارية والاقتصادية كمحددات لقوة الدول على حساب الأبعاد التقليدية المرتبطة بحجم الدولة وعدد سكانها وقدراتها العسكرية. وتمثل قطر نموذجًا لتوظيف ثرواتها الطبيعية والاتصالية وشبكة علاقاتها المتنوعة للاعتماد على «دبلوماسية القوة الناعمة» من خلال الدور النشط في طرح المبادرات وتفعيل دور الوساطة وتيسير الاتصالات بين أطراف الصراعات في المنطقة. وتقدم الإمارات مثالًا مقاربًا؛ حيث تستند قوتها الناعمة على ترويج صورتها كمركز مالي رئيسي في المنطقة ونموذج اقتصادي فريد مع تطوير البنى التعليمية في الدولة، والسعي لاستضافة جامعات عالمية عريقة وكذلك أنشطة عالمية مهمة بما يعزز مكانة الدولة كمركز للجذب الاقتصادي والثقافي التعليمي والسياسي على المستويين الإقليمي والعالمي.

• **القوة الناعمة التقليدية المحدثة Neo–traditional soft power**: وتمثلها تركيا؛ حيث تستمد القوة الناعمة للدولة من مصادر تقليدية مرتبطة بامتلاكها مصادر القوة الصلبة مع تراث

ثقافي ثري للدولة وأهمية عالمية تاريخيًّا، وهو ما يجد جذوره في الدولة العثمانية ودورها التاريخي في احتضان المرحلة الأخيرة للخلافة الإسلامية. وقد تم إحياء الأبعاد الإيجابية لهذا التراث بتأثير السياسة الخارجية التركية الجديدة القائمة على تصفير المشكلات مع دول الجوار، والمبادرة للتدخل في حل النزاعات، بالإضافة إلى المؤشرات الإيجابية للأداء الاقتصادي التركي، وغيرها من الأبعاد والموارد ذات الصلة.

وتبرز هذه الدراسات تعدد صور ومصادر القوة الناعمة وأشكال ممارستها وتوظيفها، وعدم اقتصارها بالضرورة على ليبرالية الثقافة أو النظام السياسي أو السياسة الخارجية للدولة. لكن تظل مشكلة هذه النسبية الشديدة في تعريف موارد القوة الناعمة أنها قد تسمح لأي طرف بادعاء تمتعه بالقوة الناعمة وفقًا لمصادر ذاتية مع خصوصية معايير التقييم.

ب- اتجاهات التحليل السياقي

بخلاف الاتجاهات السابقة التي تحدد غالبيتها قائمة بموارد معينة للقوة الناعمة بشكل أو آخر (سواء كانت عامة أو ذات خصوصية)، فإن ثمة مداخل تحليلية لم تُعنَ بتحديد هذه الموارد بقدر تركيزها على تمتع الفاعل أو ما لديه من موارد أو ما يمارسه من سلوكيات بخصائص وسمات معينة يرتبط تحديدها بالسياق (التاريخي والقانوني والمجتمعي على مختلف المستويات) وتوجهات الأطراف المستهدفة بشكل أساسي، بما يؤدي إلى تعزيز القوة الناعمة للفاعل وقدرته على التأثير الناعم دون الاعتماد فقط على الإكراه أو الإثابة المادية. ويمكن اعتبار إطار فوفينج Vuving الذي سبقت الإشارة إليه جزءًا من هذا الاتجاه حال تجريد خصائص الرفق والتألق والمثالية وعدم حصرها بنماذج وأمثلة مستقاة بشكل أساسي من النموذج الليبرالي الغربي. كما يمكن الإشارة ضمن هذا الاتجاه إلى الدراسات التي تحلل القوة الناعمة باعتبارها قوة الشرعية أو إضفاء الشرعية Power of legitimacy and/or legitimation باعتبارها تتسم بأنها أكثر سهولة وفاعلية واستدامة وأقل في التكلفة والآثار والسلبية المحتملة؛ حيث لا يتم تغيير سلوك الأفراد اعتمادًا على النواتج المتوقعة للتعاون (أو عدم التعاون) بقدر إيمانهم بصواب أو عدالة أو ملاءمة السلوك المطلوب منهم، سواء من الناحية الإجرائية أو القيمية المعيارية. وقد طرحت دراسة

Whalan حول القوة الناعمة بالتطبيق على عمليات حفظ السلام إطارًا ثلاثيًا يميز بين ثلاثة أبعاد ومصادر أساسية لشرعية القوة أو قوة الشرعية، وتمثل في الوقت ذاته مسارات أو استراتيجيات إضفاء الشرعية على القوة Legitimation of power؛ وهي(١٠٤):

• **شرعية المصادر Sources legitimacy**: أي شرعية بدء النشاط أو محاولة التأثير أو احتلال مركز القوة ذاته (سلطة الأمم المتحدة في إرسال عمليات حفظ السلام مثلًا)، وهو ما يستمد من الاتساق مع القوانين والأعراف (مع شرعية هذه القوانين ذاتها والاعتقاد باستهدافها تحقيق الصالح العام فعلًا)، ومصداقية المؤسسات (امتلاك القدرات المادية وغير المادية أو خبرات النجاح السابقة المؤهلة لممارسة الأدوار).

• **شرعية الأداء والممارسة أو الإجراءات Procedural legitimacy**: وترتبط بمدى عدالة وملاءمة إجراءات صنع القرارات وممارسة القوة، وهو ما لا يقتصر على استناد الممارسات إلى قواعد قانونية أو أعراف بقدر طريقة تطبيق هذه القواعد والأعراف بشكل يضمن مشاركة وتمثيل الأطراف الأقل قوة في عمليات صنع القرار أو التشاور معهم وتمتعهم بحق مساءلة المتجاوزين من جهة، وجودة معاملة هذه الأطراف الأقل قوة ومراعاة احتياجاتها من جهة ثانية.

• **شرعية المضمون بناءً على النتيجة والإنجاز أو الفاعلية Substantive legitimacy**: حيث يتم إضفاء الشرعية على عملية ممارسة القوة بناءً على أهدافها وأغراضها والمصالح والنواتج التي تسعى لتحقيقها ومدى النجاح في تحقيق هذه النواتج. وتثير هذه الشرعية إشكاليات متعددة بالنظر إلى اختلاف معايير التقييم حسب كل دور ونسبية تقييم النواتج والآثار وعدم وضوح معايير ذلك، بما يسمح لكل فاعل بطرح معايير خاصة به، وهو ما يفيد ممارس القوة، وقد يؤثر عليه سلبًا حال عجزه عن الوفاء بالتوقعات المطروحة عليه من الفاعلين المستهدفين بالقوة.

(١٠٤) Jeni Whalan, *How Peace Operations Work: Power, Legitimacy, and Effectiveness* (Oxford: Oxford University Press, 2013): 65–70.

ويلاحظ أن الأبعاد المذكورة (المصادر، الإجراءات، النواتج) مستقاة من تعريفات الشرعية بشكل عام ومستويات تحليلها.

وفقًا لهذا الاتجاه، فإن العبرة ليست في تحديد قائمة معينة من موارد القوة الناعمة بقدر اتسام توظيف هذه الموارد في إطار أداء أي دور– ابتداءً وممارسةً وآثارًا – بمراعاة القوانين والأعراف ذات الصلة ورضا ومشاركة الأطراف المعنية. أي تصبح مصادر الرضا والجاذبية نسبية حسب السياق وطبيعة الدور وتوجهات المخاطبين بالدور(١٥٥).

ويمكن في التصنيف ذاته – وبشكل أوضح – إدراج الإطار التحليلي الذي طرحته جيتيكا كميوري Gitika Commuri وركزت فيه على المحددات السياقية لفاعلية القوة الناعمة بناءً على مراجعة نقدية للدراسات الخاصة بالقوة الناعمة؛ حيث خلصت إلى ضرورة تناول عمليات بناء وتوظيف القوة الناعمة بالتركيز على العوامل والمحددات السياقية التي تؤدي إلى تعزيز القوة الناعمة للدولة وإمكانيات توظيفها أو العكس، دون الاقتصار على الموارد وخصائصها. واقترحت إطارًا خماسيًا في هذا الصدد يشمل(١٥٦):

• **مدى توافر القوة الصلبة:** حيث رأت أن التفوق الاقتصادي والعسكري يزيد من قدرة الدولة على بناء قوتها الناعمة وتوظيفها. ورغم أن هناك حالات يؤدي فيها عدم توافر القوة الصلبة أو صعوبة توظيفها إلى نزع الطابع الأمني عن القضايا ومن ثم اللجوء للقوة الناعمة، فإن

---

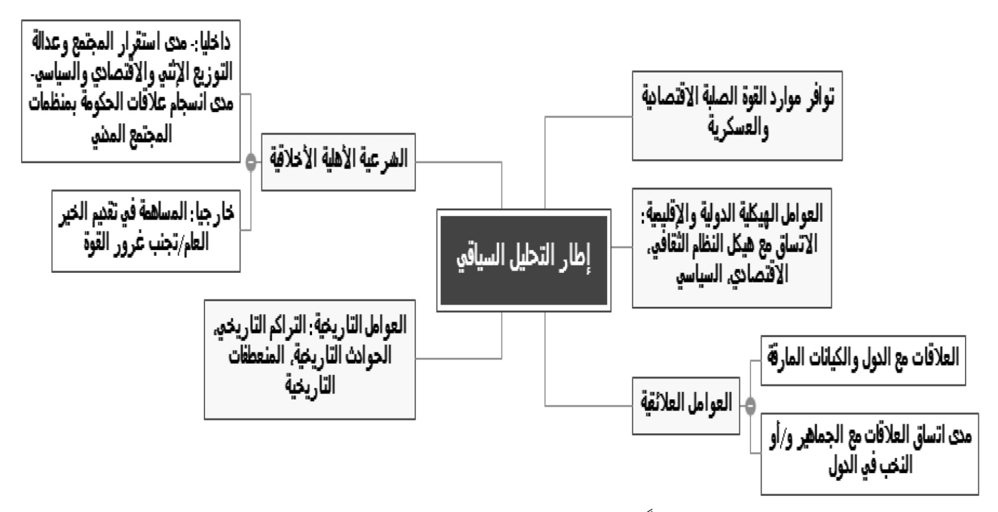
(١٥٥) تثير بعض التحليلات إشكالية الطابع النسبي للأبعاد الثقافية حسب طبيعة الجمهور المستهدف ومعايير الشرعية في السياقات المختلفة، وهو ما يكتسي بطابع شبه عنصري أحيانًا: فوفقًا لهذه التحليلات، يمثل الحفاظ على التراث الثقافي عامة والتراث المغاير أو المختلف خاصة واحترامه والعناية به ودراسته سمة لبناء القوة الناعمة من المنظور الحداثي الليبرالي، وهو ما ظهر حتى على مستوى الممارسات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية – وبدرجة أقل الأمريكية – إزاء آثار المستعمرات؛ حيث الحرص على «التبحر في تواريخ المجتمعات الأخرى عوض محوها» وفك ألغاز الكتابة الهيروغليفية والمسمارية وإنشاء المتاحف العالمية التي تضم تراث الحضارات المختلفة. وفي المقابل، فإن السائد تاريخيًا كان بناء القوة الناعمة الثقافية للفاعلين الجدد من خلال تدمير الرموز التراثية والتاريخية للأعداء المهزومين أو اقتسامها كجوائز وغنائم. ويفسر البعض في هذا الصدد سلوك بعض الجماعات الأصولية وتدميرها للآثار (مثل تحطيم تنظيم القاعدة وطالبان في أفغانستان لتمثالي بوذا عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وهدم بعض الهندوس لمسجد البابري في أيوديا بالهند عام ١٩٩٢، وتحطيم تنظيم داعش لبعض آثار تدمر في سوريا وغيرها) باعتبارها أسلوبًا صراعيًا يستهدف بناء قوة ناعمة رمزية لهذه الجماعات بين أنصارها ومؤيديها بتأكيد خصوصية هويتها ورفضها الآخر وإظهار التمايز والانفصال عن معايير النظام الدولي الليبرالي والنظم الحاكمة الليبرالية أو العلمانية أو المعولمة، مع توظيف ردود الأفعال الانتقادية المحتملة لإظهار التناقضات لدى الأطراف الأخرى في تقديرها للآثار والتراث مقابل تجاهلها أو سكوتها عن أبعاد المعاناة الإنسانية في المجتمعات المعنية، انظر: إيان موريس، «الصراع على القوة الناعمة في الشرق الأوسط»، **المستقبل العربي** ٣٨، العدد ٤٤١ (نوفمبر ٢٠١٥): ١٣٢–١٣٦.

(١٥٦) Gitika Commuri, "Are You Pondering What I Am Pondering? Understanding the Conditions under Which States Gain and Lose Soft Power", chap. 3 in *Power in the 21st Century: International Security and International Political Economy in a Changing World*, edited by Enrico Fels, Jan–Frederik Kremer and Katharina Kronenberg, *Global Power Shift* (New York: Springer, 2012): 43–58.

التمتع بتفوق نسبي في القدرات العسكرية والاقتصادية يظل أساسيًّا حتى في هذه الحالات «الاضطرارية» لتوظيف القوة الناعمة.



شكل (٢-١): إطار تحليل المحددات السياقية للقوة الناعمة وفاعليتها



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على Gitika Commuri, "Are You Pondering What I Am Pondering? Understanding the Conditions under Which States Gain and Lose Soft Power", chap. 3 in *Power in the 21st Century: International Security and International Political Economy in a Changing World*, edited by Enrico Fels, Jan–Frederik Kremer and Katharina Kronenberg, *Global Power Shift* (New York: Springer, 2012): 43–58.

• **طبيعة هياكل النظام الإقليمي أو الدولي القائم:** فكلما كانت الدولة أكثر اتساقًا وتعبيرًا عن القيم والممارسات المركزية للنظام القائم اقتصاديًّا وثقافيًّا/ دينيًّا، زادت قدرتها على ممارسة القوة الناعمة. ورغم أن ذلك يثير التساؤل حول ما إذا كانت الدولة تتمتع بالقوة الناعمة فعليًّا وتمارسها أم أن ما يحدث هو تأثيرات الهيكل في سلوك الدول الأخرى، فيظل من الممكن تمييز دور الدولة في تنشيط وتطوير قيم معينة وتصعيد أولويتها في مساعيها للتأثير في الفاعلين الآخرين. وفي المقابل، تزداد صعوبة ممارسة القوة الناعمة حال تبنيها رؤى راديكالية تخالف القيم الاقتصادية أو الثقافية/ الدينية السائدة أو تتصادم معها بشكل مباشر. ويتصل بالمحددات الهيكلية مدى وحدة أو تعدد المراكز في النظام القائم وهياكله،

فكلما ازداد تعدد أقطاب النظام القائم أو انتشار القوة فيه، أصبح بناء القوة الناعمة وممارستها أكثر تعقيدًا نتيجة تعدد المنافسين؛ (مثل التنافس الأمريكي الصيني، والنموذج الصيني كبديل لنموذج اتفاق واشنطن، وكذلك إقليميًّا التنافس بين أنماط مختلفة للقوة الناعمة في الشرق الأوسط بما يزيد تعقيدات بناء القوة وممارستها).

• **طبيعة علاقات الدولة بالفاعلين الآخرين:** إضافة إلى المحددات الهيكلية، تمارس المحددات العلائقية دورًا أساسيًّا في معادلات القوة، وهو ما يبرز في الممارسة على مستويين أساسيين:

المستوى الأول هو مدى وجود علاقات مع الأطراف المارقة أو المنبوذة Pariah actors سواء الإقليمية (مثل إسرائيل في الشرق الأوسط) أو الداخلية (مثل الجماعات الإرهابية أو العنيفة داخل الدول)؛ إذ تولد هذه العلاقات والارتباطات تأثيرات سلبية في القوة الناعمة، وذلك دون تجاهل نسبية تقييم هذه الأطراف، فضلًا عن قدرة الفاعل على التخفيف من هذه التأثيرات السلبية من خلال ادعاء استهداف هذه العلاقات إضفاء الاعتدال على توجهات هذه الأطراف وليس تمكينها (مثل العلاقات الصينية بكوريا الشمالية مثلًا، وهو ما ادعته كذلك حكومة العدالة والتنمية التركية في مراحل مختلفة للدفاع عن علاقاتها بإسرائيل وسوريا وإيران والتنظيمات الإسلامية في المنطقة).

أما المستوى الثاني فيتصل بالعلاقة مع النخب/ الجماهير المستهدفة ومدى اتساقها: فكلما اتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع لدى الطرف المستهدف بدرجة أعلى من الاتساق، كان تأثير القوة الناعمة موحدًا. في حين أنه في الحالات الأخرى، تزداد احتمالات عدم اتساق بناء القوة الناعمة مع النخب عن تأثيراتها على مستوى المجتمع والرأي العام أو العكس. وفي حالات النزاعات والصراعات الداخلية، تزداد احتمالات التأثيرات المتناقضة لجهود بناء القوة الناعمة؛ بحيث تصب إيجابًا لدى نخب وجماعات معينة داخل الدولة المستهدفة، وسلبًا لدى نخب وجماعات أخرى.

• **مدى تمتع الدولة بالشرعية والتفوق الأخلاقي القيمي:** وهو عامل أكثر أهمية لدى حلفاء الدولة وأصدقائها عنه لدى أعدائها. وبخلاف المحاولات الأخرى التي تتجنب التفصيل في مصادر بعينها للشرعية، يشير الإطار المقترح إلى خصائص وممارسات معينة على المستويين الخارجي والداخلي يعدها الأكثر فاعلية في بناء هذه الشرعية:

– **فعلى المستوى الخارجي،** تتمثل أهم مصادر الشرعية في مساهمة الدولة وعدم تأخرها في توفير الخير العام غير المرتبط بمصالح ذاتية (كما يظهر في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية والإنسانية؛ كالزلازل والأعاصير والحروب الأهلية وغيرها)، بالإضافة إلى تجنب غرور أو غطرسة القوة Hubris؛ إذ إن تجاوز الحدود في الاعتداد بالقومية والتعبير عن الاستثنائية والقوة أو القدرة على السيطرة في مسار الأحداث، كلها عوامل تخصم من القوة الناعمة للدولة وشرعيتها الخارجية وصورتها الأخلاقية المعيارية.

– **أما على المستوى الداخلي،** فتستمد الشرعية من قيم الدولة الممارسة للقوة الناعمة ومؤسساتها سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا وثقافيًّا، والتي يمكن جمعها تحت مظلة طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع: فكلما ازداد توتر هذه العلاقات بشكل واضح انخفضت مصداقية الدولة وقدرتها على بناء القوة الناعمة خارجيًّا، وهو ما يبرز في أقصى تجلياته في الدول الفاشلة. وبشكل عام، فإن الدول التي تتمتع بعلاقات أكثر قوة واستقرارًا بين الدولة والمجتمع ممثلة في استقرار العلاقات الاثنية القومية، وعدم وجود تباينات ضخمة في الثروة وتوزيع الدخول (تحقيق معدلات أعلى في عدالة التوزيع)، وأكثر ديمقراطية سياسيًّا (أو قدرة على توفير قنوات المشاركة والمساءلة) تتمتع بدرجة أعلى من استقرار علاقات الدولة بالمجتمع ومن ثم قدرات أعلى أو عوائق أقل على ممارسة القوة الناعمة. وإضافة إلى ما سبق، تتأثر القدرة على ممارسة القوة الناعمة وفاعليتها بدرجة الانسجام والتوافق (أو النزاع والمواجهة) بين الحكومة وقوى المجتمع المدني ومنظماته. فزيادة حركات المعارضة والاحتجاج الداخلية على خلفية قضايا داخلية أو خارجية – حتى في حالات استقرار علاقات الدولة بالمجتمع في أبعادها الاثنية والاقتصادية والسياسية بشكل عام – تؤثر سلبيًّا في مصداقية الدولة. وظهر ذلك مثلًا في نموذج المعارضة الداخلية الأمريكية ضد حرب فيتنام مثلًا؛ حيث تبنت

الحركات المعارضة خطابات تنوع الشرعية الأخلاقية عن ممارسات النخبة الحاكمة. ويزداد تآكل المصداقية حال تبني الحكومة آليات عنيفة أو غير ديمقراطية في التعامل مع هذه الحركات الاحتجاجية. وعلى العكس، فإن ظهور درجة أعلى من الانسجام والتوافق وغياب أو محدودية الصراع بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يعزز من مصداقية الدولة لا سيما في الحالات التي لا تظهر فيها سيطرة الدولة وإخضاعها لمنظمات المجتمع المدني؛ إذ إن ذلك يعزز من مصداقية الطرفين، ويوفر فرصًا أكبر لهذه المؤسسات لبناء القوة الناعمة الخاصة بها (عبر مبادرات التعليم والإنتاج الإعلامي مثلًا وغيرها) والمساهمة في تعزيز القوة الناعمة للدولة (مثل دور جمعيات رجال الأعمال في تولي المسئوليات الاجتماعية والأمنية خارجيًّا مثلًا).

• **العوامل التاريخية:** تشمل هذه العوامل «التراكم التاريخي» للعناصر السابقة على مدى ممتد نسبيًّا، فضلًا عن «الحوادث التاريخية» مثل تغير القيادات السياسية أو التعامل مع أزمة معينة بما يحمل في طياته إمكانيات تطوير العلاقات مع الدول الأخرى وتغيير الصورة التقليدية للدولة إيجابًا أو سلبًا. تضاف إلى ذلك المنعطفات أو نقاط التحول التاريخية Historical junctures التي تشمل تسلسل وتعاقب مجموعة من الحوادث التاريخية في فترة محدودة نسبيًّا وفي سياق أقرب للأزمات على نحو يؤدي إلى تحول وانتقال لمرحلة جديدة، وبما يفضي إلى القبول بقوة أو مكانة بعض الدول أو معارضتها وتحديها، على النحو الذي ارتبط بحوداث الحرب العالمية الثانية وما بعدها من صعود أمريكي وسوفيتي مقارنة بتراجع الأدوار الفرنسية والبريطانية مثلًا. ووفقًا لبعض التحليلات، فإن فترات الاضطراب الدولي والإقليمي المرتبطة بالصراعات والحروب والأزمات والثورات وتصاعد تحديات شرعية النظم القائمة واضطراب التحالفات والائتلافات القائمة كلها تشكل ظروفًا مواتية لبدء عمليات تنشئة اجتماعية على المستوى الدولي باستحداث قواعد ومؤسسات جديدة. وتمثل أوضاع منطقة الشرق الأوسط بعد الحروب مع إسرائيل ثم حروب الخليج الأولى والثانية ثم بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ والثورات العربية ٢٠١١ نموذجًا مماثلًا لحقب التحولات التاريخية على المستوى الإقليمي. كما تقدم حقب ما بعد الاستعمار نموذجًا

للمراحل التاريخية التي قد تفضي إلى استمرار العلاقات مع القوى الاستعمارية السابقة وحضورها الناعم بشكل إيجابي ولو لدى بعض القطاعات، أو العكس حال التركيز على سلبيات الاستعمار بما يكرس نوعًا من الانقطاع والتصورات السلبية المتبادلة بين الجانبين.

وبشكل عام، يتميز هذا الإطار السياقي بتوسيعه نطاق التحليل عن مجرد التركيز على خصائص الفاعل ذاته وسماته (والتي يكاد يقصرها في عنصر الشرعية)؛ بحيث يتم تضمين أبعاد هيكلية وعلائقية وتاريخية كعناصر أساسية في تحليل محددات القوة الناعمة. لكن تظل المشكلة هي تضمن هذا الإطار العديد من الافتراضات التي تحتاج للاختبار، فضلًا عن صعوبة حصر هذه المحددات والعوامل (مقارنة بالموارد)، وهو ما تؤكده كوميوري ذاتها؛ إذ تشير إلى وجود محددات أخرى؛ مثل الصراعات الداخلية والخارجية، والثورات، والكوارث الطبيعية الكبرى، والشتات والأقليات في الخارج، وغيرها من العوامل المؤثرة على القوة الناعمة للدولة[١٥٧]. ومن ثم قد تكون المعالجة الأفضل هي تضمين بعض الأبعاد المقترحة كجزء من تحليل موارد القوة الناعمة ذاتها، على نحو ما سيلي بيانه.

ثانيًا: التقييم والإطار التحليلي المقترح

يكشف العرض السابق عن تنوع مداخل تحليل موارد القوة الناعمة وتباينها جزئيًّا فيما بينها انطلاقًا من الاختلاف في تعريف القوة الناعمة ذاتها. ودون إنكار أهمية هذه الإسهامات المختلفة، فإن الباحث يرى ضرورة تطوير إطار توفيقي يحقق الجمع بين الموارد الناعمة وبعض الموارد الصلبة المؤثرة على القوة الناعمة بشكل عام ومرن؛ بحيث لا يقع في إسار النسبية المطلقة، ويفسح المجال في الوقت ذاته لتضمين بعض الموارد ذات الخصوصية حال حضورها بشكل واضح في الحالات موضع الدراسة. وفي السياق ذاته، من الضروري عدم المبالغة في محاولات التحديد التفصيلي لمؤشرات كلٍّ من موارد القوة الناعمة لتجنب نزعة التعميم الزائدة دون مراعاة الخصوصيات من جهة، وإتاحة المجال للتحليل الكيفي

(١٥٧) Gitika Commuri, "Are You Pondering What I Am Pondering? Understanding the Conditions under Which States Gain and Lose Soft Power", chap. 3 in *Power in the 21st Century: International Security and International Political Economy in a Changing World*, edited by Enrico Fels, Jan–Frederik Kremer and Katharina Kronenberg, *Global Power Shift* (New York: Springer, 2012): 55–56.

لهذه الموارد دون الاقتصار على الطابع الكمي أو الشبه الكمي لمحاولات قياسها، لا سيما مع توافر العديد من المقاييس ذات الصلة بالفعل. كما يرى الباحث أنه دون إنكار أهمية آليات التأثير الناعمة التي تعتمد على ديناميات مغايرة للجاذبية (مثل الإكراه الناعم أو القدرة التأطيرية أو المؤسسية)، فإن العديد من هذه الديناميات تشترك وتتداخل في أسسها مع الموارد الأساسية المطروحة للقوة الناعمة أو قابلة للتضمين فيها، كما أن بعض هذه الآليات والديناميات يمكن معالجتها كجزء من مستوى التحويل وتوظيف القوة الناعمة.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، يمكن التركيز بشكل أساسي على الموارد السياسية الداخلية والخارجية وبدرجة أقل الموارد الثقافية، دون أن يمنع ذلك الإشارة بإيجاز إلى بعض الموارد الأخرى الصلبة (الاقتصادية تحديدًا) في إطار ارتباطها وتداخلها مع الموارد السياسية (على نحو ما يظهر مثلًا في طرح الإنجاز الاقتصادي كنموذج نوعي أساسي لنجاح نظام الحكم مثلًا، وكذلك دور الدولة التاجرة وما يرتبط به من النجاح في تعزيز العلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى كنموذج نوعي في مجال السياسة الخارجية). ويمكن في هذا الصدد تبني التصنيف الأساسي لموارد القوة الناعمة الذي طرحه ناي (ويشمل الثقافة والنظام السياسي والسياسة الخارجية) مع التمييز بين عدة مستويات أساسية داخل كل مورد؛ هي :

١- مستوى النشاط أو الظهور: يمكن الاستفادة من التمييز الذي يطرحه Vuving بين أبعاد الرفق والتألق والجمال كسمات أساسية محددة لجاذبية الموارد. ويمكن اقتراح تبني مؤشرات الظهور والنشاط من جهة باعتبارها تعبيرات أكثر انضباطًا وحيادية (نسبيًّا) وقابلية لاستيعاب أبعاد التميز التي تطرحها النماذج المختلفة وتقييمها على نحو أكثر موضوعية. ويقصد بالنشاط أو الظهور التغيرات الكمية أو النوعية في خصائص الموارد موضع الرصد والتحليل (النظام السياسي، الثقافة السياسية، السياسة الخارجية...) والتي تأخذ صورة إصلاحات يتم عادة الترويج لها من قبل النخبة الحاكمة. ويلاحظ أن مظاهر النشاط المختلفة ترتبط في كثير من الأحيان – لكن ليس بالضرورة دائمًا – بسمة الرفق Benignity؛ حيث يكون الالتفات بشكل أكبر للنماذج والممارسات والقيم الأكثر اتسامًا بالشرعية والميل إلى

المعالجات السلمية والتوافقية والأقل إثارة للطابع الصراعي أو الاستقطابي سواء داخليًّا أو خارجيًّا.

ويسمح رصد تطور مؤشرات مستوى الظهور أو النشاط بتضمين البعد التاريخي في التحليل؛ إذ إن أحد الانتقادات الأساسية التي توجه ضد محاولات تحليل موارد القوة الناعمة هو افتقارها للعمق التاريخي؛ حيث يتم التركيز عادة على تحليل الوضع الراهن لجاذبية موارد القوة الناعمة دون الإشارة لعمليات التراكم التاريخي التي أسفرت عن هذه الجاذبية ومعالجة الصور النمطية السلبية أو العكس. ومن ثم يصبح من الضروري رصد وتحليل أهم معالم التطور/ التراكم التاريخي للمورد موضع البحث والأحداث ومراحل التحول والمنعطفات التاريخية المحورية ذات الصلة. أي رصد جذور القوة الناعمة وأصولها التاريخية من خلال تعقب العمليات والتطورات التاريخية التي تنشأ في إطارها جاذبية قيم ونماذج معينة(١٥٨).

٢- مستوى الجودة: يمثل هذا المستوى إحدى الإضافات التي يرى الباحث ضرورة مراعاتها في تحليل موارد القوة الناعمة وتقييمها، للخروج ولو جزئيًّا من إسار التقييمات النسبية لكل فاعل لما يمتلكه من موارد، وتقليل الانحيازات الوقتية الناجمة عن الزيادات المؤقتة أو المرحلية لمؤشرات الظهور أو النشاط. ورغم غياب التوافق بشكل كامل على مؤشرات الجودة، فإنها ترتبط عادة بثلاثة أبعاد أساسية هي: جودة الإجراءات والمؤسسات والعمليات Procedural quality، وجـودة المحتوى أو المضمون أو المنتج ذاته Content/product quality، وأخيرًا جودة الآثار أو النواتج Result quality والتي تقدر جزئيًّا بناءً على رضا المستهدفين أو المخاطبين أو تقييم التداعيات والآثار سواء بالنسبة للفاعل أو الأطراف المختلفة(١٥٩). ويقصد بهذا المستوى محاولة التقييم الموضوعي لمدى جودة الموارد المختلفة التي شهدت زيادة في درجة النشاط والظهور والترويج والرواج، وذلك اعتمادًا على المؤشرات المختلفة ذات الصلة بكل مورد (مثل مؤشرات جودة التعليم العالي، ومؤشرات جودة الديمقراطية، ومؤشرات نجاح أدوار السياسة الخارجية، وغيرها..).

(١٥٨) Tolga Demiryol, "Poverty of Soft Power": 6–8.

(١٥٩) Leonardo Morlino, "Democracy, Quality", in *International Encyclopedia of Political Science*, edited by Bertrand Badie, Dirk Berg–Schlosser and Leonardo Morlino, vol. 2, Col–Dem (Thousand Oaks, CA: SAGE, 2011): 565–566.

وبالإضافة إلى محاولة التطرق لأبعاد الجودة المؤسسية الإجرائية والمضمونية، فإن مستوى جودة الآثار والنواتج حال قياسها بالرضا عن المنتج أو المورد (الثقافي أو السياسي) يسمح كذلك بتضمين المؤشرات ذات الصلة بالجاذبية الداخلية لموارد القوة الناعمة المختلفة، ومدى رضا مواطني الدولة (أو أعضاء الفاعل) أنفسهم عنها، باعتبار أن هذا الرضا يمثل أحد مؤشرات الجودة الأساسية، مع افتراض بعض الأدبيات تمثيل هذه الجاذبية الداخلية شرطًا ضروريًّا سابقًا على النجاح في بناء الجاذبية الخارجية كأحد المؤشرات الأساسية لتقييم فاعلية القوة الناعمة وآثارها ونواتجها؛ حيث لا يتصور أن يقتنع الآخرون بجاذبية الدولة وسمعتها إذا لم يكن أهلها أنفسهم مقتنعين بذلك[١٦٠].

وبالإضافة إلى زيادة فرص التقييم الموضوعي، يكتسب هذا المستوى أهميته من سماحه باختبار بعض الفروض والمقولات حول العلاقة بين جودة الموارد والرضا الداخلي عنها من ناحية وجاذبيتها الخارجية (أي فرص بناء القوة الناعمة من جهة ثانية). ويتصور الباحث بشكل أولي أن هذه العلاقة تتسم بطابع من التعقيد والتركيب. فيمكن تحليليًّا افتراض أن مؤشرات النشاط والظهور أو الرفق قد لا تحقق بالضرورة الأهداف والغايات والمصالح المنشودة للفاعل أو المفترضة من ممارسة الأدوار سواء نتيجة تعقيد الظواهر ذاتها أو افتقار النشاط الزائد للجودة المطلوبة، وهو ما من شأنه إثارة الشكوك حول فاعلية القوة الناعمة واستمرارها على المديين المتوسط والطويل. لكن إذا كانت الجودة تمثل شرطًا لاستمرارية موارد القوة الناعمة، فإنه ليس بالضرورة شرطًا لقيامها أو وجودها أو ظهورها ابتداءً؛ إذ قد يؤدي النشاط والابتكار إلى زيادة جاذبية موارد القوة الناعمة للدولة. وتشير دراسات انتشار السياسات Policy diffusion في هذا الصدد إلى العديد من الحالات التي تبدأ فيها الفواعل بنقل واستلهام سياسات وممارسات عن دول أخرى قبل ظهور نتائجها في هذه الدول ذاتها[١٦١].

(١٦٠) Simon Anholt, *Competitive Identity*: 58.

(١٦١) Erin R. Graham, Charles R. Shipan and Craig Volden, "Review Article: The Diffusion of Policy Diffusion Research in Political Science", *British Journal of Political Science* 43, no. 3 (2013): 673–701; Frank Dobbin, Beth Simmons and Geoffrey Garrett, "The Global Diffusion of Public Policies: Social Construction, Coercion, Competition, or Learning?" *Annual Review of Sociology* 33 (2007): 449–472.

ويلاحظ في السياق ذاته، أن الباحث اختار ألا يضمن مؤشرات الجاذبية الخارجية لموارد القوة الناعمة (مثل نتائج استطلاعات الرأي في الدول الأخرى أو معدلات الإقبال على استخدام موارد القوة الناعمة المختلفة؛ مثل معدلات حركة السياحة واستيراد المسلسلات الأجنبية ومنتجات ثقافتها الشعبية والترفيهية، ومعدلات الالتحاق بجامعات الدولة، ومؤشرات الإقبال على طلب تدخل الدولة في أدوار الوساطة أو الاستعانة بخبراتها في بناء المؤسسات ونشر الديمقراطية... إلخ) ضمن مستوى تحليل الجودة والنجاح والفاعلية؛ وذلك لمعالجة إحدى الانتقادات والإشكاليات الأساسية التي يثيرها مفهوم القوة الناعمة من التداخل بين أبعاده وطابعه الدائري والتداخل بين المتغيرات المستقلة والتابعة في النماذج التي يقترحها. ومن ثم رأى الباحث تمييز مؤشرات الجاذبية الخارجية – قدر المستطاع – باعتبارها أقرب إلى مستوى تقييم آثار القوة الناعمة ونواتجها على نحو ما سيلي توضيحه[١٦٢].

٣- مستوى النماذج النوعية: ويمثل هذا المستوى إحدى الإضافات الأخرى التي يقترحها الباحث بناءً على مراجعة الجدل في الأدبيات ذات الصلة؛ حيث يحقق تضمين هذا المستوى النوعي معالجة لإشكالية الخلاف بين اتجاهات عمومية موارد القوة الناعمة بما يجعلها أسيرة نماذج مثالية محدودة من جهة واتجاهات إضفاء الخصوصية الزائدة على هذه الموارد بما يفقدها أي معايير موضوعية للتقييم من جهة ثانية. ويراعي هذا المستوى التمييز بين نمطين أساسيين للظهور والنشاط: الأول مستوى النشاط العام أو الكمي المرتبط بتكثيف التحركات في مجال معين (مثل تقديم حزم الإصلاحات السياسية والاقتصادية أو موجات رواج المنتجات الثقافية النخبوية أو الشعبية أو زيادة وتيرة النشاط الدبلوماسي وطرح المبادرات وأدوار الوساطة مثلًا)، وهو ما يتم معالجته في مستوى الظهور أو النشاط العام. أما النمط الثاني فهو مستوى النشاط النوعي من خلال السبق أو الابتكار في تقديم نموذج

(١٦٢) لا يمنع ذلك اعتقاد الباحث بوجود معالجات أخرى متعددة؛ منها إمكانية تضمين مؤشرات الجاذبية الخارجية ضمن عناصر تحليل موارد القوة الناعمة المختلفة، وتركيز مستوى الآثار والنواتج على المؤشرات الأخرى غير الإدراكية على نحو ما سيلي بيانه. كما يمكن تبني صيغة معالجة وسطية بتضمين مؤشرات الجاذبية الخارجية ضمن تحليل بعض الموارد فقط (كالموارد الثقافية مثلًا) حال التعامل معها إجمالًا كمتغيرات مستقلة والرغبة في تقدير مجمل تأثيراتها وجاذبيتها مع آليات القوة الناعمة الأخرى في فاعلية القوة الناعمة ونجاحها في مجالات أخرى (مثل جاذبية النظام السياسي والسياسة الخارجية مثلًا).

جديد أو معالجة جديدة لإشكاليات قائمة (مثل معالجة جديدة لمشكلة الفقر من خلال بنوك الفقراء مثلًا في باكستان، أو نمط جديد للإدارة والمشاركة المجتمعية في إطار الديمقراطية التشاركية؛ مثل تجارب بعض المدن البرازيلية كبورتو أليجري، أو معالجة جديدة لإشكالية إدارة التنوع الاثني أو العلاقة بين الدين والدولة، أو تحقيق تجارب ناجحة للتكامل الإقليمي) بما يشجع على نشر هذه القيم أو الممارسات مع تمتع الدولة بدور الريادة أو القيادة فيها. وتتزايد فكرة الظهور النوعي أو الابتكاري حال ارتباطها بتقديم نمط أو فئة فرعية خاصة تميز الفاعل وتجعله أكثر ملاءمة Relevance من غيره لدى الجمهور المستهدف(١٦٣). ويمكن تقليل الاعتبارات الذاتية في تحديد النماذج النوعية في كل مورد للقوة الناعمة من خلال الاعتماد على النماذج موضع التواتر في الخطابات النخبوية والأكاديمية التي تتناول التجربة موضع التحليل.

وبهذا المعنى، يسعى الإطار التحليلي المقترح للموارد إلى معالجة الإشكاليات والصعوبات المتعلقة بالتحديد والطابع المعنوي والتداخل وغيرها، فضلًا عن التنوع الشديد في الأطر التحليلية المقترحة من خلال الدمج والتوليف بين بعضها من جهة، وتضمين بعض الأبعاد المغفلة فيها من ناحية ثانية لا سيما ما يتعلق بالوجه الداخلي للقوة الناعمة(١٦٤). كما

---

(١٦٣) يطرح دافيد أكير David Aaker تمييزًا بين مستويين أساسيين لعملية الوسم وإدارته: الأول مستوى تأكيد ملاءمة Brand relevance المنتج المطلوب ترويجه من خلال طرحه أو تصنيفه ضمن فئة (أو فئة فرعية) معينة تميزه عن سائر المنتجات وهو ما يثير مسألة التجديد والابتكار (مثل فكرة الديمقراطية الإسلامية)، ثم ضمان ظهور هذا المنتج وحضوره بشكل نشط من أجل استحضار المنتج في عملية الاختيار التي يقوم بها العميل أو المستهلك أو الفاعل المستهدف. وتعقب ذلك عملية تفضيل المنتج Brand preference بناءً على خصائصه؛ حيث يتم الاختيار بناءً على عوامل ذاتية أو تقييم موضوعي للمنتج؛ بحيث يتفوق في بعد واحد على الأقل على المنتجات الأخرى مع تقاربه معها في بقية الأبعاد، انظر:
David A. Aaker, *Brand Relevance: Making Competitors Irrelevant, The Jossey–Bass Business and Management Series* (San Francisco, CA: Wiley, 2011): 16–22.

(١٦٤) بالإضافة إلى مؤشرات الجاذبية الداخلية للموارد ومدى رضا المواطنين عنها، تسمح المؤشرات المقترحة للظهور والجودة والنماذج النوعية كذلك بالتطرق لأبعاد مختلفة ذات صلة بالمكون الآخر للوجه الداخلي أو الدفاعي للقوة الناعمة، ألا وهو «**الاستقلالية في مواجهة الخارج**» وهو بدوره أحد الأبعاد المغفلة نسبيًّا في تعريف ناي للقوة الناعمة وذلك على النحو الذي سبقت الإشارة إليه في الباب السابق. ويفترض أن تنعكس الاستقلالية في مواجهة الخارج بالإيجاب على أصالة موارد القوة الناعمة للدولة سواء في نشأتها أو استمرارها وتطورها وظهورها وجودتها ونماذجها النوعية. ويمكن تحليليًّا تصور عدة أبعاد ومسارات لتأثير مؤشرات الاستقلالية: فالقدرة على التحرر من الضغوط الخارجية أو مواجهتها وتحديها قد تشكل في حد ذاتها مصدرًا إضافيًّا لجاذبية الفاعل أو الدولة، وذلك مقارنة بالعمل في إطار النسق القائم والخضوع لقيوده وضغوطه، وهو ما ظهر مثلًا توظيفه في السياق العربي بوضوح في إطار فكرة «محور الممانعة» كمصدر لإضفاء الشرعية والجاذبية على بعض الفاعلين ونزعها عن آخرين. كما أن الطابع التابع لموارد القوة الناعمة قد يثير التساؤل حول مدى أحقية الفاعل في التمتع بالجاذبية مقارنة بالفواعل أو النماذج «الأصلية»: فإذا كانت الإصلاحات السياسية أو الاقتصادية في الدولة مرتبطة مثلًا بالسعي للتوائم مع متطلبات الاتحاد الأوروبي أو الضغوط الأمريكية مثلًا، فإن النماذج الأحرى أو الأجدر =

يسعى الإطار المقترح إلى التقليل قدر الإمكان من تضمين افتراضات مسبقة كمسلمات في تحليل موارد القوة الناعمة.

الفصل الثاني: مستوى التحويل وآليات التوظيف

تتمثل أحد الانتقادات الأساسية الموجهة ضد مفهوم القوة الناعمة عادة في غموض مرحلة التحويل والممارسة وعدم وضوح كيفية بناء القوة الناعمة للفاعل لدى الأطراف والقطاعات المستهدفة بها، لا سيما مع وقوع العديد من موارد القوة الناعمة خارج السيطرة المباشرة للحكومات والدول، سواء نتيجة ارتباطها بسياقات تاريخية وتفاعلية معينة أو بأدوار فاعلين غير حكوميين تمثل استقلاليتهم عادة شرطًا أساسيًا لفاعلية أدوارهم.

تضاف إلى ذلك حالة الغموض والتداخل في أدبيات القوة الناعمة بين التركيز على ميكانيزمات وآليات الجاذبية ونشر القيم والنماذج في كثير من الأحيان، والإشارة في أحيان أخرى إلى ضرورة عدم الاقتصار على آليات الجاذبية وضرورة تضمين ميكانيزمات الإقناع والتأطير الإقناعي في أحيان ثانية، وتحديد الأجندة أو جدول الأعمال في أحيان ثالثة، فضلًا عن إشارات متكررة لإمكانية إدراج بعض الآليات الاقتصادية (مثل المساعدات التنموية والإنسانية) بل والعسكرية (مثل الأبعاد المختلفة لما يعرف بالدبلوماسية الأمنية أو العسكرية) متى تم توظيفها بشكل تعاوني ضمن آليات بناء القوة الناعمة. وفي مقابل ذلك، تثير بعض الدراسات وجود أشكال وآليات إكراهية وتلاعبية لممارسة القوة الناعمة وتوظيفها بأشكال ترتكز بالأساس على تشويه صورة الفاعلين الآخرين المنافسين أو حتى صورة الذات لدى الفاعل المستهدف بما يحقق أهداف ممارس القوة الناعمة. وفيما يلي محاولة لتوضيح

= بالاتباع في هذه الحالة قد تكون النماذج الأوروبية أو الأمريكية ذاتها. وتظهر الحالة التركية جانبًا من هذه الأبعاد بالإضافة إلى كشفها عن مسارات أخرى لا تتعارض فيها بالضرورة الأدوار المتزايدة للأطراف الخارجية مع بناء موارد قوته الناعمة والترويج له وزيادة جاذبيته وهو ما يظهر في الأدوار الأوروبية والأمريكية في الترويج للنموذج التركي في العقد الأول من عهد العدالة والتنمية خصوصًا، ثم محاولة النظام التركي منذ ٢٠١٤ تأكيد صورته كمقاوم للهيمنة والمؤامرات الغربية ردًا على التحول نحو الترويج لصور سلبية للنظام السياسي التركي في الغرب.

وتصنيف بعض أبعاد هذا الغموض والتنوع في أطر ممارسة القوة الناعمة، وتقديم إطار مقترح للمعالجة.

أولًا: أطر تحليل التوجيه والتوظيف

أشار ناي إلى الدبلوماسية العامة كآلية أساسية لبناء القوة الناعمة وتوجيهها وتوظيفها[١٦٥]. ويمكن تعريف الدبلوماسية العامة بشكل عام بأنها تشمل انخراط الحكومة والمجتمع في أنشطة واتصالات مع الجماهير الخارجية بهدف تحسين إدراك الرأي العام الأجنبي وتوجهاته إزاء الدولة وتحسين صورتها لدى المؤسسات الأخرى، وهو ما يصب في دعم قوتها الناعمة، ودفع الآخرين لأن يشاركوا الدولة فيما تريده أو يصبحوا أقل مقاومة وممانعة له. وتقوم الاستراتيجيات التقليدية للدبلوماسية العامة على برامج تعليمية ومعلوماتية وثقافية ترعاها الحكومة أو مختلف الفاعلين غير الحكوميين لجذب الجماهير الأجنبية وتشجيع التفاهم المتبادل. وقد تكون البرامج ذات طابع هيراركي أو شبكي أو خليط منهما في إطار الجمع بين أنماط مختلفة من العلاقات الحكومية – الشعبية أو الشعبية – الشعبية أو المزج بينها[١٦٦]. ويحدد البعض نطاق تعريف الدبلوماسية العامة بأنها: عملية اتصال (ولا بد أن تتضمن إعلانًا عن طبيعة الأنشطة إزاء الأطراف المستهدفة، فتقديم مساعدات إغاثية مثلًا دون الإعلان عنها لا يعد من قبيل الدبلوماسية العامة) مخططة (لا تندرج في إطارها أنشطة تلقائية مثل انتشار المسلسلات والأعمال الدرامية) ودولية (تتجه بالأساس للخارج، ولا تندرج في إطارها أنشطة العلاقات العامة والدعاية والتسويق السياسي الداخلية). لكن بعض الدراسات الأخرى تشير إلى إمكانية تضمين الأبعاد الداخلية على ضوء تزايد التداخل بين الداخل والخارج وتحولهما إلى ما يشبه المستوى البيني Intermestic؛ بحيث أصبح من

(١٦٥) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 100–109.

(١٦٦) Mai'a K. Davis Cross, "Conceptualizing European Public Diplomacy", chap. 1 in *European Public Diplomacy: Soft Power at Work*, edited by Mai'a K. Davis Cross and Jan Melissen, *Palgrave Macmillan Series in Global Public Diplomacy* (New York: Palgrave Macmillan, 2013): 25–26.

الصعب الفصل بين السرديات الموجهة لأحدهما دون الآخر، وبما يفرض نشاط المؤسسات المعنية على المستويين بشكل متزامن[١٦٧].

ويثير تعدد تعريفات مفهوم الدبلوماسية العامة والاختلاف حول نطاقها الجدل، ويعمق إشكاليات تحليل كيفية ممارسة القوة الناعمة وتوجيهها: فمن ناحية يمكن تعريف المفهوم بصورة شديدة التحديد باعتباره أنشطة ورسائل مؤسسات الدولة المعنية (سواء وزارة الخارجية أو الوكالات والهيئات المنشأة خصيصًا لممارسة الدبلوماسية العامة) بغرض تحسين صورة الدولة لدى الرأي العام في الدول الأخرى. وفي المقابل تتوسع الاتجاهات المعاصرة في تعريف الدبلوماسية العامة «الجديدة»[١٦٨] من منظور كلي؛ بحيث تشمل جميع الخطابات والأفعال الصادرة عن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة (وصولًا لأنشطة المواطنين العاديين أو ما يعرف بـ «دبلوماسية المواطن») والتي تسهم في تحسين الصورة العامة للدولة لدى جماهير الدول الأخرى ونخبها على السواء[١٦٩]. ويبدو جوزيف ناي أقرب إلى تبني المفهوم الموسع للدبلوماسية العامة إلى درجة كبيرة، وإن كان ذلك يثير إشكاليات – لا يعالجها ناي – حول كيفية المعالجة المنظمة للتنوع الكبير الذي تشمله الدبلوماسية العامة

(١٦٧) Jed Willard, "An Outsider's Perspective on Turkish Public Diplomacy", *SAM: Center for Strategic Research: Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs*, http://sam.gov.tr/an–outsiders–perspective–on–turkish–public–diplomacy/; Ellen Huijgh and Jordan Warlick, *The Public Diplomacy of Emerging Powers, pt. 1, The Case of Turkey* (Los Angeles: Figueroa Press, 2016).

(١٦٨) يرجع هذا التوسع إلى إمكانية التمييز بين ثلاثة أوجه على الأقل لصفة العمومية في الدبلوماسية العامة توردها التعريفات والتطبيقات المختلفة: أولها الطابع العام للجمهور المستهدف؛ حيث التركيز على مخاطبة الرأي العام في الدول الأخرى وليس الحكومات. وثانيها الطابع العام المعلن للدبلوماسية وأنشطتها وذلك بخلاف الطابع السري أو الرسمي المحدود غير المعلن في كثير من الأحيان لأنشطة الدبلوماسية التقليدية. وبهذا المعنى يمكن للدبلوماسية العامة أن تشمل بعض أنشطة الدبلوماسية التقليدية متى اتسمت بالعلانية والمساهمة في تحسين صورة الدولة. والوجه الثالث هو الطابع العام للممارسين للأنشطة الدبلوماسية؛ حيث لم تعد ممارسة الدبلوماسية مقتصرة على الحكومة بل تتسع لتشمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والخاصة (من منظمات المجتمع المدني والشركات وغيرها) والأفراد سواء من الشخصيات الشهيرة أو المواطنين العاديين فيما يعرف بدبلوماسية المواطن وكذلك الجماعات المختلفة داخل الدولة وخارجها (مثل دبلوماسية الشتات أو أبناء المهجر Diaspora diplomacy). وبجمع المعايير الثلاثة معًا يتسع مفهوم الدبلوماسية العامة ليشمل مختلف عمليات التواصل عبر المنظمات الحكومية والخاصة والأفراد مع الجماهير الأجنبية والرأي العام (وكذلك المؤسسات والفواعل الحكومية) في الدول الأخرى من خلال أنشطة يغلب عليها طابع العلانية عادة من أجل تحسين العلاقات الاتصالية وقنواتها وصورة الدولة (وهو ما يتضمن فهم هوية الدولة وقيمها ومثالياتها، ومؤسساتها وثقافتها، وأهدافها القومية وسياساتها الحالية)، انظر:
Jian Wang, *Shaping China's Global Imagination: Branding Nations at the World Expo* (New York: Palgrave Macmillan, 2013): 16.

(١٦٩) Carnes Lord, *Losing Hearts and Minds? Public Diplomacy and Strategic Influence in the Age of Terror*, Praeger Security International (Westport, CT: Praeger, 2006): 15–16; Wang, *Shaping China's Global Imagination*: 16–17.

بهذا المعنى، لا سيما أن ناي يضيف إليها – ويربط بها – في كثير من الأحيان الدبلوماسية التقليدية الثنائية ومتعددة الأطراف كأدوات أساسية تقوم من خلالها الحكومات ببناء القوة الناعمة(١٧٠).

ويرى الباحث أنه حتى حال الاقتصار على نطاقات محدودة لتعريف الدبلوماسية العامة، تبقى الصعوبات التي تثيرها العديد من التحليلات حول افتقار دراسات الدبلوماسية العامة إلى وجود إطار نظري متماسك موجه للبحث؛ إذ يغلب عليها الطابع العملي؛ من حيث تحليل وتقييم الاستراتيجيات والممارسات والمؤسسات المتنوعة للحالات المختلفة من دول وغير دول، وإظهار أوجه القصور والنقص، واقتراح التوصيات ذات الصلة. إلا أن ذلك لا يمنع تواتر طرح معايير أساسية لتقييم الدبلوماسية العامة، لا سيما في حقبة ثورة المعلومات والاتصالات وتطور أنماط جديدة للدبلوماسية العامة؛ مثل المصداقية والموضوعية قدر الإمكان وتجنب الانحيازات الزائدة وسيادة الطابع الإعلامي الإخباري، وتنشيط أدوار الفاعلين غير الحكوميين على مختلف المستويات، والطابع التفاعلي والشبكي والاهتمام بأنشطة الاستماع وتجنب المبالغة الزائدة في مخاطبة الداخل على حساب الخارج وإدراك تداخل الحدود بين المستويين، وغيرها(١٧١).

وبشكل عام، يكشف التحليل المقارن للدراسات المختلفة التي وظفت مفهوم القوة الناعمة عن إمكانية التمييز بين عدة مداخل أو اقترابات أساسية مطروحة لتحليل عمليات ممارسة القوة الناعمة وتحويلها وتوجيهها وتوظيفها، جنبًا إلى جنب مع الدبلوماسية العامة وفي إطارها. وتتنوع هذه المداخل حسب بؤرة تركيز كلٍّ منها؛ من حيث وحدة التحليل وآليات التأثير الأساسية، وذلك على النحو التالي(١٧٢):

---

(١٧٠) Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 31.

(١٧١) Jan Melissen, "The New Public Diplomacy: Between Theory and Practice", chap. 1 in *The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations*, *Studies in Diplomacy and International Relations* (New York: Palgrave Macmillan, 2005): 3–25; John Robert Kelley, "Between Take–Offs and Crash Landings: Situational Aspects of Public Diplomacy", chap. 9 in *Routledge Handbook of Public Diplomacy*, edited by Nancy Snow and Phillip M. Taylor, *Routledge International Handbooks* (New York: Routledge, 2009): 72–85.

(١٧٢) توجد تصنيفات أخرى تطرحها الأدبيات لآليات ممارسة القوة الناعمة وبنائها وتوجيهها، ومن ذلك التمييز بين الآليات الاتصالية الشبكية Network Communication Approach القائمة على بناء العلاقات في القوة الناعمة – والتي تضطلع بها عادة منظمات المجتمع المدني =

١- مداخل التحليل المؤسسي والأداتي - المجالي

بالإضافة إلى موارد القوة الناعمة التي توفر أسسًا تلقائية أو شبه تلقائية لتعزيز قوة الدولة وجاذبيتها، تلجأ الدول عادة إلى توظيف آليات أكثر تركيزًا بطبيعتها على تحسين صورة الدولة وجاذبيتها لدى قطاعات معينة أو في مجالات معينة أو بالاعتماد على موارد وأدوات معينة؛ مثل الدبلوماسية العامة والثقافية والدينية والإنسانية والتنموية والرياضية وغيرها وذلك بمشاركة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. وقد اعتبر جوزيف ناي هذه الآليات والأدوات السياسية بمثابة موارد أكثر جاهزية للتوظيف Shaped resources، وضمن فيها مزيجًا واسعًا ومتداخلًا من المؤسسات والآليات؛ مثل وكالات الاستخبارات والمعلومات والدبلوماسية العامة أو الشعبية وبرامج التبادل المختلفة وبرامج المساعدات والتدريب وغيرها من الموارد والإجراءات التي توفر تشكيلة واسعة من أدوات السياسة الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتقنية(١٧٣). وتكشف دراسات تحليل القوة الناعمة عن إمكانية التمييز بين اتجاهين فرعيين ضمن هذا المدخل (دون إنكار التقاطعات فيما بينهما)؛ وهما:

أ- اتجاه التحليل من منظور المؤسسات والفاعلين

يحلل هذا الاتجاه آليات ممارسة القوة الناعمة بتحديد الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين المشاركين في تحسين صورة الدولة، وهو ما يشمل الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بالدبلوماسية العامة، أو الثقافية، أو تقديم المساعدات الإغاثية والتنموية، جنبًا إلى جنب مع مختلف الفاعلين غير الرسميين من منظمات مجتمع مدني وشركات

= والمؤسسات غير الحكومية - والقائمة على توظيف آليات الاتصال الحديثة في الاتجاهين، مقارنة بالآليات الاتصالية الجماهيرية Mass communication approach القائمة على توجيه Wielding أو شهر القوة الناعمة والتي عادة ما تعتمد عليها الحكومات ويغلب عليها استخدام وسائل الإعلام الجماهيري في عمليات اتصالية في اتجاه واحد عادة، مع دعم ذلك ببعض الاتصالات ذات الاتجاهين؛ مثل التبادلات الثقافية والتعليمية. وتعد آليات الاتصال الشبكي أكثر تلاؤمًا مع البنية الحديثة لثورة المعلومات والاتصالات، كما أنها تتجاوز مشكلات العوائق الثقافية وانفصال المرسل عن المستقبل؛ حيث إنه بخلاف وسائل الاتصال الجماهيري التي تبدأ بالرسالة فإن الاتصال الشبكي يبدأ ببناء العلاقات والهياكل الشبكية، وتأتي الرسائل وتبادلها وتطويرها في مراحل تالية، بما يجعل الرسائل غير مقيدة بطابع ثقافي محدد، ويزيد من طابعها العابر للثقافات مع مشاركة أطراف مختلفة فيها، انظر:
R. S. Zaharana, "The Soft Power Differential: Network Communication and Mass Communication in Public Diplomacy", *The Hague Journal of Diplomacy* 2, no. 3 (2007): 213–228.

(١٧٣) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 99.

وصولًا إلى المواطنين العاديين. وتتمثل إحدى الإشكاليات الأساسية التي يواجهها هذا المدخل في صعوبة الحصر الفعلي لجميع الفاعلين المشاركين في بناء القوة الناعمة للدولة أو تقويضها؛ إذ تتسع القائمة لتشمل أي فاعل رسمي أو غير رسمي داخل الدولة المعنية أو خارجها ومرتبط بها بشكل أو آخر (مثل جاليات الدولة في الخارج، أو حلفاؤها)؛ إذ يمكن لأيٍّ منهم التأثير في صورة الدولة وجاذبيتها في سياقات وقضايا معينة. لكن ذلك لا يمنع بطبيعة الحال إمكانية تحديد الفاعلين الأساسيين المؤثرين في القوة الناعمة للدولة بشكل عام، مع إمكانية الاعتماد في تحديدهم على الجمع بين معايير متعددة؛ مثل الطابع الرسمي (الجهات الرسمية المختصة بمهام القوة الناعمة بشكل مباشر) والتأثير أو النفوذ (سواء بناءً على خبرات الدولة ذاتها أو المقارنة مع خبرات دول أخرى). وتقترح بعض دراسات القوة الناعمة في هذا الصدد التمييز بين مستويين رئيسيين من الفواعل؛ هما(١٧٤):

المستوى الأول يضم الفاعلين الرسميين والذين يمكن التمييز داخلهم بين فواعل الدولة أو الحكومة المركزية State agents والفواعل على المستويات المحلية Sub-State agents. وُيقصد بالأول الفواعل الرسمية الممثلة للدولة المركزية؛ مثل وزارة الخارجية والجهات الرسمية المسئولة عن التبادل الثقافي والطلابي والدبلوماسية العامة ونحوها. وتستطيع هذه الفواعل ممارسة القوة الناعمة وتحسين صورة الدولة بشكل مباشر (من خلال أنشطة المراكز الثقافية، والدعاية والترويج لصورة الدولة وجاذبيتها السياحية والاستثمارية في وسائل الإعلام لدى الدول الأخرى، أو استئجار شركات علاقات عامة في الدول الأخرى، أو برامج للمنح واستقبال الطلاب والباحثين الأجانب، وتقديم المساعدات التنموية والمساهمة في قوات حفظ السلام وتقديم خبرات حل النزاعات؛ مثل الدور النرويجي) أو غير مباشر (من خلال خلق بيئة جذابة تعزز روابط وعلاقات التبادل الثقافية والتعليمية وغيرها مع الدول والمجتمعات

---

(١٧٤) تطرح دراسات أخرى تصنيفات مقاربة بأسماء مختلفة نسبيًّا؛ مثل التمييز بين المدخل الحكومي الدولي لممارسة القوة الناعمة (الذي يركز بشكل أساسي على التفاعلات بين الدول وأدوار الحكومات والمنظمات الدولية والأجهزة البيروقراطية في مخاطبة نخب وشعوب الدول الأخرى)، والمدخل العابر للقوميات الأكثر تركيزًا على شبكات العلاقات الرسمية وغير الرسمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الفاعلين من غير الدول ودون مستوى الدولة؛ مثل المدن والشركات العابرة للقوميات والمنظمات الدولية غير الحكومية واتصالات المواطنين، وغيرها. للمزيد، انظر:
Joaquin Jay Gonzalez III, *Diaspora Diplomacy: Philippine Migration and Its Soft Power Influences* (Manila: De La Salle University Publishing House, 2014): 17–31.

الأخرى عبر تسهيل إجراءات استقبال الاستثمارات الأجنبية والسياح والأجانب، وتسهيل الأطر القانونية للارتباط بين المنظمات غير الحكومية المحلية ونظائرها الأجنبية، وتشجيع التجمعات الإقليمية الجغرافية والوظيفية)(١٧٥). ويضم هذا المستوى الرسمي أو الحكومي كذلك مستوى الوحدات المحلية للدولة؛ مثل المحافظات والأقاليم والمدن العالمية الكبرى التي تزايدت أدوارها الخارجية في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الموازية Parallel diplomacy التي توفر مجالات لتعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية والإدارية بين المحليات من جهة والأدوار العالمية لها من جهة ثانية، بما يعزز القوة الناعمة لهذه المدن ودولها(١٧٦).

أما المستوى الثاني فيضم الفواعل من غير الدولة Non-State agents وتحديدًا الفواعل غير الرسمية من المنظمات غير الحكومية المنتمية للمجتمع المدني وقطاع السوق؛ مثل مراكز الأبحاث والمنظمات الحقوقية والإغاثية غير الحكومية، والشركات ورجال الأعمال ذوي الأنشطة التجارية والاستثمارية الخارجية ونحوهم(١٧٧). وتفصل بعض الدراسات في أدوار بعض الفاعلين؛ مثل أبناء الدولة في الخارج أو المهجر أو الشتات (الدياسبورا) لا سيما مع وجود أكثر من مائتي مليون مهاجر عبر العالم، يشكلون آلية أساسية للقوة الناعمة للدول النامية بشكل خاص؛ إذ تتأثر صورة الدولة لدى الشعوب والنخب الأخرى بسلوكيات مهاجري الدولة في الخارج وروابطهم وتجمعاتهم ومعتقداتهم وما يشغلونه من وظائف وأنماط تفاعلهم مع دول المهجر وشعوبها ومهاجري الدول الأخرى كذلك(١٧٨).

(١٧٥) Vyas, *Soft Power in Japan–China Relations*: 43–45.

(١٧٦) Teresa La Porte, "City Public Diplomacy in the European Union", chap. 5 in *European Public Diplomacy*: 85–112.

(١٧٧) Vyas, *Soft Power in Japan–China Relations*: 46–48; Takashi Inoguchi, "Introduction to the Special Issue: Soft Power in International Relations", *Japanese Journal of Political Science* 13, no. 4 (2012): 473–476.

(١٧٨) تميز الدراسات في هذا الصدد بين عدة أنماط لتأثيرات الدياسبورا: الأول هو التأثير الديني الروحاني عبر الممارسات والتجمعات العقيدية والدينية للمهاجرين ومدى انسجامها/ توافقها/ انعزالها عن دول المهجر، والثاني هو التأثير الوظيفي المادي عبر الأنشطة الوظيفية للمهاجرين؛ من حيث طبيعتها ومستواها ومدى مهارة القائمين بها وتعليمهم وكفاءتهم ومدى تطلبها التواصل مع سكان أو مواطني الدول الأخرى، والثالث هو التأثير الاجتماعي عبر تجمعات هؤلاء المهاجرين وأدوارها ومدى انخراطهم في شبكات المنظمات غير الحكومية وأنشطة المجتمع المدني في الدول الأخرى وغير ذلك. وتضاف إلى ذلك أدوار هؤلاء المهاجرين في تعزيز القوة الناعمة لبلادهم اقتصاديًا عبر تحويلاتهم النقدية، فضلًا عن المشاركة الفعلية في شبكات لنقل المعرفة والمهارات بين الدول والمجتمعات، وتعزيز التعايش بين الثقافات. للمزيد، انظر: Gonzalez III, *Diaspora Diplomacy*: 17–31.

وبشكل عام، تقوم الدبلوماسية العامة الجديدة على إبراز أدوار الفاعلين غير الحكوميين جنبًا إلى جنب مع الفاعلين الحكوميين ليس فقط كآليات وقنوات لنقل الرسائل لكن كفاعلين مساهمين في بناء العلاقات مع شرائح متعددة من المجتمعات الأخرى؛ فالفواعل من غير الدول لا يتحركون بالضرورة كعملاء أو أدوات لحكوماتهم وتعظيم قوتها الناعمة، بقدر ما تحركهم دوافع ذاتية لتحسين سمعة دولتهم سواء بدوافع أيديولوجية وطنية أو مصلحية للاستفادة من التأثيرات الإيجابية لتحسن صورة الدولة في تعزيز صور مواطنيها وشركاتها ومختلف مؤسساتها بالتبعية والعكس، بما يخلق مناخًا أفضل للسفر والانتقال والتجارة والاستثمار على نحو يخدم مصالح مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين[١٧٩]. وتفترض دراسات القوة الناعمة أنه كلما ازداد التنوع في فواعل القوة الناعمة والأدوار الإيجابية للفواعل غير الرسمية مع القدرة على التنسيق بينها، يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز القوة الناعمة للفاعل. والعكس صحيح، فكلما زاد تركيز القوة الناعمة في الفواعل الرسمية، تراجعت إمكانيات بناء القوة الناعمة للفاعل. وتتسم آليات بناء القوة الناعمة وتوجيهها وممارستها في الدول السلطوية أو الأقل ديمقراطية بدرجة أكثر من المركزية والتوجيه المباشر من قبل الحكومات بخلاف النماذج الأكثر انتشارًا للقوة وتضمينًا لأدوار الفاعلين من غير الدول في النظم الديمقراطية، وهو ما يظهر في الدراسات التي تحلل ممارسات القوة الناعمة لدول؛ مثل الصين وروسيا وإيران مقارنة بدول؛ مثل الولايات المتحدة أو الدول الغربية الديمقراطية[١٨٠].

ب- التصنيف حسب المجالات والقضايا أو الآليات

يركز هذا المدخل على المجالات أو القضايا الأساسية التي يشكل التعاون أو زيادة نشاط الدولة وجاذبيتها فيها مصدرًا لتعزيز قوتها الناعمة، وهو ما يشمل مختلف صور التحرك الإيجابي النشط من جانب الدولة لترويج واستعراض موارد القوة الناعمة المختلفة لديها (الثقافية والسياسية الداخلية والخارجية والاقتصادية وغيرها)، فيما يمكن اعتباره تعزيزًا

(١٧٩) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 99–107; Kudryavstev, *A Systemic View of the Soft Power*: 7.

(١٨٠) Edward Wastnidge, “The Modalities of Iranian Soft Power: From Cultural Diplomacy to Soft War”, *Politics* 35, no. 3–4 (2015): 364–377.

للحضور الناعم للدولة على المستوى الخارجي، على حد تعبير مقياس الحضور العالمي الصادر عن مركز الكانو الملكي الإسباني(١٨١).

وقد سعت بعض الدراسات لمعالجة التنوع الشديد في آليات القوة الناعمة ومجالاتها من خلال التركيز على حالات دول بعينها أو آليات معينة للقوة الناعمة أو مجموعات معينة من الدول (مثل القوى العظمى أو المتوسطة أو الصغرى أو الدول النامية أو غير الديمقراطية)(١٨٢). وسعت دراسات أخرى إلى تحديد الأدوات والممارسات الأفضل للقوة الناعمة. ومن ذلك دراسة Latzunia وآخرين التي اعتمدت على التحليل المقارن واستطلاع آراء الخبراء والمتخصصين حول خبرات عدة دول (تحديدًا الصين والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي) في خمسة مجالات؛ هي: نشر اللغة والثقافة، والتعاون في مجال التعليم والعلوم والتكنولوجيا، والعلاقات التجارية، والدبلوماسية العامة، والمساعدات الرسمية التنموية. وخلصت الدراسة إلى تأكيد الخبراء على ضرورة توظيف معظم الآليات لبناء النفوذ واشتراك غالبيتها في الأهمية والوزن النسبي، مع التأكيد على عدة اعتبارات أساسية لا بد من مراعاتها؛ وأهمها: الطابع المؤسسي لضمان الاستمرارية، ومراعاة الإطار القانوني والتنظيمي في الدول المخاطبة بآليات القوة الناعمة، وتنويع الجماعات والفئات المستهدفة أو المخاطبة (بحيث تشمل التعاون مع المؤسسات والهيئات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية عبر مشروعات تنسيقية، وبرامج المنح والمساعدات للشركاء المحليين، وخلق شبكات بين المؤسسات، وتنفيذ مشروعات مشترك)(١٨٣).

(١٨١) Iliana Olivié, Manuel Gracia and Carola Garcia–Calvo, *Elcano Global Presence Report 2014* (Madrid: Real Instituto Elcano, 2014).

(١٨٢) انظر مثلًا:

Juan Carlos Holguin, *German 'Soft Power': From the Fall of the Wall to the 2006 World Cup* (Master's thesis, Georgetown University, 2013): 35–82; Jill Dougherty, Russia's *"Soft Power" Strategy* (Master's thesis, Georgetown University, 2013): 39–105; Anstasia Maximova, "Measure What You Treasure: Evaluating the Effectiveness of Development Assistance", *International Organization Research Journal* 10, no. 1 (2015): 44–60; Agawa Naoyuki, "Japan Does Soft Power: Strategy and Effectiveness of Its Public Diplomacy in the United States", chap. 13 in *Soft Power Superpowers*: 224–240; Chong, "Small State Soft Power Strategies": 383–405.

(١٨٣) Andrey Shelepov *et al*., "A Systemization of the Best Soft Power Practices", *International Organisations Research Journal* 9, no. 2 (2014): 229–245.

جدول (٢-٣): الآليات ومحددات الفاعلية الأساسية لبناء القوة الناعمة في المجالات المختلفة

المجال	الأدوات والآليات والاعتبارات الأساسية
نشر اللغة والثقافة	الطابع المؤسسي من خلال المراكز الثقافية والمدارس والجامعات، توظيف الثقافة الشعبية لجذب الاهتمام للغة، شمول الأنشطة لجميع المستويات العمرية والتعليمية: قبل الجامعية والجامعية وبعد الجامعية، التحرك في إطار منظمات أو روابط دولية أو إقليمية (مثل منظمة الدول الفرنكوفونية) بما يجعل سياسات نشر اللغة أوسع نطاقًا وأكثر تعددًا في أبعادها.
مجال التعاون التعليمي والعلمي والتقني	الاهتمام بالتواصل بين الجامعات والمؤسسات البحثية، خلق شبكات علمية وبحثية مشتركة، برامج انتقال للباحثين والطلاب وأساتذة الجامعات، دعم البنى التحتية للجامعات المحلية وتمويل البرامج التعليمية داخل الدولة وخارجها، جذب طلاب الدول الأخرى للتعلم في جامعات الدولة، استحداث برامج تعليمية جديدة جذابة، العمل على توحيد أو تقريب النظم التعليمية ونظم التقييم ومعاييره عبر اتفاقيات ومساعدات فنية ومنح، الاهتمام بفئات معينة؛ مثل العاملين بالجامعات باعتبارهم يمثلون وكلاء تعليميين Education agents لدى عودتهم، إنشاء جامعات مشتركة، تطوير برامج الدرجات المزدوجة أو المشتركة، تسهيل إجراءات السفر وتأشيراته للأغراض البحثية والتعليمية.
تنمية العلاقات التجارية	تحديث شبكات ربط رجال الأعمال المحليين بالخارج (تجمعات الأعمال، شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي)، منح ائتمانات للصادرات، تنشيط دور السفارات في دفع المفاوضات التجارية بين الدول، تعزيز برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تيسير نفاذ البلدان الأخرى إلى السوق الوطنية والعكس (من خلال السياسات الجمركية ومنح معاملات تفضيلية)، تدريب رجال الأعمال وأصحاب المشاريع في الدول الأخرى، دعم مشاركة الشركات الصغيرة في المعارض الخارجية، عقد معارض وورش عمل متخصصة في المجالات المختلفة، تحسين مناخ الأعمال في الدولة وفي الدول الشريكة وإصلاح الأطر التنظيمية، تقديم حوافز للاستثمار الداخلي، تبني برامج لتطوير قطاع الأعمال الخاص، تطوير برامج لجذب الأيدي العاملة الماهرة، تيسير تأشيرات السفر لرجال الأعمال.

الدبلوماسية العامة	تطوير مؤسسات للتنسيق وبناء العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في الدول الأخرى، تشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية ودعمها، تطوير إطار قانوني وآليات اقتصادية لتحفيز الارتباط بالشتات وأبناء المهجر في الدول المتواجدين بها وتيسير إصدار جوازات السفر والخدمات ذات الصلة لهم في البلاد المضيفة، إقامة مراكز للأزمات والإغاثة لمساعدة المواطنين والأجانب في مواقع الأزمات والكوارث، برامج التبادل الطلابي والشبابي، إقامة مراكز لتعليم اللغات، برامج وأنشطة لتعزيز المجتمع المدني ودوره التنموي في الدول الأخرى وإقامة صناديق اقتصادية لهذا الغرض، المشاركة في الأنشطة الشبابية في الدول الأخرى واستضافتها، استضافة الأحداث الرياضية الدولية والمشاركة فيها، التعاون في برامج مكافحة المخدرات والإدمان بين الشباب، برامج مشتركة لمساعدة وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، تنشيط دور الدولة في استضافة المؤتمرات الدولية، برامج تبادل قادة المستقبل (من السياسيين ورجال الأعمال وممثلي المنظمات غير الحكومية)، دعم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشر القيم الديمقراطية.
المساعدات التنموية الدولية	تتعدد أشكالها؛ إذ قد تكون في إطار ثنائي أو متعدد، كما قد توجه لدعم الدولة ككل، أو إقليم معين، أو أحزاب أو منظمات معينة، ومن أهم صورها الإسهام في تمويل مشروعات البنية التحتية، تمويل البرامج والمنح التعليمية وتطوير المؤسسات التعليمية، تقديم قروض لشراء المنتجات الوطنية، تقديم قروض ميسرة، المساهمة في بناء قدرات المؤسسات والهيئات الوطنية، تمثيل مصالح الدول النامية في المنظمات الدولية.

المصدر: بتصرف من Andrey Shelepov *et al.*, “A Systemization of the Best Soft Power Practices”, *International Organisations Research Journal* 9, no. 2 (2014): 240–243.

وفي محاولة لتقليل التداخل بين المجالات والآليات المختلفة وتمييزها في الوقت ذاته، تصنف بعض الدراسات مجموعتين أساسيتين من الآليات: الأولى وسائل الإعلام والاتصال ونقل الأفكار (وهو ما يشمل انتقال الأخبار والتحليلات والأعمال الدرامية والسينمائية والصحف والأعمال المطبوعة وغيرها) من جهة، وآليات انتقال الأفراد والسلع من جهة ثانية (سواء في إطار هجرة العمالة وجاليات الدولة في الخارج أو في إطار السياحة أو التبادل الطلابي والتعليمي، وصولًا إلى انتقال السلع والخدمات والاستثمارات؛ حيث

تترك جودة المنتجات وطبيعتها واختيارات نوعية الاستثمارات وأحجامها وكيفية إدارتها انطباعات حول صورة الدولة وثقافتها)[١٨٤]. وتتوسع دراسات أخرى في الحاق الطابع الدبلوماسي بجميع القضايا والمجالات والأدوات والآليات سواء باعتبارها جزءًا من الدبلوماسية العامة في مفهومها الموسع، أو باعتبارها تشكل أنماطًا فرعية مجالية جديدة في إطار ما يطلق عليه الدبلوماسية الجديدة؛ مثل الدبلوماسية الثقافية، والدبلوماسية الدينية، والدبلوماسية التعليمية، والدبلوماسية الإمتاعية أو الترفيهية التي تشمل بدورها أنماطًا متعددة للدبلوماسية؛ مثل الدبلوماسية السياحية، والدبلوماسية الرياضية، ودبلوماسية الأفلام والمسلسلات، ودبلوماسية المطبخ والطعام Culinary diplomacy، ودبلوماسية الرقص، ودبلوماسية المشاهير Celebrity diplomacy، ودبلوماسية الوسم Branding diplomacy، والدبلوماسية الانتخابية، ودبلوماسية الترويج للديمقراطية والنموذج، والدبلوماسية الإنسانية ودبلوماسية المساعدات (وتشمل الدبلوماسية التنموية والدبلوماسية الإغاثية)، ودبلوماسية المؤتمرات، والدبلوماسية الإلكترونية، ودبلوماسية الشتات أو المهاجرين، ودبلوماسية المواطنين، وغيرها[١٨٥].

٢- المدخل الاتصالي الخطابي

بخلاف المدخل السابق الأكثر تركيزًا على الرسل وآليات نقل الرسائل ومجالاتها إن جاز التعبير (حيث رصد الفواعل والمؤسسات والآليات المختلفة المشاركة أو المستخدمة في بناء القوة الناعمة للدولة والأنشطة المختلفة لكلٍّ منها)، فإن ثمة مداخل أكثر تركيزًا على مضمون الرسائل والخطابات ذاتها باعتبار أن القوة الناعمة في جوهرها هي قوة خطابية أو

(١٨٤) Vyas, *Soft Power in Japan–China Relations*: 49–51.

(١٨٥) Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur, eds., *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy*, *Oxford Handbooks* (Oxford: Oxford University Press, 2013): 229–728; Torkom Movsesiyan, *Raqs Sharqi in Cultural Diplomacy: An Important but Neglected Diplomatic Tool in U.S.–Egypt Diplomatic Relations: Soft Power Is a Dance that Requires Partners* (Master's thesis, City University of New York, 2013): 77–90.

اتصالية(١٨٦)، لا سيما مع تحول السياسة في عصر المعلومات إلى صراع بين الروايات أو السرديات وأيها أكثر صدقية وجاذبية على حد تعبير جوزيف ناي(١٨٧).

ويحتل المدخل الاتصالي ومضمون الرسائل الاتصالية أولوية في تعريف جوزيف ناي للدبلوماسية العامة، وهو ما يظهر بشكل خاص في المستويين الأولين من ثلاثة مستويات يحددها لممارسة الدبلوماسية العامة حسب المدى الزمني للتحرك ومضمونه والمستهدفين به: المستوى الأول هو «الاتصال اليومي» ويعني الاستعداد الدائم لتوفير معلومات فورية أو ما يطلق عليه رواية القصة من منظور الدولة بشكل مقنع للمواطنين والصحفيين والإعلاميين بشكل عام. والمستوى الثاني هو «الاتصال الاستراتيجي» الذي يسعى لتحقيق نوع من الاتساق بين الرسائل المتنوعة التي تبثها جهات مختلفة، كما يعيد صياغة هذه الرسائل وتصنيفها في عدد من الموضوعات أو المبادرات السياسية في صورة موضوعات أو تيمات بسيطة، يتم التركيز عليها بشكل متصل على مدى زمني ممتد، على نحو أقرب لاستراتيجيات الدعاية أو البروباجندا السياسية. أما المستوى أو البعد الثالث فهو «بناء وتطوير علاقات دائمة مع أفراد ومؤسسات من دول أخرى» عن طريق البعثات الدراسية وبرامج التبادل المختلفة، ودورات التدريب والمؤتمرات وغيرها، وهو أقرب إلى مستوى المؤسسات والآليات المؤسسية(١٨٨).

وقد اهتمت بعض الدراسات في هذا الصدد بمفهوم «التأطير» باعتباره يمثل الآلية الأساسية لممارسة القوة الناعمة سواء بزيادة جاذبية الدولة أو إقناع الفاعلين الآخرين برؤاها. ورغم تعدد تعريفات التأطير والجدالات المحيطة بالمفهوم، فإنه يمكن النظر إليه باعتباره مزيجًا من الانتقاء Selection والإظهارSalience؛ حيث يتم انتقاء أبعاد معينة للواقع المدرك

---

(١٨٦) للمزيد حول العلاقة بين الخطاب والقوة والشرعية ومفهوم «قوة الخطاب»، انظر:
Adrian Blackledge, *Discourse and Power in a Multilingual World. Discourse Approaches to Politics, Society, and Culture* 15 (Amsterdam: John Benjamins, 2005): 1–30; Teun A. van Dijk, *Discourse and Power* (New York: Palgrave Macmillan, 2008): 1–84; Charlotte Epstein, *The Power of Words in International Relations: Birth of an Anti–Whaling Discourse* (Cambridge: The MIT Press, 2008): 1–25; Alan Finlayson, "Ideology and Political Rhetoric", chap. 11 in *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, edited by Michael Freeden, Lyman Tower Sargent and Marc Stears, *Oxford Handbooks in Politics and International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2013).

(١٨٧) Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 106.

(١٨٨) Nye (Jr.), "Public Diplomacy and Soft Power": 101–105.

وجعلها أكثر ظهورًا في الرسالة الاتصالية على نحو يستهدف توجيه المتلقي إلى إدراكات معينة بخصوص تعريف المشكلة أو الموقف، وتفسيراتها السببية، وتقييمها الأخلاقي، وتوصيات معالجتها وكيفية حلها والتعامل معها[١٨٩].

واقترحت بعض الدراسات تبني مدخل التأطير الاستراتيجي أو السرديات الاستراتيجية لتحليل ممارسة القوة الناعمة على المستوى الاتصالي الكلي[١٩٠]. ويركز هذا المدخل على محورية فكرة صياغة الروايات أو القصص الملائمة الأكثر قابلية للانتصار (بمعنى الانتشار والإقناع والتأثير)، مع إبراز محورية السرديات إذ تفوق أهميتها – وفقًا لبعض المسئولين والمحللين – في كثير من الأحيان الواقع المادي، كما أن السرديات قد تشكل الإدراكات بشكل يفتح المجال لخلق هذا الواقع[١٩١]. ويرتبط الطابع الاستراتيجي بوجود أهداف

(١٨٩) يقصد بالانتقاء Selection التركيز على أبعاد معينة وتصنيفها بشكل محدد على نحو ما يقوم به المصور عند التقاط صورة لمشهد معين من زاوية معينة، وهو ما يتضمن بالضرورة استبعادًا لأبعاد وزوايا وعناصر أخرى خارج الصورة والإطار. أي أن تعريف التأطير لا يتم فقط بتوضيح ما يتم التركيز عليه بل ما يتم إقصاؤه والسكوت عنه كذلك. فخصائص أي ظاهرة وأسبابها وأطرافها وتداعياتها تتغير بشكل جذري باختلاف الأبعاد التي يتم التركيز عليها، وتلك التي يتم تهميشها أو إخفاؤها، وكيفية تصنيف الوقائع والملاحظات. ويقصد بالإظهار Salience زيادة القابلية للملاحظة والفهم والتذكر والاسترجاع من خلال الصور والتشبيهات والاستعارات والتعبيرات الجذابة المميزة أو المرتبطة برموز ثقافية مألوفة، ومن خلال التكرار والتواتر، انظر:
Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm", *Journal of Communication* 43, no. 4 (1993): 51–58.

ولمراجعة نقدية لحالة البحث في مفهوم التأطير وتطورها، انظر:
Dietram A. Scheufele and Shanto Iyengar, "The State of Framing Research: A Call for New Directions", chap. 43 in *The Oxford Handbook of Political Communication*, edited by Kate Kenski and Kathleen Hall Jamieson (New York: Oxford University Press, 2017).

(١٩٠) شهدت الألفية الجديدة إعادة تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم؛ مثل الاتصال والخطاب والتأطير والرواية أو السردية مع إضافة وصف استراتيجي لها باعتبارها تقدم مداخل تحليلية مفيدة لفهم الظواهر والتفاعلات وعلاقات القوة السياسية داخليًا وخارجيًا. ورغم سعي أنصار هذه الاتجاهات للتمييز بين هذه المفاهيم، فإنها تبقى شديدة التداخل والارتباط؛ بحيث يمكن اعتبارها أجزاء أو تفريعات من مدخل واحد. فمن الممكن اعتبار مفهوم الاتصال أكثرها اتساعًا كتعبير عن عملية نقل للرسائل والمعاني والخطابات بين طرف مرسل وآخر مستقبل للتأثير في إدراكاته و/ أو سلوكه بما يتفق مع أهداف المرسل، ومفهوم التأطير كنمط خاص للاتصال يركز على كيفية صياغة الرسالة أو الخطاب بشكل أساسي بإبراز أبعاد معينة على ما عداها. إلا أن أنصار التأطير الاستراتيجي يعودون بدورهم للتأكيد على أهمية عدم الاقتصار على صياغة الأطر وأهدافها، وضرورة الاهتمام بآليات نقل الأطر وكيفية استقبالها، والمعالجات التالية، بما يوسع فعليًا نطاق عملية التأطير لتشمل مختلف أبعاد العملية الاتصالية. ورغم محاولة بعض أنصار مفهوم السرديات تمييزها عن الأطر باعتبار أن الأخيرة لا تتضمن بالضرورة عناصر الحبكة المكونة للسردية فضلًا عن الطابع الحركي التفاعلي للسرديات وصولًا إلى المعالجة المقترحة، فإن ذلك لا يمنع تسليمهم في النهاية بوجود درجة عالية من التداخل بينهما؛ بحيث يمكن اعتبار السرديات نسقًا منظمًا من أطر معينة. للمزيد، انظر:
Derina Holtzhausen and Ansgar Zerless, "Strategic Communication: Opportunities and Challenges of the Research Area", chap. 1 in *The Routledge Handbook of Strategic Communication*, edited by Derina Holtzhausen and Ansgar Zerass, Routledge Handbooks (New York: Routledge, Taylor and Francis, 2015): 3–7; Alister Miskimmon, Ben O'Loughlin and Laura Roselle, *Strategic Narratives: Communication Power and the New World Order, Routledge Studies in Global Information, Politics and Society* 3 (New York: Routledge, Taylor and Francis, 2013): 5–8.

(١٩١) Laurel E. Miller *et al., Democratization in the Arab World: Prospects and Lessons from Around the Globe, RAND Corporation Monograph Series* (Santa Monica, CA: RAND, 2012): 310.

وغايات استراتيجية محددة (وغالبًا بعدية المدى) من عمليات الاتصال/ التأطير/ السرد، فضلا عن اندراجها ضمن استراتيجية ممتدة وواسعة النطاق تتكامل فيها مع توظيف آليات أخرى، بما يضفي سمات العمدية والتخطيط والتعقيد على هذه العمليات[١٩٢].

ولا يوجد اتفاق في الدراسات حول خطوات أو مؤشرات محددة حول كيفية تعيين ودراسة الأطر في العملية الاتصالية؛ حيث تتباين الممارسات في هذا الصدد بين اتجاهات تترك تحليل مضمون الأطر حسب طبيعة كل حالة، بما يزيد من ذاتية التحليل، واتجاهات أخرى تسعى لصياغة تصنيفات أو أنماط عامة للأطر. ومن أشهر نماذج التصنيفات العامة محاولة نيومان وآخرين – بناءً على مسح للتغطيات الإعلامية للقضايا المختلفة – التمييز بين خمسة أنماط أساسية للأطر؛ هي: أطر الصراع، والطابع الإنساني أو الشخصنة، وأطر الآثار والتداعيات (الاقتصادية غالبًا)، وأطر القيم والأخلاقيات، وأطر المسئولية[١٩٣].

جدول (٢-٤): أنواع الأطر الأساسية حسب الموضوع أو القضية

طبيعة التأطير	الإطار	التعريف
التأطير القيمي	أطر القيم والأخلاقيات	إضفاء طابع أخلاقي على بعض القضايا أو إثارة تساؤلات حول مدى أخلاقية سياسات معينة.
	أطر الطابع الإنساني/ الشخصنة	تركز على إضفاء اللمسات الإنسانية على القضايا والأحداث وإظهار الطبائع والمشاعرِ الإنسانية والجوانب الشخصية الحياتية، وهو ما قد يتحقق؛ مثلًا بإظهار جوانب من الحياة الشخصية للقيادات وأعضاء النخبة، أو إجراء لقاءات تسلط الضوء على مآسي ومعاناة أشخاص بعينهم يتحولون إلى نماذج مشخصنة تمثل قضايا معينة.

(١٩٢) Laura Roselle, Alister Miskimmon and Ben O'Loughlin, "Strategic Narrative: A New Means to Understand Soft Power", *Media, War and Conflict* 70, no. 1 (2014): 70–84.

(١٩٣) W. Russell Neuman, Marion R. Just and Ann N. Crigler, *Common Knowledge: News and the Construction of Political Meaning, American Politics and Political Economy Series* (Chicago: The University of Chicago Press, 1992); Holli A. Semetko and Patti M. Valkenburg, "Framing European Politics: A Content Analysis of Press and Television News", *Journal of Communication* 50, no. 2 (2000): 94–96; Dennis Chong and James N. Druckman, "Framing Theory", *Annual Review of Political Science* 10 (June 2007): 107–108.

التأطير التحليلي أو السببي	أطر الصراع	يتم عرض الموضوع باعتباره صراعًا بين أطراف (سواء أفراد أو أحزاب أو جماعات أو دول أو غيرها). وقد يتم تصوير هذا الصراع باعتباره صراعًا لأسباب شخصية، أو التنافس على السلطة، أو الصراع للسيطرة على موارد مادية، أو صراعًا أيديولوجيًّا أو قيميًّا، أو غير ذلك.
	أطر المسئولية	إلقاء اللوم والمسئولية على أطراف محددة سواء على مستوى الأسباب أو إيجاد الحلول والمعالجات.
	أطر الآثار والتداعيات	يتم التركيز على نواتج سياسات أو مواقف معينة وآثارها وتداعياتها (الاقتصادية غالبًا) سواء على المدى القصير أو البعيد سواء؛ من حيث تكاليفها الاقتصادية أو تأثيراتها في وحدة الدولة وتجانسها، أو مكانتها وصورتها في الخارج. وهو ما قد يظهر مثلًا في تأطير قضية التفاوض مع طرف معين بأنه مرفوض كتفاوض مع إرهابيين، ومن شأنه إعطاء انطباع بضعف الدولة واستلامها. وقد يتغير هذا الإطار لاحقًا نحو تأكيد أهمية التفاوض مع إبراز أهمية تعزيز السلام وفرص التعايش وتقليل الخسائر لجميع الأطراف.

المصادر: تجميع الباحث من W. Russell Neuman, Marion R. Just and Ann N. Crigler, *Common Knowledge: News and the Construction of Political Meaning, American Politics and Political Economy Series* (Chicago: The University of Chicago Press, 1992); Holli A. Semetko and Patti M. Valkenburg, "Framing European Politics: A Content Analysis of Press and Television News", *Journal of Communication* 50, no. 2 (2000): 95–96; Steven B. Rothman, "Revising the Soft Power Concept: What Are the Means and Mechanisms of Soft Power?", *Journal of Political Power* 4, no. 1 (2011): 55–56.

وثمة اتجاه ثالث وسطي لا يطلق الذاتية الكاملة للباحث في تعيين الأطر وفقًا لخصوصية كل حالة ويتجنب في الوقت ذاته الحصر المسبق لمضمون الأطر، وذلك من خلال الاكتفاء بطرح عناصر ومستويات وأبعاد أساسية لتحليل الروايات أو السرديات الاستراتيجية. فمثلًا استعارت بعض دراسات القوة الناعمة التصنيف الخماسي السابق لمضمون الأطر مع تطويره بالاستفادة من إسهامات الاقتراب البنيوي في دراسة العلاقات الدولية؛ حيث تم التمييز

بشكل أساسي بين نوعين من التأطير حسب أسلوب الإقناع والتأثير؛ الأول هو التأطير القيمي Normative framing؛ حيث يتم طرح القضية من منظور قيمي أخلاقي أو عاطفي، وتحديد مسار معين للحركة باعتباره ما ينبغي القيام به Logic of appropriateness أو الأكثر اتساقًا مع القيم والمبادئ بغض النظر عن التقييم العقلاني الرشيد لتكاليفه وآثاره. ورغم الطابع المثالي لهذه الأطر بما يجعلها ظاهريًّا لا تتفق مع الطابع الواقعي المصلحي للعلاقات الدولية، فإن هذه الأطر تمارس تأثيرًا في خيارات الفاعلين الآخرين ليس بالضرورة باتجاه دفعهم لتبني مسار الحركة المقترح معياريًّا، لكن بتقييد البدائل المتاحة أمامهم أو تقليل حرية حركتهم في المسارات الأخرى. ووفقًا لروتمان، فإن ثمة مسارات سلبية لتوظيف التأطير القيمي أو العاطفي بصورة صراعية وهو ما يحدث مثلًا في حالات لجوء القيادات إلى تأطير العلاقات بين الجماعات الاثنية (أو الدول) على أساس تناقض الهويات والتخويف من الآخر وتكريس صورته كعدو غير قابل للتصالح أو التعايش معه[١٩٤].

أما الشكل الثاني فهو التأطير التحليلي أو السببي Analytical/causal framing والذي يتضمن خلق رواية أو قصة سببية معينة تتضمن ترتيبًا معينًا للأسباب والتداعيات والربط بينها بصورة تلقي بالمسئولية أو اللائمة على أطراف وعوامل وأسباب معينة أكثر من غيرها، وتبرز (أو تضخم) ظواهر معينة باعتبارها نتائج وتداعيات لهذه الأسباب؛ بحيث تكون محصلة ذلك الدفع باتجاه التأكيد على ضرورة تبني (أو عدم تبني) مسارات معينة للحركة من منطلق ضرورة تحقيق (أو تجنب) تداعيات معينة. وتستفيد الأطر التحليلية من عدة خصائص للتفاعلات الاجتماعية؛ أبرزها تعقيد علاقات السببية واتسامها بعدم اليقين؛ إذ إنها غير قابلة للتقدير الموضوعي المطلق بقدر ما يتم الاستدلال عليها إدراكيًّا؛ حيث توجد عادة مسارات متعددة للسببية (حال تعدد الأسباب الكافية) أو على الأقل عوامل وأسباب متعددة لأي ظاهرة، وهو ما يفسح المجال للتركيز على بعضها والتقليل من أهمية أخرى، بما يقلل مسئولية الفاعل عن أي تداعيات سلبية ويحملها لفاعلين آخرين. ويمكن لأطراف مختلفة

(١٩٤) Steven B. Rothman, "Revising the Soft Power Concept: What Are the Means and Mechanisms of Soft Power?" *Journal of Political Power* 4, no. 1 (2011): 55–56; Melissa Labonte, *Human Rights and Humanitarian Norms, Strategic Framing, and Intervention: Lessons for the Responsibility to Protect, Routledge Global Institutions Series* 71 (New York: Routledge, Taylor and Francis, 2013): 56–60.

تبني الأطر التحليلية السببية سواء تلك التي تدعي كونها ضحية، وهو ما يقابله عادة روايات مقابلة أو مضادة من الأطراف موضع الاتهام تلقي بالمسئولية على عوامل أخرى أو على الجماعات المدعية الاضطهاد ذاتها، فضلًا عن إمكانية توظيف هذه الأطر من أطراف ثالثة بغرض تبرير التدخل بأشكال معينة. وتغير الأطر التحليلية طبيعة البدائل والخيارات المتاحة لمختلف الفاعلين، مع سعي كل فاعل لتجنب انتشار أو استقرار الأطر التي تتهمه بالتواطؤ أو المسئولية؛ إذ إن من شأنها جعل استمرار الوضع القائم أكثر صعوبة له[١٩٥].

وفي تصنيف آخر قائم على التمييز بين الأبعاد الزمنية المكانية، تقترح دراسة Kaan ثلاثة أنماط أساسية للسرديات؛ هي السرديات التاريخية (عن الماضي)، والسرديات الجغرافية، وأخيرًا السرديات عن السياسة الدولية، مع إمكانية التمييز بين السرديات الكبرى الأساسية أو الأصلية Master narratives والسرديات المضادة Counter–narratives في كلٍّ من هذه الأنماط باعتبار أن التفاعل بين هذه السرديات ونشاط الفاعلين المروجين لها ومكانتهم هو الذي يسبب استمرار أو تغير الثقافة الاستراتيجية[١٩٦].

وتفصل دراسة Roselle وآخرون عدة مستويات أساسية لتحليل السرديات الاستراتيجية تتدرج من المستوى الدولي إلى السرديات القومية وصولًا إلى سرديات القضايا. ويتضمن كل مستوى عناصر الرواية أو السردية الأساسية؛ من حيث تحديد الفاعلين الأساسيين من الدول وغير الدول وسماتهم الأساسية (بناء الشخصيات)، وطبيعة السياق أو البيئة (مثل طبيعة النظام الدولي أحادي أم تعددي، فوضوي صراعي أم تعاوني...)، وطبيعة الصراعات أو التفاعلات الأساسية (من يفعل ماذا لمن أو ماذا، وما ردود الأفعال والتفاعلات الناجمة عن ذلك؟ وقد يشمل هذا المكون كذلك تحديد مصادر الخطر والتهديد والأطراف التي يستهدفها)، وأخيرًا المعالجة أو الحل المقترح Resolution؛ حيث إن أحد عناصر جاذبية الروايات هو تحديد المعالجة أو الحل الفعلي أو المقترح لمواجهة الصراعات أو الأطراف

(١٩٥) Rothman, "Revising the Soft Power Concept": 55; Deborah. A. Stone, "Causal Stories and the Formation of Policy Agendas", *Political Science Quarterly* 104, no. 2 (1989): 281–300.

(١٩٦) Kadri Kaan Renda, *Discursive Change in Turkish Strategic Culture: Changing Narratives, Roles and Values* (PhD diss., King's College London, 2013): 62–84.

مصدر المشكلات في إطار السياق القائم أو العمل على تغييره واستحداث سياق جديد. ويفترض أن يتسم هذا الحل بالجاذبية والواقعية أو القدرة على تحقيقه في الوقت ذاته كي تصبح الرواية الاستراتيجية أكثر تأثيرًا[١٩٧].

جدول (٢–٥): مستويات السرديات الاستراتيجية وبناء القوة الناعمة

سرديات النظام الدولي	تحدد كيفية هيكلة العالم وطبيعة النظام الدولي، والفاعلين الأساسيين فيه، والتفاعلات الأساسية الصراعية والتعاونية القائمة والمحتملة، وهو ما يظهر مثلًا في روايات مثل الحرب الباردة، والحرب على الإرهاب، والصعود الصيني وغيرها. ويمكن بطبيعة الحال إضافة مستوى فرعي للروايات في هذا الصدد يتصل بسرديات النظام الإقليمي.
السرديات القومية National narratives	تحدد قصة الدولة أو الأمة وقيمها وأهدافها (مثل تصوير الولايات المتحدة ذاتها كدولة محبة تاريخيًّا للسلام وملتزمة بقيم الحرية والديمقراطية) وخبراتها وماضيها، ومستقبلها. ويمكن مد هذا المستوى ليشمل الروايات عن الفاعلين سواء كانوا من الدول أو غير الدول مع إمكانية تحليل اتساق الروايات الذاتية للفاعلين دون مستوى الدولة مع الروايات القومية باعتبار ذلك مؤشرًا على درجة التكامل القومي.
سرديات القضايا Issues narratives	تتضمن تعريفًا للقضايا والمشكلات، وتحديدًا للفاعلين الأساسيين، وتبرز الحاجة لسياسات معينة، ولماذا هي مرغوبة (من الناحية القيمية)، وكيف يمكن تنفيذها أو إنجازها بنجاح، أي تعريف القضايا والسياسات على نحو يوضح لِمَ هي مطلوبة ومرغوبة وممكنة، وهي جميعًا عناصر تندرج في إطار إضفاء الشَرعية على سياسات معينة بما يعزز موقف صانع القرار أمام النخب السياسية والجماهير داخل الدولة وخارجها.

المصدر: Laura Roselle, Alister Miskimmon and Ben O’Loughlin, “Strategic Narrative: A New Means to Understand Soft Power”, *Media, War and Conflict* 70, no. 1 (2014): 70–84; Alister Miskimmon, Ben O’Loughlin and Laura Roselle, *Strategic Narratives: Communication Power and the New World Order, Routledge Studies in Global Information, Politics and Society* 3 (New York: Routledge, Taylor and Francis, 2013): 5–8.

(١٩٧) Roselle, Miskimmon and O’Loughlin, “Strategic Narrative”: 70–84.

وتمثل قدرة الفواعل على تطوير روايات متكاملة وجذابة على كلٍّ من هذه المستويات مؤشرًا على القوة الناعمة للفاعل وأحد مصادر ومظاهر قدرته على التأثير، مع إدراك عدم سيطرة الحكومات على جميع الروايات ومشاركة فاعلين آخرين في إنتاج وترويج الروايات لا سيما مع التغير الحادث في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وعلى العكس، يمثل غياب أو ضعف الروايات على أيٍّ من هذه المستويات (لا سيما مستوى الرواية القومية الذاتية) أو عدم تماسكها أو القدرة على صياغتها ونشرها بطريقة مقنعة مؤشرات على ضعف القوة الناعمة للدولة ومحدودية قدرتها على تحقيق أهدافها. ورغم ضرورة تناسب السرديات مع تطور قدرات الدولة (صعودًا وهبوطًا)، فإن ذلك لا يعني التقيد بالضرورة بالقدرات الراهنة؛ إذ لا يعتمد نجاح السرديات وجاذبيتها بالضرورة على مدى صدق تعبيرها عن الواقع بقدر استنادها إلى هذا الواقع جزئيًا لتطوير رؤية إيجابية للمستقبل. وتذهب الدراسات أيضًا إلى أن السرديات الجيو استراتيجية الأكثر تركيزًا على فكرة التشارك في المسئولية في نطاقات جيو سياسية معينة واستيعاب السرديات الخاصة بالدول والشعوب الأخرى في إطار تفاوضي يؤكد على الاعتماد المتبادل والتعددية القطبية – هذه السرديات – تحظى بفرص أعلى للتمتع بالمصداقية والانتشار والتوافق حولها مقارنة بالسرديات التي تدعي أو تسعى مباشرة إلى التحكم في مجال أو نطاق جيو سياسي معين وتقوم على التبعية والأحادية القطبية و/ أو الصراع (وظهر ذلك مثلًا في نجاح سردية المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة الخطر الشيوعي للدفاع عن العالم الحر مقارنة بالسرديات الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في عهد جورج بوش الابن)[١٩٨].

وتفترض المناهج الاتصالية عدم اقتصار التركيز على مضمون الرسائل أو الخطابات والأطر والسرديات، وإنما أن يتم ذلك كجزء من تحليل العملية الاتصالية ككل، وهو ما يقتضي تحليل كيفية تشكيل Formation هذه الروايات، وكيفية عرضها Projection ثم

(١٩٨) James Pamment, “Strategic Narratives in US Public Diplomacy: A Critical Geopolitics”, *Popular Communication* 12, No. 1 (2014): 59–61.

نشرها Diffusion، والاستقبال Interception النقدي لها، والتفاعلات Interactions التالية على ذلك سواء لدى المستقبلين أو من قِبَل الدول التي تقدم روايات منافسة(١٩٩).

٣- المداخل الاستغلالية والصراعية والتأطيرات السلبية

بخلاف الاتجاهات السابقة التي تركز بشكل أساسي على الطابع الإيجابي لممارسات القوة الناعمة باعتبارها تستهدف توظيف موارد الدولة لتحسين صورتها وإقناع الأطراف الأخرى برسائلها وأهدافها، وهو ما قد يعتمد في بعض الأحيان على آليات خداعية للمبالغة في تحسين الصورة الذاتية(٢٠٠)، إلا أن ثمة دراسات ركزت على المداخل الاستغلالية أو التلاعبية(٢٠١) والصراعية والإكراهية في ممارسات القوة الناعمة بشكل لا يقوم على إقناع الأطراف الأخرى بقدر التلاعب بإدراكاتها أو تشويه صورة الأطراف الأخرى أو صورة الذات لديها، وهو ما يدفع البعض لوصف القوة الناعمة بأنها «ذات حواف أو أبعاد صلبة/ صراعية»(٢٠٢). وتقوم هذه المداخل على عدة افتراضات أساسية تمثل وفقًا لأصحابها

(١٩٩) Roselle, Miskimmon and O'Loughlin, "Strategic Narrative": 70–84.

(٢٠٠) تحلل بعض الدراسات مفهوم التلاعب بالقوة الناعمة بالتركيز على تزييف بعض الدول السلطوية أو الديمقراطية الزائفة لموارد القوة الناعمة لدى الدولة، من خلال إنشاء منظمات مجتمع مدني وهيئات رقابية شكلية، وتوظيف آليات معقدة للسيطرة على الإعلام التقليدي والبديل وتوجيهه. إلا أن هذه الزاوية تقصر التوظيف التلاعبي على الدول السلطوية فقط بخلاف الواقع. للمزيد، انظر: Walker, "The Authoritarian Threat".

(٢٠١) يمثل التلاعب أو الاستغلال Manipulation منطقة رمادية بين الإكراه والإقناع والخداع. وتميز بعض الدراسات حسب معيار التأثير في هامش الخيارات بين التلاعب التقييدي Limiting manipulation الذي يقلل إدراك الفاعل المستهدف بالخيارات المتاحة له، والتلاعب الموسع Expanding الذي يستهدف توسيع نطاق رؤية الفاعل المستهدف لتشمل خيارات واحتمالات أخرى عند اتخاذ القرار. ويمكن الحديث عن أنماط شديدة التنوع من الآليات الممكن توظيفها من أجل التلاعب بعمليات صنع القرار، إلا أنها تقوم على التأثير في دوافع الفرد سواء عبر مؤثرات عاطفية (مثل الخوف أو الكراهية أو الإعجاب.. إلخ) تدفع الفرد بشكل تلقائي (انفعالي) إلى الانحياز لاتجاه معين أو عبر مؤثرات ذهنية فكرية عقلية تدفع الفرد لاختيار توجهات وسلوكيات معينة بناءً على حسابات وتقديرات تبدو منطقية لكنها تخفي انحيازات معينة. وقد فصلت بعض الدراسات عدة آليات أساسية للتلاعب وللتشتيت الجماعي أو الحفاظ على الشرعية ودعمها دون التركيز على بناء مصادرها أو الدفاع المباشر عنها والترويج لها، بقدر صرف الانتباه عن سلبياتها والسعي لتشتيت أو إعادة توجيه الانتقادات الموجهة ضدها من خلال ثلاث آليات أساسية؛ هي: تجاهل الموضوع وإثارة موضوعات أخرى بديلة (إمتاعية أو تخويفية وهو الأرجح من خلال الإشارة مثلًا إلى أزمات قد تتعرض لها الدولة أو استدعاء أزمات في دول أخرى والتخويف ضمنًا بإمكان تكرارها أو امتدادها إلى الدولة)، ومهاجمة المنتقد ذاته ودوافعه وشرعيته وصولًا إلى التخويف منه (لا سيما أن الخوف يمثل آلية تأطيرية أساسية تؤثر بشكل أساسي في إدراكات الأطراف الأخرى، وتدفعها عادة لتفضيل عدم المجازفة)، وطرح أسئلة أخرى غائبة عن الحوار باعتبارها أكثر أهمية أو شرعية (مثل تحويل التساؤل عن قضايا الفساد مثلًا وحقيقة وجودها إلى التساؤل حول أصحاب المصلحة في إثارتها في هذا التوقيت)، انظر:
William R. Freudenburg and Margarita Alario, "Weapons of Mass Distraction: Magicianship, Misdirection, and the Dark Side of Legitimation", *Sociological Forum* 22, no. 2 (2007): 146–173.

(٢٠٢) Anthony Pratkanis, "Public Diplomacy in International Conflicts: A Social Influence Analysis", chap. 12 in *Routledge Handbook of Public Diplomacy*: 111–153.

ضرورة لزيادة واقعية تحليلات القوة الناعمة: أولها ضرورة نزع الطابع المثالي عن مفهوم القوة الناعمة، والنظر إليه باعتباره قد يكون مكملًا للعمليات العسكرية وجزءًا من عمليات إدارة الصراع؛ حيث يسعى مختلف الفاعلين من الدول وغير الدول إلى توظيف آليات الدبلوماسية العامة وحروب المعلومات من أجل إضفاء الشرعية على أنشطتهم ونزعها عن خصومهم واجتذاب تأييد الأطراف الثالثة(٢٠٣). وفي حالات غياب الصراع العسكري المباشر، قد تتضمن القوة الناعمة ممارسات إكراهية ضاغطة ضد الأطراف الأخرى، وذلك رغم غلبة الطابع الرمزي على هذا الإكراه وعدم اعتماده على الضغوط الاقتصادية أو العسكرية بصورة مباشرة، وإنما أشكال أخرى للصراع أو الحرب الناعمة(٢٠٤). كما أن القوة الناعمة قد تقوم على ممارسات غير معلنة وغير قانونية وغير شرعية جنبًا إلى جنب مع الممارسات الإيجابية المعلنة(٢٠٥). وثانيها حضور الطابع الصراعي الصفري في ممارسات القوة الناعمة؛ حيث تسعى الأطراف إلى تعزيز جاذبيتها وبناء قوتها الناعمة على حساب تشويه الأطراف الأخرى، وهو ما يقتضي في المقابل استراتيجيات دفاعية للحد من التأثيرات السلبية لتحركات الفاعلين الآخرين(٢٠٦). وثالثها مركزية دور الحكومات كفاعل أساسي يقوم بتوظيف القوة الناعمة لتحقيق مصالح دولهم بالأساس، دون أن يمنع ذلك إمكانية استخدام الفاعلين غير

---

(٢٠٣) Michael L. Gross, "Soft Power, Public Diplomacy and Just War", chap. 11 in *Routledge Handbook of Ethics and War: Just War in the Twenty–First Century*, edited by Fritz Allhoff, Nicholas G. Evans and Adam Henschke, *Routledge Handbooks* (London: Routledge, 2013): 147–160; R. S. Zaharna, "Reassessing Whose Story Wins: The Trajectory of Identity Resilience in Narrative Contests", *International Journal of Communication* 10 (2016): 4407–4438.

(٢٠٤) Mattern,"Why 'Soft Power' Isn't So Soft": 98–119.

(٢٠٥) يظهر هذا الفهم للقوة الناعمة حتى على مستوى خطاب بعض المسئولين السياسيين. انظر مثلًا خطاب الرئيس الروسي بوتين الذي أكد فيه أن مفهوم القوة الناعمة يعبر عن آليات ووسائل معقدة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية دون استخدام الأسلحة، وذلك بالاعتماد على توظيف المعلومات ووسائل أخرى. لكن للأسف، هذه الوسائل تستخدم عادة لغرس وإثارة النزعات المتطرفة والانفصالية والقومية والتلاعب بالرأي العام والتدخل المباشر في الشئون السياسية الداخلية للحكومات ذات السيادة. ومن ثم يصبح من الضروري التمييز بين حالات التعبير عن الرأي ضمن الأنشطة السياسية الاعتيادية، وحالات توظيف الآليات غير القانونية للقوة الناعمة... لكن أنشطة «المنظمات غير الحكومية الزائفة» والهياكل الأخرى التي تحظى بالدعم الخارجي تستهدف زعزعة الاستقرار في هذا البلد أو ذاك، هي أنشطة غير مقبولة، انظر: مقتبس في:
Marcel H. van Herpen, *Putin's Propaganda Machine: Soft Power and Russian Foreign Policy* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2016): 28–29.

(٢٠٦) انظر عرضًا لهذا الفهم الصراعي للقوة الناعمة بالتطبيق على روسيا في دراسة Harpen؛ حيث يميز بين ثلاثة أبعاد لممارسة القوة الناعمة من منظور صراعي: الأول هو التقليد والمحاكاة Mimesis للمؤسسات والآليات الغربية لممارسة القوة الناعمة في إطار التعاون والتنمية، بما يعكس طابعًا إيجابيًّا ظاهريًّا للقوة الناعمة، والثاني هو تحجيم القوة الناعمة للخصوم Rollback ومحاولتهم تشويه صورة الدولة من خلال تبني تدابير مضادة تقوم في جانب منها على تشويه صورة الخصوم أنفسهم، والثالث هو ابتكار آليات جديدة لممارسة القوة الناعمة سواء بالاعتماد على موارد القوة المحلية ذات الخصوصية (مثل الكنيسة الأرثوذكسية في حالة روسيا)، أو الآليات الرمادية والسوداء لاختراق المجتمعات المنافسة، انظر: المرجع السابق: ١٧–٣٢.

الحكوميين (من وسائل الإعلام ومنظمات مجتمع مدني وشركات وغيرها) كأدوات تشكل جزءًا من الاستراتيجيات الحكومية التلاعبية سواء بشكل صريح أو ضمني(٢٠٧).

وبناءً على استعراض الدراسات المختلفة، يمكن التمييز بين عدة اتجاهات فرعية قابلة للإدراج ضمن المداخل التلاعبية والصراعية حسب مدى علانيتها (أو سريتها)، وطبيعة الآليات والعمليات النفسية الأساسية التي يعتمد عليها كلٌّ منها، وطبيعة أهدافها وغاياتها، وسياقات توظيفها، وذلك على النحو التالي:

أ– صراع المعلومات والعمليات النفسية والدعائية الخداعية (البروباجندا)

امتدادًا وتوسيعًا لتأكيدات ناي على محورية الصراع على جاذبية الروايات وصدق المعلومات كجوهر لمنافسات القوة الناعمة وصراعاتها، فقد ركزت بعض الدراسات على «صراعات المعلومات»(٢٠٨). وما يعرف بحروب «الجيل الرابع»، وفي القلب منها «العمليات النفسية» كمحور أساسي لفهم وتحليل كيفية ممارسة القوة الناعمة. وقد شهدت السنوات الأخيرة – في ظل ثورة المعلومات والاتصالات ونمو النزاعات غير المتناظرة – امتداد الحروب النفسية خارج نطاق خفض الروح المعنوية للخصوم ضمن التكتيكات والاستراتيجيات الحربية كي تصبح جزءًا من الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية بشكل عام، وليس فقط في مواجهة الخصوم أو لخدمة أهداف الحرب؛ حيث يتم توظيف المعلومات والسياق؛ من أجل تحسين موقف أحد الأطراف لدى الآخرين (أو على حسابهم). ويقصد بالحروب أو العمليات النفسية «تلك العمليات المخططة التي تنقل معلومات ومؤشرات منتقاة إلى جمهور أجنبي معين (سواء كان معاديًا أو محايدًا أو

(٢٠٧) المرجع السابق: ٢٦–٢٨؛ .Pratkanis, "Public Diplomacy in International Conflicts": 111–153

(٢٠٨) يعد مفهوم صراع المعلومات Information conflict أكثر تعبيرًا عن التوظيفات والأبعاد المتنوعة والعمليات المعلوماتية في السياقات المدنية غير الحربية جنبًا إلى جنب مع الحروب المعلوماتية ذات الطبيعة العسكرية. ويشمل هذا النوع من الصراعات العديد من الأبعاد المتداخلة مع القوة الناعمة؛ مثل العمليات النفسية التي تستهدف تغيير توجهات الجمهور المستهدف بما يتفق مع أهداف المرسل، وحروب التوجيه والسيطرة Command and control warfare التي تسعى لإدارة وتوجيه وتنسيق تحركات وأفعال القوى المختلفة والحليفة وعرقلة قدرة الخصوم (وذلك إلى جانب الصراع على البنى التحتية لشبكات المعلومات المدنية والعسكرية Network/Cyber warfare، وكذلك الصراع على مصادر المعلومات Intelligence warfare بحرمان الخصم من مصادر معلوماته أو تشويشها وتأمين المصادر الذاتية)، انظر:
Brett van Niekerk and Manoj Maharaj, "Social Media and Information Conflict", *International Journal of Communication* 7 (2013): 1163–1164.

مؤيدًا) بغرض التأثير في مشاعره ودوافعه وتفكيره المنطقي كمقدمة للتأثير في سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات والحكومات الأجنبية»[٢٠٩]. ويقترح رون تشليفر Ron Schleifer إطارًا ثلاثيًّا لتحليل العمليات النفسية كعمليات اتصالية يشمل الجمهور المستهدف والرسائل وقنوات وآليات الاتصال؛ حيث تتنوع الرسائل بتنوع الجمهور المستهدف سواء من الجمهور المحلي والمؤيد المطلوب دعم روحه المعنوية وإيمانه بعدالة القضية وأهميتها، أو المعادي المطلوب تشكيكه في عدالة قضيته وفرص انتصاره وحثه على الانسحاب من الصراع، أو المحايد المطلوب اجتذاب تأييده أو منعه من الانحياز إلى الخصوم. وتتنوع كذلك آليات نقل الرسائل وإن كان أكثرها انتشارًا إما استغلال حوادث موجودة بالفعل وتأطيرها بشكل معين، أو إطلاق مبادرات وتصميم المناسبات ابتداءً بشكل متكامل (في صورة هجوم أو مذبحة ... إلخ) لتعظيم إمكانية توظيفها دعائيًّا[٢١٠]. وتفصل بعض الدراسات الأخرى آليات العمليات المعلوماتية والنفسية في مواجهة الخصوم باعتبارها تستهدف تقسيم الخصوم إلى شرائح متمايزة ومتنازعة (سواء إثنيًّا أو أيديولوجيًّا أو طبقيًّا... إلخ) ما بين مؤيدين للنظام ومعارضين له وفئة ثالثة محايدة أو مترقبة، مع التحليل النفسي للقيادات الرسمية وغير الرسمية لكلٍّ من هذه الشرائح، بما يضمن تصعيد النزاعات والصراعات الداخلية حتى إنهاك الخصم أو حتى تدميره ذاتيًّا[٢١١].

وفي السياق ذاته، تذهب بعض الدراسات إلى التعامل مع القوة الناعمة في صورها السلبية باعتبارها تقوم على توظيف آليات الدعاية الخداعية أو البروباجندا Propaganda. ورغم تأكيدات جوزيف ناي على أن الدعاية – بالمعنى الخداعي أو السلبي – لا تمثل

(٢٠٩) Mark Kilbane, "Military Psychological Operations as Public Diplomacy", chap. 15 in *Routledge Handbook of Public Diplomacy*: 187–193; Irwin J. Mansdorf, "The Evolution of Arab Psychological Warfare: Towards 'Nonviolence' as a Political Strategy", *Israel Affairs* 21, no. 4 (2015): 649.

(٢١٠) Ron Schleifer, "Psychological Operations: A New Variation on an Age Old Art: Hezbollah versus Israel", *Studies in Conflict and Terrorism* 29, no.1 (2006): 3–4.

(٢١١) Andrei V. Manoilo, "Models of Information and Psychological Operations Used in International Conflicts", in *The Eighth IEEE International Conference on Dependable, Autonomic and Secure Computing (Chengdu, China 12–14 December 2009)* (Los Alamitos, CA: IEEE, 2009): 652–657.

الآلية الملائمة لبناء القوة الناعمة وتوظيفها[٢١٢]، فإن الواقع العملي والعديد من الدراسات تكشف عن حالات كاشفة عن التداخل والترابط الشديد بين الدعاية والدبلوماسية العامة واستراتيجيات ممارسة القوة الناعمة، لا سيما أن الدبلوماسية العامة في نشأتها تعد امتدادًا وتطويرًا للبروباجندا مع محاولة التغلب على دلالاتها السلبية[٢١٣]. ويثير هذا التداخل العديد من التحديات والفرص من الناحية النظرية بالنظر إلى التنوع الشديد في الإسهامات المتعلقة بالدعاية وتعدد أنواعها وأشكالها وآلياتها. وقد سعت بعض الدراسات المعاصرة إلى معالجة هذا التنوع من خلال تطوير تصنيفات لآليات ممارسة الخداع سواء في الحروب أو السياسة والدبلوماسية، ومن ذلك دراسة سكوت ماكدونالد حول تطور البروباجاندا وحرب المعلومات في القرن الحادي والعشرين التي ميز فيها بين سبع آليات أساسية للخداع والمفاجأة، وذلك بناءً على معيارين متداخلين؛ هما: الإظهار/ الإخفاء (أي جذب انتباه العدو في اتجاه معين بزيادة التركيز على أبعاد أو ظواهر معينة أو طُعم أو شِرك ظاهر، أم تشتيت انتباه الخصم عما لا نرغب في رؤيته إياه)، ومعيار الغموض/ التحديد (أي هل تقوم الآلية على تشتيت انتباه الخصم بين عدد كبير من الخيارات والبدائل أم هل تقوم على تركيز انتباه الخصم على بديل بعينه لصرف نظره عن بدائل أخرى؟)[٢١٤]. ورغم التداخل بين بعض

(٢١٢) أكد ناي على هذا المعنى في كافة كتاباته تقريبًا، وخصص بعض مقالاته لذلك الغرض بشكل كامل، انظر:
Joseph S. Nye (Jr.), "Propaganda Isn't the Way: Soft Power", *International Herald Tribune* (10 January 2013).

(٢١٣) للمزيد من التفاصيل حول تطور البروباجندا إلى الدبلوماسية العامة في السياق الأمريكي، انظر:
Nicholas J. Cull, "Public Diplomacy: Lessons from the Past", *CPD Perspectives on Public Diplomacy* 2, no. 19 (2009): 131–145.

وحول الاتجاهات المؤكدة على اندراج القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والاتصال الاستراتيجي والعلاقات العامة والعمليات النفسية والعسكرية وغيرها من المفاهيم ضمن إطار عمليات البروباجندا أو الدعاية بمعناها الواسع سواء الموجه إلى الجمهور الداخلي المحلي أو الرأي العام العالمي أو أطراف الصراع، باعتبارها جميعًا تنطوي على درجات متفاوتة من التلاعب، انظر: فيليب تايلور، **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**، ترجمة سامي خشبة، عالم المعرفة ٢٥٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠). وأيضًا، انظر:
Pratkanis, "Public Diplomacy in International Conflicts": 111–153; David Miller, Vian Bakir and Piers Robinson, "Propaganda and Persuasion in Contemporary Conflict", chap. 23 in *Routledge Handbook of Media, Conflict and Security,* edited by Piers Robinson, Philip Seib and Romy Fröhlich (New York: Routledge, 2016): 312–313.

(٢١٤) تتمثل هذه الآليات في: التمويه أو التعمية Camouflage (حيث إخفاء الأهداف أو الأشخاص أو الأنشطة لتجنب رصدها)، والشراك الخداعية Decoy (حيث إظهار هدف زائف من أجل استنزاف قوة الخصم وإنهاكه وتشتيته)، والتقليد أو المحاكاة أو التشبه Mimicry (حيث إخفاء الهوية الحقيقية للفاعل وخصائصه خلف هوية أخرى زائفة)، والتألق المغشي Dazzle (حيث توظيف الظهور والإغراق المعلوماتي التفصيلي الزائد من أجل تشويش الخصم) والتضليل المعلوماتي Disinformation (الذي يستهدف تعزيز تصورات غير دقيقة لدى الخصوم على المستوى الاستراتيجي من خلال توظيف مزيج من آليات الخداع الأخرى المختلفة)، والربط الشرطي الزائف Conditioning (حيث يتم تكرار نمط معين للإيحاء للخصم بارتباط شرطي معين، ثم يتم مخالفة ذلك مثل تحريك وتعبئة القوات المصرية =

هذه الآليات وغلبة الطابع العسكري على أمثلة توظيفها، فإنها تظل قابلة للتطبيق في المجال السياسي الدبلوماسي في أوقات السلم والصراع، بما يجعلها قابلة للإدراج ضمن الآليات الخداعية لممارسة القوة الناعمة.

وقد ركزت بعض الدراسات بشكل خاص على الآليات الجديدة ذات الصلة بمجالات توظيف الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كآليات للصراع المعلوماتي؛ بهدف التأثير في التوجهات الفردية والجماعية وقطاعات معينة من الرأي العام في الدول الأخرى حول صورة الدولة ذاتها وخصومها، وصولًا إلى هدم القوة الناعمة والصلبة للنظم والدول الأخرى عبر دور هذه الآليات في حشد حركات المعارضة وإثارة الاضطرابات المدنية في المجتمعات المختلفة. ولا تتسبب هذه الآليات بمفردها في اندلاع الثورات أو العصيان المدني؛ إذ يتطلب ذلك عوامل موضوعية وسياقية متعددة، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي تسرع من وتيرة التواصل والحوار وبلورة وعي جماعي معين (غير دقيق معلوماتيًا بالضرورة) بين المتظاهرين بما يساعد في التعجيل بعمليات التعبئة والحشد[٢١٥].

وتستدعي الأبعاد الصراعية والتلاعبية لتوظيف القوة الناعمة بشكل تلقائي حضور الأبعاد والآليات الدفاعية في مواجهتها أو ما يعرف أحيانًا بـ «الحرب الناعمة الدفاعية»[٢١٦]. وهو ما لا يقتصر فقط على الدفاع عن النماذج الذاتية وقيمها والترويج لها، بقدر السعي لحرمان الخصوم من استعراض مختلف موارد القوة الناعمة لديهم أو توظيف آلياتها. في هذا السياق شهدت الحالة الإيرانية مثلًا ازدهار مفهوم «الحرب الناعمة» باعتبار أن الدولة – وكذلك القوى المرتبطة بها – تتعرض للاستهداف عبر سلسلة من العمليات

= عند قناة السويس دون هجوم قبل حرب أكتوبر، ثم مخالفة هذا النمط وقت الحرب وتنفيذ الهجوم الفعلي)، وأخيرًا تغيير القواعد والتكتيكات بشكل خارج عن التوقعات، انظر:
Scot MacDonald, *Propaganda and Information Warfare in the Twenty–First Century: Altered Images and Deception Operations, Contemporary Security Studies* (London: Routledge, 2007): 92–117.

(٢١٥) Niekerk and Maharaj, "Social Media": 1163–1169.

(٢١٦) ينبغي التمييز بين هذا الاستخدام الموسع لمفهوم الحرب الناعمة الدفاعية مقارنة بالتوظيف الأضيق نطاقًا الذي تطرحه بعض الأدبيات عند تناول الحرب المعلوماتية الدفاعية؛ حيث يتم التركيز بشكل أساسي على حماية البنية التحتية المعلوماتية للدولة وتأمينها وتطوير القدرة على استردادها في مواجهة أي هجمات أو محاولات للاختراق أو التدمير بما يؤثر سلبًا على هياكل وعمليات صنع القرار، انظر:
David S. Alberts, *Defensive Information Warfare* (Washington, DC: National Defense University Press, 1996): 1–34; Peng Liu and Sushil Jajodia, *Trusted Recovery and Defensive Information Warfare*, *Advances in Information Security* (New York: Springer Science+Business Media, 2002): 1–14.

المعلوماتية والاتصالية والنفسية المكثفة والموجهة والاستراتيجية، وهو ما يجعل أنشطة القوة الناعمة للدولة تتسم بطابع دفاعي في مواجهة الإمبريالية الغربية أو الناتو الثقافي[٢١٧]. وقد شمل ذلك في الحالة الإيرانية حظر وسائل الإعلام ومنتجات الثقافة الجماهيرية الغربية[٢١٨]. وبشكل مماثل، فرضت روسيا ودول أخرى قيودًا على أنشطة منظمات المجتمع المدني داخلها، لا سيما تلك المرتبطة بالخارج باعتبارها وكيلة لمصالح أطراف خارجية وتمثل منظمات غير حكومية زائفة وإحدى آليات القوة الناعمة غير القانونية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في البلاد التي تتواجد فيها على حد تعبير الرئيس الروسي بوتين[٢١٩].

وعلى مستوى صراع المعلومات الإلكتروني – لا سيما على مستويات التأثير الفكري الفردي والجماعي – يشمل الدفاع المعلوماتي آليات متعددة؛ منها: التوعية بخطورة مواقع التواصل الاجتماعي والعمليات المعلوماتية الإلكترونية، وتوظيف مجموعات وبرمجيات خاصة من أجل الترويج الدفاعي عن صورة الدولة ونخبها الحاكمة وتوجهاتها وسياساتها، واستغلال البيانات والمعلومات التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي لاستهداف الأفراد والجماعات المعارضة، وصولًا إلى الحظر الجزئي أو الكلي لبعض مواقع وخدمات التواصل الاجتماعي الإلكترونية (وهو ما ترتبط فاعليته بامتلاك القدرات التقنية والبدائل المحلية الملائمة، وتوقيت التدخل وسبقه مرحلة اكتمال التعبئة والحشد ضد النظام القائم، فضلًا عن توازي التدخل مع معالجة الأسباب الموضوعية المستحضرة للأدوار الصراعية لوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية)[٢٢٠].

(٢١٧) انظر على سبيل المثال باللغة العربية سلسلة إصدارات مركز الحرب الناعمة الذي تأسس في لبنان عام ٢٠١١ انطلاقًا من مقولة الإمام السيد علي الخامنئي بأن الأولوية الرئيسيّة اليوم هي مواجهة الحرب الناعمة التي تهدف إلى إيجاد الشكوك والخلافات وسوء الظن بين الناس.بما أفضى بضرورة إنشاء مركز متخصص في دراسة هذه الحرب والتوعية بها وتحصين المجتمعات ضدها وكيفية مواجهة «الحرب الناعمة التي يشنها الآخرون علينا خاصة كمسلمين. للمزيد، انظر: **مركز الحرب الناعمة للدراسات**، http://softwar–lb.org. وكذلك الكتب الصادرة عن المركز بالتعاون مع جمعية المعارف الإسلامية الثقافية ومركز قيم للدراسات والمتاحة على موقع المركز وعناوينها: الحرب الناعمة: المفهوم–النشأة وسبل المواجهة (٢٠١١)، ورؤية الإمام الخامنئي في مواجهة الحرب الناعمة (٢٠١١)، و: كيف نواجه الحرب الناعمة (٢٠١٢)، و: الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية، و: الحرب الناعمة معالم رؤية الإمام الخامنئي دام ظله (٢٠١٤)، وشبكات التواصل الاجتماعي: منصات للحرب الأمريكية الناعمة (٢٠١٦).

(٢١٨) Edward Wastnidge, "The Modalities of Iranian Soft Power": 364–377.

(٢١٩) Marcel van Herpen, *Putin's Propaganda Machine*: 28–29; Dougherty, *Russia's Soft Power*: 28.

(٢٢٠) Niekerk and Maharaj, "Social Media": 1164–1177.

وفي معرض تقييم ونقد هذه المداخل، يرى الباحث أنه رغم إمكانية الدراسة العلمية اللاحقة لهذه العمليات والآليات بعد توافر البيانات والمعلومات ذات الصلة، فإن محاولة تحليلها آنيًا في ظل طابعها السري تزيد احتمالات الوقوع في إسار التفسيرات التآمرية غير القابلة للاختبار أو الدحض بالمعنى العلمي، وهو ما قد ينطبق حتى حال توافر المعلومات بالنظر إلى أن العمليات النفسية الناجحة (أو بالأحرى بعضها) فقط هي التي يتم الإعلان عنها عادة[٢٢١]. وتكاد الآليات الدعائية البيضاء – من حيث علانية مصادرها ومعلوماتها – تكون وحدها هي الأكثر قابلية للدراسة الآنية مقارنة بالآليات الأخرى «الرمادية» و«السوداء» الأقل وضوحًا في مصادرها وصدق معلوماتها، والأكثر تلاعبًا في آلياتها. إلا أن مثل هذا التمييز يدفع باتجاه التركيز على الدبلوماسية العامة كمدخل أكثر ملاءمة بالنظر إلى تضمنه الآليات الدعائية «البيضاء» ضمن صوره.

ويتمثل الاستثناء الآخر في هذا الصدد في بعض الآليات الدفاعية التي قد يحظى بعضها – عن عمد – بطابع أكثر علانية يسهّل دراستها الآنية، مع مراعاة أنها تعبر عن جانب دفاعي من القوة الناعمة للدولة، وتعكس في أحيان أخرى مؤشرات لضعف هذه القوة وإخفاء مشكلاتها تحت مظلة المبالغة في اتهام الأطراف الخارجية بالتآمر ضد الدولة واستهدافها. وفي كل الأحوال، يظل من الممكن دراسة العديد من الجوانب المعلنة لهذه العمليات النفسية من خلال دراسة آليات الدبلوماسية العامة ورسائلها من جهة، وعمليات الوصم والتجريس من جهة ثانية.

ب– آليات التأطير السلبي المعلنة للخصوم

بخلاف الطابع السري لآليات الدعاية التلاعبية والعمليات النفسية الذي يصعب دراستها، ثمة آليات أكثر علانية في التعبير عن الأبعاد الصراعية للقوة الناعمة؛ حيث تلجأ الدول والمنظمات الدولية إلى التأطير السلبي لبعض الأطراف بما يخصم من القوة الناعمة لهذه الأطراف، ويسهم في تعزيز أو حماية القوة الناعمة الذاتية للفاعل. ويمكن التمييز بين

(٢٢١) MacDonald, *Propaganda and Information Warfare*: 70.

آليتين أساسيتين في هذا الصدد تثيرهما أدبيات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ذات الصلة؛ وهما:

- **آليات الإحراج والوصم والتجريس Shaming strategies**

يمثل الإحراج – من خلال كشف أو فضح انتهاك الفاعل لمعايير وقيم والتزامات أخلاقية أو قانونية – إحدى الآليات الأساسية لتوظيف العقوبات الرمزية لتحقيق الضبط أو التحكم الاجتماعي على مختلف المستويات. ورغم محدودية التأصيل النظري بشكل كافٍ لآليات الإحراج في أدبيات العلاقات الدولية، فقد اهتمت بعض الدراسات – لا سيما المنظور البنائي الاجتماعي – بالتطبيقات المختلفة لآليات الإحراج لا سيما في مجال انتهاكات حقوق الإنسان؛ إذ يعد الإحراج إحدى الآليات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني الدفاعية والحقوقية، والتي تستهدف التأثير بشكل مباشر في المسئولين من خلال توضيح الانتهاكات والتجاوزات وبيان مسئوليتهم عنها، أو تصعيد الضغط من خلال تعبئة الإحراج Mobilization of shame عبر توظيف شبكات علاقات هذه المنظمات بالفاعلين الآخرين من الدول وغير الدول ممن يمكنهم ممارسة نفوذهم على المسئولين أو الضغط عليهم سياسيًّا واقتصاديًّا أو عسكريًّا؛ كي يغيروا سلوكهم(٢٢٢). وبهذا المعنى فإن فاعلية آليات الإحراج لا ترجع فقط إلى تأثيراتها الرمزية السلبية على مكانة الدولة، وإنما التخوف من أن تشكل مقدمة لعقوبات أو أشكال أخرى للتدخل والضغط. وقد تزايد الاهتمام بالتطبيقات المختلفة لآليات الإحراج لا سيما مع ظهورها في سياسات أطراف وفواعل متعددة من الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات التصنيف الاقتصادية والمنظمات الدفاعية والحقوقية وغيرها وفي قضايا متنوعة لا تقتصر على حقوق الإنسان وإنما تتسع لتشمل دعم الإرهاب وتجارة المخدرات والممارسات الاقتصادية للشركات وغيرها(٢٢٣).

---

(٢٢٢) H. Richard Friman, "Introduction: Unpacking the Mobilization of Shame", chap. 1 in *The Politics of Leverage in International Relations: Name, Shame, and Sanction*, edited by H. Richard Friman, *Palgrave Studies in International Relations* (Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2015): 3–4.

(٢٢٣) H. Richard Friman, "Conclusion: Exploring the Politics of Leverage", chap. 11 in *The Politics of Leverage*: 206–209.

وتطرح بعض الدراسات تمييزًا بين نوعين أساسيين من استراتيجيات الإحراج حسب شمول الإحراج وغايته؛ الأول: الإحراج الوصمي أو التجريسي Stigmatizing shaming؛ حيث يتم تشويه سمعة الطرف الآخر والتنديد بسلوكياته وشجبها وتحويل الانتهاك أو السلوك المنحرف إلى محدد أساسي لمكانة الفاعل وهويته، بما يتجاوز إدانة الفعل أو المخالفة إلى إدانة الفاعل نفسه وإهانته ووسمه كفاعل غير سوي أو غير مقبول إعادة دمجه، وهو ما يزيد احتمالات الجرائم أو الانتهاكات المرتكبة من قبل الفاعل الموصوم. ويظهر هذا النمط مثلًا على المستوى الدولي في وصف دول أو نظم معينة بأنها دول مارقة Pariah/Rogue States؛ إذ يصبح الهدف عقابيًا للدولة ككل وليس انتقاد سلوك محدد لها. وفي المقابل، الثاني: الإحراج الإدماجي Reintegrative shaming الذي يستهدف تقليل معدلات الانتهاكات من خلال الإحراج لكن في إطار الحفاظ على علاقات وروابط تبقي على احترام الفاعل – رغم إدانة الفعل أو المخالفة – مع فتح المجال لإنهاء الإحراج والخلافات وتجاوزها من خلال الاعتذار والتعويض أو التكفير عن الأخطاء، أو توضيح مسارات معينة لمراجعة موقف الدولة أو الفاعل المخالف لإخراجه من التصنيفات السلبية أو القائمة السوداء ذات الصلة[٢٢٤].

وبالمثل تشير بعض الدراسات ذات الصلة في مجال العلاقات الدولية إلى ضرورة عدم المبالغة في تأثير آليات الإحراج؛ إذ ترتبط فاعليتها بعوامل متعددة مرتبطة بطبيعة الفاعل الممارس لها من جهة (مدى مصداقيته واتساق سياساته وممارساته، وما يتمتع به من قدرات والشبكات التي يرتبط بها بأطراف أخرى ومدى قوتها ومصداقيتها، واستعداد الفاعل و/ أو هذه الأطراف لتحمل أعباء وتكاليف إيقاع العقوبات بالمخالفين وقدرتهم مؤسسيًا وماديًا على ذلك، ومدى القدرة على عزل الطرف المستهدف وحرمانه من مسارات الدعم

---

(٢٢٤) John Braithwaite, "Diversion, Reintegrative Shaming and Republican Criminology", in *Diversion and Informal Social Control*, edited by Günter Albrecht and Wolfgang Ludwig–Mayerhofer, *Prevention and Intervention in Childhood and Adolescence* 17 (Berlin: Walter de Gruyter, 1995): 145–146.

وفي سياق مقارب، يطرح ستيل Steele مفهوم القوة المضادة للجمال Aesthetic counter power الذي يتداخل في العديد من أبعاده مع مفهوم الوصم أو التجريس؛ حيث يتم تحدي الصور الإيجابية التجميلية التي تطرحها الدول عن ذاتها، سواء بهدف دفعها نحو الاتساق مع هذه الصور في ممارساتها Bundling and self flagellation. أو بهدف تحطيمها وتعرية ممارسات القوة في هذه الدول وكشف زيف الأبعاد القيمية أو الجمالية المضفاة عليها من خلال إخبار أو كشف الحقيقة Parrhesia. للمزيد، انظر:

Brent J. Steele, *Defacing Power: The Aesthetics of Insecurity in Global Politics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2010): 73–132.

البديلة)، وطبيعة الطرف المستهدف من جهة ثانية (من حيث مدى تضمينه واستيعابه داخليًّا للقيم محل الانتقاد كجزء أساسي من منظومته المعيارية، ومدى حساسيته واهتمامه بسمعته وصورته الدولية، وهو ما يرتبط بطبيعة الجماعة المرجعية لهذا الطرف ومعاييرها التقييمية، وطبيعة شرعيته ومصداقيته مقارنة بخصومه، ومدى انكشافه للضغوط الخارجية نتيجة كثافة روابطه وعلاقاته مع أطراف أخرى أو امتلاك الأطراف الأخرى لمصادر نفوذ في مواجهته، ومدى توفر بدائل للعلاقات أو تعويض العقوبات، وتقديرات الطرف المستهدف للتكاليف الخارجية والمحلية للانصياع)[٢٢٥]. وفي كل الأحوال يظل من الضروري التزام الحذر في توظيف آليات الإحراج أو فضح الانتهاكات؛ حيث إنها قد تؤدي إلى ردود فعل عكسية – في صورة غضب دفاعي وإنكار وعدوانية – حال توظيفها بشكل خاطئ أو في قضايا ذات حساسية خاصة لدى الأطراف المستهدفة، أو تؤدي إلى زيادة تعقيد القضايا في حالة عجز هذه الأطراف فعليًّا عن تغيير سلوكهم – حتى حال رغبتهم في ذلك – بتأثير ضغوط السياق أو محدودية القدرات[٢٢٦].

- **آليات التأطير التآمري للخصوم**

تمثل نظريات المؤامرة إحدى آليات القوة الناعمة الصراعية للدولة التي تقوض سياسات خصومها وأعدائها داخليًّا وخارجيًّا من جهة، وتدافع عن توجهات الدولة وسياساتها وتضفي الشرعية عليها من جهة ثانية. ويكتسب اللجوء إلى هذه الآلية جاذبيته من مصادر متعددة، تأتي في مقدمتها شعبية التفسيرات التآمرية باعتبارها تقدم تفسيرات اختزالية للظواهر كصراع بين الخير «المستضعف» والشر «كلي القدرات والتخطيط» حتى تكاد توصف بأنها «النظرية السياسية للعوام»، بالإضافة إلى صعوبة – إن لم تكن استحالة – تفنيد (وكذلك إثبات) الخطابات التآمرية بالنظر إلى طابعها السري وإمكانية مشاركة أطراف فيها دون

(٢٢٥) Friman, "Conclusion: Exploring the Politics": 209–217; William F. Schulz, "Caught at the Keyhole: The Power and Limits of Shame", chap. 2 in *The Politics of Leverage*: 33–42.

(٢٢٦) المرجع السابق: ٢١٠؛
Hsiao–Chi Hsu, "The Limited Role of Naming and Shaming: International Human Rights Campaigns during the 2008 Beijing Olympics", chap. 7 in *International Engagement in China's Human Rights*, edited by Titus C. Chen and Dingding Chen, *China Policy Series* 40 (London: Routledge, 2016): 98–112.

وعي منهم[٢٢٧]. وقد أشارت بعض الدراسات في هذا الصدد إلى قناة روسيا اليوم كأحد النماذج الأكثر وضوحًا للسعي لزيادة شعبية القناة ومتابعتها من خلال تبني الخطاب التآمري والروايات التي تتجاهلها القنوات الإعلامية الرسمية وتحظى مع ذلك باهتمام الرأي العام والمواطنين العاديين، بما يساعد في تحقيق هدف القناة في «كسر الاحتكار المعلوماتي» لوسائل الإعلام الغربية وتقديم روايات وسرديات بديلة، وهو ما تجلى بشكل واضح في افتتاح القناة نسختها الأمريكية بعرض تقرير حول أسباب كون أحداث ١١ سبتمبر كانت (على الأرجح) عملًا داخليًا[٢٢٨]. ورغم أهمية هذه الدراسات، فإنها خلصت إلى صعوبة تقييم مدى نجاح أو إخفاق توظيف التأطير التآمري رغم إمكان افتراض شعبيته؛ إذ يظل متعذرًا تقدير آثار هذه الشعبية في تشكيل إدراك الأفراد وكيفية تحولها إلى نفوذ مؤثر في قرارات السياسة الخارجية بما يخدم مصالح الدولة[٢٢٩]. لكن يظل للخطاب التآمري أهميته وخصوصيته كخطاب معلن لا يستهدف فقط تقويض القوة الناعمة للفاعلين الآخرين (مثل آليات الوصم والتجريس) انطلاقًا من تفوق قيمي أو مادي للفاعل، بقدر حماية أرصدة القوة الناعمة لدى الفاعل ذاته بل وتعزيزها – حتى في حالات ضعف الفاعل قيميًّا وماديًّا – انطلاقًا من دوره المفترض سواء كضحية للتآمر، أو كاشف أو متصد له.

ثانيًا: التقييم والإطار التحليلي المقترح

لا يدعي العرض السابق المسح الكامل لجميع الآليات المطروحة لممارسة القوة الناعمة[٢٣٠]، لكنه يكشف عن جانب من التنوع الشديد في الأطر المقترحة لدراسة المستوى التحويلي لهذه القوة وتوظيف مواردها. ويقدم ذلك معالجات متعددة لأحد الانتقادات

(٢٢٧) لعرض سمات التحليلات والخطابات التآمرية، انظر: إبراهيم عرفات، «نظرية المؤامرة: مراجعة لدور الشك في التحليل السياسي»، **مجلة النهضة** ٦، العدد ٣ (٢٠٠٥): ١–٢٨؛ علي جلال معوض، «سمات الخطاب التآمري ومحفزاته في المراحل الانتقالية»، **السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية** ٤٩، العدد ١٩٨ (٢٠١٤): ٥–١٢.

(٢٢٨) Ilya Yablokov, "Conspiracy Theories as a Russian Public Diplomacy Tool: The Case of Russia Today", *Politics* 35, no. 3–4 (November 2015): 306–307.

(٢٢٩) المرجع السابق: ٣١٠، ٣١١.

(٢٣٠) يمكن على سبيل المثال تحليل كل آليات واستراتيجيات المقاومة اللا عنيفة Non violent resistance والمقاومة المدنية باعتبارها متداخلة مع ممارسات القوة الناعمة، خاصة في حالة عدم تقييدها بنطاق العلاقات الدولية أو الجاذبية فقط. ويمكن كذلك توظيف أطر التسويق السياسي والعلاقات العامة المختلفة لدراسة هذه القوة.

الأساسية الموجهة لمفهوم القوة الناعمة بعد تفصيل أو وضوح آليات التحويل والتوظيف. بيد أن هذا التنوع يقتضي تحديد القواسم الأساسية المشتركة التي تمثل آليات أساسية موضع توافق لبناء القوة الناعمة (مثل الدبلوماسية العامة، والتأطير الاستراتيجي)، وإزالة بعض أبعاد التداخل والتكرار بين هذه المداخل، واستبعاد أو معالجة الأبعاد المثيرة للجدل في دراستها، جنبًا إلى جنب مع استكمال بعض الأبعاد التي تغفلها هذه المحاولات.

فمن ناحية، تلفت مداخل المؤسسات والفاعلين الانتباه إلى أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات الدبلوماسية العامة، وأهمية أدوار الفاعلين من غير الدول، لكنها لا تكفي وحدها لعرض عمليات ممارسة القوة الناعمة؛ إذ تقصرها على ترتيبات مؤسسية دون اهتمام كافٍ بالآليات والممارسات الأخرى الأقل مؤسسية، وبالسرديات الكلية وخطاب القوة الناعمة.

ومن ناحية ثانية، تبرز المداخل الخطابية والاتصالية أهمية الأطر والتأطير و«قوة الخطاب» كآليات أساسية لبناء القوة الناعمة وممارستها سواءً على مستوى تعزيز الجاذبية أو تحديد القضايا والأولويات والأجندات والإقناع أو حتى التلاعب. لكن باستثناء المكون الخاص بمضمون الرسالة الاتصالية أو الخطاب، فإن الأبعاد الأخرى للعملية الاتصالية (من حيث كيفية إنتاج الرسائل وقنواتها ودراسة تأثيراتها..) تتداخل بدرجة كبيرة مع المستويات المختلفة لتحليل القوة الناعمة كقوة، كما أن الاعتماد عليها بمفردها لا يغطي جميع أبعاد هذه القوة؛ من حيث الموارد والإنتاج والآثار.

ومن ناحية ثالثة، تكمن أهمية المداخل التلاعبية والصراعية في إزالة الطابع المثالي عن ممارسات القوة الناعمة، والكشف عن بعض أبعادها الأساسية التنافسية والصراعية، وهو ما يعزز اتساق المفهوم مع الممارسات الواقعية له، ويعزز ملاءمته كأداة تحليلية. لكن صعوبة دراستها تكمن في أنها تزيد خطر الوقوع في إسار التحليلات التآمرية للظواهر السياسية (لا سيما حال التركيز على الآليات السرية أو غير المعلنة).

وبناءً على ما سبق، تقترح الدراسة إطارًا ثنائيًا لتحليل المستوى التحويلي للقوة الناعمة يجمع عناصر الرؤية والتأطير الاستراتيجي من جهة، والفواعل والآليات من جهة ثانية، وذلك على النحو التالي:

١- مستوى الرؤية والتأطير الاستراتيجي

لا تقتصر عملية التحويل فقط على الهياكل والمؤسسات والعمليات فقط، وإنما يكون للرؤية وإرادة الفاعل Agency دور محوري، وهو ما قد يعبر عنه في إدراك الذات والهوية وتقدير الذات؛ إذ تشكل معًا «العقل والتطلعات والروح» كقوى دافعة لسلوك الدولة وتحركاتها وتعزيز مكانتها التي يمكن البناء عليها بدورها كمصدر لقوة الدولة[٢٣١]. مثل سائر أشكال القوة، يرتبط التوظيف المتكامل لمختلف آليات القوة الناعمة والاستفادة من مواردها الداخلية والخارجية المادية والمعنوية بوجود رؤية واضحة لدى القيادة السياسية لطبيعة القوة الناعمة للدولة وكيفية توظيفها. ويمثل مستوى الرؤية بهذا المعنى أحد الأبعاد الكامنة أو المفترضة في مختلف مداخل القوة الناعمة؛ حيث لا يتوقع توظيف مؤسسات وآليات وسرديات وعمليات نفسية ذات صلة إلا انطلاقًا من وجود رؤى وتصورات سابقة لأهمية القوة الناعمة ومجالات توظيفها. وقد اقترحت بعض الدراسات في هذا الصدد مجموعة من الأبعاد الرئيسية لتحليل رؤية القيادة والنخبة للقوة الناعمة[٢٣٢]، وهي: ما تعريف قيادة الدولة للقوة الناعمة؟، وما أهدافها؟، ومن الجمهور المستهدف بهذه القوة؟، وما مدى تقدير القيادة لفرص وحدود نجاح القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة؟[٢٣٣].

(٢٣١) Kamrava, *Qatar: Small State*: 59.

(٢٣٢) يوجد تنوع في الأدبيات حول فئات تحليل القوة الناعمة في خطابات المسئولين، وهو ما يرتبط في جانب منه بالجدل حول تعريف القوة الناعمة ذاتها ومواردها. فمثلًا قامت إحدى الدراسات المحدودة في تحليلها الكمي للقوة الناعمة في خطابات السياسة الخارجية البرازيلية بتحديد ثلاث فئات أساسية مرتبطة بهذه القوة؛ هي الهجرة، والتعليم (العلم والتكنولوجيا، وتمويل التعليم، والتبادل الأكاديمي، وتوسيع انتشار اللغة)، والعلاقات الاجتماعية الثقافية (مثل العلاقات التاريخية المشتركة، والسياسات الاجتماعية المشتركة، وتصدير قيم الدولة). وفي المقابل، حددت الدراسة ثلاث فئات أخرى أكثر ارتباطًا بالقوة الصلبة؛ هي القضايا العسكرية (وقضايا الحدود)، والقضايا الاقتصادية، وأخيرًا القضايا السياسية (مثل قضايا الاندماج والتكامل). للمزيد، انظر:

Carola M. Lustig, "Soft or Hard Power? Discourse Patterns in Brazil's Foreign Policy Toward South America", *Latin American Politics and Society* 58, no. 4 (2016): 103–125.

(٢٣٣) Dougherty, *Russia's Soft Power*: 5.

ويستكمل مستوى التأطير الاستراتيجي عناصر رؤية الدولة للقوة الناعمة ويبرز قوة الخطاب في الوقت ذاته كإحدى آليات بناء القوة الناعمة وممارستها؛ حيث يساعد تحليل مضمون خطابات قيادات الدولة ونخبها في الكشف عن السرديات الاستراتيجية التي يتم تبنيها والترويج لها بأبعادها المختلفة عبر عمليات سياسية لتمثيل العالم بالاعتماد على تعميمات جغرافية/ مكانية تقوم على افتراضات شائعة وموضع اتفاق – بدرجة أو أخرى – أو مألوفة حول الأماكن والأشخاص في نطاقات جغرافية معينة، في إطار التمييز بين ثنائيات متضادة واستعارات وصور وتشبيهات بما يبسط الوقائع السياسية المعقدة، ويبرز أو يضخم تهديدات أو فرصًا على نحو يضفي الشرعية على سياسات معينة، ويكرس صورًا معينة عن الماضي والحاضر والمستقبل(٢٣٤). ويمكن الاعتماد في هذا الصدد على التصنيف الجغرافي/ الموضوعي للسرديات بين تلك الخاصة بالهوية والذات، والإقليم، والعالم، مع تضمين الأبعاد الزمنية للماضي والحاضر والمستقبل في كلٍّ منها. ويسمح مستوى التأطير الاستراتيجي بهذا المعنى بتحقيق هدفين أساسيين؛ هما:

الأول هو تضمين جوهر المداخل الاتصالية في تحليل بناء القوة الناعمة بالتركيز على مضمون الرسائل الكبرى أو الكلية التي تسعى الدول للترويج لها كي تشكل أساسًا لقوتها الناعمة. كما يمكن تضمين الجمهور المستهدف بالخطاب أو السرديات الاستراتيجية كجزء من عملية تحليل مضمون الخطاب ذاته. ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من التمييز الذي تطرحه المدرسة النقدية في الدراسات الجيو استراتيجية بين الجيوسياسية الرسمية أو النخبوية الفعلية Formal geopolitics المعبرة عن المعارف الجيوسياسية التي تنتجها مراكز الفكر والبحث والأوساط الأكاديمية، والجيوسياسية العملية Practical geopolitics التي تشير إلى الصور المختلفة للمنطق الجيوسياسي الذي يوظفه القادة والنخب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والمسئولون الحكوميون لشرح السياسات الخارجية والأمنية وإضفاء الشرعية عليها، وأخيرًا، الجيوسياسية الشعبية أو العامة Popular geopolitics التي تظهر على مستوى

(٢٣٤) Özgür Pala and Bülent Aras, "Practical Geopolitical Reasoning in the Turkish and Qatari Foreign Policy on the Arab Spring", *Journal of Balkan and Near Eastern Studies* 17, no. 3 (2015): 286–301.

الروايات والسرديات الجيوسياسية في وسائل الإعلام والسينما والروايات ونحوها من وسائل مخاطبة الجمهور العام[٢٣٥].

أما الثاني فهو إمكانية تضمين العديد من الأبعاد الصراعية المعلنة لآليات القوة الناعمة ضمن تحليل السرديات الاستراتيجية للدولة؛ حيث لا تقتصر عمليات التأطير الاستراتيجي عادة على تحسين صورة هوية الدولة والترويج لرؤيتها الإقليمية والعالمية بقدر ما تتضمن في ثنايا ذلك عمليات تأطير سلبي (بالوصم والتجريس و/ أو الاتهام بالتآمر) للأطراف الأخرى أصحاب الرؤى أو المخططات والسرديات المغايرة سواء من الأطراف والقوى الدولية أو الإقليمية أو حتى النخب المحلية المضادة.

٢- مستوى فواعل القوة الناعمة وآلياتها

يكشف استعراض الدراسات المختلفة عن عدم وجود تعارض بين الطابع المجالي الأداتي لتصنيف آليات ممارسة القوة الناعمة وتصنيفها حسب الفاعلين. فتحليل الآليات في المجالات المختلفة يتم عادة من خلال تحليل أنشطة الفاعلين المسئولين عن أو المشاركين في كل آلية أو مجال. ويظهر ذلك في استحضار الأنماط الجديدة الموسعة للدبلوماسية (الثقافية والتنموية والترفيهية والإلكترونية وغيرها..إلخ) في مفاهيم؛ مثل الدبلوماسية ثلاثية الأبعاد Triplomacy التي تؤكد عدم اقتصار مهام الدبلوماسية على الممثلين الدبلوماسيين التقليديين للدولة المنتمين لوزارة الخارجية، وإنما امتداد قائمة الفاعلين الدبلوماسيين لتشمل مختلف الوزارات والهيئات الحكومية من خلال أدوارها واتصالاتها الخارجية، والمؤسسات

(٢٣٥) تطورت مدرسة الجغرافيا السياسية النقدية Critical geopolitics بشكل أساسي على أيدي باحثي الجغرافيا السياسية المهتمين بالفلسفة النقدية والأساليب والمنهاجيات ما بعد الهيكلية في تحليل الخطاب لجرامشي وهابرماس وداريدا وفوكو وغيرهم، والرافضين للحتميات التي تقوم عليها رؤى الجغرافيا السياسية التقليدية التي تتعامل مع الجغرافيا كمتغير مستقل يمارس تأثيره في سياق قوانين وثوابت لا تتغير، وإعلاء الأبعاد الأمنية العسكرية/ الاستراتيجية بما يفضي إلى تركيز الاستراتيجيات الجغرافية (الجيواستراتيجيات) بالتبعية على ضرورة احتلال بعض المواقع أو الخطوط أو النقاط الجغرافية أو السيطرة عليها. ويتبنى أنصار الجغرافيا السياسية النقدية في المقابل رؤى أكثر تركيزًا على التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واهتمامًا بمقارنة الواقع الجغرافي بالرؤى والخيال الجيوسياسي الذي يضفي عليه معاني معينة بما يؤثر في تشكيل الهويات. للمزيد، انظر:
Gearóid Ó Tuathail, *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space* (London: Routledge, 1996): 44–57; Klaus Dodds, Merje Kuus and Joanne Sharp, *The Ashgate Research Companion to Critical Geopolitics* (Farnham, Surrey: Ashgate, 2013): 27–48.

الدولية، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، وصولًا إلى المواطنين العاديين، وهو ما يسهم في تشكيل مستوى جديد للتفاعلات الدبلوماسية يوصف أحيانًا بالدبلوماسية متنوعة الأطراف Polylateral جنبًا إلى جنب مع الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية متعددة الأطراف[٢٣٦]. وتقوم هذه المؤسسات والآليات بأدوار متعددة في سياق ممارسة الدبلوماسية العامة وبناء القوة الناعمة وتوجيهها؛ فهي من ناحية توفر قنوات لنشر وتوجيه رسائل الفاعل وسردياته التأطيرية الجزئية والكلية لمخاطبة الجمهور المستهدف، كما أنها تمثل مصدرًا إضافيًّا لبناء العلاقات والشبكات مع فاعلين في دول أخرى بما يجعلها آليات لبناء القوة الناعمة وأحد مواردها وليس فقط توجيهها[٢٣٧].

ومن ثم، فإن الإطار التحليلي المقترح يقوم بالأساس على الدمج بين مدخلي الفواعل والآليات في تحليل عمليات بناء القوة الناعمة وممارستها وتوجيهها، في إطار التمييز التحليلي بين الفواعل والآليات الحكومية الرسمية من جهة، وتلك غير الحكومية من جهة ثانية، مع رصد مدى التنسيق والترابط بين هذين المستويين، وحالات تباين الرسائل والسرديات الرسمية وغير الرسمية وتأثيرات ذلك على القوة الناعمة للفاعل.

الفصل الثالث: مستوى الآثار والنواتج

تتعدد الجدالات التي يثيرها مستوى نواتج القوة الناعمة وآثارها؛ من حيث حقيقة وجود هذه الآثار والنواتج ذاتها ابتداءً، انطلاقًا من التشكيك في أصالة تأثير القوة الناعمة مقارنة بالقوة الصلبة، والتشكيك في حدود تأثير الجاذبية والرأي العام على السياسة الخارجية، وأخيرًا الجدل حول ما إذا كانت القوة الناعمة صالحة لجميع القضايا والمجالات أم أنها أكثر ارتباطًا بقضايا ومجالات أو سياقات معينة (تحديدًا قضايا التغيير السياقي عبر نشر القيم

(٢٣٦) Jan Melissen, *Beyond the New Public Diplomacy, Clingendael Papers* 3 (The Hague: Netherlands Institute of International Relations, 2011): 8–11; Geoffrey Wiseman, "Polylateralism: Diplomacy's Third Dimension", *Public Diplomacy Magazine* 4, no. 1 (2010): 24–39.

(٢٣٧) Zaharna, "Reassessing Whose Story Wins": 4407–4438; Nancy Snow, "Public Diplomacy in a National Security Context", chap. 36 in *Routledge Handbook of Security Studies*, edited by Myriam Dunn Cavelty and Thierry Balzacq, 2nd ed., *Routledge Handbooks* (London: Routledge, 2017): 400.

والأفكار مقارنة بقضايا التملك والسيطرة على الموارد وفقًا لتمييز جوزيف ناي، أو القضايا التعاونية أو منزوعة الطابع الأمني Desecuritized وفقًا لمحللين آخرين، وذلك على النحو السابق عرضه في الفصل الأول.

ورغم تعدد المعالجات الكاشفة عن أهمية تأثيرات القوة الناعمة (سواء المستقلة أو المكلمة للقوة الصلبة)، فإن ذلك لا ينفي تعدد الصعوبات المحيطة بمحاولات دراسة وتقييم هذه الآثار والنواتج. ويرجع ذلك ابتداءً إلى صعوبات وإشكاليات تقييم السياسة الخارجية وفاعلية أدواتها بشكل عام، وذلك مقارنة بالسياسات العامة الأخرى الداخلية (الصحية والتعليمية والبيئية والأمنية وغيرها) التي تحظى باهتمام وقابلية أكبر للقياس وتقييم النتائج عمليًّا وأكاديميًّا. ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أبرزها غموض مفاهيم النجاح والإخفاق في كثير من الحالات خاصة حال الأخذ باتجاهات نسبية تعريف المصالح القومية؛ إذ يتجنب صناع القرار عادة تقييد أنفسهم بمعايير وأهداف واضحة ومحددة للسياسة الخارجية وإعادة التأطير المستمرة لهذه الأهداف والمعايير، لا سيما مع وقوع العديد من محددات النجاح والإخفاق خارج سيطرة صناع القرار (مقارنة بدرجات أكبر نسبيًّا من السيطرة داخليًّا)، وارتفاع درجة التعقيد في العلاقات الدولية بما يصعب تحديد علاقات السببية بشكل مباشر. تضاف إلى ذلك نسبية تقييم فاعلية أدوات السياسة الخارجية المختلفة مع محدودية الدراسات المقارنة بين الآليات المختلفة؛ فالحكم مثلًا بنجاح العقوبات الاقتصادية في تغيير سلوك المستهدفين بها في ثلث حالات تطبيقها فقط ليس مؤشرًا لإخفاق العقوبات؛ إذ قد تكون هذه النسبة أعلى كثيرًا من نسب نجاح الآليات الدبلوماسية أو العسكرية في الحالات المماثلة (خاصة حال تضمين عنصر التكلفة في الاعتبار)[٢٣٨].

(٢٣٨) Friedrich Kratochwil, "Alternative Criteria for Evaluating Foreign Policy", *International Interactions* 8, no. 1–2 (1981): 105–122; John Frank Clark, "Evaluating the Efficacy of Foreign Policy: An Essay on the Complexity of Foreign Policy Goals", *Southeastern Political Review* 23, no. 4 (1995): 559–579; David A. Baldwin, "Success and Failure in Foreign Policy", *Annual Review of Political Science* 3 (2000): 167–182; Hendrik Hegemann *et al*., "Studying 'Effectiveness' in International Relations: Objectives, Concepts and Applications", in European Peace and Security Policy: *Transnational Risks of Violence*, edited by Michael Brzoska (n.p.: Nomos Bloomsbury, 2014): 113–133.

وتضيف خصوصية القوة الناعمة وتأثيراتها صعوبات إضافية بالنظر إلى التداخل بين موارد هذه القوة وآلياتها ونواتجها بما يؤدي إلى طابع دائري في عملية دراسة القوة الناعمة؛ بحيث تبدو كوسيلة وغاية في الوقت ذاته، وهو ما يمثل إحدى إشكاليات دراسة القوة بشكل عام. يضاف إلى ذلك الطابع المعنوي غير المادي للعديد من موارد القوة الناعمة وآلياتها، وارتباط نواتجها في جانب كبير منها بتغيرات في عمليات غير مادية؛ مثل الوعي والإدراك والتوجهات، وعلى مدى فترات زمنية ممتدة، مع صعوبة إرجاع التغيرات الحادثة– حتى حال النجاح في رصدها – إلى آليات القوة الناعمة بالنظر إلى أن طول المدى الزمني للتأثير يعني مواكبة تغيرات وتحولات داخلية وإقليمية ودولية متعددة قد تعزز اتجاهات التغيير الإيجابي في صورة الدولة أو العكس(٢٣٩). ويضيف البعض إلى ذلك أن الاهتمام الزائد بمحاولات تقييم القوة الناعمة وآثارها قد يؤدي إلى نتائج عكسية تؤثر بالسلب في فاعلية القوة الناعمة ذاتها؛ إذ إن ذلك من شأنه زيادة توجيه آليات القوة الناعمة المختلفة نحو استهداف إحداث تأثيرات معينة، مع زيادة الوعي بهذا الطابع الغائي المباشر لا سيما حال محاولة قياسه بشكل دوري، وهو ما قد يولد ردود فعل عكسية متمثلة في تحفظ الجماهير والنخب المستهدفة نتيجة تراجع الطابع التلقائي لآليات القوة الناعمة ورسائلها(٢٤٠).

أولًا: أطر واتجاهات تقييم فاعلية القوة الناعمة

لم تحل صعوبات وإشكاليات التقييم دون ظهور اجتهادات متعددة – كيفية وكمية – سعت إلى محاولة تقدير فاعلية القوة الناعمة ومخرجاتها ونواتجها وآثارها، وهو ما يمكن تصنيفه حسب مستوى التقييم وطبيعة الأهداف والغايات المحددة في ثلاثة مداخل رئيسية وذلك على النحو التالي:

(٢٣٩) Efe Sevin, “Pathways of Connection: An Analytical Approach to the Impacts of Public Diplomacy”, *Public Relations Review* 41, no. 4 (2015): 562–568, online e–article http://dx.doi.org/10.1016/j.pubrev.2015.07.003; Robert Banks, *A Resource Guide to Public Diplomacy Evaluation, CPD Perspectives on Public Diplomacy* 9 (Los Angeles: Figueroa, 2011): 11–14.

(٢٤٠) Kim Andrew Elliot, “The Negative Impact of ‘Impact’”, *USC Center on Public Diplomacy*, https://uscpublicdiplomacy.org/blog/negative–impact–impact.

١- مداخل تقييم الموارد والأدوات والأداء

في محاولة لتجاوز الصعوبات والسلبيات المحيطة بتقييم مخرجات القوة الناعمة ونواتجها وآثارها، تحول بعض المداخل بؤرة التركيز إلى تقييم الأداء أو مدى العناية ببذل الجهد بدلًا من الاهتمام بمدى النجاح في تحقيق نتائج. وتقوم هذه المداخل على تحويل أحد الانتقادات الأساسية الموجهة لمحاولات تقييم القوة الناعمة (باعتبارها عملية دائرية تساوي الموارد والآليات بالآثار والنواتج) إلى معيار أساسي لتقييم فاعلية القوة الناعمة، في إطار التسليم بضرورة التعامل مع هذه القوة (في بعض أبعادها على الأقل) باعتبارها وسيلة وغاية في الوقت ذاته. بهذا المعنى، تميل بعض الدراسات عند تقييم القوة الناعمة والحكم بزيادة فاعليتها أو تراجعها إلى النظر في مدى تطور (أو تدهور) المؤشرات الأساسية لموارد القوة الناعمة ذاتها؛ من حيث ظهورها وجودتها، ومدى زيادة أو تراجع حجم الأنشطة والآليات التي تقوم الدولة بممارستها لبناء القوة الناعمة. فزيادة حجم التمويل المخصص لهيئات الدبلوماسية العامة والتبادل الطلابي والمساعدات التنموية والإغاثية؛ مثلًا، وزيادة أعداد العاملين فيها وبرامجها وانتشار مقراتها أو أنشطتها في عدد أكبر من الدول والدوائر الإقليمية كلها مؤشرات على زيادة فاعلية القوة الناعمة للدولة. وبنفس المنطق، يظهر إخفاق أو تآكل القوة الناعمة حال تراجع المؤشرات الكمية والكيفية للنشاط والأداء، أو زيادة المعوقات التي تواجه هذه الأنشطة؛ مثل فرض الدول الأخرى حظرًا على أنشطة منظمات المساعدات أو المجتمع المدني أو الصادرات المختلفة الاقتصادية والثقافية المرتبطة بالدولة الممارسة للقوة الناعمة[٢٤١].

ورغم أن هذه المداخل لا تقدم معالجة حقيقية لتحليل آثار القوة الناعمة ونتائجها، فإنها تؤكد أن أحد معايير تقييم نجاح القوة بشكل عام هي مراكمة المزيد من مواردها وآلياتها وأدواتها باعتبار أن القوة – في جانب منها على الأقل – وسيلة وغاية في الوقت ذاته. فإن

(٢٤١) Sigrid Sandve Eggereide, *Facing the Intangible, Unobservable and Immeasurable: A Conceptual Analysis of Joseph Nye's Soft Power* (Master's thesis, Norwegian University of Science and Technology, 2012): 90–92; McClory, *The Soft Power 30*: 12–34.

ذلك لا ينفي وجود مداخل تقييمية أخرى لفاعلية القوة الناعمة من منظور كونها التزامًا بتحقيق نتيجة، سواء على المستوى الإدراكي أو السلوكي للفاعلين المستهدفين بها.

٢- مداخل تقييم النواتج والآثار الإدراكية والقيمية

رغم تعدد العوامل المؤثرة في الإدراك (سواء السياقية أو الذاتية الخاصة بالأفراد وسماتهم النفسية وإطارهم المرجعي والمعرفي وخبراتهم السابقة)[٢٤٢]، فإن أحد الافتراضات الكامنة في مفهوم القوة الناعمة هو قدرة الفاعل على بناء وتعزيز الجاذبية والإقناع ونشر القيم كأحد أشكال ممارسة القوة ونواتجها، وذلك متى تمتع بالموارد الملائمة التي تضفي عليه المصداقية والذكاء السياقي Contextual intelligence لاختيار وتوظيف الآليات والأدوات المناسبة وقنوات الاتصال المتعددة التي تكفل له نقل رسائله وسردياته والقيم المنشودة[٢٤٣].

ومن هذا المنطلق، تركز بعض المداخل في تقييمها لفاعلية القوة الناعمة على تحليل تأثيراتها على الإدراكات والمعتقدات والتوجهات وتشكيل الصور النمطية وتغييرها وربط الدولة بسمات وصفات معينة (وسم الدولة) سواء على مستوى الجماهير أو النخب؛ بحيث تصبح القوة الناعمة ناجحة وفعالة متى كانت التغييرات الحادثة في هذه الأبعاد الإدراكية ذات طبيعة إيجابية، ويظهر تآكل القوة الناعمة وتراجعها أو إخفاقها في حال العجز عن تغيير الإدراكات والصور السلبية أو حال تراجع التقييم الإيجابي للدولة بشكل واضح ومتواتر. وبرغم الطابع المعنوي غير المادي لآثار القوة الناعمة بهذا المعنى، فإن مؤشراتها قابلة للرصد من خلال استطلاعات الرأي العام والمقابلات مع أعضاء النخب وتحليل المضمون للخطابات المختلفة سواء النخبوية الرسمية أو غير الرسمية وصولًا إلى تحليل خطابات المواطنين العاديين وتعليقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي ونحوها[٢٤٤].

---

(٢٤٢) داليا رشدي، «تأثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات.. إطار تحليلي»، **السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية** ٥١، العدد ٢٠٣ (يناير ٢٠١٦): ٥-١٢.

(٢٤٣) Nye (Jr.), *Soft Power: The Means to Success*: 4–8; Eggereide, *Facing the Intangible*: 91–92.

(٢٤٤) Craig Hayden, *The Rhetoric of Soft Power: Public Diplomacy in Global Contexts, Lexington Studies in Political Communication* (Lanham, MD: Lexington Books, 2012): 46–47.

ويمثل تقييم القوة الناعمة انطلاقًا من المداخل الإدراكية في جانب منه امتدادًا – أكثر مرونة وأقل تحديدًا – للأدبيات الخاصة بنظرية الصورة الدولية الأسبق في التركيز على المكون الإدراكي وتأثيراته في التفاعلات الدولية[٢٤٥]. ويقصد بالصور في هذا الصدد المكونات الإدراكية والعاطفية والتقييمية لدى الفاعل عن ذاته أو الفاعلين الآخرين في سياقه المحيط. ووفقًا لأنصار المدرسة النفسية في التحليل، فإن صانعي القرار لا يستجيبون فعليًّا للبيئة الخارجية الموضوعية أو الواقعية بقدر ما تتشكل استجاباتهم حسب صورة الآخرين أو كيفية تمثلهم أو إدراكهم (أو سوء إدراكهم) لهذه البيئة، حتى إن بعض الدراسات في هذا الصدد خلصت إلى أن «الصراع الدولي لا يكون عادة بين الدول لكن بين صور مشوهة للدول» على حد تعبير أولي هولستي[٢٤٦]. وتم في هذا السياق تطوير فئات وأبعاد متعددة لتحليل الصور؛ مثل التمييز بين المكونات الإدراكية المعرفية، والعاطفية، والتقييمية، وكذلك التمييز بين ما يمثله الآخرون؛ من حيث القوة النسبية والثقافة أو الهوية والتهديدات أو الفرص المدركة المرتبطة بالآخرين كمكونات أساسية لصورهم، فضلًا عن طرح تصنيفات مختلفة لصور الذات والآخرين؛ مثل تصورات الأدوار القومية المتنوعة التي طورها هولستي وآخرون، وتصنيفات ريتشارد هرمان وآخرين للصور المتبادلة بين الفاعلين الدوليين حسب القدرات والثقافة والتوجه (مصدر للتهديد أم الفرص أم المكاسب المشتركة) والذي يمكن على أساسه الخروج بسبع وعشرين صورة على الأقل، من أهمها التمييز بين صور الحلفاء،

(٢٤٥) مثل التحليل الممنهج للصور إحدى بواكير المجالات البحثية في دراسة السياسة الخارجية؛ إذ تم توظيف مداخل مختلفة أبرزها المدخل الإدراكي لتحليل صور الذات والآخرين لدى النخب السياسية؛ حيث ساد الاهتمام خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بتأثير الصور النمطية في ديناميات النظام الدولي وصنع السياسة الخارجية. وركز العديد من محللي السياسة الخارجية منذ سبعينيات القرن العشرين على أهمية الإدراك والأنساق العقيدية والصور في عمليات صنع القرار باعتبارها تمارس أدوارًا أساسية في كيفية فهم وتفسير المعلومات وتبسيط أو اختزال الواقع الخارجي المعقد وتيسير استيعابه والتعامل معه. للمزيد من التفاصيل، انظر:
Kenneth E. Boulding, *The Image: Knowledge in Life and Society* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1956): 97–114; K. E. Boulding, "National Images and International Systems", *The Journal of Conflict Resolution* 3, no. 2 (1959): 120–131; Ole R. Holsti, "The Belief System and National Images: A Case Study", *The Journal of Conflict Resolution* 6, no. 3 (1962): 244–252; Robert Jervis, *The Logic of Images in International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970): 13–65; Jerel Rosati, "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy", chap. 4 in *Foreign Policy Analysis: Continuity and Change In Its Second Generation*, by Laura Neack, Jeanne A. K. Hey and Patrick J. Haney (Englewood Cliffs, NJ: Prentice–Hall, 1995): 49–70; Richard K. Herrmann and Michael P. Fischerkeller, "Beyond the Enemy Image and Spiral Model: Cognitive–Strategic Research after the Cold War", *International Organization* 49, no. 3 (1995): 415–450; Richard K. Herrmann *et al*., "Images in International Relations: An Experimental Test of Cognitive Schemata", *International Studies Quarterly* 41, no. 3 (September 1997): 403–433; Michele G. Alexander, Shana Levin and P. J. Henry, "Image Theory, Social Identity, and Social Dominance: Structural Characteristics and Individual Motives Underlying International Images", *Political Psychology* 26, no. 1 (February 2005): 27–45.

(٢٤٦) Holsti, "The Belief System and National Images": 244–252.

والأعداء، والدول الاستعمارية أو التوسعية أو المهيمنة، والمستعمرات أو الدول التابعة، والدول المتفسخة Degenerate، والدول الهمجية(٢٤٧). كما اهتمت الدراسات المعنية بمصادر تكوين الصور، وعوامل ثباتها ومقاومتها للتغيير من جهة، وآليات تغييرها من جهة ثانية، ومدى الاتساق أو الترابط بين أبعاد الصورة ومكوناتها، وتأثيرات الصور وتداعياتها في تحديد استراتيجيات الدولة (ما بين التعاون المؤسسي أو الاحتواء، أو التدخل أو الهجوم، أو التحكم والاستغلال، أو المقاومة..) وهو ما ينعكس على مستوى التفاعلات الإقليمية والدولية(٢٤٨).

جدول (٢-٦): دراسات الصورة الدولية والعلاقات المفترضة بين الصور والخيارات الاستراتيجية

الصورة	السمات الأساسية للصورة	استراتيجية السياسة الخارجية الناجمة عن التقدير الاستراتيجي	الأهداف الأساسية للاستراتيجية
العدو	مصدر تهديد/ تقارب القدرات والثقافة	الاحتواء	الردع، الحماية والتأمين، بناء تحالف أساسي، حماية موارد جيوسياسية من الخصم، الحفاظ على المصداقية كحليف أساسي أو قوة كبرى.
الحليف	مكاسب مشتركة/ تقارب الثقافة والقدرات	التعاون المؤسسي	تعزيز القدرات المشتركة والثقة المتبادلة في العمل المشترك، تعزيز مساهمة طرف ثالث في خدمة قضية مشتركة، تقليل تهديدات طرف ثالث.

(٢٤٧) عرض مسحي لبعض تصنيفات الأدوار الدولية، انظر: علي جلال عبد الله معوض، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠٠٧** (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩): ٣٣-٦٠؛ Herrmann *et al*., "Images in International Relations": 403–430.

(٢٤٨) Richard K. Herrmann,"Perceptions and Image Theory in International Relations", chap. 11 in *The Oxford Handbook of Political Psychology*, edited by Leonie Huddy, David O. Sears and Jack S. Levy, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2013): 336–363.

الدولة المتفسخة/ متراجعة القوة	فرصة للاستغلال/ تقارب ثقافي/ تراجع للقدرات	تعديل أو تغيير الوضع القائم Revisionism	الردع وتصحيح الأوضاع، بناء نظام تحالفات، حماية موارد جيوسياسية وجذب حلفاء جدد.
الدولة الإمبريالية	مصدر تهديد/ تفوق القدرات والثقافة	التحصين المستقل Independent fortress	تقليل سيطرة الخصم، ردع هدف التدخل أو إجباره على الخروج، الحصول على دعم ضد الخصم، تقليل دور الخصم في الإقليم، تقليل نفاذ الخصم إلى الموارد.
الدولة المستعمرة/ الخاضعة	فرصة للاستغلال/ أدنى في القدرات والثقافة	التدخل	ضمان وجود نظام تابع متعاون لدى الطرف المستهدف.

المصدر: Richard K. Herrmann and Michael P. Fischerkeller, “Beyond the Enemy Image and Spiral Model: Cognitive–Strategic Research after the Cold War”, *International Organization* 49, no. 3 (1995): 415–450; Richard K. Herrmann *et al*., “Images in International Relations: An Experimental Test of Cognitive Schemata”, *International Studies Quarterly* 41, no. 3 (September 1997): 403–433.

ورغم أن عمليات تقييم التأثير الإدراكي للقوة الناعمة تبدو أكثر مرونة وأقل تحديدًا تحليليًّا من دراسات الصورة الدولية، فإن هذه المرونة تسمح بالتغلب على الانتقادات الموجهة لمحاولات التصنيف الجامد للصور الدولية باعتبارها تقصر في كثير من الأحيان عن استيعاب تعقيدات الواقع والصور المتغيرة للدول والفاعلين وأدوارهم[٢٤٩]. كما أن التقييم الإدراكي للقوة الناعمة يتسع ليشمل مجالات أخرى لا تتعلق فقط بصورة الدولة والدول الأخرى، وإنما مدى نجاح ممارسي القوة الناعمة في نشر قيم وتوجهات مختلفة في قضايا متنوعة؛ مثل نشر قيم التعاون الإقليمي والديمقراطية وغيرها.

(٢٤٩) معوض، **الدور الإقليمي لتركيا**: ٤٦.

ويمثل نشر قيم الديمقراطية تحديدًا أحد المجالات التي حظيت باهتمام خاص في دراسات القوة الناعمة، وذلك رغم الإشكاليات التي تثيرها ابتداءً الجدالات المحيطة بتحديد كلا المفهومين والمؤشرات الإجرائية لهما، فضلًا عن تباين نتائج الدراسات ذات الصلة(٢٥٠). فمثلًا تتعقب بعض الدراسات تأثيرات أدوات وبرامج بعينها للقوة الناعمة في نشر القيم والتوجهات الليبرالية، وهو ما يظهر مثلًا في دراسة Atkinson لبرامج التبادل الطلابي بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٦ كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، مع تقييم آثار القوة الناعمة في دول الطلاب؛ حيث يظهر التحليل وجود ارتباط نسقي بين برامج التبادل الطلابي ونشر التوجهات الليبرالية في الدول الأخرى(٢٥١). إلا أن العديد من الدراسات الأخرى تبرز أهمية عدم الاقتصار على تحليل «بذل الجهد» أو ميكانيزمات التبادل الطلابي والثقافي وإنما التركيز على مدى فاعلية آثارها ونواتجها على مستوى نقل القيم، لا سيما مع وجود العديد من الأمثلة والنماذج الكاشفة عن حرص القيادات والنخب السلطوية في العديد من الدول على تعليم ذاتها وأبنائها وعناصرها في الدول الغربية – ذات النظم الديمقراطية المتقدمة – دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على قيمهم وممارساتهم السلطوية(٢٥٢). وفي سياق مقارب، سعت العديد من الدراسات إلى اختبار فاعلية المساعدات الخارجية (حال اعتبارها أداة للقوة الناعمة) في نشر الديمقراطية؛ حيث كشفت الدراسات ذات الصلة عن نتائج جدلية: فمن ناحية تظهر بعض الدراسات محدودية فاعلية المساعدات في هذا الصدد بالنظر إلى قدرة الدول المتلقية في كثير من الأحيان على الاستحواذ عليها مع تقليل آثارها السياسية. وتظهر دراسات أخرى فاعلية المساعدات في تهيئة بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي سواء من خلال تعزيز معايير المحاسبية أو الحد من الصراعات والحروب الأهلية. ويؤكد بعض المحللين أن هذه النتائج ليست متعارضة بالضرورة بقدر ما تكشف عن أهمية اقتران المساعدات

---

(٢٥٠) Tiffany Kaschel and Nikolay Anguelov, “Alternatives to Sanctions”, chap. 5 in *Economic Sanctions vs. Soft Power: Lessons from North Korea, Myanmar, and the Middle East*, by Nikolay Anguelov (New York: Palgrave Macmillan, 2015): 75–76.

(٢٥١) Carol Atkinson, “Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980–2006”, *Foreign Policy Analysis* 6, no. 1 (January 2010): 1–22.

(٢٥٢) Kaschel and Anguelov, “Alternatives to Sanctions”: 76.

الخارجية بممارسات دبلوماسية (بما فيها الدبلوماسية العامة)؛ من أجل تعزيز دورها في نشر الديمقراطية(٢٥٣).

ويلاحظ أنه يوجد اتجاهان أساسيَّان في التعامل مع التأثيرات الإدراكية والقيمية للقوة الناعمة: الأول يؤكد على أهمية هذا المستوى الإدراكي (التأثير في توجهات الرأي العام أو النخب) في حد ذاته باعتباره ممارسة لأحد أشكال القوة الهيكلية الأقل مادية في آثارها ونتائجها؛ بحيث لا يعتمد الحكم على فاعلية القوة الناعمة بهذا المعنى على مدى تحول هذه التغيرات في التوجهات إلى سلوكيات بالضرورة؛ إذ إن ذلك يعيد تبني تعريفات ضيقة للقوة باعتبارها «قدرة الفاعل أ على أن يدفع الفاعل ب إلى القيام بسلوك معين لم يكن راغبًا فيه»، في حين أن القوة الناعمة تعبر عن تعريفات أخرى هيكلية وبنائية للقوة تقوم على التأثير في التوجهات والأفكار والهويات المشكلة لهيكل العلاقات. أما الاتجاه الثاني فيرى هذه التغيرات الإدراكية بمثابة مستوى أولي لتحليل نجاح القوة الناعمة وفاعليتها، مع ضرورة تحول التوجهات إلى سلوكيات ونتائج مادية مباشرة تخدم مصالح الدولة للحكم بنجاح القوة الناعمة وفاعليتها(٢٥٤).

ويبدو جوزيف ناي وآخرون أقرب إلى الجمع بين الاتجاهين، بالتأكيد على أن التغير في صورة الدولة وإدراكها لدى النخب قد يولد آثارًا أكثر مباشرة على مستوى سلوكيات السياسة الخارجية (أو الداخلية)، بينما قد تكون التأثيرات أقل مباشرة ووضوحًا في حالة التغيرات على مستوى الجماهير والرأي العام، دون أن يمنع ذلك تأثيراتها بشكل غير مباشر على صناع القرار من خلال خلق بيئة مواتية أو ضاغطة على اتخاذ القرارات الخاصة بالصراع أو التعاون حسب طبيعة الصورة المدركة للدولة والتوجهات إزاء سردياتها(٢٥٥). وفي كل الأحوال، تمثل معالجة أو تقليل حالات سوء الإدراك وسيادة الصور النمطية السلبية أحد

---

(٢٥٣) المرجع السابق.

(٢٥٤) Eggereide, *Facing the Intangible*: 95–96; Matthew Kroenig, Melissa McAdam and Steve Weber, “Taking Soft Power Seriously”, in *The Annual Meeting of the ISA’s 49th Annual Convention: Bridging Multiple Divides* (San Francisco, CA: Hilton San Francisco, 2006), online e–book, http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/1/2/9/pages251295/p251295–1.php.

(٢٥٥) Nye (Jr.), *The Future of Power*: 95.

الأهداف الأساسية للقوة الناعمة ومعايير تقييمها؛ إذ إن ذلك من شأنه تقليل احتمالات اندلاع صراعات جديدة، أو استمرار الصراعات القائمة أو زيادة حدتها[٢٥٦].

٣- مداخل تقييم النواتج والآثار السلوكية

حاولت بعض الدراسات التركيز على تقييم آثار القوة الناعمة بشكل يتجاوز الأبعاد الإدراكية العامة الخاصة بجاذبية الدولة وصورتها، من خلال التركيز على مدى نجاح آليات القوة الناعمة المختلفة على تحقيق تغيرات قيمية وسلوكية محددة، من شأنها تحقيق مصالح الدولة الممارسة لهذه القوة[٢٥٧]. وقد تعددت الإسهامات في هذا الصدد لا سيما حال التوسع في تعريف قضايا القوة الناعمة لتشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية، وذلك انطلاقًا من تبني اتجاه نسبية قضايا القوة الناعمة وارتباطها بنزع الطابع الأمني الصلب عن التفاعلات المختلفة دون انحسار في قائمة محدودة من القضايا. ويمكن تصنيف أهم إسهامات التقييم السلوكي للقوة الناعمة مجاليًا على النحو التالي:

أ- التأثيرات السياسية للقوة الناعمة

تكشف مراجعة الدراسات عن مؤشرات متعددة مقترحة لتقييم التأثيرات السياسية للقوة الناعمة، من بينها:

- **مؤشرات تأثيرات القوة الناعمة على تشريعات الدولة وقوانينها**

تقترح بعض الدراسات التركيز على رصد آثار القوة الناعمة في تمكين الفاعلين الدوليين الممارسين لها من التنسيق والتأثير في عمليات صنع القواعد والقوانين سواء من خلال توظيف آليات مرنة أو جامدة. ويقصد بالآليات المرنة استخدام الآليات المؤسسية غير الرسمية (مثل الشبكات غير الرسمية بين منظمات المجتمع المدني عبر الدول مثلًا) أو صيغ وتفاهمات وأطر قانونية غير ملزمة في ظاهرها (في صورة مبادئ أو قواعد استرشادية أو اتفاقات

(٢٥٦) رشدي، «تأثير سوء الإدراك»: ٥-١١؛ McClory, *The Soft Power* ٣٠: ٤٢-٤٣. أيضًا، انظر:
David J. Schneider, *The Psychology of Stereotyping, Distinguished Contributions in Psychology* (New York: Guilford, 2004).

(٢٥٧) Pratkanis, "Public Diplomacy in International Conflicts": 114; Eggereide, *Facing the Intangible*: 95–96.

وتفاهمات إطارية صادرة عن المنظمات الدولية مثلًا)؛ بحيث إن آثارها تتجسد بوضوح في أشكال أكثر تحديدًا في القوانين والتشريعات على المستوى المحلي. أما الآليات الجامدة فتقوم على الاتفاقات المؤسسية الرسمية والمنظمات الدولية الحكومية والترتيبات القانونية الملزمة التي تنص بوضوح على آليات تنفيذها ودخولها حيز النفاذ[٢٥٨].

ووفقًا للتمييز بين مدى رسمية المؤسسات من جهة ومرونة الآليات المستخدمة، فيمكن التمييز بين أربع توليفات ممكنة لممارسة القوة الناعمة في صنع القواعد؛ أولها أن تكون المؤسسات رسمية تستخدم آليات محددة (مثل تأثير منظمة التجارة العالمية كمنظمة حكومية في قرارات التجارة الخارجية عبر فرض قواعد لحل المنازعات التجارية)، وثانيها توظيف مؤسسات رسمية آليات مرنة (مثل الإطار الاتفاقي الصادر عن منظمة الصحة العالمية لوضع مجموعة مبادئ استرشادية وتوصيات للتنفيذ بخصوص التعامل مع التدخين والتبغ)، وثالثها أن توظف مؤسسات مرنة (غير رسمية) آليات محددة جامدة باقتراح ترتيبات قانونية محددة للتضمين في القوانين الداخلية للدول (مثل هيئة معايير المحاسبة الدولية IASB ومجموعة تنفيذ الإجراءات المالية FATF المعنية بتنظيم قوانين مكافحة غسيل الأموال داخل الدول)، وأخيرًا قد توظف المؤسسات المرنة آليات مرنة (مثل دور مراكز الأبحاث وشبكات المجتمع المدني في تطوير مقاييس وقواعد لتقييم المؤسسات والهيئات في المجالات المختلفة؛ مثل مؤشرات تقييم الجامعات بما يمكن أن يتحول لاحقًا إلى جزء من القوانين واللوائح الداخلية للدول بشكل أو آخر في إطار السعي لتحقيق الجودة مثلًا). ويبرز هذا الاقتراب زيادة اللجوء إلى الآليات المرنة من قبل مختلف المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية)؛ نظرًا لأنها تقلل تكاليف المعاملات أو التفاعلات بين الدول، سواء التكاليف الإدارية (نتيجة عدم تحمل تكاليف إنشاء وإدارة مؤسسات وأجهزة بيروقراطية مستمرة)، أو التكاليف المعلوماتية (بالنظر إلى ترك التحديد التفصيلي للقوانين والقواعد للدول ذاتها بدلًا من الاضطرار لتجميع معلومات حول طبيعة كل دولة وسياقها)، أو التكاليف السياسية (المتمثلة في تقليل وضوح

---

(٢٥٨) Frank Vibert, *Soft Power and International Rule–Making, Occasional Paper* 43 (Berlin: Friedrich–Naumann–Stiftung für die Freiheit, 2008): 6.

خضوع الدولة لتأثير فاعلين خارجيين رسميين أو غير رسميين في صياغة قوانينها الداخلية بما يسهل التنسيق والتعاون بين الدول والفاعلين غير الحكوميين)[٢٥٩].

وتنبع أهمية هذا الاقتراب من اقتراحه مجالًا محددًا نسبيًّا لرصد تأثيرات القوة الناعمة، وهو التشريعات الداخلية للدول. إلا أن ذلك يظل محلًّا للجدل بالنظر إلى أن جميع تأثيرات القوة الناعمة لا تتجسد بالضرورة في صورة تشريعات. كما أن تأثيرات القوة الناعمة في صنع القواعد تثير بدورها إشكالية الغموض وغياب الشفافية نتيجة تعدد صورها على النحو سالف البيان ذاته. كذلك يوضح الاقتراب أهمية الفواعل والمؤسسات والترتيبات الرسمية وغير الرسمية كجزء من عمليات وتفاعلات ممارسة القوة الناعمة، إلا أن ذلك يظل أكثر ارتباطًا – بحكم الممارسة – بفواعل ومنظمات محدودة نسبيًّا تمتلك القدرة الفعلية على التأثير بحكم قدراتها ومواردها أو اتساع شبكة عضويتها.

- **مؤشرات تأثيرات القوة الناعمة في اتساق سياساتها الخارجية والسلوك التصويتي للدول**

ثمة دراسات أخرى تحلل تأثيرات القوة الناعمة في عمليات صنع السياسة الخارجية نفسها ومضمون هذه السياسات بشكل متصل في القضايا المختلفة ومدى اتساقها مع توجهات ورؤى الفاعل الممارس للقوة الناعمة. ويظهر ذلك بشكل واضح في دراسات الاتحاد الأوروبي التي تبحث مؤشرات مواءمة أو مجانسة Harmonization الدول المرشحة للعضوية (أو الدول الأعضاء أنفسهم) لسياساتها مع السياسة الخارجية للاتحاد، لا سيما مع تضمن تقارير التقدم ومقاييس فاعلية السياسة الخارجية للاتحاد مؤشرات حول مدى تحقق هذا الاتساق في القضايا المختلفة. ورغم ارتباط جانب من هذه التغيرات بتأثيرات الحوافز والمكاسب المادية للانضمام إلى الاتحاد (أو الاستمرار في عضويته)، فإن جانبًا منها يمكن إرجاعه كذلك إلى القوة الناعمة أو المعيارية للاتحاد، وتأثيراته في هوية الدول الأعضاء أو المرشحين للعضوية، والاعتقاد بملاءمة رؤاه وتوجهاته وطابعها الإصلاحي، وضرورة الاستجابة لها[٢٦٠]. لكن تبقى إشكالية مثل هذه الدراسات في صعوبة فصل تأثيرات الحوافز

(٢٥٩) المرجع السابق: ٧–١٠.

(٢٦٠) Frank Schimmelfennig and Ulrich Sedelmeier, “Governance by Conditionality: EU Rule Transfer to the Candidate Countries of Central and Eastern Europe”, *Journal of European Public Policy* 11, no. 4 (August 2004): 661–679; =

المادية للانضمام عن القوة الناعمة للجاذبية والإقناع، فضلًا عن خصوصية تجربة الاتحاد الأوروبي وحوافز الانضمام أو العضوية كآلية للمشروطية والتأثير في السياسات.

وقد تبنت بعض الدراسات مؤشرات أخرى أكثر جزئية لتأثيرات القوة الناعمة في بعض قرارات السياسة الخارجية للدول في قضايا معينة. ويظهر ذلك مثلًا في تحليل اتساق السلوك التصويتي Voting alignment في الجمعية العامة للأمم المتحدة كأحد مؤشرات تقييم فاعلية القوة الناعمة وتأثيرها في سلوكيات السياسة الخارجية للدول الأخرى. فمثلًا استخدمت دراسة Datta تحليل الانحدار لدراسة تأثير جاذبية الولايات المتحدة في استطلاعات الرأي العالمية (Pew Global Attitudes Project) في السلوك التصويتي للدول في الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٧؛ حيث أظهر التحليل أنه بفرض ثبات العوامل الأخرى (تحديدًا المساعدات الخارجية والعلاقات التحالفية)، فإن وجود توجهات إيجابية إزاء الولايات المتحدة يزيد احتمالات اتساق السلوك التصويتي للدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع التفضيلات الأمريكية. وفي المقابل، فإن التأثير السلبي للنمط القيادي للرئيس بوش الابن أدى إلى تراجع الاتساق مع التفضيلات الأمريكية[٢٦١]. وبشكل مماثل، سعت دراسة Knecht لاختبار مدى تأثير توافر القوة الناعمة من عدمه (مقاسًا بمدى إيجابية التوجهات إزاء الدولة أو العكس) في السلوك التصويتي للدول الأخرى ومدى اتساقه مع الاتجاه التصويتي للدولة صاحبة القوة الناعمة، وذلك بالتطبيق على حالتي الولايات المتحدة وروسيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأظهرت الدراسة نتائج مختلطة؛ حيث كشفت عن حضور تأثيرات القوة الناعمة بدرجات متفاوتة، مع تأثر النظم غير الديمقراطية بالقوة الناعمة بشكل يفوق – قليلًا – نظيراتها الديمقراطية[٢٦٢].

= Sorin Stefan Denca, "The Impact of the European Union on Foreign Policy–Making in Hungary, Romania and Slovakia: Institutional Adaptation, Learning and Socialization", *Political Perspectives* 2, no. 2 (2008): 2–12.

(٢٦١) Monti Narayan Datta, "The Decline of America's Soft Power in the United Nations", *International Studies Perspectives* 10, no. 3 (2009): 265–284.

(٢٦٢) Henry B. Knecht, "Senior Independent Study Theses: Soft Power in Hard Focus: An Analytical Approach to Power in International Relations", *The College of Wooster*, http://openworks.wooster.edu/independentstudy/6793.

وبطبيعة الحال، فإن مؤشر اتساق قرارات السياسة الخارجية مع تفضيلات الدولة الممارسة للقوة الناعمة يمكن أن يشمل ساحات أخرى للتفاعل غير الأمم المتحدة. وثمة دراسات سعت لاختبار تأثير القوة الناعمة الأمريكية (ممثلة في جاذبية الولايات المتحدة والقيادة الأمريكية وقدرتها الإقناعية) في قرارات الدول بمشاركتها في حرب العراق عام ٢٠٠٣ أو الانسحاب من العراق لاحقًا؛ حيث ظهر ارتباط البعدين بما يشي – وفقًا لهذه الدراسات – بأهمية القوة الناعمة. وبشكل مقارب، خلصت الدراسة إلى تأكيد أهمية القوة الناعمة وتوليدها نتائج ملموسة في مجال العلاقات الدولية من خلال إثبات وجود علاقة طردية بين صورة السياسة الخارجية للدولة لدى الرأي العام في الدول الأخرى من جهة وقرارات هذه الدول وسياساتها الخارجية من جهة ثانية، مع تزايد قوة هذه العلاقة وتأثير الرأي العام في حالة القضايا التي تحظى بدرجة أكبر من الاهتمام والبروز والجدال في الدول المستهدفة. واعتمدت الدراسة على تحليل استطلاعات دولية للرأي العام في ٥٨ دولة مع اختبار علاقتها (بعد تثبيت تأثير العوامل ذات الصلة بالقوة الصلبة[٢٦٣]) بقرارات السياسات الخارجية لهذه الدول عام ٢٠٠٣ تحديدًا؛ من حيث قرار مشاركة الولايات المتحدة في حرب احتلال العراق، وكذا في مدى اتفاق السلوك التصويتي مع الولايات المتحدة في القضايا المهمة الأخيرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأخيرًا في السياسات المتبعة إزاء المحكمة الجنائية الدولية[٢٦٤].

لكن تظل مثل هذه الدراسات عرضة لانتقادات متعددة، أبرزها التشكيك ابتداءً في مدى ملاءمة التحليلات الإحصائية لعينات كبيرة الحجم (بما يتضمنه من نزع الطابع السياقي عن الظواهر) لدراسة القوة الناعمة، مع صعوبة تثبيت مختلف العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي للدول – بخلاف الجاذبية – نتيجة تعددها والاختلاف حول تحديدها، فضلًا عن

(٢٦٣) سعت الدراسة إلى «تثبيت العوامل الصلبة والناعمة الأخرى» من أجل اختبار تأثيرات الرأي العام في قرارات السياسة الخارجية لدى المقارنة بين الدول. وشمل ذلك بالنسبة للعوامل الصلبة عضوية حلف الناتو والمشاركة بقوات مسبقة في أفغانستان وحجم المساعدات العسكرية الأمريكية وحجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية أو العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وشملت العوامل الناعمة الأخرى عوامل ذات صلة بالهوية؛ مثل عدد السكان المسلمين، والانتماء إلى أوروبا، ودرجة ديمقراطية النظام السياسي.

(٢٦٤) Benjamin E. Goldsmith and Yusaku Horiuchi, "In Search of Soft Power: Does Foreign Public Opinion Matter for US Foreign Policy?" *World Politics* 64, no. 3 (2012): 555–585.

إمكانية تعارض مضمون بعض القرارات والسياسات الأمريكية في مراحل معينة مع القيم التي تروج لها الولايات المتحدة بشكل عام (مثل قرار حرب العراق ذاته)، بما يجعل من الصعب الاعتماد على مؤشر الاتساق وحده لتقييم فاعلية القوة الناعمة[٢٦٥].

- **مؤشرات تأثيرات القوة الناعمة في توجهات الدول وسلوكها في المفاوضات الدولية وأدوار الوساطة**

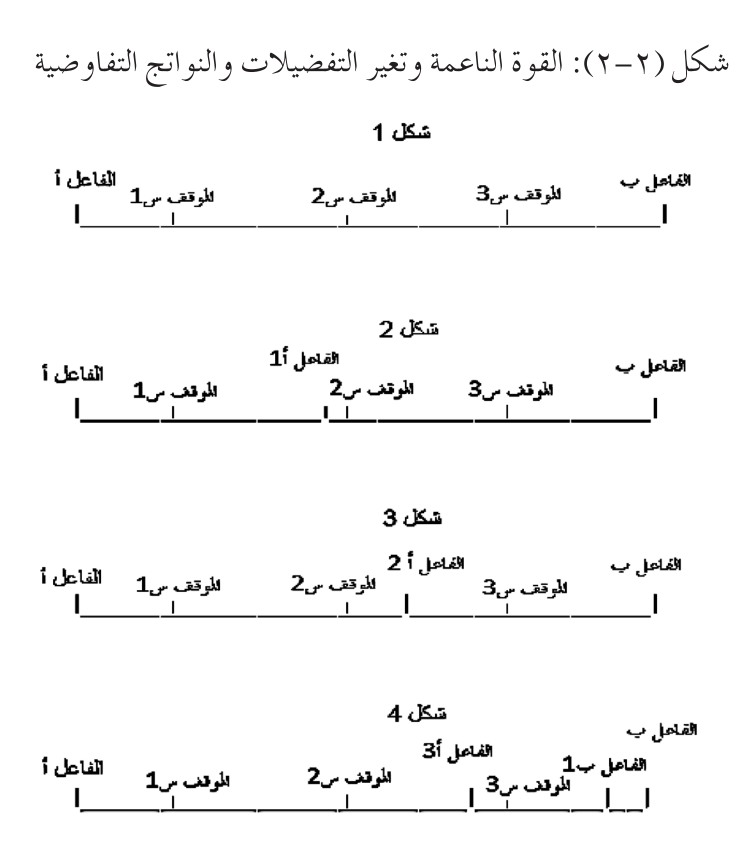
تقترح بعض الدراسات محاولة رصد تأثيرات القوة الناعمة في تغيير المواقف التفاوضية الأولى للدول بما يخدم مصالح القوى الممارسة للقوة الناعمة؛ حيث يقرب مواقف الدول الأخرى منها سواء عبر الإقناع أو التلاعب أو تأطير جدول الأعمال[٢٦٦]. وتبين الأشكال التالية هذه الفكرة؛ حيث تقترب المواقف والتفضيلات التفاوضية المبدئية للفاعل«أ» تدريجيًا من التفضيلات المبدئية للفاعل «ب» الذي يمارس القوة الناعمة بفاعلية (الشكلان ٢ و٣)، بما يجعل نواتج التفاوض (س ٢، س ٣) تصب في صالح الأخير مقارنة بحالات عدم ممارسة القوة الناعمة؛ حيث يطرح الفاعل «أ» الضغط لتحقيق الناتج التفاوضي (س ١) الذي لا يحقق مصالح الفاعل «ب» (الشكل ١). وقد يحدث تأثر طفيف في مواقف الفاعل الممارس للقوة الناعمة «ب»؛ بحيث يقترب بدوره نسبيًا من الفاعل المستهدف «أ» ، لكن تظل نواتج التفاوض في مجملها لصالح الفاعل «ب»[٢٦٧]:

(٢٦٥) Eggereide, *Facing the Intangible*: 96–97.

(٢٦٦) Zeitoun, Mirumachi and Warner, “Transboundary Water Interaction”: 159–178.

(٢٦٧) Gallarotti, “Soft Power”: 25–47.

شكل (٢–٢): القوة الناعمة وتغير التفضيلات والنواتج التفاوضية



المصدر: Giulio M. Gallarotti, "Soft Power: What It Is, Why It's Important, and the Conditions under Which It Can Be Effectively Used", *Journal of Political Power* 4, no. 1 (2011): 25–47, online e–article, http://works.bepress.com/giulio_gallarotti/3.

ويمكن تطبيق ذات المنطق حال تدخل الدولة الممارسة للقوة الناعمة في مبادرات للوساطة أو التدخل كطرف ثالث لمعالجة الخلافات والصراعات سواء داخلية أو إقليمية أو دولية؛ حيث ترى بعض الدراسات نجاح الدولة في التقريب بين رؤى ومواقف الأطراف المتصارعة وصولًا إلى تسوية الصراع بينها، أحد المؤشرات الأساسية لنجاح الدولة في توظيف قوتها الناعمة. وحتى عدم النجاح بشكل كامل في معالجة الصراع، فإن مجرد التقريب النسبي بين مواقف الأطراف المتصارعة أو تحويل معالجة الصراع إلى المسار

الدبلوماسي أو الناعم – بدلًا من العقوبات الاقتصادية والمعالجات العسكرية – يُعد وفقًا للبعض مؤشرًا جزئيًا لنجاح القوة الناعمة وفاعليتها(٢٦٨).

ورغم أهمية هذا النموذج ومؤشراته في تقريب معنى القوة الناعمة وتوضيح أهميتها، فإن توظيفه تحليليًا يظل صعبًا؛ حيث يتطلب تتبعًا تاريخيًا لعمليات التفاوض بين الدول، وافتراض وحدة موضوعات التفاوض عبر الزمن وثبات الوقائع وتوازنات القوة الصلبة، مع تغير مستويات القوة الناعمة بما يسمح بتقدير تأثيراتها على تفضيلات الفواعل المستهدفة، وهي افتراضات قد يتعذر تحققها في الواقع.

ب- التأثيرات الاقتصادية للقوة الناعمة

بالنظر إلى الطابع التحليلي غير المانع للتصنيف المجالي لمؤشرات تقييم فاعلية القوة الناعمة، فإن بعض المؤشرات السياسية السابقة قد تكون ذات أبعاد اقتصادية (مثل ارتباط التشريعات أو المفاوضات بقضايا اقتصادية). وقد سعت بعض الدراسات إلى تقييم الفاعلية الاقتصادية للقوة الناعمة بصور أكثر مباشرة من خلال اختبار تأثيرها في حجم صادرات الدولة وحجم التدفقات السياحية إليها وجاذبيتها الاستثمارية ونحوها. وإضافة إلى اختبار نجاح بعض الحملات الترويجية المباشرة لوسم الدولة أو الترويج لجاذبيتها السياحية أو الاقتصادية أو الاستثمارية، فقد أشارت العديد من التحليلات إلى التأثيرات الإيجابية لتعزيز بعض موارد القوة الناعمة من جهة وتحقيق مكاسب اقتصادية من جهة ثانية، وهو ما ظهر مثلًا في حالات؛ مثل كوريا واليابان والولايات المتحدة وتركيا وغيرها؛ حيث ارتبط رواج بعض منتجات الثقافة الشعبية سواء من أفلام او مسلسلات أو أعمال كرتونية أو أزياء أو وجبات معينة أو استضافة مناسبات رياضية كبرى بتحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة نتيجة بيع أو تصدير هذه المنتجات فضلًا عن زيادة رواج بعض المنتجات والخدمات الأخرى سواء بشكل تلقائي مع تحسن صورة الدولة وجاذبيتها إجمالًا أو نتيجة حسن توظيف رواج

---

(٢٦٨) Jacques Faget, ed., Mediation in Political Conflicts: Soft Power or Counter Culture? *Oñati International Series in Law and Society* (Oxford: HART, 2011): 383–392; Arunjana Das and Anthony Wanis–St. John, "Turkey and Brazil's Joint Mediation between Iran and the Western Powers: Process Matters", chap. 5 in *Turkey as a Mediator: Stories of Success and Failure*, edited by Doga Ulas Eralp (Lanham, MD: Lexington Books, 2016): 81–99; Havva Kök and İmdat Öner,"Turkey's Motives for Mediating the Iranian Nuclear Deal", chap. 4 in *Turkey as a Mediator*: 55–80.

بعض الرموز والمنتجات من قبل مقدمي صناعات وخدمات أخرى (مثل صادرات الملابس والمنسوجات التي توظف رموز وأيقونات الثقافة الشعبية في تصميم المنتجات ذاتها أو الدعاية لها، وكذلك قطاعات السياحة وتوظيف مناطق تصوير بعض الأعمال أو ما تظهره من توافر مزارات في الدولة كمصادر للجذب السياحي، وغيرها..)[٢٦٩].

وثمة دراسات أخرى ركزت على الآثار الاقتصادية لموارد القوة الناعمة ذات الصلة بالسياسة الخارجية، من خلال اختبار العلاقة بين زيادة جاذبية الدولة أو الإدراك الإيجابي لصورتها الدولية وكيفية ممارستها لنفوذها على المستوى الدولي كمؤشرات لقوتها الناعمة من جهة وتحقيق مكاسب اقتصادية من جهة ثانية. واعتمدت إحدى الدراسات في هذا الصدد على مقارنة مدى زيادة حجم صادات الدولة (كمتغير تابع) ومدى تحسن صورة الدولة (كمتغير مستقل) اعتمادًا على استطلاعات الرأي السنوية لهيئة الإذاعة البريطانية BBC بالتعاون مع مركز أبحاث المسح العالمي Global Scan Center خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣ لعينات من المشاركين من ست وأربعين دولة لرصد تقييمهم لمدى إيجابية أو سلبية التأثيرات العالمية لسبع عشرة دولة. وخلصت الدراسة إلى أنه بفرض ثبات العوامل الأخرى، فإن ثمة دلالات اقتصادية وإحصائية واضحة لتحسن صورة الدولة؛ إذ إن زيادة إيجابية صورة الدولة عالميًّا بنسبة ١٪ أدى إلى ارتفاع الصادرات بحوالي ٠,٨٪ بما يؤكد العوائد الاقتصادية الإيجابية للقوة الناعمة للدولة[٢٧٠].

ويبقى من الضروري الوعي بأن ما تبرزه الدراسات والتحليلات حول التأثيرات الاقتصادية الإيجابية للقوة الناعمة يظل – مثل غالبية آثار هذه القوة – مثيرًا للجدل من زاويتي اتجاه العلاقة (إشكالية الدائرية أي هل زيادة الصادرات والعائدات الاقتصادية ناجمة عن زيادة جاذبية الدولة أم العكس أو أن العلاقة ارتباطية تقوم على التأثير الإيجابي المتبادل ومدى كفاية القوة الناعمة وضرورتها لإحداث هذه التأثيرات (أي هل التطورات الإيجابية في العائدات الاقتصادية راجعة فعلًا لاعتبارات إدراكية وقيمية ناجمة عن زيادة جاذبية الدولة

---

(٢٦٩) Holguin, *German 'Soft Power'*: 35–74.

(٢٧٠) Andrew K. Rose,"Like Me, Buy Me: The Effect of Soft Power on Exports", *Center for Economic Policy Research*, www.cepr.org/active/publications/discussion_papers/dp.php?dpno=10713.

أو أن هناك تأثيرات لعوامل أخرى قد يكون بعضها أكثر ضرورة أو كفاية في تفسير الظاهرة؛ مثل القرب الجغرافي أو مستوى الجودة أو الأسعار وغيرها من المحددات الاقتصادية).

ج- التأثيرات الأمنية والعسكرية للقوة الناعمة

على الرغم من أن القوة الناعمة يفترض أن تقع على الطرف المقابل للقوة العسكرية وتفاعلاتها على متصل أنماط القوة ومصادرها، فإن ذلك لا ينفي وجود بعض أبعاد الارتباط بينهما (غير المتعارضة بالضرورة)، سواء على مستوى الموارد والآليات (في إطار التوظيفات الإيجابية للقوة والتفاعلات العسكرية ضمن ما يعرف بالدبلوماسية الأمنية أو الدفاعية، أو التوظيفات الصراعية الإكراهية والتلاعبية للقوة الناعمة) أو حتى على مستوى الآثار والنواتج. ويمكن التمييز بين مستويين أساسيين لتقييم فاعلية القوة الناعمة تقترحهما الدراسات المختلفة في هذا الصدد؛ هما:

- **مستوى فاعلية القوة الناعمة كبديل للقوة الصلبة**

اهتمت العديد من الدراسات بتحليل إمكانيات استخدام القوة الناعمة كبديل للقوة الصلبة؛ حيث تتعدد المؤشرات الجزئية لفاعلية القوة الناعمة على هذا المستوى؛ بحيث تشمل مثلًا النجاح في استقطاب واجتذاب عدو أو خصم سابق، وتغيير أفكار وسلوكيات الأطراف المعادية، وإيقاف عمليات الإبادة والتطهير العرقي، وتشجيع الأطراف المتصارعة أو المعتدية على وقف إطلاق النار، وتقليل معضلات الأمن عبر طرح صيغ للأمن المشترك تتجنب تحقيق الأمن لطرف على حساب آخر، وحل النزاعات أو منع اندلاعها في المقام الأول، وتغيير الصور والتوقعات والإدراكات المتبادلة بين أطراف الصراع لتيسير إمكانيات التفاوض والمعالجة السلمية للصراعات، وتوفير الدعم للمؤسسات الدولية لتحقيق السلام[٢٧١]. وبشكل أكثر عمومية، يمكن أن يقاس نجاح القوة الناعمة في هذه الحالات بمدى قدرتها على نزع الطابع الأمني الصلب Hard desecuritization عن القضايا والتفاعلات المختلفة وتحويلها إلى قضايا غير أمنية أو قضايا أمنية ناعمة (أي أقل ملاءمة

(٢٧١) Pratkanis, "Public Diplomacy in International Conflicts": 113–114.

لتقديم استخدام القوة العسكرية الصلبة بمفردها لمعالجتها) على أدنى تقدير وذلك على النحو السابق بيانه.

- **مستوى القوى الناعمة كمكمل للقوة الصلبة**

يركز هذا المستوى على إمكانيات توظيف القوة الناعمة كمكمل للقوة الصلبة في معالجة القضايا الأمنية والعسكرية؛ حيث يمكن للقوة الناعمة أن تسهم في تحقيق أهداف متعددة؛ منها الحد من التأثيرات السلبية لممارسات القوة الصلبة وزيادة شرعية الفاعل من خلال الممارسة الموازية للقوة الناعمة التعاونية، أو إضعاف قدرة الخصوم وتغيير توجهاتهم (من خلال العمليات النفسية والتوظيفات التلاعبية لها أو مواجهة الحملات الدعائية للخصوم)، أو معالجة الأبعاد الفكرية والثقافية في الصراعات التي تعجز القوة الصلبة بمفردها عن معالجتها، أو حماية قوة الفاعل وزيادتها سواء من خلال تعزيز تحالفاته والدور القيادي للفاعل في إطارها[٢٧٢].

فابتداءً، تشير العديد من الدراسات إلى أهمية توظيف القوة الناعمة بموازاة القوة الصلبة العسكرية في الحروب والصراعات للحد من التأثيرات السلبية للأخيرة، وهو ما يمكن تقييم فاعليته بمدى نجاح الدولة في الترويج لخطاب الحرب العادلة سواء؛ من حيث تبرير الحرب نفسها وأسبابها وشرعية السلطات القائمة بها، أو أسلوب ممارستها وإدارتها، أو تشويه صورة الخصوم وتجريمهم وتكريس صورتهم كتجسيد للشر أو العدو غير الإنساني[٢٧٣]. وقد تلجأ الدولة الممارسة للقوة الناعمة إلى تمييز واستثناء فئات معينة بين الجمهور المستهدف في الدولة المعادية ومحاولة اجتذاب تأييدها؛ بحيث يتم ادعاء أن هدف العمليات العسكرية تحقيق المصالح الإنسانية للشعوب أو الفئات المضطهدة في مواجهة نخب أو جماعات تشكل تهديدات مشتركة. ويظهر ذلك حتى في حروب الاحتلال؛ مثل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١؛ حيث صاحبت العمليات العسكرية

---

(٢٧٢) Alan Chong, "Smart Power and Military Force: An Introduction", *Journal of Strategic Studies* 38, no. 3 (2015): 233–244.

(٢٧٣) Chouliaraki, "Introduction: The Soft Power of War": 1–11; Adams Hodges, "War, Discourse, and Peace", chap. 1 in *Discourses of War and Peace*, edited by Adams Hodges, *Oxford Studies in Sociolinguistics* (New York: Oxford University Press, 2013): 3–22.

عمليات دعائية لتبريرها من جهة، وكذلك عمليات لتوزيع المساعدات والقيام بمشروعات تنموية من خلال بعثات للمساعدات والقوات الأمريكية نفسها في محاولات لتقليل عداء السكان وتقليل نزعاتهم للمقاومة ودعم الجماعات المعارضة للوجود الأمريكي(٢٧٤).

وقد يتم توظيف القوة الناعمة بصورة صراعية – مكملة أو حتى بديلة للقوة الصلبة – من خلال العمليات النفسية والدعائية الصراعية وعمليات الوصم والتجريس في إطار ما يعرف بـالحروب الناعمة على النحو السابق توضيحه، والتي تشير بشكل عام إلى مخططات وتحركات عمدية تستهدف مجالات مختلفة ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بغية تغيير الهوية الثقافية للدولة والمجتمع وتوجهات الرأي العام والنخب ورجال الدولة وتدمير أو تغيير أنماط العلاقات السياسية السائدة، بطريقة تقوض عادة شرعية نظام الحكم القائم، وتبذر الشقاق والنزاعات الداخلية في المجتمع والدولة والعلاقات بينهما من خلال عمليات متعددة تشمل الغزو الثقافي والحرب النفسية والأساليب اللاعنيفة فضلًا عن حروب الفضاء الإلكتروني وغيرها(٢٧٥). ورغم قابلية بعض هذه المؤشرات للرصد، فإن توظيفها لقياس فاعلية القوة الناعمة يظل إشكاليًّا نتيجة الطابع السري غير المعلن لكثير من آليات هذه الحروب الناعمة، بما يجعلها تقع – حتى حال صدقها – في نطاق التحليلات التآمرية على النحو السابق ذكره(٢٧٦).

وقد يتم توظيف القوة الناعمة لمعالجة الأبعاد الفكرية والقيمية التي تعجز القوة الصلبة بمفردها عن معالجتها في الصراعات المختلفة، وهو ما تبرز الدراسات تزايد الحاجة إليه في الحروب والصراعات الحديثة نتيجة زيادة أدوار الفاعلين المسلحين من غير الدول وتجاوز أشكال الحروب النظامية التقليدية إلى صور للحروب غير المتماثلة، بما يفرض

(٢٧٤) Gabriel Schickel, *Effective Utilization of Foreign Aid in Counterinsurgency Operations* (Master's thesis, CUNY City College, 2014): 1–12.

(٢٧٥) أسامة هيكل، **حروب الجيل الرابع: الإعلام وتفتيت المجتمعات** (القاهرة: دار سما، ٢٠١٥): ٩–٧٤. وأيضًا، انظر: Vivi Cathrine Ringnes Wilhelmsen, *Soft War in Cyberspace: How Syrian Non–State Actors Use Hacking to Influence the Conflict's Battle of Narratives* (Master's thesis, University of Oslo, 2014): 12–25; Seyyed Ali Mortazavi Emami *et al*., "Soft Warfare Theory", *Middle East Journal of Scientific Research* 22, no. 10 (2014): 1531–1536.

(٢٧٦) Antulio J. Echevarria II, *Fourth-generation War and Other Myths* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, 2015): 1–17, online e–book, http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub632.pdf.

اللجوء لاستراتيجيات القوة الذكية[٢٧٧]. وفي ذات السياق، تشير دراسات أخرى إلى أهمية القوة الناعمة في معالجة قضايا الإرهاب[٢٧٨] بما يضمن فاعلية تحقيق أهداف إزالة التشدد ومواجهته Deradicalization and Counter–radicalization programs على المدى الطويل، بخلاف المعالجات الأمنية الصلبة التي قد تحقق مؤشرات مؤقتة للنجاح والاستقرار على المدى القصير، مع استمرار جذور التشدد أو حتى تفاقمها على المدى الأطول[٢٧٩].

كذلك تشير بعض الدراسات إلى أهمية القوة الناعمة وإمكانية تقييم فاعليتها على مستوى نجاحها في الحفاظ على تماسك التحالفات وتعزيز دور الدول القائدة فيها، وتقليل تكاليف بناء التحالف وإدارته. وتطرح دراسة ريسنيك Resnick في هذا الصدد تمييزًا بين مصادر القوة الناعمة في فترات السلم عنها في فترات الحروب والصراعات: فإذا كانت الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية الشرعية هي مصادر القوة الناعمة السلمية، فإن مصادر القوة الناعمة للدول قائدة التحالفات في فترات الحرب تنبع من درجة التهديد الخارجي الذي يواجه الدول (أو الفرص والمكاسب الخارجية المحتملة) والقوة العسكرية لقائد التحالف وقدرته على مواجهة هذا التهديد (أو تحقيق هذه المكاسب). وثمة مصدر

(٢٧٧) Schickel, Effective Utilization of Foreign Aid: 1–12.

(٢٧٨) تميز بعض الدراسات الخاصة بمكافحة الإرهاب بين الاستراتيجيات الصلبة والناعمة التي يمكن للدول تبنيها، ومن ذلك مثلًا رونالد كريلينستن في كتابه مكافحة الإرهاب؛ حيث يميز بين عدة مقاربات لمواجهة التهديدات الإرهابية؛ أولها المقاربات الوقائية الهجومية والدفاعية، بالإضافة إلى مقاربة القوة الصلبة القائمة بالأساس على وسائل عسكرية وأمنية تتراوح بين نموذج العدالة الجنائية (وتشمل على المدى القصير التوقيف والحبس، والادعاء والمحاكمة، والعقوبة، والإبعاد، والقانون الدولي وأعمال الشرطة، وعلى المدى الأطول أعمال الشرطة النشطة والمبادرة، والاستخبارات الجنائية، والتشريعات المضادة للإرهاب، وحفظ السلام)، بالإضافة إلى نموذج الحرب (الذي يشمل على المدى القصير الهجمات الانتقامية، والغزو الفكري، ودبلوماسية القوارب الحربية والعقوبات الاقتصادية، وعلى المدى الطويل التدريبات العسكرية والاحتلال العسكري والتدريب على مكافحة التمرد وصنع السلام). وفي المقابل تقوم المقاربة الثالثة على القوة الناعمة التي تتراوح بين مجال الاقتصاد (الذي يشمل على المدى القصير الاهتمام بالموارد والتجارة والمساعدات والتوظيف، وعلى المدى الأطول النمو واللبرلة والتنمية) ومجالات السياسة والمجتمع والثقافة (وتشمل على المدى القصير الثقافة والاثنية والدين والهوية، ومجتمعات الشتات واللاجئين والمهجرين، وحالات العفو، والمفاوضات، وعلى المدى الطويل العمليات النفسية والتعليم ومكافحة الراديكالية والشرطة الاجتماعية). وهناك أخيرًا المقاربة الشاملة التي تجمع القوة الصلبة والناعمة، وتشمل أنشطة إكراهية على المدى القصير (العدالة الجنائية وأعمال الشرطة المجتمعية والاستباق وحالات الحصار الاقتصادي) وعلى المدى الطويل (أعمال الشرطة النشطة والمبادرة، والاستخبارات الجنائية والاستخبارات الأمنية ومكافحة التمرد)، بالإضافة إلى أنشطة إقناعية على المدى القصير (حالات العفو والمفاوضات والإصلاح، واستعدادات الطوارئ وإدارة الأزمات والعلاقات الإعلامية) وعلى المدى الطويل (العمليات النفسية الدفاعية ومرونة المواطنين وتخطيط حالات الطوارئ والدمقرطة والليبرالية، انظر: رونالد كريلينستن، **مكافحة الإرهاب**، ترجمة أحمد التيجاني، دراسات مترجمة ٤٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١): ٢٤٥–٢٤٩.

(٢٧٩) المرجع السابق؛

Hamed El–Said, *New Approaches to Countering Terrorism: Designing and Evaluating Counter Radicalization Programs*, *New Security Challenges Series* (New York: Palgrave Macmillan, 2015): 254–264.

إضافي تكميلي يتمثل في مدى إتاحة قائد التحالف فرصة للحلفاء للتعبير عن رؤاهم فيما يتعلق بالأبعاد الاستراتيجية والعملياتية للحرب وأهدافها). ويتمثل المؤشر الأساسي لفاعلية القوة الناعمة في التحالفات في قدرتها على تأمين التعاون الطوعي من الشركاء الفعليين والمتوقعين، وتقليلها حاجة قائد التحالف إلى توظيف آليات الإكراه أو المدفوعات الجانبية للضغط على الحلفاء أو شراء مشاركتهم في أنشطة التحالف المختلفة[٢٨٠].

ثانيًا: التقييم والمؤشرات التحليلية المقترحة

يؤكد جوزيف ناي أن دراسة ما إذا كانت التوجهات الإيجابية إزاء الدولة تساعد في تحقيق النواتج السياسية المنشودة هي مسألة ينبغي أن يتم تقييمها في سياق حالات محددة[٢٨١]. وتتفق العديد من دراسات القوة الناعمة بأن ما يمثل مصدرًا للقوة الناعمة في دولة معينة (أو حتى لدى قطاع معين فيها) قد يشكل مصدرًا للنفور وتآكل القوة الناعمة في دول (أو لدى قطاعات) أخرى، وهو ما يقتضي التحليل التفصيلي لكل حالة على حدة[٢٨٢]. وإذا كانت أحد الانتقادات الأساسية التي توجه ضد ناي هي عدم تفصيله مؤشرات واضحة للتقييم في سياق كل حالة[٢٨٣]، فإن الباحث يرى أن ذلك يرجع إلى خصوصية توظيف القوة الناعمة في كل حالة وتعدد الأهداف المعلنة والمنشودة، بما يجعل معايير التقييم ذاتها متعددة وغير قابلة للتحديد على سبيل الحصر، وإنما يمكن الاستفادة من المؤشرات المختلفة التي طرحتها الدراسات المتنوعة التي سعت لتوظيف القوة الناعمة في تحليل قضايا ومجالات متنوعة (سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها) على النحو السالف بيانه بحسب طبيعة القضايا المثارة في كل حالة.

---

(٢٨٠) وبهذا المنطق، يظهر إخفاق القوة الناعمة الأمريكية وتراجعها في بناء تحالف الراغبين خلال حرب احتلال العراق؛ حيث تم الاعتماد بشكل أساسي على مزيج من آليات الضغط والإكراه من جهة والحوافز الاقتصادية في صورة وعود بحزم قروض ومنح ومساعدات اقتصادية، فضلًا عن فتح المجال في بعض الأحيان للتفاوض على اتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى وعود بأنصبة في عقود إعادة إعمار العراق، انظر:
Evan N. Resnick, "I Will Follow: Smart Power and the Management of Wartime Alliances", *Journal of Strategic Studies* 38, no. 3 (2015): 383–409.

(٢٨١) Nye (Jr.), *Soft Power*: *The Means to Success*: 4, 60.

(٢٨٢) Kaschel and Anguelov, "Alternatives to Sanctions": 75.

(٢٨٣) Goldsmith and Horiuchi, "In Search of Soft Power": 558.

جدول (٢-٧): بعض مؤشرات تقييم فاعلية القوة الناعمة وآثارها ونواتجها في المجالات المختلفة

	مؤشرات نجاح القوة الناعمة/ تعزيزها	مؤشرات إخفاق/ تآكل القوة الناعمة
الآثار الإدراكية والقيمية	زيادة جاذبية الموارد الثقافية للدولة في إطار من الاعتقاد بالتشابه الثقافي و/ أو التفوق الثقافي.	تراجع جاذبية الموارد الثقافية للدولة و/ أو الاعتقاد بالتخلف الثقافي للدولة.
	زيادة جاذبية النظام السياسي وقيمه والاعتقاد بتقديمه نموذجًا/ معالجات لمشكلات قائمة.	تراجع جاذبية النظام السياسي وقيمه، والاعتقاد بمعاناته من العديد من المشكلات مع عجزه عن معالجتها.
	زيادة الاعتقاد بشرعية السياسة الخارجية للفاعل وتأثيراتها الإيجابية في تحقيق مكاسب مشتركة أو حتى اتسامها بطابع الغيرية/ الإيثار (التطلع إلى زيادة وتنشيط أدوار الفاعل الإقليمية والدولية).	تراجع الاعتقاد بشرعية السياسة الخارجية للفاعل، أو زيادة إدراك طابعها الاستغلالي أو البراجماتي (السعي لمصالح ذاتية على حساب الآخرين) أو الإمبريالي (السعي للسيطرة والهيمنة).
	زيادة الاعتقاد بتفوق قدرات الفاعل المختلفة.	زيادة الاعتقاد بتراجع قدرات الفاعل المختلفة أو محدوديتها نسبيًّا.
	زيادة التوجهات الإيجابية لدى الرأي العام أو النخب إزاء تعزيز أيٍّ من الأبعاد والآثار التعاونية المذكورة بالأسفل أو تراجع التوجهات المتحفظة أو المعارضة.	زيادة التوجهات السلبية لدى الرأي العام أو النخب إزاء أي أبعاد تعاونية للآثار المذكورة بالأسفل مقابل تنامي تأييد التوجهات الصراعية.

الآثار السياسية	اتفاقيات وزيارات متبادلة وأنشطة للاستفادة من الخبرات السياسية للفاعل لبناء وتطوير المؤسسات في الدول المستهدفة (الوزارات والإدارات الحكومية، البرلمان، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني...).	غياب الاتفاقيات والأنشطة والزيارات أو تراجع وتيرتها أو زيادة العقبات التي تواجهها أو قطعها.
	زيادة التأثر التشريعي الناعم أو الصلب بتوجيهات الفاعل الممارس للقوة الناعمة.	غياب التأثير التشريعي أو القدرة عليه داخل الدول المستهدفة بالقوة الناعمة.
	زيادة التنسيق والاتساق مع السياسة الخارجية للفاعل وتوجهاته، وهو ما يشمل زيادة الاتساق مع السلوك التصويتي للفاعل في المنظمات الإقليمية والدولية.	غياب أو محدودية التنسيق والاتساق مع السياسة الخارجية للفاعل وتوجهاته، وصولًا إلى تبني أنماط انتقامية معارضة أو التنسيق مع فاعلين معاديين أو معارضين للفاعل في إطار آليات مضادة للموازنة الناعمة أو الصلبة.
	تقارب المواقف في المفاوضات وعدم (أو محدودية) إثارة القضايا الخلافية واستيعابها.	تعثر أو تعذر المفاوضات في القضايا المختلفة مع التركيز على تعارض المصالح بين الطرفين، أو سعي الفاعل الممارس للقوة الناعمة إلى تحقيق مصالحه على حساب الإضرار بالأطراف الأخرى.
	طلب تدخل الدولة كوسيط، و/أو الترحيب بإعلانها الاستعداد للتدخل كوسيط، النجاح النسبي للدولة في التقليل من توظيف الآليات غير الدبلوماسية في إدارة الصراع، النجاح النسبي للدولة في التقريب بين مواقف الأطراف، وصولًا إلى حل النزاع.	رفض تدخل الدولة كوسيط، أو تجاهل مطالبها في هذا السياق، عجز الدولة عن تقليل حدة الصراع وتوظيف أدوات الصراع الصلب، عجز الدولة عن التقريب بين مواقف الأطراف، عجز الدولة عن حل الصراع أو معالجته.

الآثار الاقتصادية	زيادة العائدات الاقتصادية الناجمة عن زيادة جاذبية موارد القوة الناعمة (عائدات تصدير الأعمال الثقافية، عائدات السياحة، عائدات برامج تعليم الطلاب الوافدين... إلخ).	تراجع العائدات الاقتصادية المرتبطة بموارد القوة الناعمة.
	زيادة العائدات الاقتصادية المرتبطة بآليات وبرامج ومناسبات محددة للترويج السياحي أو الرياضي أو الثقافي (عائدات استضافة مناسبات رياضية كبرى، جهود وسم الدولة وشركات الطيران والمنتجات المختلفة للدولة، حملات الترويج للاستثمار... إلخ).	إخفاق أو فشل برامج الترويج للدولة ومنتجاتها وتسويقها أو استضافة المناسبات الرياضية.
	التغير الإيجابي للمواقف التفاوضية للدول الأخرى إزاء عقد اتفاقيات تمنح تفضيلات اقتصادية للدولة الممارسة للقوة الناعمة وقطاع الأعمال بها (انخفاض حدة المعارضة على مستوى النخب والرأي العام).	زيادة حدة المعارضة الرسمية وغير الرسمية إزاء عقد اتفاقيات اقتصادية تحقق مصالح الدولة الممارسة للقوة الناعمة.
	التعزيز المطرد للعلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية مع الدول المستهدفة بالقوة الناعمة (اتفاقيات وشبكات رجال أعمال من شأنها فتح أسواق الدول الأخرى للتجارة والاستثمار).	تراجع حجم العلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية بشكل مطرد، وتجميد أو تفكك الاتفاقيات وشبكات رجال الأعمال.
	انخفاض أو تراجع الإجراءات الاقتصادية العقابية من قبل الدول المستهدفة بالقوة الناعمة ضد الدولة الممارسة لها.	التهديد بالحرمان من مزايا اقتصادية أو بإجراءات اقتصادية عقابية أو التنفيذ الفعلي لذلك.

الآثار الأمنية والدفاعية	التقليل من التأثيرات السلبية لممارسة القوة الصلبة (النجاح في إضفاء المشروعية والشرعية الدولية والإقليمية على توظيف الدولة للقوة الصلبة العسكرية أو الاقتصادية العقابية، تقليل الاعتراضات الإقليمية والدولية، تقليل تراجع شعبية الدولة وجاذبيتها نتيجة استخدام القوة العسكرية).	العجز عن تحقيق المشروعية والشرعية المطلوبة، والتقييم السلبي لممارسات القوة الناعمة الموازية باعتبارها محاولات للخداع، أو التعويض غير الكافي عن مسئوليات الفاعل عن سوء استخدام القوة الصلبة.
	النجاح في زيادة التوجهات المشتركة المتبادلة (مع الفاعلين الآخرين أطراف الصراعات) نحو نزع الطابع الأمني الصلب عن القضايا والتفاعلات الأمنية التقليدية الصراعية المختلفة (على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو العالمي) بما يشمل ضرورة تطوير مداخل تعاونية عابرة للحدود للتعامل مع هذه القضايا، أو على الأقل تقديم توظيف آليات أخرى غير عسكرية وغير عقابية للمعالجة.	زيادة اتجاه الفاعلين الآخرين إلى إضفاء طابع أمني صلب على القضايا الخلافية أو الصراعية موضع اهتمام أو تدخل الفاعل الممارس للقوة الناعمة.
	تعزيز العلاقات التحالفية للدولة و/ أو دورها القيادي في إطار التحالفات في إطار طابع تشاركي طوعي مع الدول الأخرى.	انهيار تحالفات الدولة/ زيادة صعوبة وتكاليف دفع الحلفاء إلى النهوض بمسئولياتهم والحاجة المستمرة لتوظيف الضغوط والتهديدات أو التعهد بمقابل اقتصادي.

الآثار الأمنية والدفاعية	تراجع حدة التفاعلات الأمنية الصراعية (بدءًا من الإنذار والتهديدات بإجراءات وعقوبات عسكرية، أنشطة التدريب والاستعراض وحشد القوات، وصولًا إلى دعم الجماعات المسلحة داخل الدولة والهجوم العسكري أو حتى الاحتلال لكامل أراضيها أو أجزاء منها) وزيادة التفاعلات الأمنية التعاونية (اتفاقيات تعاون أمني، مناورات وتدريبات مشتركة، تحالفات عسكرية، صفقات سلاح، مشروعات عسكرية مشتركة، المنح والمساعدات العسكرية...).	زيادة حدة التفاعلات الأمنية الصراعية، وتراجع التفاعلات الأمنية التعاونية.

المصدر: تجميع الباحث بناءً على مسح الدراسات ذات الصلة بالقوة الناعمة.

وقد يتم الاكتفاء ببعض هذه المؤشرات دون الأخرى حال التركيز على تحليل القوة الناعمة من منظورات معينة للعلاقات الدولية (كأن يتم التركيز على المؤشرات الأمنية العسكرية حال تبني النظرية الواقعية، أو الاقتصادية والسياسية حال تبني النظرية الليبرالية، أو الإدراكية القيمية حال تبني النظرية البنائية). كما قد يتم التركيز على بعض المؤشرات دون غيرها نتيجة الرغبة في التمييز بين المتغيرات المستقلة والتابعة في التحليل، كأن يتم التركيز على تأثيرات موارد القوة الناعمة وآليات توظيفها الثقافية والسياسية، ثم تقييم مدى انعكاسات ذلك على مؤشرات فاعلية القوة الناعمة في المجالات الأمنية والعسكرية مثلًا.

وبشكل عام، يكشف العرض السابق عن تعدد أهداف القوة الناعمة وآثارها ونواتجها المستهدفة ومؤشرات تقييم فاعليتها، مع تنوع طبيعة هذه المؤشرات بين كمية وكيفية، أدائية وغائية، إدراكية وسلوكية. وبينما يصلح بعض هذه المؤشرات للتقييم العام أو الإجمالي للقوة الناعمة، فإن بعضها أقرب إلى الارتباط بسياقات وقضايا بعينها. ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه المؤشرات المتعددة لطرح تقييمات عامة أو سياقية لممارسات القوة الناعمة لمختلف الفاعلين بالتركيز على دوائر جغرافية أو قضايا معينة.

الخلاصة

يكشف استعراض أدبيات القوة الناعمة عن تنوع شديد في كيفية دراسة وتحليل الجوانب النظرية للمفهوم، لا سيما على ضوء عدم التوافق بشكل كامل على تعريف المفهوم وأبعاده الأساسية، وسعي بعض الدراسات للتركيز على أنماط أو صور خاصة لممارسة القوة الناعمة سواء باعتبارها أكثر أهمية مما عداها، أو باعتبارها تقدم نماذج نوعية لفاعلين بعينهم (مثل الدول الصغيرة أو المتوسطة أو الفاعلين من غير الدول) أو قضايا وتفاعلات بعينها.

وقد حاول الباحث توضيح بعض أبعاد هذا التنوع مع تنظيم عرضه من خلال محاور تتصل بموضع القوة الناعمة من مفهوم القوة بشكل عام لا سيما في أدبيات دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والمفاهيم المتداخلة معه والمرتبطة به، ومناقشة بعض إشكاليات دراسة المفهوم، وتنظيم مستويات تحليله بين الموارد أو المصادر، والتوظيف والتوجيه وآلياته ومؤسساته المختلفة بغرض تحقيق الآثار والنواتج المستهدفة. وقدمت الدراسة بناءً على ذلك إطارًا تحليليًا مقترحًا يقوم على التوليف والدمج بين بعض الإسهامات الأساسية في كلٍّ من هذه المستويات، وبشكل يجمع بين الأبعاد موضع التوافق والتكرار في معظم الأدبيات ذات الصلة (مثل تحليل الموارد العامة العالمية للقوة الناعمة، والرؤية ومؤسسات الدبلوماسية العامة وآليات بناء القوة الناعمة في المجالات المختلفة) من جهة، ويتضمن في الوقت ذاته بعض الأبعاد ذات الخصوصية التي تبرزها دراسات ومداخل أخرى (مثل النماذج النوعية، والسرديات، وعمليات التأطير السلبي)، بالإضافة إلى محاولة تضمين أبعاد ومؤشرات تقييمية في مستويات التحليل المختلفة (مثل الجودة والجاذبية كمؤشرات لتقييم الموارد).

كذلك أظهر المسح إشكالية أخرى تتعلق بغلبة الطابع الوصفي على أبعاد التحليل المختلفة للقوة الناعمة؛ من حيث مواردها وآلياتها؛ حيث يغلب اتجاه رصد أهم هذه الموارد والمؤسسات المختلفة الممارسة للدبلوماسية العامة بأبعادها المتنوعة وغيرها من ميكانيزمات بناء القوة الناعمة، دون تحليل نقدي عادة. وقد حاول الباحث معالجة ذلك من خلال إضافة أبعاد تتعلق بتقييم فاعلية كلٍّ من موارد القوة الناعمة، وإمكانية توظيف

مفاهيم؛ مثل جودة الديمقراطية وفاعلية السياسة الخارجية والاستقلالية والرضا الذاتي أو الداخلي في هذا الصدد، وعدم الاكتفاء برصد مظاهر النشاط، بالإضافة إلى اقتراح محاولة التحليل النقدي للآليات والمؤسسات المختلفة النشطة في مجال الدبلوماسية العامة بأبعادها المختلفة. هذا فضلًا عن محاولة تنظيم أهم مؤشرات تقييم آثار القوة الناعمة ونواتجها بما يسمح بتقييم فاعليتها بشكل أكثر تنظيمًا سواء بشكل عام أو بالتركيز على مستويات معينة إدراكية أو سلوكية في مختلف القضايا والمجالات السياسية والاقتصادية بل الأمنية العسكرية كذلك.



خاتمة

يكشف مسح الأدبيات النظرية والتطبيقية ذات الصلة بالقوة الناعمة عن ثراء المفهوم وتطبيقاته وإمكانيات توظيفه من جهة، مع وجود العديد من الإشكاليات والجدالات المحيطة باستخدامه من جهة ثانية. ولعل أحد الإسهامات الأساسية لمفهوم القوة الناعمة ونماذجه التحليلية المختلفة تقديمها إطارًا ناظمًا لتوضيح ارتباط الأبعاد الداخلية والخارجية، وتأكيد طبيعة السياسة الخارجية كامتداد للسياسات الداخلية، فضلًا عن توسيع قائمة أدوات السياسة الخارجية للدول لتشمل توظيف بعض الموارد والأدوات والفواعل المحلية (مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والمدارس والجامعات وغيرها) ومد نطاقات أنشطتها بشكل عابر للحدود. كذلك تقدم النماذج التحليلية القائمة على مفهوم القوة الناعمة أطرًا ناظمة تتسم بالمرونة التحليلية والتفسيرية على نحو يسمح بتضمين مختلف مظاهر وأبعاد وتفسيرات الصعود والهبوط وعوامل القوة والضعف الطارئة على مختلف الموارد والآليات والمؤسسات ذات الصلة بالقوة الناعمة للدولة، وبشكل بيني يسمح بتضمين التفسيرات المطروحة في نظريات ومداخل العلاقات الدولية المختلفة جنبًا إلى جنب مع إسهامات حقول معرفية أخرى؛ مثل دراسة النظم السياسية والتحليل الثقافي وغيرها، مع عدم التقيد بمدارس أو نظريات بعينها في أي حقل. إلا أن الوجه المقابل لذلك هو خلق إشكاليات تحليلية متعددة نتيجة المرونة والتوسع الزائدين بما قد يؤدي إلى طابع سطحي أو انتقائي للتحليلات والتفسيرات المطروحة.

وقد سعت الدراسة إلى معالجة هذا التوسع من خلال مسح الأطر التحليلية الأساسية التي توردها الدراسات ذات الصلة بالقوة الناعمة دون التقيد الجامد بإحداها، والعمل على تطوير إطار مقترح يتسم بدرجة من المرونة والقدرة على استيعاب نماذج مختلفة من ممارسات القوة الناعمة وتحليلها. واستهدفت هذه المرونة التحليلية عدم حصر الواقع في إسار المفاهيم الأكاديمية؛ بحيث لا يصبح هدف التحليل هو تقدير «مدى تكييف الفاعلين سياستهم وممارساتهم وفقًا لمفهوم جوزيف ناي (أي أو محلل آخر) عن القوة الناعمة» بقدر

تحليل كيفية توظيف الفاعلين «فن الممكن» من خلال برامجهم لبناء القوة الناعمة سواء من خلال الدبلوماسية العامة أو غيرها. ولا يمنع ذلك محاولة الإطار التحليلي المقترح الالتزام بطابع أكثر تنظيمًا وتحديدًا نسبيًّا في المفاهيم والمؤشرات في تحليل موارد القوة الناعمة وآليات ممارستها، وذلك مقارنة بالطابع العام والانتقائي للمؤشرات الواردة في تحليلات جوزيف ناي للقوة الناعمة.

وأظهر التحليل كذلك ضرورة تجاوز محاولات تسكين القوة الناعمة ضمن أحد الاتجاهات والمنظورات الكبرى في دراسة العلاقات الدولية، إلى إدراك تعدد الأبعاد المقترحة من قبل كل منظور في تحليل القوة الناعمة ودراستها سواء؛ من حيث تفسير أسباب وعوامل اللجوء إلى القوة الناعمة ابتداءً (محددات الظهور)، أو موارد القوة الناعمة وأدواتها الأساسية، أو قضايا ومجالات توظيف القوة الناعمة، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول (٣-١): القوة الناعمة والنظريات الكبرى للعلاقات الدولية

	الواقعية	الليبرالية	البنائية
أسباب وتفسيرات اللجوء للقوة الناعمة	- الواقعية الهيكلية: التغيرات الجيواستراتيجية الإقليمية والعالمية: قيود على استخدام القوة الصلبة من قبل القوى الكبرى. - الواقعية التقليدية: إضفاء الشرعية على القوة وتقليل تكاليف استخدام القوة.	- تغيرات في طبيعة النظام السياسي (زيادة الديمقراطية والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية). - تغيرات في التوجهات الاقتصادية والعلاقات الخارجية الاقتصادية للدولة (الدولة التاجرة). - تأثير المؤسسات الدولية؛ مثل تأثير الاتحاد الأوروبي وإضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الخارجية التركية.	- تغيرات في هوية الدولة وتصوراتها لأدوارها ورؤاها الأمنية سواء نتيجة عوامل ذاتية أو التنشئة التي تمارسها المؤسسات الإقليمية والدولية.

موارد القوة الناعمة وأدواتها الأساسية	– التوظيف الناعم للقوة العسكرية: الدبلوماسية العسكرية والأمنية/ الدفاعية.	– تصدير النموذج السياسي وتبني نشر الديمقراطية. – التوظيف الناعم للقوة الاقتصادية: التشبيك الاقتصادي والاعتماد المتبادل. – تصدير النموذج الدبلوماسي: القوة المؤسسية للدولة: المشاركة النشطة في المؤسسات الدولية والترتيبات متعددة الأطراف ونبذ الانفرادية، والمبادرة لإنشاء هذه المؤسسات.	– الخطاب والسرديات وإعادة تأطير الأولويات والقضايا والهويات.
معايير النجاح والفاعلية	– تراجع الصورة السلبية للدولة وممارساتها الناعمة أو الصلبة. – عدم الإحساس بالتأثيرات السلبية للقوة الصلبة للدولة. – شرعية سياسات الدولة وممارساتها لدى الرأي العام.		
القضايا الأكثر إلحاحًا	– زيادة جاذبية الدولة وتقبل دورها القيادي بين حلفائها في أوقات السلم والحرب (القوة الناعمة في إطار التحالفات الأمنية والترتيبات الأمنية المشتركة ووقت الحرب والتدخلات العسكرية).	– نجاح الدولة في نشر نموذجها السياسي. – نجاح الدولة في تعزيز العلاقات الاقتصادية. – نجاح وفاعلية النشاط المؤسسي للدولة وأدوارها.	التأثير الاتصالي للدولة وانتشار رسائلها وسردياتها وفاعليتها.

المصدر: إعداد الباحث بناءً على تحليل الأدبيات ذات الصلة.

وبمقتضى هذا التنوع في صور القوة الناعمة وأنماطها، يرى الباحث أن القوة الناعمة وتنويعاتها تحمل مقومات الاستمرار خلال المرحلة المقبلة إقليميًّا ودوليًّا مع إمكانية إثارة بعض التوقعات بخصوص الاتجاهات المستقبلية لتطور هذه القوة سواء على مستوى الفكر أو الممارسة:

أولًا: تصاعد الاهتمام بالأنماط الأكثر تصادمية للقوة الناعمة: وذلك بالتوازي مع تزايد حدة الطابع التنافسي والصراعي للتفاعلات وغلبة الطابع المادي على السياقات الدولية والإقليمية والمحلية الراهنة، بما تتضمنه من تصاعد للقضايا والتهديدات الأمنية «الصلبة»، وصعود نمط «الصفقات» و«إدارة الأعمال» على التفاعلات الدولية، لا سيما على ضوء تولي دونالد ترامب كرجل أعمال لقيادة الولايات المتحدة وعدم إيلائه الأولوية ظاهريًّا لمفهوم القوة الناعمة. هذا الطابع المادي الغالب لا يعني بالضرورة انزواء أو تراجع أهمية القوة الناعمة سواء نظريًّا أو تطبيقيًّا، بقدر ما قد يعني تغير طبيعتها نحو أنماط أقل مثالية وسلمية باتجاه أنماط أكثر صدامية ومصلحية، تندرج في إطار العمليات النفسية وأنماط التأطير السلبي والتآمري للخصوم. ويمثل بروز مفهوم القوة الحادة Sharp power أحد تجليات الاتجاه نحو تحليل الممارسات السلبية للقوة الناعمة. إلا أن تطوير هذا المفهوم وتقليل التحيزات الكامنة فيه يقتضي عدم قصره على ممارسات النظم السلطوية غير الديمقراطية (حيث يكاد توظيفه في الأدبيات يقتصر حاليًّا على دول مثل روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية)، ومد نطاقه ليشمل مختلف الفاعلين الحكوميين أو غير الحكوميين لدى تبنيهم أنماطًا سلبية للتأثير تقوم على تزييف الموارد الذاتية للقوة الناعمة أو التركيز على تشويه صورة الخصوم أو ابتزازهم أو التلاعب بتفضيلاتهم لتحقيق مصالح صفرية على حساب الإضرار بالأطراف المستهدفة.

ثانيًا: تصاعد أهمية القوة الناعمة في القضايا الصلبة والهجينة: يتمثل أحد التطورات الأخرى ذات الصلة في تصاعد أهمية الأبعاد «الناعمة» لاستراتيجيات المواجهة جنبًا إلى جنب مع الأبعاد الصلبة لا سيما مع زيادة الطابع الهجين للصراعات والتهديدات المختلفة، وتنامي أدوار الفاعلين من الأفراد والجماعات من غير الدول. وفي هذا السياق، يتوقع زيادة بروز الأنماط التكميلية لتوظيف القوة الناعمة جنبًا إلى جنب مع القوة الصلبة في الصراعات والحروب، وعمليات التدخل العسكري، ومكافحة الإرهاب، ونشر القواعد العسكرية،

وبناء الائتلافات والتحالفات، وإفساد التحالفات المعادية؛ وذلك لإضفاء الشرعية على الفاعل وتوظيفه للقوة العسكرية والمقاربات الأمنية، ونزعها عن خصومه في الوقت ذاته، على نحو ما يظهر مثلًا على المستوى الإقليمي في سياسات مختلف القوى الإقليمية سواء تركيا أو إيران أو السعودية أو مصر وغيرها. فهذه السياسات على ما بينها من اختلافات وتناقضات، تتشابه في الحرص على استدعاء سرديات مشتركة تتجاوز تحقيق المصالح الوطنية الضيقة إلى حماية مصالح شعوب المنطقة (سواء في الاستقرار والأمن أو الحرية والتغيير) ومواجهة المؤامرات الخارجية وتطلعات الهيمنة ومحاولات إعادة تشكيل المنطقة من قبل قوى دولية وإقليمية متواطئة معها. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى نماذج التدخلات التركية المتزايدة في الشمال السوري؛ حيث يعمل المسئولون الأتراك ومؤيدوهم على تأطير هذه التدخلات بشكل إيجابي بدءًا من الطابع الدفاعي والإيجابي لاختيار أسماء العمليات ذاتها (كدرع الفرات، وغصن الزيتون وغيرها)، مرورًا بالتركيز على الأدوار الإغاثية والمساعادات التي تقدمها مختلف المؤسسات التركية بالتوازي مع عمليات التدخل العسكري، وذلك بغية تأطير أنماط التدخل السياسي والاقتصادي التي تكرس فعليًّا استمرار الوجود التركي باعتبارها تنطلق من المساعدة في عمليات إعادة التأهيل والإعمار وبناء الدولة السورية.

ثالثًا: زيادة الطابع المعقد والأقل استقرارًا لتفاعلات القوة الناعمة وتوازناتها دوليًّا وإقليميًّا: وهو ما يرتبط بزيادة الطابع الصراعي وتعقيد التفاعلات الإقليمية والدولية، وتسارع وتيرة التغيرات والتحولات فيها بفعل عوامل متعددة، من بينها تزامن التغيرات القيادية في قوى رئيسية إقليمية ودولية وما تحمله من تغيرات في الرؤى والسياسات، على نحو ما ظهر بشكل واضح في حالتي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وبأشكال أقل مباشرة في تغير التوازنات المؤسسية الداخلية في حالات مثل تركيا.

وبعيدًا عن التعميمات المبسطة والمختزلة بالصعود أو التراجع المطلق للقوة الناعمة للفواعل الدولية والإقليمية، فإن تزايد تعقيدات القضايا الإقليمية والدولية من شأنه فعليًّا كشف وزيادة إضفاء طابع أكثر تركيبًا وتعقيدًا على طبيعة القوة الناعمة وتطورها لمختلف الفاعلين. وإحدى السمات الأساسية المتوقعة في هذا الصدد هي الانتقال من الأنماط «العامة» للقوة

الناعمة التوازنية أو التوفيقية المستهدفة لأكبر عدد من الشرائح والفئات Catch all strategies (في إطار قضايا تعاونية تركز على تحقيق مصالح مشتركة) إلى أنماط حدية استقطابية تركز على اجتذاب شرائح بعينها من النخب والرأي العام مقابل إقصاء أو استعداء شرائح أخرى، وذلك في إطار قضايا تنافسية وصراعية تتسم بدرجات أعلى من تعارض المصالح.

ويمكن الإشارة إلى الحالة التركية كنموذج إقليمي لهذا التحول والتعقيد: حيث ساد خلال العقد الأول من عهد العدالة والتنمية (٢٠٠٢–٢٠١٢) تبني الأنماط التعاونية العامة لبناء القوة الناعمة في إطار صياغات توازنية تقوم في جانبها المعلن على تحقيق الأمن المشترك للجميع وتعظيم التعاون والتكامل الإقليمي بين دول المنطقة، والحفاظ على الاستقرار وتجنب محاولات التغيير الخارجية، وهو ما واكبه صعود مؤشرات القوة الناعمة التركية إقليميًّا بشكل لافت لدى قطاعات واسعة في مختلف دول المنطقة. إلا أن الحقبة التالية (وبخاصة بعد ٢٠١٣) شهدت تغيرات واضحة في طبيعة ممارسات القوة الناعمة التركية وتحولها من الصياغات التوازنية التوفيقية إلى صياغات أخرى ذات طابع أكثر صراعية أو استقطابية وانحيازًا لأطراف بعينها في مواجهة أخرى، وهو ما ظهر في الاستجابات التركية للتطورات في مصر بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر عام ٢٠١٣، وأنماط التدخل العسكري المتزايدة في سوريا، والانحياز إلى قطر بشكل واضح مع تصاعد أزمتها مع السعودية والإمارات ومصر منذ يونية ٢٠١٧. ورغم ميل بعض التحليلات إلى التعميم بتأثيرات هذا التحول في السياسات التركية على تراجع قوتها الناعمة إقليميًّا، فإن ثمة مشاهدات ومؤشرات تدعو للتحفظ على إطلاق وتعميم مثل هذا التقييم. إذ تكشف بعض استطلاعات الرأي ذات الصلة حدوث تراجع واضح وسريع في جاذبية تركيا والتوجهات الإيجابية إزاءها في بعض الدول التي تشهد تصعيدًا في حدة الصراع أو الخلاف السياسي المباشر مع تركيا (دون أن يمنع ذلك وجود شرائح كبيرة نسبيًّا تعبر عن توجهات إيجابية إزاء تركيا بناءً على اختلافات متنوعة المستويات اثنية وأيديولوجية وعمرية ومصلحية وغيرها)، مع ثبات نسبي أو نمط محدود بدرجة أكبر للتراجع في الجاذبية التركية (وأحيانًا زيادتها) في العديد من الدول العربية الأخرى التي لا تدخل في خلاف مباشر مع تركيا[٢٨٤].

---

(٢٨٤) للمزيد من التفاصيل حول استطلاعات الرأي المختلفة ذات الصلة لرصد تطور صورة تركيا في المنطقة العربية وبعض دولها خلال عهد العدالة والتنمية انظر: علي جلال معوض، القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية: دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في عهد =

وبهذا المعنى، فإن زيادة تعقيد السياق الدولي والإقليمي وأنماط القوة الناعمة قد يفرض ضرورة مراجعة الفرضية الخاصة بثنائية صعود أو تراجع القوة الناعمة؛ إذ قد يحدث التراجع في بعض الموارد أو الآليات دون غيرها، أو لدى بعض الشرائح والفئات مقابل صعود القوة الناعمة لدى فئات أخرى. ويمكن الإشارة إلى نماذج أخرى لهذا التعقيد دوليًّا وإقليميًّا. فسياسات ترامب في الولايات المتحدة رغم تقويضها مقومات القوة الناعمة «العامة» للنموذج الأمريكي، فإنها من جانب آخر تعزز جاذبيتها كنموذج لأصحاب التوجهات الشعبوية واليمينية المتشددة على نحو ما ظهر مثلًا لدى الرئيس البرازيلي الجديد جايير بولسونارو الذي عبر عن استلهامه ترامب كمثل أعلى. كما أن استمرار آليات وأدوار المؤسسات الضابطة والموازنة في النظام الأمريكي للرقابة على ترامب ومساءلته وصولًا إلى احتمالات اتهامه وعزله، تبقي في الوقت ذاته على عناصر الجاذبية «التقليدية» للنظام الأمريكي لدى شرائح أخرى. وقد يؤدي تغير القيادة الأمريكية (سواء بشكل استثنائي مبكر قبل انتخابات ٢٠٢٠ أو عقب هذه الانتخابات) إلى تحولات فجائية لبعض مؤشرات القوة الناعمة الأمريكية، وذلك على غرار التحول الإيجابي في السنوات الأولى لوصول باراك أوباما إلى السلطة خلفًا لجورج بوش الابن. ولا ينفي ذلك توقع استمرار الطابع المركب للقوة الناعمة الأمريكية؛ حيث شهدت هذه السنوات مثلًا تطورات إيجابية عامة فيما يتعلق بمؤشرات توجهات الرأي العام العالمي إزاء الولايات المتحدة، وصورة الولايات المتحدة كفاعل دولي أكثر التزامًا بالأطر التعددية وداعم للديمقراطية وكحليف موثوق لبعض الأطراف. وفي المقابل، فإن مثل هذه التطورات حال حدوثها لا تتعارض مع إمكانية التأطير السلبي للعديد من هذه السياسات بالنسبة لأطراف أخرى (كالتأثيرات المختلطة للمواقف الأمريكية في عهد أوباما فيما يتعلق بالتقارب مع إيران ودعم اتجاهات التغيير في بعض دول المنطقة في إطار ما عرف بالربيع العربي على الصورة الأمريكية لدى شرائح معينة من النخب والرأي العام في بعض الدول العربية).

= حكومات العدالة والتنمية. رسالة دكتوراه. (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧): ٣٩٦–٤٣٢.
ولتحليل مختصر، انظر: علي جلال معوض، «صعود وهبوط القوة الناعمة التركية: أسس النموذج بين الجذور الشرقية والحداثة الغربية»، مجلة رؤى مصرية، مجلد ١، عدد ١٩، أغسطس ٢٠١٦: ٢٤–٢٩.

ويظهر ذات الطابع المركب في تقييم تطورات القوة الناعمة لأطراف أخرى إقليميًّا مثل روسيا وإيران؛ حيث قد تسهم زيادة انخراطهم الصلب في صراعات المنطقة في تعزيز جانب من قوتهم الناعمة كحلفاء موثوق بهم وأطراف متصدية للضغوط ونزعات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية مقابل الاتهام من شرائح أخرى بالتحرك في إطار تنسيقي مع هذه القوى وبتبني مشروعات لبناء النفوذ الإقليمي أو التوسع المذهبي في إطار دعم نظم تسلطية على حساب مصالح شعوب المنطقة. وينطبق التقييم المختلط ذاته على تقييم السياسات الخارجية السعودية، وكذلك على مستوى التطورات الداخلية «الإصلاحية» بين الترويج لها كمصادر جاذبية لنموذج سعودي جديد، مقابل تأثيرات سلبية محتملة لها سواء من قبل المشككين في جديتها، أو من قبل الشرائح المختلفة التي ارتبطت فكرة النموذج السعودي وجاذبيته لديها بطابعه التقليدي المحافظ.

وتشترك مصر مع بقية الفاعلين في مواجهة الضغوط والقيود التي يفرضها تزايد تعقيدات السياقين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى ضغوط استمرار الأزمات الداخلية المتصاعدة منذ ٢٠١١. إلا أن مقومات تعزيز القوة الناعمة المصرية تبقى قائمة مع النجاح الجزئي في استيعاب جانب من هذه الأزمات أمنيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وتطوير جهود معالجتها في إطار رؤية أكثر شمولًا وتوازنًا للموارد العامة للقوة الناعمة (الثقافية الجماهيرية والنخبوية والسياسية والخارجية والاقتصادية والعسكرية)، وتطوير نماذج نوعية (قد يعتمد بعضها على النجاح في تحقيق استقرار نسبي في سياق إقليمي مضطرب)،وزيادة الاهتمام بآليات ومؤسسات توجيه القوة الناعمة المصرية، جنبًا إلى جنب مع إدراك أهمية التكامل بين الأبعاد الداخلية والخارجية لبناء القوة الناعمة وتوظيفها.

ويبقى من الضروري في الختام إعادة التأكيد على أنه رغم ارتباط مفهوم القوة الناعمة في ظهوره وتطوره بمجال دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فإن ذلك لا يمنع حضور الأبعاد الداخلية في المفهوم سواء على مستوى موارد القوة الناعمة (حيث يمثل نظام السياسة والحكم مثلًا أحد الموارد الأساسية)، أو على مستوى الآثار والنواتج المستهدفة (والتي تشمل وفقًا للعديد من الدراسات دعم الشرعية الداخلية للنظام الحاكم وصورته من خلال إنجازات السياسة الخارجية)، أو تعبير المفهوم في جوهره عن الامتداد – التلقائي

أو العمدي – للنجاح والإنجاز من سياقه المحلي داخل الدولة إلى الفاعلين خارجها. وقد تطرق الباحث لبعض هذه الأبعاد وإن كان من الممكن زيادة التعمق فيها، كما يمكن في السياق ذاته مد نطاق المفهوم بشكل أكبر لتحليل القضايا والتفاعلات الداخلية، لا سيما أنه يفتح المجال لمقاربات جديدة في فهم ظواهر داخلية مختلفة؛ مثل عوامل نجاح أو إخفاق الثورات والأحزاب السياسية وشرعية النظم والفواعل السياسية المختلفة؛ إذ يمكن تحليل ما يرتبط بهذه الظواهر من عمليات إضفاء ونزع الشرعية باعتبارها تفاعلات قوية بين الفاعلين الداخليين المختلفين تقوم على توظيف آليات القوة الناعمة بأبعادها التعاونية والصراعية (جنبًا إلى جنب مع آليات القوة الصلبة الإكراهية الأمنية والاقتصادية). ومن شأن هذا المنظور إضفاء طابع أكثر دينامية على تحليل القضايا ذات الصلة بشرعية النظم السياسية، وفتح المجال لفهم الظواهر السياسية الداخلية من زوايا جديدة نسبيًّا.



المراجع

أولًا: باللغة العربية

– إسحق، سالي خليفة. «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي». **مجلة النهضة ١٤**، العدد ٤ (أكتوبر ٢٠١٣):١–٢٦.

– بول، تيرنس، وريتشارد بيللامي، محرران. **الفكر السياسي في القرن العشرين**. ترجمة مي مقلد. مراجعة طلعت الشايب. مج. ٢. موسوعة كمبريدج للتاريخ ١٣٣٩. القاهرة: المركز القومي للترحمة، ٢٠١٠.

– تايلور، فيليب. **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**. ترجمة سامي خشبة. عالم المعرفة ٢٥٦. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠.

– توفلر، ألفين. **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين**. ترجمة لبنى الريدي. مج. ١. الألف كتاب الثاني ١٨١. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

– جليب، ليزلي. **قواعد القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية؟** ترجمة كمال السيد. القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠١٣.

– حبش، لورد بطرس أنطون. **الأبعاد السياسية لمفهوم القوة في خطاب ما بعد الحداثة: مقارنة بين أفكار كلٍّ من هابرماس وفوكو**. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧.

– ربيع، حامد عبد الله. **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣.

– رشدي، داليا. «تأثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات.. إطار تحليلي». **السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية** ٥١، العدد ٢٠٣ (ديسمبر ٢٠١٥): ٥–١٢.

– السباعي، رانيا علاء الدين فتحي. **القوة المعيارية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نشر الديمقراطية في منطقة الجوار الأوروبية: دراسة لحالتي مصر وأوكرانيا في فترة ما بعد الثورة**. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

– سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**. ط. ٢. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.

– كريلينستن، رونالد. **مكافحة الإرهاب**. ترجمة أحمد التيجاني. دراسات مترجمة ٤٤.

أبو ظبي: مركز الإمارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١.

– معوض، علي جلال. **القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية: دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية**. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

– معوض، علي جلال. «مؤشرات الأداء والترتيب: بين قياس القوة وقوة المقاييس». **السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية** ٥١، العدد ٢٠٤ (٢٠١٦): ٥–١٢.

– موريس، إيان. «الصراع على القوة الناعمة في الشرق الأوسط». **المستقبل العربي** ٣٨، العدد ٤٤١ (نوفمبر ٢٠١٥): ١٣٢–١٣٦.

– ناي، جوزيف س. **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان، ٢٠٠٧.

– ناي، جوزيف إس. (الابن). **مستقبل القوة**. ترجمة أحمد عبد الحميد نافع. مراجعة السيد أمين شلبي. المركز القومي للترجمة ٢٥٥٨. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥.

– هيكل، أسامة. **حروب الجيل الرابع: الإعلام وتفتيت المجتمعات**. القاهرة: دار سما، ٢٠١٥.

– اليحياوي، يحيى. «القوة الناعمة؛ أو في التمظهرات الجديدة للتسلط». **المستقبل العربي**، العدد ٣٦٩ (نوفمبر ٢٠٠٩): ٢٨–٣٨.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

- Angey–Sentuc, Gabrielle, and Jérémie Molho. "A Critical Approach to Soft Power: Grasping Contemporary Turkey's Influence in the World". *European Journal of Turkish Studies*, no. 21 (2015): 1–18. Online e–article. http://ejts.revues.org/5287 [تاريخ الدخول على الموقع: ١١ إبريل ٢٠١٨]

- Anguelov, Nikolay. *Economic Sanctions vs. Soft Power: Lessons from North Korea, Myanmar, and the Middle East*. New York: Palgrave Macmillan, 2015.

- Anholt, Simon. *Competitive Identity: The New Brand Management for Nations, Cities and Regions*. Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2007.

- Atkinson, Carol. "Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980–2006". *Foreign Policy Analysis* 6, no. 1 (January 2010): 1–22.

- Atkinson, Carol L. *Military Soft Power: Public Diplomacy through Military Educational Exchanges*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2014.

- Barnett, Michael, and Raymond Duvall. "Power in International Politics". *International Organization* 59, no. 1 (Winter 2005): 39–75.

- Berenskoetter, Felix, and Michael J. Williams, eds. *Power in World Politics*. London: Routledge, 2007.

- Cardenal, Juan Pablo, *et al*. *Sharp Power: Rising Authoritarian Influence*. Washington, DC: National Endowment for Democracy (NED). International Forum for Democratic Studies, 2017.

- Chitty, Naren, *et al*., eds. *Routledge Handbook of Soft Power*. London: Routledge, 2016.

- Chong, Alan. "Small State Soft Power Strategies: Virtual Enlargement in the Cases of the Vatican City State and Singapore". *Cambridge Review of International Affairs* 23, no. 3 (2010): 383–405.

- Chong, Alan. "Smart Power and Military Force: An Introduction". *Journal of Strategic Studies* 38, no. 3 (2015): 233–244.

- Chouliaraki, Lilie, ed. *The Soft Power of War. Benjamins Current Topics* 3. Amsterdam: John Benjamins, 2007.

- Cooper, Andrew F., Jorge Heine, and Ramesh Thakur, eds. *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy*. *Oxford Handbooks*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

- Cross, Mai'a K. Davis, and Jan Melissen, eds. *European Public Diplomacy: Soft Power at Work. Palgrave Macmillan Series in Global Public Diplomacy*. New York: Palgrave Macmillan, 2013.

- Demiryol, Tolga. "Poverty of Soft Power: Evidence from Turkish Foreign Policy in the Middle East". *European Journal of Research on Education*, Special Issue: International Relations (2014): 6–11.

- Dinnie, Keith. *Nation Branding: Concepts, Issues, Practice*. Amsterdam: Elsevier, 2008.

- Eggereide, Sigrid Sandve. *Facing the Intangible, Unobservable and Immeasurable: A Conceptual Analysis of Joseph Nye's Soft Power*. Master's thesis. Norwegian University of Science and Technology, 2012.

- Fels, Enrico, Jan–Frederik Kremer, and Katharina Kronenberg, eds. *Power in the 21st Century International Security and International Political Economy in a Changing World*. Global Power Shift. New York: Springer, 2012.

- Ferguson, Niall. "Think Again: Soft Power". *Foreign Policy*, no. 134 (2003): 18–22.

- Ford, Christopher A. "Soft on 'Soft Power'". *SAIS Review of International Affairs* 32, no. 1 (Winter–Spring 2012): 89–111.

- Freudenburg, William R., and Margarita Alario. "Weapons of Mass Distraction: Magicianship, Misdirection, and the Dark Side of Legitimation". *Sociological Forum* 22, no. 2 (2007): 146–173.

- Friman, H. Richard, ed. *The Politics of Leverage in International Relations: Name, Shame, and Sanction. Palgrave Studies in International Relations.* Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2015.

- Gallarotti, Giulio M. *The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010.

- Gallarotti, Giulio M. "Soft Power: What It Is, Why It's Important, and the Conditions under Which It Can Be Effectively Used". *Journal of Political Power* 4, no. 1 (2011): 25–47. Online e–article.
http://works.bepress.com/giulio_gallarotti/3
[تاريخ الدخول على الموقع: ١١ إبريل ٢٠١٨]

- Gallarotti, Giulio, and Isam Yahia Al Filali. "Saudi Arabia's Soft Power". *International Studies* 49, no. 3–4 (July 2012): 233–261.

- Gonzalez III, Joaquin Jay. *DIASPORA Diplomacy: Philippine Migration and Its Soft Power Influences*. Manila: De La Salle University Publishing House, 2014.

- Gray, Colin S. *Hard Power and Soft Power: The Utility of Military Force as an Instrument of Policy in the 21st Century*. Carlisle, PA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute (2011).

- Hall, Todd. "An Unclear Attraction: A Critical Examination of Soft Power as an Analytical Category". *The Chinese Journal of International Politics* 3, no. 2 (July 2010): 189–211.

- Hodges, Adams, ed. *Discourses of War and Peace*. *Oxford Studies in Sociolinguistics*. New York: Oxford University Press, 2013.

- Höhn, Karl Hermann. *Geopolitics and the Measurement of National Power*. PhD diss. University of Hamburg, 2011.

- Holguin, Juan Carlos. *German 'Soft Power': From the Fall of the Wall to the 2006 World Cup*. Master's thesis. Georgetown University, 2013.

- Kamrava, Mehran. *Qatar: Small State, Big Politics*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2013.

- Lee, Geun. "A Theory of Soft Power and Korea's Soft Power Strategy". *Korean Journal of Defense Analysis* 21, no. 2 (2009): 205–218.

- Li, Mingjiang. *Soft Power: China's Emerging Strategy in International Politics*. Lanham, MD: Lexington Books, 2009.

- Lord, Carnes. *Losing Hearts and Minds? Public Diplomacy and Strategic Influence in the Age of Terror*. Praeger Security International. Westport, CT: Praeger, 2006.

- Macdonald, Scot. *Propaganda and Information Warfare in the Twenty–First Century: Altered Images and Deception Operations*. Contemporary Security Studies. London: Routledge, 2007.

- Mansdorf, Irwin J. “The Evolution of Arab Psychological Warfare: Towards ‘Nonviolence’ as a Political Strategy”. *Israel Affairs* 21, no. 4 (2015): 648–667.

- McClory, Jonathan. *The Soft Power 30: A Global Ranking of Soft Power*. London: Portland, 2015.

- Mead, Walter Russell. “The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers”. *Foreign Affairs* 93, no. 3 (May–June 2014): 69–79.

- Melissen, Jan, ed. *The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations*. Studies in Diplomacy and International Relations. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

- Nye, Joseph S., (Jr.). *The Future of Power*. New York: Public Affairs, 2011.

- Nye, Joseph S., (Jr.). *The Powers to Lead*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

- Nye, Joseph S., (Jr.). “Public Diplomacy and Soft Power”. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science 616, Public Diplomacy in a Changing World* (March 2008): 94–109.

- Nye, Joseph S., (Jr.). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004.

- Olivié, Iliana, Manuel Gracia, and Carola Garcia–Calvo. *Elcano Global Presence Report* 2014. Madrid: Real Instituto Elcano, 2014.

- Parmar, Inderjeet, and Michael Cox, eds. *Soft Power and US Foreign Policy: Theoretical, Historical and Contemporary Perspectives*. *Routledge Studies in US Foreign Policy*. London: Routledge Taylor and Francis, 2010.

- Petersen, Kira. *The Concept of Power in International Relations*. PhD diss. Harvard University, 2011.

- Resnick, Evan N. "I Will Follow: Smart Power and the Management of Wartime Alliances". *Journal of Strategic Studies* 38, no. 3 (2015): 383–409.

- Reus–Smit, Christian, and Duncan Snidal, eds. *The Oxford Handbook of International Relations*. *Oxford Handbooks of Political Science*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

- Robinson, Piers, Philip Seib, and Romy Fröhlich, eds. *Routledge Handbook of Media, Conflict and Security*. New York: Routledge, 2016.

- Roselle, Laura, Alister Miskimmon, and Ben O'Loughlin. "Strategic Narrative: A New Means to Understand Soft Power". *Media, War and Conflict* 70, no. 1 (2014): 70–84.

- Rothman, Steven B. "Revising the Soft Power Concept: What Are the Means and Mechanisms of Soft Power?" *Journal of Political Power* 4, no. 1 (2011): 49–64.

- Rubin, Lawrence. *A Typology of Soft Powers in Middle East Politics*. The Dubai Initiative Working Papers 5. Dubai: Dubai School of Government; Cambridge: Harvard Kennedy School. Belfer Center for Science and International Affairs, 2010. Online e–book.

[تاريخ الدخول على الموقع: ١١ إبريل ٢٠١٨] https://goo.gl/8pT9RR

- Schleifer, Ron. “Psychological Operations: A New Variation on an Age Old Art: Hezbollah versus Israel”. *Studies in Conflict and Terrorism* 29, no. 1 (2006): 1–19.

- Snow, Nancy, and Phillip M. Taylor, eds. *Routledge Handbook of Public Diplomacy*. Routledge International Handbooks. New York: Routledge, 2009.

- Struye de Swielande, Tanguy, and Dorothée Vandamme, eds. *Power in the 21st Century: Determinants and Contours*. Belgium: UCL Presses Universitaires de Louvain, 2015.

- Tocci, Nathalie. *Who Is a Normative Foreign Actor? The European Union and Its Global Partners*. Brussels: Centre for European Policy Studies, 2008.

- Treverton, Gregory F., and Seth G. Jones, eds. *Measuring National Power*. Santa Monica, CA: RAND, 2005.

- Van Ham, Peter. *Social Power in International Politics. The New International Relations Series*. London: Routledge, 2010.

- Van Niekerk, Brett, and Manoj Maharaj. “Social Media and Information Conflict”. *International Journal of Communication* 7 (2013): 1162–1184.

- Vuving, Alexander L. “How Soft Power Works”. SSRN. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1466220
[تاريخ الدخول على الموقع: ١١إبريل ٢٠١٨]

- Vyas, Utpal. *Soft Power in Japan–China Relations: State, Sub-State and Non-State Relations. Routledge Contemporary Asia Series*. London: Routledge, 2011.

- Walker, Christopher. "The Authoritarian Threat: The Hijacking of Soft Power". *Journal of Democracy* 27, no. 1 (January 2016): 49–63.

- Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison Wesley, 1979.

- Whalan, Jeni. *How Peace Operations Work: Power, Legitimacy, and Effectivenes*s. Oxford: Oxford University Press, 2013.

- Wilhelmsen, Vivi Cathrine Ringnes. *Soft War in Cyberspace: How Syrian Non- State Actors Use Hacking to Influence the Conflict's Battle of Narratives*. Master's thesis. University of Oslo, 2014.

- Yablokov, Ilya. "Conspiracy Theories as a Russian Public Diplomacy Tool: The Case of Russia Today". *Politics* 35, no. 3–4 (November 2015): 301–315.

- Yasushi, Watanabe, and David L. McConnell, eds. *Soft Power Superpowers: Cultural and National Assets of Japan and the United States*. Foreword by Joseph S. Nye. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2008.

- Zeitoun, Mark, Naho Mirumachi, and Jeroen Warner. "Transboundary Water Interaction II: The Influence of 'Soft' Power". *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics* 11, no. 2 (2011): 159–178.




BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية